

تتم بحسب ما في شرح منظره في  
 مسند بن محمد بن ابي  
 في القريتين

فأين



حكى عن الامام محمد بن الفضل الافضل ان اصله من بني كعب  
 اربعاء وروى عن ابيه اربعاء واما ابيه استا حتى  
 بضمير على اسم ابيه بالهجين بنوه التي خضعت وبعدها  
 ولا لوصف من ابيه استا حتى الروافض على اسم ابيه  
 اضم لم يافلتا حتى  
 فتاوى

٥٤٧  
 في لومة المني في اخلاقه ووصف ابو منصف عن محمد بن احمد الشافعي الموصوف سنة  
 اولها باسم الاله ربنا بل عبد وحمد لله في كل حال وانه من بيت علي بن ابي طالب  
 الاول في قوله الامام الثاني في قول ابي يوسف الثالث في قوله محمد الرابع  
 في قوله الامام محمد ابي يوسف الخامس في قوله محمد السادس في قوله ابي  
 يوسف مع محمد السابع في قوله كل واحد منهم الثامن في قوله في قوله التاسع  
 في قوله القاضي العسكوني قول مالك امتهان في رفع البث في مؤلفاته  
 وعدد اسماها الفان وسمائة وستون ولها شرح كثير من هذا الشرح  
 اتم من كتب الطنوخ في الجزء الثاني سنة ٥٤٧

المروءة المحمدي

تفكر العبد المذنب  
أحمد بن محمد الكوفي  
عن والده  
٢٢

الحمد لله و صلى على  
المرسلين

Handwritten signature: *James M. Smith*

1979

[illegible]

باب فتاویٰ العالم الربانی الامام محمد

کتاب الفکر	کتاب الصمد کتاب الحکمت	تجلیات	ظلال	عناقی	مکاتب	ایمان	حدود شرق
۱۲۳	۱۲۴	۱۲۵	۱۲۶	۱۲۷	۱۲۹	۱۳۰	۱۳۱

سبر غصب قصب بوع  
صرف شفعه اجارا  
ردع عن الشرارة وحرارة  
والله اعلم بالصواب

اشربة ويات	وصايا	فرايغي	بافشاري الشيخ محمد الشافعي
۱۵۱	۱۵۲	۱۵۳	

كتاب الصوم المأثور في كتابه طلاق عثمان إيمان بالله ورسوله  
فصل في كتابه طلاق عثمان إيمان بالله ورسوله  
كتاب الصوم المأثور في كتابه طلاق عثمان إيمان بالله ورسوله

باب فتاوى الشيخ الشهبازي

استفسار عن غنم صبيح في شقة وعمره ووصفها  
١٢٨

عالم جمعاً لا استقام العام الفاضل: وما خلا من هذه السلسلة

١٥١ الصوم من كنفه ١٥٢ خلا ١٥٣ عاين من امان ١٥٤ تدوير من امان

عنه شكره	له مجموع	مرفعة تحت اقامة	شهادة رجوع وعودي	اقرار
١٥٧	١٥٧	١٥٩	١٦٢	١٦٢
وفاته سنة ١٢٧٥	وهي	مزارعة	كساسة المني	
١٦٥	١٦٥	١٦٦	١٦٦	

فہرست کتب شرح منظومہ

[illegible]

سكنى  
سكنى  
الوقت  
سكنى  
الحودود  
سكنى  
الوردعيم  
سكنى  
الوقف  
سكنى  
الشعنة  
سكنى  
الشجيرات  
سكنى  
الوكا  
سكنى  
الرمن  
سكنى  
الاشترير  
سكنى  
الدبانست  
سكنى  
الفرايض  
سكنى  
الصوم  
سكنى  
العناق  
سكنى  
السرقه

[illegible]

وبهت يحسن وكذا في حال كبر بدو شيعة قوا انفقوا على من صلوا له في البيت من ابناء  
 الشيعة ثم انما عليا بن عبد الله بن علي بن ابي طالب عاذا بالخشوع والخضوع والابكا اكثر ثم صديقا  
 وكثيرا طويلا بين راحسا قرا ثم اذ روي ما وجد من حديثه فوفا ثم انما انما انما انما انما  
 يتخلفوا للولاء وجبت منها في مضى ولا يحل له ان يصر الى ما سبق حصوله الى انما  
 فيمكنه يقول ان العلم بخلقته من مصادره تلك من حقه جلتا لقران عظيم انما انما انما  
 بحيث احد طاهر من غير انما من جبر الى انما من في مبعده اشهر وهذا كونه من  
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 بهما حد ظوهم بدروا على انما من قصه والى انما انما انما انما انما انما انما  
 اسكنه من ولا نفاظر الى انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 خضر الى جسد انما من ماله من انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 ثابت من واد انما الى انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 هذه قيل من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 قالوا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 وسعد ابراهيم بن ووقف عند واقعه وما فقال احسن حجة واخر حجة به فوفا  
 ونظر الى وجه ابراهيم بن انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 وبك الصبار على وجهه انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 ما الذي بك انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 ابراهيم بن من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 في البيت من عجب قالوا ما هو قال انما انما انما انما انما انما انما  
 خلد سائر ولم ينجح من كثرة انما انما انما انما انما انما انما انما  
 راسه وارجع منه انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 في انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

فخرجوا من مكة وكان أبو جندب: أقرع على  
سنة أو ألبينة وخرجت سنة على  
سنة أو ألبينة وخرجت سنة على

ثابت به قدرت امام صاحب فخر و عظمت و اخیر بحديث النبي صلى الله عليه و آله عن ابي جعفر عليه السلام  
عن النبي صلى الله عليه و آله عن ابي جعفر عليه السلام قال سمعته عن رسول الله صلى الله عليه و آله قال سمعته عن ابي جعفر عليه السلام  
بعد الانفيل الا اني قد ارجعتم ما سمعته عن ابي جعفر عليه السلام ثم ما قيل ابي جعفر عليه السلام عن النبي صلى الله عليه و آله عنه



**بسم الله الرحمن الرحيم**

الحمد لله الواحد بذاته الواحد في صفاته الواسع الحسن بأفنة الحسن بوسع  
 رحمة الصلوة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين أبودهم في  
 الفضل غاية وإبراهيم بحجرة وآية وعبد الواسع مقابل السجادة ومناجيا  
 ومجاويج البركة ومناجيا **وحي** يقول الطائر بكرم المعبود عبد محمد بن  
 داود يقول في البيت الذي أفضي فقه الله في الدين وجعل لسان صدق في  
 الاقرب قد طلب الى آخر حجة لذي ادام الله توفيقه وسهل لاقبال العلم  
 طريقهم ان اشروع لهم صور مسائل المنظومة بشرح مقصود بين الاطباء  
 الحلي والاولا الخ لئلا يسهل بين موافق النزاع ومواضع الاجماع فلتاظم  
 على تخليص من راي الحق العلم بشيخهم وموافقه وصباه بشيخهم ولست هناك  
 وان في ذلك من فائدة المصاعدا وخروج عن اهل المصاعدا اجتمع  
 الملتصقهم وبشفاهم واستغنوا عن حاجتهم ومنوفاهم وبشعرتهم فيهم  
 بنوفوق الله واقبلت اليه راجيا عنه ان يجعل لي في هذا الكتاب توفيقا  
 اليه فيصيب قبولي في العيوب ويحب في الدنيا والصبا والجنوب  
 وسيمتد حتى ياتي المنظومة لذكر الاسم ذا الاعلى تجواه وبخبر اعلموا  
 وحسب الله ونعم الوكيل في المولى ونعم النصير والشيخ الحام الحق في الملة  
 والدين ابو محمد محمد بن احمد النسفي رحمة الله عليه  
**يا شيم الحجة** **وما كني عبد** **والحمد لله** وفي **الحمد** اعلم ان الباء بقصد غرض  
 باسم اسما خبر واحد وموضع الباء نصب على معنى ابتداء او ابتداء او  
 رفع على معنى ابتداء من الاما والاعلى بفتح هذا المضمر لرفع الاختصاص  
 حيث قاله الجيب ان الله معنا وقال الكلبي ان مولى من الاحبار يترقب  
 ونظير حذف متعلق بآيات في قوله في شمس آيات اي اذهب في شمس  
 وآيات من الكسوف ثم من حتى هزم الوصل في باسم الآلة اشياء خفية  
 ما كتبت لان استقامتها في الكسوف لان استقامتها في السجدة المتكررة لكن  
 ما كتبت اولافامة فظن ان الباء معانها بما حققته في الاحتفاء والمفيدة  
 لم يوجد فيما نحن بصدده فينبغي على فضيلة الاصل والآلة اسم لمعبود

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله  
 الحمد لله

الاقرب الى الله

يا شيم

باسم الآلة لا يفتقر  
 وكذا نظير منية الجيب  
 على الكسوف

امن والمطاف على الخلق في وقت والمفتيات كان عري مجرى الانعام ونحوه من الجاز  
 لا يقوم لصدمات في وقت واليه من ذلك نظير البصير عليه السلام في قوله لا  
 الا انه لم يعارضه احد لم حاجة ولا كان عتق لا عتق في ذلك في الحقيقة وما  
 انطف فوله رب كل عبد عقيب ذلك لا كعبيد للباطل عن الانعام دفع  
 لا وهام او ليك الاضام في قلب المصل من ربة الضبعة الى اصليها والادام  
 من ارباب السحابة اي دامت وعلى الحزين هو الذي اصلي شانت اليوم  
 وغدا وهو الغام الدائم ازلا وابد والعبد اسم للمملوك في جنس العقلاء والمملوك  
 اسم للمملوك بالاستيلاء من اهل الاقصى يعني ان الغام الدائم من تسخير جمل  
 ويتكفل واسواق فيل وعصا معا بمعية بروميت في باشر في نفسه الزمام  
 زاهد علا في قيل لم لم يقل رب كل من وهو اسم فيل لان التكلف من كل  
 اما ينصرف على العقلاء واكتساب لسانها لخص العبد بهذا لكون ذكر الرب  
 مصفا الى العبد تحريكه لادعية الرغبة فيها وما يقع اذ الانسان عبد الا  
 حسان معاني ذكر العبد من حصول فائدة الدعوى ايضا لما ان نفوذ التصرف  
 في الاعلى بشعر بنفوذ في الادنى وكشف ان الادنى فاق جميع الاجناس  
 با نوز اكمل واصناف الدواب وهذا يغلب بطلن جيلة حسن تزيين  
 جميع الحيوانات الارضية فيستحق الشهود الضارية والحيات الفاضلة  
 ويستخرج من قدر البحار الصعود المائنة ويستخرج من ارجح الجو الطيور  
 الهوائية فمن هذا ما لا استعرا في ظل ربة الرب جل وعلا في دونه  
 اخرى واولى ولعل تخصيص العنق الذي هو اعظم الخلق في مقام ذكر  
 الاستيلاء والتخضع بالظفر والغالب في الحيوان على العنق استقر في مقتن  
 الى هذا المعنى ثم لما كان في نفسه وصلة كانت المحامد باجها لوجه  
 اليه ومنوجه لن في ذلك لاجتناف الشيخ رحمه الله جميع المحامد اليه  
 بقوله واحمد لله فلما عدم العبد بعد اجتنافه لما عرف في حصول التقى قال  
 قبل كيف ينضاف المحامد باسمه اليه وقد وجد في اشياء من مقال  
 وجاه وعلم وحلم وعك ودولة اما يكثر تعداده من محاسن الدين و  
 الدنيا فاكثرت فغفلوا عن على مدح الصديق المدي والالسن النصية

كان من سوطي الورد  
 واما سوطي الورد  
 سوطي الورد  
 سوطي الورد  
 سوطي الورد

بسم الله

الحمد لله

الحمد لله





















في كل يوم من هذه الايام  
 من غير ان يكون في يوم  
 من هذه الايام من غير ان  
 يكون في يوم من هذه  
 الايام من غير ان يكون

فصل في حكم عوار السادة اجماعا بغير انفس جانبا عند نفع نور علينا بيقين  
 ذلك وجوه وفي الخبر فان شكا بغير انفس اجماعا السادة عند اذ كان عند المصل  
 ان الذي يرب ليس برب وان صلواته جائزة اما اذا كان عند نفسه وصلواته بسبب  
 التي يرب فعليه اعادة الصلاة لان العبد يكلف ما عذر وقوله ومن يسهل سطر  
 الماء لان شرطه ظرقة غير انفسه في غير يومين وليس يعرف اول الذي يرب  
**فصل في حكم الصلاة في الايام ولا يصح تركها في الايام** ولا يصح تركها في الايام  
 والعصر مثلا ولا يدري انهما تركا الا يومين بالخير ويحل بان يقع تحريمه بالانفاق  
 فان لم يقع تحريمه على شيء يصلي الظهر والعصر ويبدأ بها شيئا بالانفاق غير  
 ان البداية بالظهر افضل لانه اسبق وجودا في الأصل ثم بعد ما يدري ان النقص عنه في  
 عند ما لا يصح وفي قوله قسمي ثم غفر الله لهما من غفرتين اشار الى ما اذناه  
 من مشاغلنا من قال لا خلاف في الحنفية لان ابا حنيفة اجاب باعادة الاولى  
 على وجه الافضل حتى يصلي كما قال ابو حنيفة عندهم لو فعل كما قال ابو حنيفة كل  
 حسنا ومنهم من حقيق اختلاف في قولهم بعد الاولى لا يجوز عنده وانما وضع في صلوات  
 من يومين وسكت عن ثلث صلوات في ثلثة ايام وادعى في اربعة وقسم ثلث لان  
 في اورد آراء الصلواتين لا يومين باعادة الاولى في قولهم عند بعض المشايخ وهو لا يح  
 لان الاعتادة ثلث صلوات جملة في وقت واحد لا يصلح الترتيب يستقيم اما انما  
 ستة صلوات في وقت واحد لا يستقيم لتفقدته تقرب الوقت وعند بعض  
 المشايخ في الثلث بان ترك الصلاة يوم وعمر يوم وجعل يومين والمصلحة  
 بحالها فصل جميع صلواته عندك حنفية يبدأ بالظهر ثم بالعصر ثم بالظهر ثم  
 الصلواتين ثم يصلي الثلثة وفي المغرب فيصلي اربعاً ثم يصلي ثلث الصلوات الثلث  
 لجواز ان المغرب هو المترك الاول او ما حصل قبله لم يصح انما انما انما هو  
 المغرب في وقت ظهر وعصر من يومين وفي المصلحة الاولى فيصلي ثلث صلوات  
 كما ذكرنا وفي الايام من اذناه بان ترك عشاء مع تلك الثلثة في اربعة ايام يصلي  
 عند عتمة عشر صلوات يصلي كل السبع الا لا يصح الظهر والعصر ثم الظهر ثم المغرب  
 ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم يصلي الرابعة وفي الفتا افاضت ثمانية ثم يجزئك

جملة

يكون

الشيخ

السبع الموطاة على الوجه الذي مر ان يكون الرابعة من المترك الاول فليصل  
 خمسة عشر اولاً وفي الخبر خمسة بان ترك المترك ايضا فيصلي صلاتين وثلثين صلوات  
 عند يصلي في عشرة اولاً كما مر ثم يصلي الخامسة اعز الخبر ثم بعد ذلك خمسة  
 عشر الموطاة من قبل فيصلي اربع وثلاثين والاضابط في خبره ان المترك  
 اذ كان ثلث يصلي كما يفعل لانه المترك وصلواتين ثم يصلي الثالثة ثم يفعل بعد  
 اثبات ثلثة ما كان يلزمه ان يفعل في الصلوات وان كان المترك اربعاً يصلي  
 يصلي لانه المترك ثلثاً ثم يصلي الرابعة ثم يفعل بعد الرابعة ما كان يلزمه ان  
 يفعل في ثلث صلوات وان كان المترك خمسة يصلي ثم يفعل ما فعله ان  
 المترك اربعاً ثم يصلي الخامسة ثم يفعل بعد الخامسة ما كان يلزمه ان يفعل في  
 اربع صلوات الكل من المسبوخ حواجره لا يلفظ والفتوى على قولها على الكل  
 طعن فتاوى فخر خان والفتاوى وانما اظهرت فيه كثرة تساؤل السواد في ذلك  
**فذكر في الفكر في الصلاة** من غير غير المترك في الصلاة في السنية  
 فاعادهم الذكر في الصلاة او على الخوض اجزاء عليه خلافاً لها واجهوا الى السنية  
 اذ كان من السنة بالنسبة انما يجوز وانما انما اذا كان بحيث لو قام بدور  
 وابيحه يجوز ولهذا قال غير محذور ثم لم يتصل على قوله بان ان يكون السنية حجة  
 او ما سكت قال بعضهم من غير اختلاف في الحنفية وضع في الآية وفيما قد  
 بانها بعد لا يجوز لانها لا توف ولا تواف المترك والخط ولا تواف المترك في الصلاة  
**فذكر في الصلاة في الايام** ثلثة الصلاة في الايام ثلثة الصلاة في الايام ثلثة الصلاة في الايام  
 علم السماع الفتاوى الصلاة في الايام وعلى الكلام في الخبر لانه في الايام الصلاة  
 فانه ان لم يتم يجب حين الخبر وعنده ان كان حسن الفريسة لم يكن تلاوة اصلاً  
 وان كان لا يمكن ثم تلاوة في وقت وطالما سمع ان علم الفتاوى الصلاة في الايام  
 والا فلا تواف فتاوى في باب اقسام الصلاة وفيه فريضة الفتاوى وانما  
 وضع في الفريضة فانه لو تلاها العربية يجب للجمهور ثم اولى بغيره بالانفاق من شرع  
 الطلوع والحجب وقوله سجدة اى آية سجدة اقامته للفتاوى في الدعاء المضاف  
 المحذوف وان كانت حال يكون حجة في وقتها وقيل في ذلك

**وبين الثالث ذاك الفرض** **فأما المعروف** **وقال** **الخص** **المواد** **إذا** **أراد**  
 في أيامها ما ليس بحقيق وقيل بأجلها كذا وكذا وأما هذا صان لها إذا كان في الفرض  
 معروف إذا أراد في الشهر الثاني كذا وكذا ولا يجوز أن يكون في ذلك فعل استحقاقه  
 وعند ما جبر كل الفرض مصدر فاضل الماء إذا انقضت عن اعتدال في الحرب  
**وفي الثاني** **بأن** **التي** **الاجرة** **وأن** **فقط** **الخص** **غير** **مساوي** **التخص**  
 النفس إذا ظهرت في الأربعين ثم رأت في آخر الأربعين وما قبله نفس عند وفاة  
 إذا كان في الظهر خمسة عشر يوما فصل وما قبله جبري وقولنا فظهر كسوف  
 الأربعين عنده فضا غدا لظهوره في ليلته لأن الشافعي في خمسة عشر يوما يكون  
 فاضلا ويدخل في النفس عندهم بانه بلغت بكامل قدرته في أربعين يوما  
 وأقطع الدم عنها ليلته من زمان فلم يرد ما في جميع الشهر فضا من في جميعه  
 ثم عاودها الدم ليلته لظهور واستمر في الدم في شهر فضا من في جميعه  
 الأربعين فضا منها وقضى جميع الشهر وعندها فاضها ما رأت قبل شهر  
 رمضان وهو يومها جائز وهذا ليس لها من الشفاء في أربعين والشافعي  
 مصدر في نفس المرأة بعد النول ونحوها إذا ولدت نفس نفسا من المغرب  
**والجدة والتسريح والتعلق** **كل** **شئ** **الخطية** **الخطية** **فإن** **خطية**  
 الجدة الجدة لله أو سبحانه أو الله أو لا إذا لا الله كان هذا خطية بجدة الجدة  
 وقال الأحنوف إنما الجدة بهذا الفرد من الخطية حتى يكون كلاما ليس خطية  
 في المانع إلا في الشوط عند أن يكون قول الجدة على قصد الخطية حتى  
 إذا جاب عما طعن لا يوجب خطية من البسوط قال القاضي الحام الزركشي  
 أقام في خطية على قولها مفاد التسريح من قول التعان لله إلى قوله عدا  
 ويسولن في الفأيد الظهري **وتبطل الظهري** **بأن** **سعى** **الجدة** **أدرك**  
**أولا** **فإن** **صلى** **الظهر** **يوم** **الجمعة** **ثم** **جاء** **ببر** **الجمعة** **مطل** **الظهر** **بالتسوية**  
 بعد الظهر لم يبرك الجمعة وقال إذا لم يركها لا يبطل الظهر والمؤد وكما لو  
 والمسافر والرخص وغير المؤد وسوا من الجدة واطلاق النظم يستعمل عليه  
 وأنما علق البطان بالسعي بقوله أن سولا لا تكون جائزا في المسجد يسبح للظن

وقد روي عن أبيه  
 وقد روي عن أبيه  
 وقد روي عن أبيه

وقد روي عن أبيه  
 وقد روي عن أبيه  
 وقد روي عن أبيه

تمام وصلى الظهر قبل فراج الامام من الخطية ولم يناع الامام الجمعة جاز ظهر  
 ولا يفتقر بالافتاق لعدم السوي المستند في جامع فاجان وإنما قال الجمعة أي  
 لاجلها احتل لأن من كنت مسل من يجوز أن يقع أصباها لوجه لا يريد  
 الجمعة لا يستغنى ظهره بالافتاق من الخطية والفتاوى ما ذكره المبسوط أن فرق  
 من يستلوك في بعد فراج الامام من الجمعة لا يستغنى ظهره بالاجماع لأن السعي الجمعة  
 بعد الفراج منها لا يتحقق والفتاوى أن السعي الفاضل يظهر عنده أن يكون خارج  
 دان من إذا كان بسوء دار قبل فراج الامام من الجمعة ففرغ منها قبل أن يخرج من  
 من باب دافع لا يفتقر بالافتاق لأن السعي الفاضل عند هو السعي الجاهل على السعي  
 ومن ذلك السعي إنما يكون بعد خروجه من باب دان من فوافر المبسوط ثم بعد الاجاز  
 عند ما إذا الجمعة حتى لو صلى الامام وهو الجمعة إلا أنه لم يجز من خط الامام  
 أو شرعه في الجمعة وقطرها لا يبرق من الظهر عند ما وعند برق من المسئلة الأثر  
 من المحيط والفتاوى من مبسوط آخره قوله **ولا يجوز للامام الجمعة أن** **يقول**  
**قبل** **تجدي** **مع** **نفا** **التي** **الجمعة** **فإن** **يقول** **الامام** **الجمعة** **أن** **يقول**  
 يجز بل يستقبل الظهر وقال إذا نزل بعد التسوية جمع وبعد الفتاوى السجدة  
 يجز عندهم وقبل التسوية لا يجز عندهم **وقال** **الاع** **حضور** **الجمعة** **فإن**  
**أصابت** **فأما** **الخطية** **فإن** **أصابت** **على** **الاع** **وإن** **جاء** **فإن** **لا** **يؤد** **وقال** **الاع** **إذا**  
**وجد** **فإن** **أصابت** **على** **الاع** **وإن** **جاء** **فإن** **لا** **يؤد** **وقال** **الاع** **إذا**  
 لباس للعا لوق حضور جماعة في المغرب والفتاوى لا يفتقر من الغدا وفيها  
 وقد لا يفتقر من الصلوات كلها وهذا لا يعمر إمام زمانا بجاعات الغدا مكره  
 لغدا ومن من شرع السنن **وقيل** **أن** **الخطية** **فإن** **أصابت** **على** **الاع** **وإن** **جاء** **فإن** **لا** **يؤد**  
**وأحكم** **تخص** **الخطية** **فإن** **أصابت** **على** **الاع** **وإن** **جاء** **فإن** **لا** **يؤد**  
 يوم عرفة إلى عصر يوم الغفر وفي ثلث صلوات وقال من لم يؤد عرفة إلى  
 عصر آخر أيام التشريق وفي ثلث وعشرون صلوة قال في جامع التكملة لا يجزي  
 الفتوى على قولها وأعلم أن أيام الترتيب وأيام التشريق ثلثة وأكل بعض  
 بأربع أيام وألها غير الغفر والولام تشريق الأخير والمتوسط طاق حرمه ولو كان

وقد روي عن أبيه  
 وقد روي عن أبيه  
 وقد روي عن أبيه

وقد روي عن أبيه  
 وقد روي عن أبيه  
 وقد روي عن أبيه

وقد روي عن أبيه  
 وقد روي عن أبيه  
 وقد روي عن أبيه

وقد روي عن أبيه



من الميسر واليسر انما سمعت امام الشريفة لان الصالح تشرف فيها الى تشرف والشريفة تشرف في الشجر الفاني في الشرف فيجب من الغريب وانما اصبغ التكبيل الى امام الشريفة في ملاحة حكم الحكم ان التكبير في دفعه ما انما ان الزها في امام الشريفة ولا تكلم الكمل وقوله آخر الشريفة الى اخرها في هذا المضاف ومحل الخلاف التكبير حجة وقوله دليل عرفاني علم وفيه ضعف التجديس وقد دل الدليل صواب ان يجوز بالتكبير بدعة فالأخذ بالانوار ويستدل بكلامه على كراهة الذكر حجة من حيث ان التكبير الشريفة واجب ومع هذا أخذ بالانوار حجة بدعة الجهر في غير الواجب أولى وكراهية منصوص عليها في قوى فافرقان ويجوزها وذكر في وفات السمرقندية لصاحب الحيط قد روي انه قيل لابن مسعود ان قوما اجتمعوا في مسجد يملكون ويصلون على النبي صلى الله عليه وسلم ويقرضون الاضواء فذهب اليهم ابن مسعود هل اسعته وقال ما علمنا هذا على عهد رسول الله وما اريكم الا خبيث عيان فما زال يذكر ذلك حتى اخرجهم من المسجد فقلت ولئن نسكت في اوله بالذكر جرحا بما ذكره الاضواء فان وقع الصوت بالذكر جابر كما في الاذان ولا خطية يوم الجمعة فيجب ان ادنى درجات الاختلاف والترك الشبهة وما اجمع اكمال في احترام التخليل اكرام المحلل فيلزم من الاحتساب كيف وانك تدعى السلوك في طرفة الورد وهو الاحتساب في الشبهة المت وضوع في التبع في التفتيح في المصيرة في جماعة مغلقة في شرط وجوب تكبير الشريفة اذ اذ العيين والاصناف المكتوبة في جماعة متخفية وفي جماعة الاضواء وقال لا يجب على كل من حصل المكتوبة في شرط المتع عند اخرج المسب فدر وشرط المكتوبة اخرج الورد والسنن والاذن والورد فليس بها تكبير بالاتفاق وبذلك المكتوبة اجماع من المحيط وشرط المصراع في القوى وشرط الجماعة المتخلية اخرج جماعة الشك وجهه من اذهم مكرهه والمنزوية هو المدعو اليها استحبابا لا اجبارا ونفس اللفظ في التفتيح في الجماعة المتكلمون بالافتح في التفتيح اذ انشد الصلوات والجنب غسل وقال لا لا والمقول بالمتفتل على ما يريد اذ اقله المسلم بفعل الوجوب الورد عند في

من الميسر واليسر انما سمعت امام الشريفة لان الصالح تشرف فيها الى تشرف والشريفة تشرف في الشجر الفاني في الشرف فيجب من الغريب وانما اصبغ التكبيل الى امام الشريفة في ملاحة حكم الحكم ان التكبير في دفعه ما انما ان الزها في امام الشريفة ولا تكلم الكمل وقوله آخر الشريفة الى اخرها في هذا المضاف ومحل الخلاف التكبير حجة وقوله دليل عرفاني علم وفيه ضعف التجديس وقد دل الدليل صواب ان يجوز بالتكبير بدعة فالأخذ بالانوار ويستدل بكلامه على كراهة الذكر حجة من حيث ان التكبير الشريفة واجب ومع هذا أخذ بالانوار حجة بدعة الجهر في غير الواجب أولى وكراهية منصوص عليها في قوى فافرقان ويجوزها وذكر في وفات السمرقندية لصاحب الحيط قد روي انه قيل لابن مسعود ان قوما اجتمعوا في مسجد يملكون ويصلون على النبي صلى الله عليه وسلم ويقرضون الاضواء فذهب اليهم ابن مسعود هل اسعته وقال ما علمنا هذا على عهد رسول الله وما اريكم الا خبيث عيان فما زال يذكر ذلك حتى اخرجهم من المسجد فقلت ولئن نسكت في اوله بالذكر جرحا بما ذكره الاضواء فان وقع الصوت بالذكر جابر كما في الاذان ولا خطية يوم الجمعة فيجب ان ادنى درجات الاختلاف والترك الشبهة وما اجمع اكمال في احترام التخليل اكرام المحلل فيلزم من الاحتساب كيف وانك تدعى السلوك في طرفة الورد وهو الاحتساب في الشبهة المت وضوع في التبع في التفتيح في المصيرة في جماعة مغلقة في شرط وجوب تكبير الشريفة اذ اذ العيين والاصناف المكتوبة في جماعة متخفية وفي جماعة الاضواء وقال لا يجب على كل من حصل المكتوبة في شرط المتع عند اخرج المسب فدر وشرط المكتوبة اخرج الورد والسنن والاذن والورد فليس بها تكبير بالاتفاق وبذلك المكتوبة اجماع من المحيط وشرط المصراع في القوى وشرط الجماعة المتخلية اخرج جماعة الشك وجهه من اذهم مكرهه والمنزوية هو المدعو اليها استحبابا لا اجبارا ونفس اللفظ في التفتيح في الجماعة المتكلمون بالافتح في التفتيح اذ انشد الصلوات والجنب غسل وقال لا لا والمقول بالمتفتل على ما يريد اذ اقله المسلم بفعل الوجوب الورد عند في

من الميسر واليسر انما سمعت امام الشريفة لان الصالح تشرف فيها الى تشرف والشريفة تشرف في الشجر الفاني في الشرف فيجب من الغريب وانما اصبغ التكبيل الى امام الشريفة في ملاحة حكم الحكم ان التكبير في دفعه ما انما ان الزها في امام الشريفة ولا تكلم الكمل وقوله آخر الشريفة الى اخرها في هذا المضاف ومحل الخلاف التكبير حجة وقوله دليل عرفاني علم وفيه ضعف التجديس وقد دل الدليل صواب ان يجوز بالتكبير بدعة فالأخذ بالانوار ويستدل بكلامه على كراهة الذكر حجة من حيث ان التكبير الشريفة واجب ومع هذا أخذ بالانوار حجة بدعة الجهر في غير الواجب أولى وكراهية منصوص عليها في قوى فافرقان ويجوزها وذكر في وفات السمرقندية لصاحب الحيط قد روي انه قيل لابن مسعود ان قوما اجتمعوا في مسجد يملكون ويصلون على النبي صلى الله عليه وسلم ويقرضون الاضواء فذهب اليهم ابن مسعود هل اسعته وقال ما علمنا هذا على عهد رسول الله وما اريكم الا خبيث عيان فما زال يذكر ذلك حتى اخرجهم من المسجد فقلت ولئن نسكت في اوله بالذكر جرحا بما ذكره الاضواء فان وقع الصوت بالذكر جابر كما في الاذان ولا خطية يوم الجمعة فيجب ان ادنى درجات الاختلاف والترك الشبهة وما اجمع اكمال في احترام التخليل اكرام المحلل فيلزم من الاحتساب كيف وانك تدعى السلوك في طرفة الورد وهو الاحتساب في الشبهة المت وضوع في التبع في التفتيح في المصيرة في جماعة مغلقة في شرط وجوب تكبير الشريفة اذ اذ العيين والاصناف المكتوبة في جماعة متخفية وفي جماعة الاضواء وقال لا يجب على كل من حصل المكتوبة في شرط المتع عند اخرج المسب فدر وشرط المكتوبة اخرج الورد والسنن والاذن والورد فليس بها تكبير بالاتفاق وبذلك المكتوبة اجماع من المحيط وشرط المصراع في القوى وشرط الجماعة المتخلية اخرج جماعة الشك وجهه من اذهم مكرهه والمنزوية هو المدعو اليها استحبابا لا اجبارا ونفس اللفظ في التفتيح في الجماعة المتكلمون بالافتح في التفتيح اذ انشد الصلوات والجنب غسل وقال لا لا والمقول بالمتفتل على ما يريد اذ اقله المسلم بفعل الوجوب الورد عند في

الشبان ان لا يجب بقتله دية وقال لا بفعل الوجوب القصاص عذما وهو الممنوع  
**كتاب الزكوة في الزكوة**  
 في الزكوة او القطر يقال زك الزرع اذا نما وقال الله في قوله من ترك اي ظهر فحبت الزكوة لانها سبب المال اما بالخلف في الدنيا والآخر في الآخرة و سبب التطهر من الزكوة قال الله في قوله من اوجع صدقة تطهرهم **ولا يقبل الصدقة**  
 من تعبد **عائذ بالله من الزكوة** رجل يضارب الزكوة ويضارب من التكبير فيهما بالوراء ثم مضت سنة اشهر اخرى من وجبت الزكوة فيضارب الورد لا يجزئ من المتابعة الى الورد للثمة عند حكمه كقول ابن عمر في قوله تلك السليمة جواز على حذ من حينها ووافلا فيهما الى الورد في قوله الكمل وذكر في النظم المسووم  
 في كل الاكل والبقر والغنم وسواها باعيا بعدا وغرض للبخار وقيل الورد هم زكوا الى الورد للثمة اذ انما زكوا احوال الفجر كالورد وانما قال من هو ملك لان من العبد الذي ادى صدقة فطرح بعض الماعلة من الضراب بالاجماع وكذا من الاديان المروي عشرها وجرها وعن الطعام المشهور بعض الورد عند السائل شري الماع كالبصر الجهد وقاضه في النجاسة وما لا لا في الماع  
 في الكمل فرض في كسوف فغيره قاتل في ياد قد روي في التفتيح في التفتيح  
 وكان يروي اسد عنه **قال لا لا اسد في عفو عاقل** اقل يضارب البقر تدون وفيما يتبع او يبعده وروى جاز في حوله ان لا في الزكوة حتى يسلط الزكوة فيجب من اوسنة وروى جاز في كسوف وهذا الاجماع وروى في الزكوة على الزكوة عن الجعفة وروى في ثلث روايات قال في الحلف الزكوة في سبها في كل واحد جز من ثلثة جز من ثمة او جاز من اربعين من ثمة الى المتين فيها ببعثان بالانوار وروى الحسن عن انه لا في في الزكوة حتى يصير حزين فيجب في سب ربع مسنة او ثلث تبس وروى اسد بن عمرو انه لا في في الزكوة حتى تبلغ ثمة وهذا قولها قال في التفتيح وهذه الرواية اعدل والسنن تضعها على رويها انما في ثمة والاربعينات والاربع الصلوات كما يلة في الزكوة على عا نابعة من روي اموه على ضارب المتاملة المعينة ويروي بد الزكوة حوله فيض

الشبان ان لا يجب بقتله دية وقال لا بفعل الوجوب القصاص عذما وهو الممنوع  
**كتاب الزكوة في الزكوة**  
 في الزكوة او القطر يقال زك الزرع اذا نما وقال الله في قوله من ترك اي ظهر فحبت الزكوة لانها سبب المال اما بالخلف في الدنيا والآخر في الآخرة و سبب التطهر من الزكوة قال الله في قوله من اوجع صدقة تطهرهم **ولا يقبل الصدقة**  
 من تعبد **عائذ بالله من الزكوة** رجل يضارب الزكوة ويضارب من التكبير فيهما بالوراء ثم مضت سنة اشهر اخرى من وجبت الزكوة فيضارب الورد لا يجزئ من المتابعة الى الورد للثمة عند حكمه كقول ابن عمر في قوله تلك السليمة جواز على حذ من حينها ووافلا فيهما الى الورد في قوله الكمل وذكر في النظم المسووم  
 في كل الاكل والبقر والغنم وسواها باعيا بعدا وغرض للبخار وقيل الورد هم زكوا الى الورد للثمة اذ انما زكوا احوال الفجر كالورد وانما قال من هو ملك لان من العبد الذي ادى صدقة فطرح بعض الماعلة من الضراب بالاجماع وكذا من الاديان المروي عشرها وجرها وعن الطعام المشهور بعض الورد عند السائل شري الماع كالبصر الجهد وقاضه في النجاسة وما لا لا في الماع  
 في الكمل فرض في كسوف فغيره قاتل في ياد قد روي في التفتيح في التفتيح  
 وكان يروي اسد عنه **قال لا لا اسد في عفو عاقل** اقل يضارب البقر تدون وفيما يتبع او يبعده وروى جاز في حوله ان لا في الزكوة حتى يسلط الزكوة فيجب من اوسنة وروى جاز في كسوف وهذا الاجماع وروى في الزكوة على الزكوة عن الجعفة وروى في ثلث روايات قال في الحلف الزكوة في سبها في كل واحد جز من ثلثة جز من ثمة او جاز من اربعين من ثمة الى المتين فيها ببعثان بالانوار وروى الحسن عن انه لا في في الزكوة حتى يصير حزين فيجب في سب ربع مسنة او ثلث تبس وروى اسد بن عمرو انه لا في في الزكوة حتى تبلغ ثمة وهذا قولها قال في التفتيح وهذه الرواية اعدل والسنن تضعها على رويها انما في ثمة والاربعينات والاربع الصلوات كما يلة في الزكوة على عا نابعة من روي اموه على ضارب المتاملة المعينة ويروي بد الزكوة حوله فيض

المراد لا تكون عليها حتى يكون الحول بعد الغنى فلا اذا انقضت منها شيئا لم يكن لها اداء  
 بقدر المغيثين لما عطف بها كان اذ دونها وانما وقع في العينة اذ لو تزوجها على سائمة  
 غيرة لم يكن فيها ركوة حتى يحول عليها بعد النقص اجماعا لان ما في الركوة لا يكون  
 سائمة من الميسرة والصدوق فيجوز الصداق وكسر هاتين وبكسر نصهم من المذهب  
 حال الركوة او من مخرج وصف الجبل بالماله وانما هو الحول هو الحول قال الكوفي قال حتى  
 يكون عليه الحول لكن لما كان النصاب يعلق بالحول وصفه بصفة والنسب يضاف  
 الى النسب بادن غلبته اذ الكوكت الحول لا يعلق بغيره قال مالك وسامع وبكسر قاله وقيل  
 انما قلناه ما علم عليه السنة **واكمل ان كانت قبيل كرم** **في الوحد والى ان تقوم**  
**ولا وجب بانوار الاله لكان** **والا كانت وعدها وراثته** **فاجيب**  
**اكثر من قبيل الوحي** عنه ويرى قبيل قوله **الكل** اذ كانت غير سائمة  
 لا تكون فيها اجماعا فان كانت سائمة وهو ذكر فذكر وان كانت كودا وانما  
 فغيره حنفية ذهب الله في كل من ربه اذ وعده درهم او غيرها المالك ولو كان  
 عن كرم الى درهم حنفية درهم والميسرة قبيل هذا الخبر في قول العرب وانما في سائمة  
 يقع جعما وان كانت انما في غير راثان في رواية اكثر من غيره في رواية الطي ولا  
 يجب وانما في النسب فان هذه الروايات فيما اذا كانت سائمة للذكر والنسب اما  
 اذا كانت سائمة للزوجة او لغيرها او لغيرها بالاجابة فيها من انما مستغزاة كما جنة  
 وقصد للذكر والنسب هو دليل العقل وان كانت بنتي فيجب فيها الزكوة بالاجماع  
 سواء كانت تختلف في المصروفات والبارك من النخوة وانما حنفية في الزكوة ان  
 وعدها في انجيل الزكوة في حنفية في سائر الاجل والبر والعم في ذكرها وانما وعدها  
 وانما في الاجماع فيفق النكاح من كل نوع بالمسكن ويخرج كل اكل من الميسرة  
 وقال ابو يوسف ومحمد لا زكوة في الحبل وهو قول الشافعي وعليه الشافعي من ثقاته  
 في حنفية وراثته فيتمتع بغيره اكل نصاب محذور وقيل نصابا اثنان كزكوة  
 التي وقيل ثلثة وقيل خمسة غير انما اظهر عليه في الكتب المشهورة **وقالوا**  
**المالكين يكره** **عند تمام الزمير درهم** لا زكوة فيها زاد على درهم  
 حتى يبلغ اربعين درهم فيجب فيها درهم وقالوا هو قول الشافعي فيجب فيها زاد

هذا هو قول الشافعي فيجب فيها درهم وقالوا هو قول الشافعي فيجب فيها زاد  
 هذا هو قول الشافعي فيجب فيها درهم وقالوا هو قول الشافعي فيجب فيها زاد

قالوا وكذا في اذ كانت الزكوة ربحا يجب فيه من اربعين درهم وكذا في الزكوة  
 لا يجب فيها زاد على الزكوة حتى يبلغ اربعة دنانير عنده وعند ما يجب ربح عنة الزكوة  
**والنقص في الصفر والقبض** **يجعل القيمة لا الاجزاء** يصل له فضة ودرهم  
 لا يصل نصاب الا بالقيمة لان الاجزاء باعبار القيمة عند الاجزاء وعند ما باع  
 الاجزاء دون القيمة وانما يظهر الخلاف فيما اذا كانت قيمة احد ما جوده او لصياغته  
 ازيد على وزنه ان كان له درهم وحنيفة دنانير قيمته ما درهم فضة الفضة  
 حنفية درهم نظرا للفقراء وعلى قولها درهم باعبار الاجزاء دون القيمة فيضن نصف  
 نصاب الفضة المبيع نصاب الذهب فيكون ثلثة ارباع النصاب فلا يجب فيه من ولو  
 كانت ما درهم وعشرة دنانير قيمته ما درهم او درهمين درهم باعبار القيمة عند  
 قبيلها عشرين واربعين درهم فيجب سنته درهم وعند ما يبيع بالاجزاء فيكون نصف  
 نصاب الفضة ونصف نصاب الذهب نصابا تاما فيجب في كل واحد منهما ربع  
 عشرة فما زاد كان وزنه وقيمة ما سواهما فلا يظهر الخلاف بان كانت له درهم وعشرة  
 عشر دنانير قيمته ما درهم فانه يجب الزكوة فيه بالانفاق لكل اختلاف الى حنفية  
 عند ما باعها بالقيمة وعند ما باعها بالاجزاء ولو كانت ما درهم وحنيفة دنانير قيمته  
 حنفية درهم لا يجب الزكوة بالاجزاء لان النصاب لم يكن يصلح لقيمة ولا اجزاء  
 ولو كانت له درهم وحنيفة درهم وحنيفة دنانير قيمته ما درهم او درهمين درهم باعبار  
 ربح الفضة ولا اشكال في حنفية الزكوة في قولها باعها بالاجزاء اما في قولها حنفية  
 اختلاف المشايخ فيهم من قال لا يجب الا من ماله درهم الا ان لا يكون الا الاقل  
 تابع للكثر ومتاخر في الاقل لا الاكثر اذا كانت فيها اجاب الزكوة فلو كان في درهم الاكثر  
 لا الاقل اجاب الزكوة دون عكسه يتم الاكثر لا الاقل احب ما لو كان اذا كان ثلثة  
 دنانير ومانع درهم وقيمة كرامة دينار ثمانية بالمسئلة بحالها فلا اشكال في حنفية الزكوة على  
 قولها لما قلنا اما على قولنا حنفية ربحه الله اختلاف المشايخ في قولها ان حنفية وهو  
 الصحيح يجب وعلى بعضه يجب لاننا لو صعدنا اقلها قيمة وهو الدنانير الى الدرهم لم يبلغ  
 نصابا باعبار القيمة واجاب عنه ما عرفت واجمعوا في الاجزاء القيمة والذهب والفضة  
 عند الانفاق في حق كسب النصاب حتى اذا كان لا اربعين فضة وذرمانه درهم وقيمة

هذا هو قول الشافعي فيجب فيها درهم وقالوا هو قول الشافعي فيجب فيها زاد

هذا هو قول الشافعي فيجب فيها درهم وقالوا هو قول الشافعي فيجب فيها زاد





فلا يخفى بالانفاق والسوق يتولى صاعا كل صاع ثمانية ارطال والعصير قال  
 ابو حنيفة من الخفة **ويضئ الوكيل له ان ياهل** **من يهبطها ارفع اقامها**  
 وكذا اقرباها والركون منكم ادى الوكيل يغيب ثم ادى الوكيل ولم يعلم باداء العشر  
 العشر وعندها لا يصح فلو علم الوكيل باداء الموكل ثم ادى الوكيل ضمن بالايجاع من  
 القوت وذكر في الاسرار بعض منعه علم اولم يعلم ولا يصح عندهما علم اولم يعلم  
 عليه في الزيادة وهذا الوجه باطلان في النظم **ما في تكثير الدار لا يشاء**  
**عشر في الارض وقامت** وجد المعدن في دار معدنية فكلها لها ولا  
 حشر فيه ولا فيه الحشر في الارض فثبتوا بيان في رواية كذب الوكيل لا يجزى  
 رواية اي مع الصفة يجب وفوقها والمنزل والكانت بمنزلة الدار واعلم ان  
 المال المستخرج من الارض له اسم ثلثة اكثر من المالك واكثر من كونه مالاً فانه  
 بنو آدم والمعدن مال خلفه الله تعالى يوم خلق الارض والركبان يطلق عليهما من  
 شريح الطير والركبان ههنا المعدن فتذكر في الهداية انه ان وجد كثيرا  
 يجب الحشر عندهم ويجمعان الركبان وان كان يطلق عليهما غير انه حقيقة في  
 المعدن مجازية اكثر كراي مع البردور والميسر المبكر والاصل لا ينفذ  
**والارض تستأجر قوتها** **فحشرها الكفر لا المستأجر** اذا ارادوا  
 العشر فغزوا به على الموارث عند كان في اقل من الاجرة اكثر من الميسر و  
 عند ما على المستأجر وانما في المسئلة والاجارة اذ في الاعانة العشر على المستجير  
 عند من خلا لغيره واحراز الموظف في المضيق الى في الاعانة والاجارة يجب على  
 رب الارض اذا كانت حرجية بالايجاع اما خارجا الماسة فكل اختلاف من شريح  
 الطير وفي وقتا وفي قوتها وفي غيرها وفي غيرها ففتح الدنيا من عشر القوم من جهة  
 طلب اي اخذت منهم العشر وكان استعمل قول حنيفة بعشر العشر على سبيل المسئلة  
 او على غير ذلك لا يعطى الاعانة السلطان وبعضه تكلفوا فاولوا العشر  
 بوعلى من ماله فيس فاعل على تقدير شريحه والوجه هو الاول فان العشر هي  
 التصرف في العشر لا يخطأ فانه **لا يرفع فيها ارفع** **يدفع ذو الارض**  
**بالاخر ارفع** لا على هذا الورد فيها من العشر فاما اربعة فاسيدع عنه ولو كان

في رواية اخرى  
 في رواية اخرى  
 في رواية اخرى

يجوزها كان على صاحبها ان يجمع العشر يجب على رب الارض التي خمسة يجب ان عينه  
 وخمسة المزاج يكون ديناً له عند وعندهما العشر في دفع وهي منهما في قوتها  
 من شريح الطير وليس في رواية **عالم** **استأجر العشر في المالك** لا يجوز  
 للمالك ان يبيع الزكوة الى غيره ويخضعها يجوز وانما فيه هكذا اذ على العشر لا يجوز  
 بالايجاع اذا دفع وجبت في ثمر **ثم غلها اوجا** **نخل العشر** رجل امات في  
 قوتها في العشر او في ثمر **فا** **يؤتم** **عند** **القوم** **لا يحط** **لنخل**  
**ولا في ثمر** **الاصف** **بهم** **يلزم** **فالواحد في العشر** **اذا قسم** **وهال** **عليها** **كولي**  
 وفيها ما في ردهم من وجبة عليه الزكوة فان ادى من عينها ادى له عشرها  
 اقتره وان ادى من ثمرها ادى له البعده خمسة درهم فان لم يدر حتى يفسد الحنطة  
 لا زيادة فضا في اوى اربعة فان ادى من غير الحنطة ادى من العشر  
 اقتره بالاقل وان ادى من البعده ادى خمسة درهم فيها يوم الوجوب عند  
 عندها يوردهم عشر درهم فيها يوم الاداء وان تغير ثمرها الى نقص فقصت  
 تساو ماله ان اداها من عينها ادى خمسة اقتره ببا اختلاف وان ادى من  
 البعده ادى خمسة درهم فيها يوم الوجوب عند وعندهما يومين وضعا يوم الاداء  
 وكذا كيواف في كل ما يكال بالوزن او بعد في السواء اختلف للمشايع عند بعضهم  
 يعين البعده يوم الاداء ببا اختلاف حتى ان من وجب في ايلة من فاض فيها خمسة  
 درهم فغيره فقصت تساو درهمين ونصفا يوردهم يوم وضعا  
 بالايجاع فما اذا كان في غير حرجية الزكوة ان كان في حرجية الضمان بان  
 احباب الحنطة ما بهما يوردهم فقصت فيها ما ادى ادى من عينها  
 ادى خمسة اقتره وان ادى من ثمرها ادى درهمين ونصفا ببا اختلاف وان كان  
 التغير لا زيادة بان كانت برة وفيها ما ادى فقصت فقصت فقصت  
 اربعة ادى من العين خمسة اقتره ومن البعده خمسة درهم فيها يوم الوجوب  
 بالايجاع من يجمع **انما حنطة** **في ثمر** **بشرا** **بغير** **الاحام** **فقد** **من** **احياها**  
 موافا بغير ادى الاحام بملكها عند وفلا بملكها بان الاحام بملكها بالاقل  
 والموات ما لا يتبعها من الارض لا تقطع الما عند او غلبت عليه او ما

في رواية اخرى  
 في رواية اخرى  
 في رواية اخرى



۱۰۰

٥















بروت

عيسى بن داود الملبوس الكبري كرا اليبس لم يكن يورث شجرة دينا واذا كان ذلك السور  
 اربعين نيدا وعندهما هو على الخصر وكل بلد في الجحيم اثنان والبعض السودون  
 شياطينا في الاضواء الكيفية انما هو اختلاف عضو واحد كما في هذه الوسط وفيه  
 ذلك جحيم لا يوراد ولا يقطن فاقطع على عرف جحر وفيه من كان في جحيمه الى زيادة  
 وتقصا فينت الابر على الخصر والاعلى من حتى اختلاف وهو الصحيح من سبط  
 جواهره بل في الحيط والصحيح فوالها والحق في الزوج بين الوسط والحق اذا  
 ذكر العبد بطلان اذا ذكره مضاعفا الى نفسه بان قال في جحيمه على عذر ليس  
 ان يقط الجحيم وقول اذا ذكره في الجحيم اذهو الاثر في الجحيم في التفرقة  
 يرجع الى اربعين اذ كان رجوع الى الجحيم **وان شقق الوصف المذكر فيقال الشطر**  
 تزوج امرأة على هذه الآية فالتفت كتب يا قتل فبصر المرأة الحرة بعد كتاب  
 ثم طلق قبل الجعل بها ونما ونصف الآية الى ملكه اجماعا في الاكساب ككل المرأة  
 عندنا وعند صاحبنا نصف الاكساب ايضا وان وضع في الاكساب فان الزيادة فيها  
 متصلة ومنفصلة فالمتصلة كالسهم والجمال والجن ينصف مع الاصل  
 بالطلاق قبل الدخول والمنفصلة ان كانت متولدة من العين كالولد او  
 شقيقة بسبب العين كالعم والارض ينصف مع الاصل ايضا اجماعا وان كان  
 شقيقة بسبب الاب مع كالكسب والخلد فلا تضل ان ينصف بالجماع  
 والزيادة فعل هذا الاختلاف وموضع الخلاف قبل الدخول اليها لان الزيادة لو حدثت  
 في الملامح ثم طلق قبل الدخول بها فحق الزمان لا ينصف بل الزيادة خلاف  
 والتمس ثلث الحيط والظن اشارة الى ما قال وان تنصف وهو فعل الزم  
 فيتم ان ينصف بنفس من غير نصيب احد والمال الذي ينصف بنفسه عند  
 الطلاق قبل الدخول به او ان الشنصف من قبضها القائم الزمان هو الذي  
 لم يقبض والمسئلة باقية باب زفر لواء والوصف الغلام وجهه الوصف  
 الوصفية الحاربية وجهها وصف من المغرب تزوج امرأة على ما دار  
**ولا يكون شقة في شقة** فاقولها حال **وهذا من شقة** على ثمة لها عليه شقة  
 الدار على من المثل والالف فان كان من المثل الف مثلا فنصف الدار من نصفها

الغلام  
 ذكر في الملبوس الكبري  
 وذكر الاربعة الملبوسين  
 يورث شجرة دينا

اسماء

بمكة بلد الف ولا شقة في شقة المهر بالالف وفي شقة الف فكل ذكر غلام وعندهما  
 بنيت فيه الشقة وكان ابو جعفر الكندي رحمه يقول لا في حنفية وفيه المسئلة فلهذا  
 اقاويل قال اولا لا يجب الشقة فيها زوج وقال لا يجب فيها زوج وقال كل  
 حكم بنفسه من مسوط خاثران وانما اورد مسألة الشقة في كتابه لان  
 المعايض هي صحتي والمعنود هو المهر في الكتاب وليس فيه ايادها في الموضعين  
 كذا السور اسباب الزوج **وان كان المهر حرا فنفى لها المهر المثل في المسئلة تزوج**  
**امرأة على هذا الزوج من كذا** فافهم فله المثل وعندهما مثل الدار فلا  
 ومن ثم المهر المثل اذا كان كذا لا لا لا لا كان كذا تزوج امرأة على الف  
**قال في الصحيح دون الف** وتحت قولها الشرطان ان الفام بها وفيه المثل  
 وعلى الفين ان اخرجهما منها او تزوجها على الف ان لم يكن لمرأة وعلى الفين ان كانت  
 او قدم بشرط الدارين في الفصلين فعندك حنفية المذكور اولا صحيح في الوجهين في  
 الشق سدر حتى دخلها قبل الدخول بها فلا نصف المذكور اولا وان دخل بها فان  
 ومن بالشرط فلا المذكور اولا وان لم يوف فبها من المثل اما ما جاز به الف رحمه  
 وعندهما الشرطان جائز ان على ما اشترطوا وغيره فيما فسد من جماع المحرم  
 وفي الحيط لو تزوجها على الف كانت يتزوج وعلى الفين ان في تنجيد فالف  
 صحيحان بلا خلاف **والحق الاكسب والالف** **وهذه اوتى في عشرين** قال الفراء  
 فيجب ما شاء من المثل وجعله **موجبا** **او لا** في جحيمه على الف رحمه او لا  
 الفين او على هذه بكادية او على هذه واحدهما او ليس في الخبر اضع فقلت ينظر  
 ان كان من مهر مثلها مثل الف او قبلها الف وان كان من مثل الفين او اكثر فبها  
 الفان وان كان من مهر ما يجب من المثل وقال لا يجب الف وهو الف الف في الجحيم كذا ولا ذكر  
 في المسئلة انما نيز ان كان من مهر مثلها مثل الف او اكثر فبها الف وان كان من مهر الجحيم  
 او اقل منها فبها الاكسب وان كان من مهر مثلها مثل الف وعندهما المهر الاكسب على كل  
 حال وان طلقها قبل الدخول بها فبها نصف الاكسب بالجماع قال في فافهم فان  
 الا ان يكون نصف الاكسب اقل من المثل فيكون لها المثل في جملته  
 اي جعل ابو يوسف ومحمد رحمه الله الفة وجوب الحق الثاني ويوجب ابو حنيفة

ان في خبر مسوط الملبوس

الغلام

وَأَنَّهُ الْفَتْنُ بِالْأَفْرِ وَقَدْ سَمِعَ عَلَى أَمْرٍ مَّا قَدْ عُدَّ تَرْوِجُهُ أَحْوَابُ بَنَاتٍ  
 كَانَتْ لَهَا الْأَفْرِ عَلَى الْفَتْنِ وَأَعْلَى مَا قَدْ نَسِطَ بِأَنْفِهَا أَحْبَابُ الْإِكْلِ  
 بَانَ كَانَتْ تَكُونُ عِنْدَهُ أَوْ مَعْدَةً غَيْرَ أَوْ دَارَ مَحْرَمٍ مَعْدَةٍ وَجْهٌ كَلَامٌ الْأَوَّلُ وَجْهٌ  
 فَكُلُّ الْأَفْرِ لَيْسَ مَعْدَةً كَلَامٌ عِنْدَهُ وَعِنْدَهَا مَعْدَةُ الْأَفْرِ عَلَى مَعْدَةٍ فَهَذَا صَاحِبُهَا  
 لَمْ يَصِحْ كَلَامٌ يَسْتَقْطُ وَمَا صَاحِبُ الْأَفْرِ نُسِبَتْ مِمَّا لَهَا عَلَى تَرْوِجِ الْمَوْتِ وَالْأَفْرِ  
 وَلَهَا نَصْفٌ فَكُلُّ عِنْدَ الطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَإِنْ كَانَتْ تَحْتَ الْإِنْفِ لَمْ يَنْفَسْ الْأَفْرِ بَعْضُهَا بِالْأَفْرِ  
 وَإِنْ ضَاطِبُ أَمْرَيْنِ فَجَانِبُ أَحَدِهِمَا يَنْفَسُ بِأَفْرِ الْآخَرِ لِأَنَّ الْأَفْرَ يَنْفَسُ بِمَنْفَعَةٍ  
 بَيْنَهُمَا الْحَلِيقَةُ بِخِلَافِ مَا كَانَ فِي مَنَاسِبِ خَوَافِ الْأَفْرِ وَصَلَتْ رُوحُهُمَا جَمْعًا  
 وَأَمَّا الْعَيْنُ فَهِيَ كَلَامٌ يَتَّبِعُ بِالْمَعْرِفَةِ كَلَامُهَا وَنَحْوُهَا وَأَمَّا الْفَتْنُ فَهُوَ  
 حَوْلًا وَلَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا فِي هَذِهِ الْمَرَّةِ فَهَذَا فَتْنٌ فَتْنٌ عِنْدَ مَا خَرَفَ الشَّرْعُ بِمَا يَخْتَارُ  
 نَفْسُ الْأَفْرِ وَجْهٌ وَفَعَلَ الْفَتْنُ بَيْنَهُمَا قَوْلًا مَرَاوِيَةً وَفَرَاوِيَةً فَتَنْفَسُ عَلَى خِصْفَةٍ رَحْمَةً  
 لَا يَتَّبِعُ الْفَتْنُ مَا لَمْ يَفِرْ قُلُوبُهَا مِنْهَا وَالْعَيْنُ نَسِبَتْ إِلَى الْفَتْنِ أَوْ يَصِلُ إِلَى الْفَتْنِ  
 دُونَ الْآيَةِ وَدُونَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ لِمَنْ يَضَعُ أَوْ يَضَعُ فِي خِلْفَتِهِ أَوْ لِكُلِّ شَيْءٍ أَوْ أُجِدَّ فِي الْفَتْنِ  
 بِمَعْرِفَةِ الْفَتْنِ وَتَعْرِفُ عِنْدَهَا مَا خُوِّفَتْ عَنْهُ أَوْ أُجِبَتْ فِي الْعَيْنِ وَهِيَ خِلْفَةُ الْأَفْرِ  
 وَصَلَتْ بِالْمَعْرِفَةِ كَلَامُ الدُّخُولِ مَوْجِبَةٌ الْمَرْءُ عَلَى الْكُلِّ خَلْقُ الْمَجْبُوبِ بِأَمْرٍ  
 صَحِيحٍ عِنْدَهُ وَجِبَتْ بِهَا كَالْمَرْءِ وَعِنْدَهَا غَيْرُ مَحْبُوبَةٍ وَالْمَجْبُوبُ ذَلِكَ اسْتَوْصَلَ كَلَامٌ  
 وَخِصْفَتَانِ مِنْ كَلَامٍ وَهَذَا الْقَطْعُ قَبْلَ الْمَرْءِ تَرْوِجُ أَمْرٍ بِأَذْنِ مَوْلَاهُ وَعَيْنٌ  
 وَأَخْرَجَ الْفَتْنُ تَحْتَ الْمَرْءِ عِنْدَهَا حَالُهَا عِنْدَ الْفَتْنِ حَتَّى يَطْلُقَ بَابُهَا أَوْ  
 تَلْبَسَ لَمْ يَجْزِ عِنْدَهُ وَعِنْدَهَا بِجُزْءٍ وَدُونَ ذَلِكَ مِنْهُ بِالْإِتِّفَاقِ أَعْنَى أَمْرٍ وَلَوْ  
 وَبَعْدَ الْفَتْنِ فِي أَمْرٍ الْفَتْنُ تَقْدِيرُهَا حَتَّى إِذَا أَعْتَدَ وَجِبَتْ عَلَيْهَا  
 وَتَجَوَّزَتْ عَنْهَا فِي الْعَيْنِ وَفَرَمًا بِهَا بِهَا فِي الْمَرْءِ الْبَدَا يَتَلَبَّسُ خِصْفٌ  
 لَمْ يَجْزَلْ أَنْ يَرْوِجَ أَهْلَهَا فِي عَدَّتِهَا عِنْدَهُ وَعِنْدَهَا بِجُزْءٍ وَلَا يَطْلُقُ حَتَّى تَنْفَسَ عِنْدَهَا  
 وَأَمَّا وَجْهٌ فَتَقْدِيرُ الْآخِرِ إِذَا جُزْءٌ تَرْوِجُ أَمْرٍ بِسُوءِهَا أَوْ بِإِجْمَاعِهَا عَلَى الْمَحْظُورِ  
 تَنْفَسُ فِي الْأَصْلِ بِمَنْفَعَةٍ فَهَذَا فَتْنٌ فَتْنٌ قَبْلَ الدُّخُولِ فَتَنْفَسُ كَلَامُ الْمَرْءِ عِنْدَهَا  
 تَرْوِجُ أَهْلَهَا مِنْ أَسْفَلٍ بِعَدَّتِهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَتَنْفَسُ كَلَامُ الْمَرْءِ عِنْدَهَا

الاستطاعة  
 وسكونها  
 البوراء  
 محض

على فتنه

لَا يَسْتَقْطُ مَعْدَةً وَعَلَيْهَا الْمَرْءُ لَوْ لَا مَا وَجَّهَ قَوْلُ الْإِمَامِ أَنَّ فِتْنَتَ نَفْسِهِ لَا يَسْتَقْطُ مَعْدَةً  
 فَمَنْ عَنَدَهُ عَلَى أَمْرٍ الْوَلَايَتَيْنِ عِنْدَهُ حَتَّى يَلْقَى لَوْ لَوْ رُوحُهُمَا يَسْتَقْطُ إِيَّاهَا  
 لَوْ كَانَتْ حَرَّةً وَقَتْلَتْ نَفْسَهُ لَا يَسْتَقْطُ مَعْدَةً شَرَّهَا إِيَّاهَا أَلَا فَتْنٌ أَمَّا إِذَا كَانَتْ  
 قَبْلَ الدُّخُولِ يَسْتَقْطُ عِنْدَ الشَّرِّ مَعْدَةً خِلَافَ مَا جَاءَ حَتَّى تَمَّ ذِكْرُ السَّيِّدِ مُطْلَقًا وَلَمْ يَفْصِلْ  
 بَيْنَ كَوْنِ عَقَابِهَا بَيْنَ كَوْنِ صِدْقِهَا وَتَوْجُّدِهَا وَذِكْرُ شَرْعِ الْإِسْلَامِ خَوَافُهَا وَلَوْ لَمْ يَكُنْ  
 الْمَرْءُ نَسِبَ إِلَى الْفَتْنِ فَتَنْفَسَ عَلَى الْفَتْنِ بَانَ كَلَامٌ صِدْقًا بِمَا أَنْ لَا يَسْتَقْطُ الْمَرْءُ عَلَى خِصْفَةٍ  
 وَذِكْرُ الْإِسْلَامِ الرَّاهِدُ الْفَتْنَانِ كَانَ الْمَرْءُ صِدْقًا وَقَتْلُ الْآخَرِ قَالُوا لَوْ كَانَ يَكُونُ الْجَوَابُ  
 فَكُلُّ لَوْ أَنَّ الْفَتْنُ وَجُودَهُ حَقِيقَةٌ وَفَعَلَ فِي خِصْفِ الْعَيْنِ مَعْدَةً فَجَمْعُهَا خِلْفَةٌ  
 وَالْفَوَائِدُ وَإِذَا لَقِيَ أَنَّ يَتَّبِعُ الْفَتْنُ الْإِسْلَامَ وَالْمَجْبُوبُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْفَتْنِ  
 يَضَعُ مَا دُونَ الْكَلَامِ الْعَيْنِ وَالنَّسَبُ عِنْدَهُ حَتَّى تَوْجُّدُهَا بِغَيْرِ شَيْءٍ وَمَعْدَةً وَضَلَّ  
 بِهَا تَعْلُقُ الْمَرْءُ بِقِيَّتِهِ عِنْدَهُ يَضَعُ فِي الْمَرْءِ وَعِنْدَهَا يَصِيحُ حَالُهَا فِي الْكَلَامِ الْعَيْنِ  
 دُونَ الْفَتْنِ سَدَّهَا بِالْبَطَالِ بِالْمَرْءِ الدُّخُولِ فِي الْكَلَامِ أَمَّا سَدُّ الْأَهْلِ فَهُوَ بَطْنُهَا  
 فَهَذَا الْكَلَامُ عَنْ أَهْلِ الْفَتْنِ وَمِمَّا أَهْلُ الْفَتْنِ يَكُونُ بِهَذَا الْأَذْنِ كَلَامُهَا يَصْحَبُ بِعَدِّ  
 الْفَتْنِ أَمَّا لَعْنَةُ الْأَخْلَاقِ وَالْوَلَايَتَيْنِ وَالْكَفَرُ يَنْصَرِفُ إِلَى الْإِبْرَةِ وَدُونَ الْكَلَامِ  
 بِالْإِتِّفَاقِ قَالُوا الْفَتْنُ أَعْلَى الْعِلْمِ بَانَ بَعْضُ الْمَشَايِخُ وَجْهٌ فِي الْأَمْرِ فَقَالَ الْقَوْلُ لَعْنَةُ تَرْوِجُ  
 هَذِهِ الْأَمْرَ وَنَسِبَ الْإِسْلَامَ خَوَافُهَا قَالَ إِذَا لَقِيَ الْفَتْنُ أَنْ يَرْوِجَ أَمْرًا وَلَوْ لَمْ  
 هَذَا الْكَلَامُ لَمْ يَخْتَصْ بِالْأَمْرِ إِذَا لَقِيَ وَجْهًا فِيهَا عَلَى الْفَتْنِ أَوْ الْفَتْنِ أَوْ الْفَتْنِ تَرْوِجُ  
 الْعَيْنُ بِالْأَمْرِ أَلَا مَا لَمْ يَرْوِجْ مَعْدَةً الْفَتْنُ وَتَرْوِجُ الْفَتْنُ نَفْسًا فَتَنْفَسُ الْفَتْنُ  
 أَكْثَرُ مِنْ كَلَامِ الْفَتْنِ وَجْهٌ لَوْ أَنَّ وَجْهَ عَيْنٍ وَعِنْدَهَا حَوْلًا لَا غَيْرَ إِذَا وَجَّهَتْ  
 وَلَوْ لَمْ يَرْوِجْ لَوْ أَنَّ فِي سِتَّةِ أَشْهُرٍ نُسِبَتْ حَرَّةُ الْفَتْنِ وَعِنْدَهَا خِلَافُهَا وَقَالَ الْفَتْنُ  
 وَتَقَوُّهَا مَأْخُذُ الْفَتْنِ وَقَوْلُهُ نَفْسًا نُسِبَتْ عَلَى الظُّفْرِ وَهِيَ الْفَتْنُ فِي حَرَّةِ الْأَرْضِ  
 أَلَا اسْتَقْبَلَتْ فِي أَمْرٍ الْفَتْنُ مَقْدَرُ الْفَتْنِ بِالْمَجْبُوبِ حَتَّى أَنَّ الْمَطْلَقَةَ لَا يَسْتَقْبَلُ عَلَى  
 الْآيَةِ إِجْرَ الْفَتْنِ بِعَدَّتِهَا لَوْ أَنَّ عَيْنَ الْفَتْنِ مَعْدَةً فَتَنْفَسُ وَالْفَتْنُ يَجْزِي بِالْمَنْفَعَةِ  
 عَلَى الْفَتْنِ يَتَّبِعُ الْفَتْنُ لَمْ يَكُنْ أَمْرًا يَنْفَسُ وَهِيَ الْفَتْنُ مِنَ الْمَرْءِ وَوَجْهٌ خِلْفَةٌ  
 عِنْدَهَا إِذَا صَارَتْ بِحَيْثُ يَكُونُ الْفَتْنُ لَا يَسْتَقْطُ الْفَتْنُ حَتَّى تَكُونَ الْفَتْنُ فِي الْفَتْنِ

المسألة

تَرْوِجُ هَذِهِ الْأَمْرَ بِسَبْعٍ لَمْ

هَذَا

لَقَامَ الْعَيْنُ بِمَا أَعْنَى  
 تَحْتَ طَبَقِ الْأَمْرِ  
 وَالْعَيْنُ وَطَبَقِ الْأَمْرِ

والفتور على ظاهر الآية واللذين هما في الطعام **لَيْسَتْ الرِّجَالُ فِي الْحَكَمِ** هذا  
 ليس امرأة يطعم والذين غالباً غلبت به الحجة عليه ولا غلبت اذ كان اللذين  
 غالباً وقولها في اذ لم يمتع الشد من لوطي لا يتعلق في قوله من الطهارة فانه  
 المبسوط قبل اذ لم يتناظر البين عند كل الفتنة وان كان غلبت غلبته عند  
 انه لا يثبت كذا وانما وضع في البين الصالح في الطعام فان البين الغالب ليس الفتنة  
 ان الماء او غيره او غيره غلبت الحجة بالافتقار **وَكُلُّهُمَا وَاحِدٌ وَاحِدٌ** واحدين وتلك في عقد  
 قديمت قبل الوطى في التبان **فَالْأَرْثُ بَيْنَ حَكْمَةِ الْإِنْسَانِ** ترويع امرأة في عقد  
 من بين الزوجين **وَالْعَشْرُ بَيْنَ قَوْلِهِمْ أَنْفُسَهُمَا تَعْبِكُ** وامر ليقين في عقد وتلك  
 وتسمى **الْبَيْنُ عَلَى الْإِنْفِصَالِ** بين التلك **قَالَ وَالْإِنْفِصَالُ** في عقد ولا يوجد كيف  
**وَجَعَلَ لِلرَّائِي جَمْعًا** ختم في الثلاث **فَتَمَّا تَوْجِهُتِ** وجاءت قبل  
 البيان ولم يدخل بواحدة منهن فبالتسليم في العقد مع الولد والزوج مع عدم  
 الولد بينهما على اربعة وعشرين سهماً سبعة للواحدة بالافتقار والباقي لضعف الزوجين  
 ونصف الثلث عند حصة وعند ما تسعة من البين الثلثين وثمانية للثلاثين ثم  
 لا بد من المسألة من موقوفات ثمرة كل حصة المسألة وكلها في حيوة ومما هو ان تعلم  
 ان كذا الواحد صحيح بكل حال لا يترك ثم يخرج الزوج على ان بين ان الذي الزوجين لا سبق  
 كذا حال في البيان حتى التزمه حتى التيسر اما الاول فرد الكفا في السد ويغض  
 ولا ينفذ وذلك لا يعد بيان الصحيح وان السد والكتبة فالس في الفتنة فانها  
 يجبران لتفريق صح كما حصص ولا يحصل من الايمان والنقل قوله في بيان  
 السابق فان قبل ما فادى قوله قبل الوطى وقدر عرف بمبسوط خاها ذلك ان حكم  
 الميراث في الموت قبل الوطى وبعد سؤل قبل بجملة ان يكون المرد من قول قبل  
 الوطى قبل البيان في ذلك وبقول قبل البيان صحيحاً ليكون بياناً ناشئاً في كذا  
 ومن معها الاول وكذا الوطى احصين او ظاهره فان ما يشرع من هذه التفرقات  
 مختص بالشيخ الصحيح في قوله على ما يجعل له فان قبل مما حصل البيان  
 بالطلاق والظهار وحسب حصول الوطى لا يؤثر قبل لان الاصل في اوضاع  
 الشرع وضع المسئلة على وجه غير محيل للسلم ذكر تحسيت المنطق بالسلم قال علم

قوله اعتقد  
 اعتقد جميع عقد متبر

الفتور اسم الحاصل  
 من الفتور

لنوع البيان في قوله ذكر  
 في المبسوط طيب انك  
 الزوج اذا جامع امرأة  
 من كان هذا القول

في المحقق الزوجان

طوا

طوا بالمسلمين خبراً وما هي من الدليل على هذا الاصل قوله علم من نام عن صلوة او غيرها  
 كحديث قد روي عن حكم الفتا بالزوات باليوم والليالي من ان الذي فيها والعصبة  
 والعن ما ذكره ان المسلم لا يظن بترك الصلوة قصداً ولا يلك ذلك فكيف يفتي  
 بصدقه حتى الوطى لا يذكر اذ الطلاق البطلان الحيات عند الله والظاهر من ذلك  
 من القول وزور فيجوزها المسلم ظاهرها او طهر المتكوبة في حال ان يعلم بان الوطى انما  
 يصير بها اذا جامع واحدة من واحد الزوجين او كلتيه وعلى المسافة حينئذ  
 قبل الوطى حيث يكون كذا المسافة ومنعها صحيحاً اما اذا جامع كلتيه ولم يعلم ايهم  
 سبق فهذا الوطى لا اثر له في البيان ويجوز على البيان بعد فاذ اعرضت هذا فذكر  
 للتحريم فاقول وبالله التوفيق انفتقر ان البواضع سبعة من الزوجين والعنفين لاني  
 كذا ما صحيح كذا حال نعم هل كذا الزوجين الاوسط لا فانه قد قدم فظاهر  
 وان تارة فذكر ان لا يبر قبلها كذا احد الزوجين اما الثلثين او الثلث فذكر  
 من بين الثلثين ثلثين ومع الثلث رابعين وان توسط فذكر كذا اما الزوجين  
 او ثلثين على ما يبر بعد فذكر ان كذا جميع الثلثين فيها ثلث الميراث وان  
 ضخم مع الثلث فلها اربعة فمضى في الحساب له ثلث وربع واقل اني عشر او ثلث  
 من ثلث ثلثه ومخرج الزوج اربعة وبين الثلث والاربعة مائة مائة فخرج الثلث  
 في الاربعة فيها راتني عشر فيكون لها الثلث اربعة والاربعة ثلثها فاجابها  
 الزوج ثلثة ربعين ووقع الثلث في الاربعة فينصف فخرج ربع النصف  
 اثني عشر اثنى عشر فصار اربعة وعشرين فلها ربعاً ستة في حال وثلثاً ثمانية  
 في حال فاجابها الاربعة ستة ربعين ووقع الثلث في الثلثين الخزين فتنصف فحصل  
 للواحدة سبعة من اربعة وعشرين ثم ما يبر وهو عشر سبعة مائة فتنصف للثلاث  
 كل واحدة ثلثين ثمانية للثلاثين عندها كل واحدة اربعة واستقام من الاربعة  
 والعشرين فانفق جوابها واختلف التحريم فخرج ربعاً على اعتبار الواحدة  
 فقال كذا الثلثين ربعاً على الثلث والاربعة على الثلث فان صح فها  
 الواحدة يكون معها فيكون لها ثلث الميراث ستة عشر ثمانية وان لم يصح فلا كذا

حال دوم

التي تنصف فحصل لها ثمانية وأكبرها كان الثلث عشرة وعين جاني الوجه واللسان وقال  
يخرج فالواحدة موهبة يكون لها ثلث اربعة الميراث ثمانية عشر سهما وان يبيع فلا شيء  
لغير فليس النصف ذلكا شفعة ويخرج ابو يوسف له اربعة طرق للثلاثة فقال  
السهم السابع عشر اربعة فيه فثلثين الا ان فيه كما هما فلها ثلث الميراث  
سبعة عشر فسلم ذلك السهم الثلث وقد استوفت شائعة الزعفران ستة عشر  
فيسلمه لكل السهم الثلث وكان بينهما ثمانية نصفان فيعطيهم السهم السالم الى هذه  
الثمانية فيحصل كل واحد ثلثه واو جحيف لهما ثلثان فيكون لهما ثلثان  
من الباقى باخذ السبعة من الباقى صايرين وهى جوه عرشى الزعفران كان لم  
يكن الواو اصل وحشد يستوي الزعفران في الاستحقاق لان كل فريق مسخوف اذا  
كان سائحا محرم اذا كان سبوقا فيصير لكل فريق ثمانية ونصف وكل ثلث نصف  
فمضوا بمخرج النصف وهو اثنتان في اصل المسئلة اربعة وعشرين فصاير ثمانية  
واربعين الواو منعة السبعة اربع عشر وكل فريق من اربعة وثلثين سبعة  
عشر فلم يستحق لكل الثمانية ولا على الثلث وبين الثمانية والثلث ثمانية اربعة  
السدس في الثلث فصاير ستة ثم ضربوا الستة في ثمانية والاربعين فصاير ثمانية  
وثمانية وثلاثين وهذا التصحيح كان لواحد اربعة عشر من اصل المسئلة  
ضربها في الستة فحصل لها اربعة ثمانون وكان لكل فريق منها سبعة عشر  
ضربها في الستة فحصل لكل فريق مائة وسهرا وان استقام ما بين سهرمان  
على السبعة لكل واحدة احد وجحيف واستقام مائة وسهرا على الثلث ايضا  
لكل واحدة اربعة وثلثين وانه اعلم وكان في المسئلة ثلثة احكام حكم الميراث فليس  
واحدة ففرض في النظم لبيان حكم الميراث دون صاحبها اذ هو المختلف  
نظرا قوله في النظم وان عرفت من قولهم اعتقد مودة فلان اذا عرفت ذلك  
قلبه كذا في الديوان وذكر في سنن المحتضر العصام لصدور الشهيد رحمه الله  
واو تزوج امرأة وتعتد وتعتد في عتده وثلاثا في عتده وقالا ذرى ابنتي  
الاولى حين عهد الواو اذ لان الحكم الواو اربعة صحح بيتهى وكذا في الزعفران

۱۴۴۰

[illegible]



اصلا وقد تفرج عن ثمن في مخرج وتلك في مخرج وبأقل المسلك لما كان جميع مخرج  
 في النسبة بين الثمنين نقصان فكلما بقي واما حكم الورقة على الواحدة على الواحدة  
 لانها زوجة في عقد المهرتين بعين واما البواقي فليس على الورقة يستكمل ثلث  
 حيف فيها لان كفاه الثلث فيكون على حيفين على الورقة وعلى الثمنين المحض  
 لوجود الدخول في النكاح والفساد ولو كان على العكس كان الحكم على العكس فجميع بينهما احتسابا  
 قال لو كان مهر مثلين اقل من مهرين فكلوا اذ كان كل واحد من المهرين الواحدة من مهرين  
 والنصف الفضل لا يتبعه لانه قلنا من قبل قال وان بين وهو حتى فارق الباقيات  
 ولا يفرق بين النصف والواحدة ولم يدخل في حكمه فيسلك فيسلك فيسلك على حكم المهر  
 الميراث والعدو انما المهر فنقول الواحدة مهر كامل لان كفاها تخرج تنقص مهرها  
 بالمهر وثلثا مهر ونصف والثمنين مهر واحد على اختلاف الاصحاب اصاب اصل  
 ان يوتى وهو اعتبارا بجملة فتدرك اكثر ما هن ثلثة مهر واحد اقل ما لهن مهران  
 ووقع الشك في مهر ونصف فكان لهن مهران ونصف ثم نصف مهر خارج عن مهر  
 الثلثين فترجع في الثلث فيسلم لهن مهران بينهما لا سويهما فيكون للثلاث  
 مهر ونصف وللثمنين مهر واحد واما على اصل محمد وهو اعتبار الاخوان في حق كل  
 قريب على حدة فنقول للثلاث ان جميع كفاهن فليس ثلثة مهران ان لم يجمع فلا شيء لهن  
 وكفاهن جميع على الواحدة فان نصف الثلثين ان جميع كفاها مهران وان  
 لم يجمع فلا شيء لهما وكفاهما جميع فلهما مهر واحد فليس ثلثة مهران وان  
 فعلى ما قلنا في المسئلة الاولى واما حكم الورقة فعلى كل واحد منهن عدة الوفاة  
 قال وطاؤه فطهره وجماعه احد الثمنين دليل لا ولية لان هذه  
 الامعان لا يسئل الا في الزوجة قال ولو كانت احدى الثلث لم احدى الثلثين  
 لم يتغير الحكم لانه لو تزوجت احدى فغير بسبب اجماع بين الزوج والجمعة او بسبب  
 حصة المصاهرة قال انك لان النكاح انما يسلم بمصدا الزوج لا بوجوب  
 حصة المصاهرة قال مستحبنا هذا الجواب انما يجمع اذا كان المراءيه ان كفا  
 الواحدة تقدم على كفا الثمنين ولو كان بين كفا الثمنين ليكون كفاها  
 صحيحا لا محال فلا يتغير الجواب اما اذا تفرع عن كفا الثمنين لم يجمع كفاها

لا وجه الى الاول  
 لان كفا واحد  
 الثمنين فاحد  
 الواحدة فلا يصح  
 جماعا ولا وجه

الى الثلث ان تقدم وفيها يجمع كفا الثلث لانه يميز ما بين المهر والبنات  
 فيجمع كفا الاجنبية في كل واحد فاما يجمع كفا الواحدة وان تقدم الثلثان  
 وفيها يجمع لم يجمع كفا لانها قدمت به البنت فيجمع كفا الاجنبين فتم  
 الرابع فلا يجمع كفا الواحدة لا محالة فاذا اختلف كفا الواحدة واحتل الفسار  
 لا يكون اجماع في المسئلة الاول قال ولو كانت احدى الثلث امة طهرت بالثمن  
 امة كانت تفرج ثمنين وواحد فيجمع كفاهن الا اختلفت لان كفا الواحدة لا يجمع  
 امة ولا لغيره **قال** ولو كانت احدى الثلث امة فكلوا امة مهر كامل و  
 ثلث الميراث ومهران بين الثمنين من كل جهة وثلث الميراث بين ثلثة  
 مستحبنا هذا الجواب ان يجمع اذا كان المراءيه ان كان الواحدة امة فليس  
 علم ذلك انما كان لان كفا الواحدة صحيح وانما تراعى الميراث امرتان اما الميراث  
 او الثلثان كانتا الواحدة لان كفا الواحدة لا يجمع لانه تفرجها على امة كفاها  
 مهر وثلث الميراث والباقي بينهما وليست احدى الثمنين باولى من الاخرى قال  
 ولو كانت احدى الثلثين امة كان كفا الواحدة سارا لما قلنا فصار كفا تفرج  
 واحدة وعقد ولم يعلم انه النسب كانت اول فنقول المسئلة فيتم على حكم  
 المهر والميراث والعدو واما حكم المهر فنقول للثلاث مهر ونصف لانه ان جميع كفا  
 فلهن ثلثة مهران ان لم يجمع فلا شيء لهن وكفاهن جميع فلهن ثلثة مهران  
 او تحلل ولا يجمع فلهن ثلثة مهران ان احوال الاجساد حادثة واحدة فكان  
 لهن مهر ونصف وللثمنين مهر ونصف لان كفا احدى ما يجمع بعين تقدم  
 على كفا البنت او تاجر وكفا الاخر يجمع ان تقدم على كفا الثلث ولا يجمع  
 ان تاجر فينصف فحصل لهما مهر ونصف بينهما نصفان واما حكم الميراث فنقول  
 للثلاث ثلثة ايمان الميراث وللثمنين خمسة ايمان الميراث اما الثلث  
 فلانه ان يجمع كفاهن بان تقدم او تاخر فلهن ستة ايمان الميراث وذلك  
 ستة اسهم من ثمانية لان كفا الواحدة من المفردتين مخرج وانه لم  
 يجمع بان تاخر فلا شيء لهن وكان لهن نصف ذلك وهو ثلثة اسهم من ثمانية  
 واما الثلثين فلا يجمع احدى ما يجمع بعين لان ثلثة ايمان الميراث لا يكون

دات

وكانت امة

اهن



نمايش

[illegible]

12

ذخیره



























من اذ جاء الى الولد  
من النسخة الاولى  
من نسخة علي بن ابي طالب  
من نسخة علي بن ابي طالب  
من نسخة علي بن ابي طالب

من نسخة علي بن ابي طالب  
من نسخة علي بن ابي طالب  
من نسخة علي بن ابي طالب

من النسخة والعون وان تمت نيت النكاح عن ولي أو عنه أو من قبله فسد  
لا عن بوليه ولم استكمات الولد عن مال فدعا له الجاهل بصدق على النسيب والميراث  
وهو متناقض في دعواه فان كان الولد كذا ب ن فمات وترك له ذكرا او انثى ثبت  
نسبه من الولد وورث الاب منه خاصة والذكر انما في النسب فيقاؤه كغيره الاول  
وان كان ولدا لغيره ثبتا فان ثبت عن ولده او وافق ثم اكرب للملاعن نفسه فاعتد به

**العناق**

الاعتناق فاني في مسئلة تجزى الاعتناق فملك له اي اضبط اصحابها واقره اهل الملك  
كانها ملكه ونسكه ومكلا لغيره ملكه وهي املاك قال لان يد المالك في الملك  
في التصرف الشرعية وملكته الشئ وملكته اياه اياه يعني ومنه ملكته المرافعة  
اذا جعل امرطالها في يدها وملكته الشئ لغيره لغيره شديدا هو ان  
ويشهد على عاقبة الحق في العبد قبل ان يكون الدعوى يعقوب العبد عند مجرى  
الموت والعبد ملك لا يعقل وعنه ما يعقل وانما وضع في العبد ذل الامة بغير ملاذع  
بالانفاق والذل منه كما يتحقق حينئذ يتحقق حكم بان يعقوب العبد بغير عتق فقال  
لهم ان مولانا اعتنقك قبل ان يمانية ولي عتقك العتاق وانك المرد ذكر تبذل اذا كان ككول

بمجرد حتى يغير يعتق لاد دعوى العتق من امر المجني عليه حيث يكون سبب ثبوت  
حق تمام ذكركم دعوى العتق على من يمسوا مني فلوله وبقيل بالان  
الشهادة عليه من كونه تصري قال الامام الزنوزي شهد انه اعقب احد عبيده  
**واعتناق اصل العبد كذا لا يعقل من عتق** لا يعقل على عدم الدعوى  
فالمجبول لا يصح عتقا وعندهما يعقل والوفى في العبد انما في فسد ذكر الميراث  
انه اذا شهد انه اعترف احد اعني فلوله اختلاف بين على هذا ان دعوى الامة  
ليس بشرط بالاعتناق في نسب ان يعقل عتقه وانما يثبت ان في عتق الامة انما بشرط  
الدعوى عنده لنفسه بخبر الزنوزي لا عن قول العتق لهم الوطى صلاها فيها فافترقا  
ولو شهد انه اعترف احد نسب ان يعقل عتقه وانما يثبت ان في عتق الامة انما بشرط  
في العتاق من المولية والوطى **العتق على الاجسام ليس بعتق ولا اعلام** قال  
لاعتية احبها حرقة ثم وطى احبها بالاعتناق الا في العتق وعندهما يعان

العتاق

والعتاق في مخرج الوطى عن اول عتقت به وادعى الولد تعنت الا في العتق بالان وفي عتقا  
من ميسر لغيره وانما وبوت احدهما بالبيع صحيا او فاسدا بانا او مينا او انما او لغيره  
والصدق مع الغني وعدمه وخبرهما عنك بوجه ما والذبح وانك بزه الزرع والثر  
والاجن بنوع الاجن بالاعتناق والوطى في الطلاق المهر بيان بالاعتناق في عتق  
لو قال اني لم يزوجني فريضا **تطلق او اطلق فالحديث كذا** خلف بعقده وقال ان  
**فانكنت اطلاقا بالعتق كذا** من تطلق فالكفر **كذا** لم يكونه تطلق شخص  
حر عتق وقال اني جلد او عتق في حر فشهدت هذا فان كان العتق رطل فاعل  
يقطع يدها واما ان امكته شرفه اوزن بان في الفيد ويزنه كيدا حتى بالحق من  
الشرع في الضرر من العتق بالمولاه واذ افترق عتق يلى العتق كيدا يبق الحق تحت  
فيد ويزنه لجزا ان يكون العتق رطلين فيقطر كعب الشهد فوزنه فاذا اصاب طاق  
بعتق الشاهد قيمة العتق عتق حزينه وعندهما لا يعتق به وضابطة على ان  
قتل العتق بزيادة الزنوزي بغير طاهر او باطلا عليه حزينه فنفذ العتق بالشهد  
عنه بمحضون في عتقها بالاشهاد فلا يكون العتق مضافا الى شهادة من لم يحل لهما  
يعتقون من يمسوا طواهم زان **لو عتق بالحق ثم رجع فعتق او لم يان اجمعا**

**في شهد ان يعقوب قبل فكذا لا يعقل فاحق قول شهد انه اعترف عتق عند**  
دعوى العتق ذكره في القاهر رجا وعتق بعتق ثم شهد اثم ان المولى اعترف  
ببيل وقت الذي شهد به الاول ان يعقل هذه الشهادة من الزنوزي كذا عنده حنبل  
بمسوطا وجب من العتق على الفريز الاول وعندهما يعقل بفسطوطا وضع في  
شهاد الفريز الثاني باعتناق سابق فانما هو شهد باعتناق لاحق بقبول سواء  
شهدا قبل رجوع الاول او بعد في قولهم ثم اعتنقوا ان هذه المسئلة فتر استراط  
الدعوى في العتق ام فريز فقتل العتق بغيره الا في قولهم بالاولى وجوب  
انه لا يزوجكم بوجه من العتق لثقتن حيث اجمع العتق بعد هذا الوقت عند شرا  
الاولى فلم يعقل عتق وعنه الزنوزي يعقل في الامة فيسكتنا عندهم وقال عنهم  
بالثبوت على هذا يتحقق كذا في العتق والامة من ميسر طواهم زان والعتاق  
دليل على هذا في تجزى العتق والذبح **كذا لا يعقل على التذبح بالاعتناق**

من نسخة علي بن ابي طالب  
من نسخة علي بن ابي طالب  
من نسخة علي بن ابي طالب

من نسخة علي بن ابي طالب  
من نسخة علي بن ابي طالب  
من نسخة علي بن ابي طالب

العتق







الكتابية











من عيسى بن مينا  
او نظر الى من كان يسموه عزير  
قازده يحرقه بالاسلحة  
السروقة لانه اغتصب من الغني  
عرفهم منها ويوحى الله اليها  
مسلم او طيب او دونه او مزمار  
قايه المحيطة وعلى هذا الخلاف  
البر او طيب الذي اوصف له

مجلس

[illegible]

مسندنا جرح وفوقه الفتح  
بكسر الظاء وفتح الزاؤه  
وجه ونغزير لا يقطع  
السارق من بيتهم

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وكرمه











وحدتِ جمیع  
ای پلٹ  
میں

علماء

من قر

الحمد لله الذي جعل  
العلم منتهى النعمان

إلى المتولى



الى جهة الوقف فيكون ذلك بمنزلة العارية جارية غير لازمة والطرف الثاني ان يخرج  
 من جهة الوقف فيكون له او يصيبه بغيره داره هذه او يتولى جملتها ونحوه فتصيرها بغيرها  
 على المالكين وعندنا الوقف لازم بغيره في التكليفات والشرع لا يفرق بين المالكين  
 وهذا لما لا يشك في حق رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابه وسائر المسلمين وكان  
 ابو يوسف يقول ان اوله يقول في حقه كذا لما جمع مع جوارون الرشيد وداري او في العارية  
 بالمعنى ونحوها في حق واقفي بلزوم الوقف من الميسر وقتا وراخا زمان فلا في التفتة  
 والاعتناء القنوت على قولها ذكره الميسر ان يحدوا حده استبعد قول في حقه وسماه  
 كذا على غير وجه ولم يحمل على ما قال قبل بسببه انقطع خاطر فلم يكتسب من تفرع مسائل  
 الوقف واستكثر اصحابه بغيرها كما لبعض من هؤلاء في هذا غيب لتعظيم الاستاذ فليفت  
 والحق ان باب الحكم والمحل المحكوم عليه وان ضايقا الواقع ان يسطر فاحسن كسبه  
 صلاحيه قوله فغيره في حق من الملتصق وغيره **كتاب**  
 العبة التبرع به ما ينفق الموصي به من وجهه المملوك ان كان الرجوع فيها فله  
 وجه بعد جعل شيئا فالقبول والقبول في العبد والمملوك في غير ان كان العبد مولا له  
 اجنبيين عن الواهب فلا الرجوع بالاتفاق وان كان العبد ذارم محرم من الواهب  
 بان كان اياه مثلا والمولا اجنب فلا الرجوع ايضا وان كان على العكس فلا الرجوع عند  
 خلافهما وان كان كلاً ذارم محرم من الواهب فمعهما ليس له الرجوع وعلى قوله  
 فذكره عند الغيبة الرجوع وقال في الرجوع من المحبط وهب دار من الرجوع  
**ولا الرجوع هبة التقدير لا شيء فاحفظ ولا شيء** لا يجوز عند خلافهما وان  
 وهبها انسان من واحد بان الاتفاق لعدم الشيوع بالتسليم جملته وكذا لو تصدق  
**وهكذا تصدق بثلث على عشرين من الرجال** بدار واحدة على عشرين على هذا  
 اختلاف الوضوء على غير مجوز بالاجماع **كتاب**  
 البيع مملوك مال بمان والتمار يقع على الشراء الباطل وهو من الاضداد وكذا الشراء غلبيك  
 مال بمان ويبيع على البيع الباطل ويبيع عن الماندة اذ شرطه الشئ مثله ويقال باعته ببيعة  
 منه والتسليم عذري في تسليم عاجل باجل سبعة لما فيه من وجوب تسليم راس المال  
 قبل الاتفاق وقبيل اسلم من افعال السلب معناه ان لا السلامة سمي لما فيه

في البيع مملوك مال بمان والتمار يقع على الشراء الباطل وهو من الاضداد وكذا الشراء غلبيك  
 مال بمان ويبيع على البيع الباطل ويبيع عن الماندة اذ شرطه الشئ مثله ويقال باعته ببيعة  
 منه والتسليم عذري في تسليم عاجل باجل سبعة لما فيه من وجوب تسليم راس المال  
 قبل الاتفاق وقبيل اسلم من افعال السلب معناه ان لا السلامة سمي لما فيه

في البيع مملوك مال بمان والتمار يقع على الشراء الباطل وهو من الاضداد وكذا الشراء غلبيك  
 مال بمان ويبيع على البيع الباطل ويبيع عن الماندة اذ شرطه الشئ مثله ويقال باعته ببيعة  
 منه والتسليم عذري في تسليم عاجل باجل سبعة لما فيه من وجوب تسليم راس المال  
 قبل الاتفاق وقبيل اسلم من افعال السلب معناه ان لا السلامة سمي لما فيه

من ان لا سلامة راس المال **اعلام راس المال في البيع في الكيل والوزن في الميزان**  
 اعلام راس المال ان كان من المكينات والموزنات في الميزان في البيع وبيعها  
 لا يفتات احادية كالجوز والبعض شراؤها وان كان مشا والغير وعندها يفتان  
 كان مشا والغير ليس يفتان وصورتان يقول راس السلم للسلم اليه اسلمت اليه  
 الذي راسه في كونه حظه واشتد الى الدوام فيقول اسلمت اليه كونه الذي راسه والغير  
 ولا يعرف وزن الدوام والذات يراو يقول اسلمت اليه كونه حظه في كونه الذي راسه  
 ولا يعرف قدر حظه الخ جعله راس المال لا يجوز عند خلافهما وان وضع للملك  
 والموزون والميزان المتعارف لان راس المال اذا كان رزعا او حيا او معدن او  
 منقيا وتا وهو ما يفتات اكان في العبة كالسبع والوقان يبيع معلوما بالنعبة  
 والاشارة ولا يشترط بيان الذرع والعدد ولا بيان العبة بالاجماع وانما وقع  
 في السلم لان في بيع العين يبيع المثل معلوما بالاشارة ولا يحتاج الى بيان  
 قدره بالاجماع من المحبط والعقد وقوله في السلم ان راس السلم وما مضى كونه  
**كلا بيان موضع الاثبات في قوله في السلم** بيان في حال وموعد في  
 لحظة شرط عند وعندهما ليس بشرط وهو قوله الاول فغان بيا مكان الاثبات  
 يتعين ذكر المكان والا يتعين مكان العقد وعلى قوله الثاني اذا لم يتبين مكان  
 الاثبات لا يتعين مكان العقد وسبق فيه لا وكان العقد يتعين الاثبات راس المال  
 بالاجماع وكذا في بيع العين اذا كان البيع حاضرا في مجلس فحين يتبين مكان العقد  
 الاثبات البيع بالاجماع ومكان العقد من الاستهلاك يتعين الاثبات بلا خلاف  
 من المحبط قال في الهداية وما لم يكن له في موقفة كالمسك والزعفران لا يحتاج  
 فيه الى بيان الاثبات بالاجماع ويؤتى في مكان اسلم فيه وقوله في موضع الشا  
 وهو الاصح فلهذا وضع في حال وموعد **في قوله في السلم** والاثبات في السلم  
 وعلى هذا الخلاف اذا ابيع عينا لم يثبت بكون حظه وبيان الرضا الى اصل على المشتري  
 بشرط بيان مكان الاثبات انما يخطو هي الصحيح وعندهما يتبين مكان العقد الاثبات  
 من المحبط وعلى هذا الخلاف اذا ابيع دار وجعل الدار مينا وحل وموعد عند لا  
 تبع الاثبات لا يتبين مكان الاثبات وعندهما يجوز غير تعيين ويتبين الارار

في العبة

مكان الاثبات

والعقد

في البيع مملوك مال بمان والتمار يقع على الشراء الباطل وهو من الاضداد وكذا الشراء غلبيك  
 مال بمان ويبيع على البيع الباطل ويبيع عن الماندة اذ شرطه الشئ مثله ويقال باعته ببيعة  
 منه والتسليم عذري في تسليم عاجل باجل سبعة لما فيه من وجوب تسليم راس المال  
 قبل الاتفاق وقبيل اسلم من افعال السلب معناه ان لا السلامة سمي لما فيه







وقوله اللهم علو عني مع وشرط ان شرط الانقضاض العقد وفيه منفعه لاحد المتعاقدين  
 للمعقود عليه وهو من اهل الاستحقاق فيعرف تمامه في الهداية والخطأ المستتر عنه  
**وتبعه كذا وزعم كذا من جملة القول لا يجوز** اذا اذعن من ماله ذراع من هذه  
 الدار بما تفرغتم لا يجوز زعمه وقال يجوز ولو قال عشرة اسهم من ماله منهم من هذه الدار  
 يجوز اجماعا ولا خلاف عنده بين ما اذا علم جملة الزرع ان اوله يعلم على الصحيح وقال  
 انخصاف فيما اذا علم يجوز عندهم من الهداية قال في اجماع المجوبة ولم يذكر في اجماع ولا  
 في البسيط ولو اشترى عشرة اذعن عن هذه الدار ولم يقر من ماله ذراع كيف حكم  
 فيه على قولهما في اصحابنا قال ينفى ان لا يجوز العقد منزلة ما لو اشترى سهامه قال الاكام  
 السرخسي الاصح ان يجوز هذا وانما قد انظم لذلك بقوله من كذا اذعن او عن قول هويك  
**اذا اشترى عبد اقل ان يبيع حائرية واقسامة مطلق** باع عبد البسيط  
 ان يبيع المشرى نفسه العقد عندنا خلاف لما سبق فانما اعتقد به هذا لا ينفذ عند  
 جابر احمد وعندهما لا يفتى جابرا وقوله جابر في ابي الهيثم في وافسدا مطلق  
 اعتق او لم يعتق وفايذ الكلاف ان يجب الثمن عنده والعقد عندهما نفسا  
 وينبغي ان يكون الكلاف فيما اذا اختلف المشرى بعد التصفى اما قبله لا يبيع الحتاف  
 الا في زيادة ابن شجاع من العون **وكل شيء كذا من ثلثه مفسدان ان يبيع بالجل**  
 اشارنا في قطع غنم وقال يمتك كل شيء منها بعشر في ثلث او خمسة بين جملة  
 الاغنام ولم يبين جملة الثمن بان قال بعث منك هذا النظم وهو مائة مثاقير  
 كل منها بعشر ولم يبين جملة الثمن بان لم يقل باع وفي هذا الوجه يجوز البيع اجماعا  
 واكتسابا بين جملة الثمن ولم يبين عدد الاغنام بان قال يمتك هذا الاغنام  
 بالغ درهم كل غنم بعشر وفي هذا الوجه يجوز البيع ايضا وانما اشتمل بين جملة الثمن  
 والادلة الاغنام وانما بين حصة كل غنم بان قال يمتك هذا النظم كل شيء منها  
 بعشر درهم وفي هذا الوجه لا يجوز البيع اصلا الا ان يعلم عدد الاغنام في المجلس  
 فتغلب جابر احمد والمشتري بالخيار ان شاء اخذ بمطهر من الثمن وان شاء  
 ترك وعندهما العقد جائز في الكل ولا ضيا ولا يمتري ان كان قد رآه والزرع عاكيا  
 والعود يات المتفاوتة على هذا المتفاوتة من الخط **وكل شيء كذا عن جابر**  
 يجوز وفيما هو اوضح من جملة

بجوازها كالمادة التي هي ثابتة في حال تعيينها هناك في تعيينها الوكيل ايضا ومنهم من  
 يفرق بين الوكيل والمضارب والصفقة ضرب اليد على اليد في البيع والشراء والبيع ثم  
 جعلت عبارة عن العقد نفيس وقول ابن عمر رضي الله عنهما البيع صفقة او خيار او  
 بات او بيع خيار او ضرب صفقة خلاف صحيح وهو اصح منه ان الحكم لبي وخيار  
 الشطران يمتنع تمام الصفقة كالأخبار والرؤية وكذا عدم العقد وتعيين الصفقة هي  
 العقد الذي ينشأ من حق موجب قال على البيع صفقة او خيار معناه اما ان يكون متناهيا  
 في الزموم او يمتنع الزموم بشرط الخيار فبعض الصفقة عن التناهي في الزموم وخيار  
 الشطران يمتنع هذا الوصف لما ذكرنا ان الخيار استنفذ حكم العقد فلا يكون السبب  
 تناهيا في حق الحكم في وجود الاستنفاد وكذلك خيار الزموم انما له الوصف بكونه صلب  
 العقد ولذلك قال القين ان الالباب بالعقد ملكة حقون بنفس فاضل الملكة  
 ثبتت بالعقد بصفته كونه مضمونا بعلم مجرد فلم يكن العقد متناهيا في حق الحكم وهذا  
 خلاف خيار والشطر العيب حيث لا يمتنع تمام الصفقة لان العقد متناهيا في حق  
 حكم وصف البيع فيه فثبت اصلا وانما ثبت لصيرورة حتم في صفته السلامة من  
 شرع التبريد والنجس **يبيع بالوحي** لما اشترى فتم بغير شرع اشترى من لا  
 يقبل شيئا وقد لعيننا بمن يعلم ثم اراد ان يبيع من احد من غير ان يبذل الذم  
 امين كمن ذلك عند علم بين وعدهما لا يبيع من العون الحيوان نالذ انواع  
**وتعشرون في العود عقدان بيع** ومن غير خيار **اشترى** مميزات كبيع  
 والوزن والعدد والتمتع والبيع بالوزن فاشترى شيئا من ذلك صلب باليد من  
 فلا يملك ببيع ذلك والتصرف فيه لا يعلم بالاشارة وان اشترى شيئا من ذلك  
 بشرط اكمل او وزن او عدد او وضع فلم ينعقد والتصرف فيه باطل بعد النسخ يجوز  
 التصرف في المكمل والموزن قبل اكمل الوزن وفي الموزن والوزن قبل اكمل الوزن  
 اذا اشترىها بشرط العقد فهو كالمذموم في ابرو وعنه وكالموزن فيما يبرو وعنه  
 فلهذا وضع في العود ليعمل الخلاف من البيع وقيل بشرط العود او في المجازفة يجوز  
 بالاذن وان كان من صام البرزوي والعداوة اشترى امة على ابطهاها المشرع  
 ومشرعها **اشترى بالوحي** فالتعذر منه في سبب الحكم فيفسد العقد عند من قال لا

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله





سَبَّحْتَ مَا تَبَّحْتُ لَمْ تَسْلَمْ فَلَسْبَهَا لَمْ تَسْأَلْهَا فَاَعْلَمِ اسْتَرْجَاهُ وَلَمْ يَنْفَضْ رَأْسَهُ وَعَبَّ

عجبة اولفت غلة بان اجرت نفسها فغدت الكسب والغلة للشرى ثم العبد الفليم او

بالنفسية فالتنزي وان انتفض قلبك به وانما وضع في الكلب فان زواياها المنعقدة

تعود الى الباع بالانجاء وول الكهوية اذا عادت الى الواهب بالانجاء والكتب بالانجاء

ان من انما صلب فلان في بيت الجماعة ويصعد بها وان اسرى الى المالك فلان ولا يبعث  
بها واكتساب المقوم بها لغيره ان لم يدر اذ ادة البيع فلان به اجماع الظاهر زيادات قاض

خان وغيره والفتوى الطهنية **لَوْ هَذَا قَوْلُ آتَمِّ مُنْكَرٍ قَوْلٍ** ولما لم يجدوا دعواه الولد صل

قال لعل علي امتي منك فرق القوله وقال ليس مني ثم ادعى الولي الوارث لابي الصديق

عليه الذرية من ذلك فينقطع لأقواءنا فإننا نال النسب لعمه بأن هذا الولد من عمه

كان زوجها لها وليس هذا بتعليم للكذب ولا امر به فانه لا يخص في الكذب ولكنه بيان

اَلَيْسَ اِنْ اَلْبَايَعُ اِنْ اَقْرَبَ لَكَ يَكُونُ اَكْبَرُ فِيهِ كَذَلِكَ مِنْ اَلْهَدَايَةِ وَابْتِغَايَةِ اَشْتَرِي جَارِيَةٍ

لأحب الناس إليه على ما به وهو قوله الآخر وفي قوله الآخر أحب ويعمل القبط

حجب عندهم وعن یوسف اذا انقلب الى مجلس الیم الاحمب من فتاوی قاض خان

واحدة الاغتسالين كما من عبد المذون فيسبغ بها اشرك من عبد  
المذون المذون جازية من صاحب عبد المذون ولاي الاغتسال في

وهو قولها وحسب استحقاقنا وهو قول وانما وضع في المديون اذ لو لم يكن مديونا

لا يجب عقوبتهم من قبلنا وى قاضى جان الانسان فى التظيم فهو العبد المأذون

وهو المستركه واما اصف الاعمال المولى باعبارها على الرتبة ويصح الشرى  
منه وان كان ذلك فانه لا يشترط في اصف الاعمال كاهن شرعى بل هو

المصاريف شيئا من مال المصارفة مع انه فكله رقيقه باعتبار استنفاده ولانه المصروف

مُكَلِّفَتٌ فَلَا تَشْرِي الْأَجْنَبِيَّزِ اسْتَبْرَأِ الْمَلَائِكَةَ وَأَخْذِي مَا بَيْنَ يَدَيْكَ

احبت اوعيه هامي احارم بمجر و صارو الاربا المولى محبت على النوى ان يخلصه بال

البرادعي عمر بن علي بن محمد

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام  
الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام  
الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام

ما غرم فيه وهو لفظ يستعمل في قول المناسحة نبيها على انها عذبت على الامانة والتور

عن ابيانه ولا رجوع في القلب من استعجال بعلم غيب الطعامة اكله اسدى ويا قلسه

وغير الظم والارجوع بعلى عيب ويزول والطوام بالضم عطف على الضم في استظهاره

لَوْ أَنَّ الْمُصَنِّفَ وَالْكَسْرَ أَظْهَرَ عَلَى الْبَلَاغِ لَوْ أَنَّ الْمُصَنِّفَ وَالْكَسْرَ أَظْهَرَ عَلَى الْبَلَاغِ

وردوا أشد من قطفه وفيها باليهوس فالأشهر من جنة عدن

النمى عندئذ وعند ما يتوزم مياح الدم ومعصوم الدم فيرجع على البياض بتفاوت

ما بين القيعين من الفخ حصص لو كان التفاوت عسرا يرفع بعضه الفخر وانما وضع في الجيوب

اذ لو قل قبل القبض بطل البيع لكونه عكلاً هذا هو الوجه في سائر النسخة من نسخة ابن سينا

الادعي نصفه وان شاء ما بين وجهي الخنك لو قطع يد عند الاباع وعندنا

لا يروى ولكنه يقوم سارقا وغير سارقا فيخرج بفقصان ما بين قيمته من النخس من

البسوط وطاع ابن دوى وسر العتاق ثم قيل هذا آدم بن ميم  
ابن الحسن الشاذلي او عند القتيبي كان رعا من ولا يرم بشيء المستلبين عند قتم

وكان في جامع البردوي والمهدية وأحلاف النظم مصداقه بل إن النظم على قولهما فإن

هذا بشارة الاستحقاق عند العلم بالدين الرجوع وبمعرفة العيب عند ما واعلم

او انقص الامر عن علم شيخنا الباب عليهم علم بهام لامن شره الطحاوي ثم لوط

النظم فيه مختلف في بعض النسخ ورد واسترد فحين يقطع وفي بعضها ويسترد النصف

فمن يقطع ولا اختلاف بين اللطيفين من حيث الحق فعلى الاول يورد العبد قطع

الاقطع بنصف العن ان شاء كما بينا ان لا افي ربي الامرين

عن

[illegible]

سید



عند حصن عند الكا تمام لا وقال لا يجب وهو مخرج من العناق ان هولاء  
 لم يكن بين عليهما عند تصور كالا حبيبات وعندما يتكاثرون عليه ففصلان كام  
 المكاتب وبنته اذا اشتراها المكاتب ثم عجز وتم الاستبراء عليه اجماعا لكما  
 بشر المكاتب لهما ولو كن محارم بالرضاع يجب الاستبراء بالاجماع لعدم كانهن  
 عليه من نظر الزهر ونسب **وما على البائع عرقا على ووطي ما باع ولم ينسك**  
 جارية ولم يقبضها وطها البائع لا يجب العرق بغيرها كالا او يبا وعندها  
 في الوجين والخذ لا يجب بالاجماع للشبهة ثم عذر في التيب لا يسقط عن المشتري  
 شئ من الثمن غش المشتري من غير اعتذار العرف ويا هذا الباني ولا خيار له هكذا  
 في الاصل والزنايت وعن كليم يوسف عن ابي حنيفة ان له خيارا وكثير من مساجت  
 افترقوا هذه الرواية وعندها في التيب يستوفى حصة العرف من الثمن حتى لو كانت فيها  
 الفاء وعرفها مائة فيمن الثمن على اربعة عشر جزءا فيسقط سهم من المشتري فباذرها  
 بعشرة من اربعة عشر جزءا من الثمن وفي البكر ينظر الى العرف والنفضان زوا الكهنة  
 فايها كان اكثر يجب ذلك ويصل الاقل فيه ثم يقسم الثمن على الاكثر وعلى قيمة اكارية  
 ناقصة فا اصاب الاكثر يسقط عن المشتري من الثمن ويجب الباني حتى لو كان في قيمتها  
 الا والنفضان البكر مائة والعرف مائتين يعبر العرف فيقسم الثمن على قيمة اكارية  
 ناقصة وذلك شعبا وعلى العرف وذلك مائتين فيصير اربعة عشر سهم فيسقط سهم  
 ويجب الباقي وان كان العرف مائة والنفضان مائتان يعبر بالنفضان فيسقط  
 حصة النفضان وهو خمس الثمن فباذرها بربعة اجناس الثمن ان شاء وانما وقع  
 في وطى البائع اذ لو كان الواطى هو المشتري لا يجب العرف اجماعا من زيادات قاضي  
 خان والعرف صدق المرأة اذ اوطقت لشبهة عقره عقر جرحه وعمو الناقصة  
 بالسيف ضرب قوائمها وفي حديث جفيع غرقى صانع على فوط وفيه ذكاه فوط  
**الرجل والكلن او على الراس من الخرب والاجل المطلق في الباع** من حقه قبله **الرجل**  
 باع شيئا ممن موهل بجنح الى سنة ووقع البائع اول يوم المشتري حتى مضى السنة  
 فله اجل سنة من وقت التسليم عنده وقال لا اجل بعد سنة وصار الثمن حالا  
 وانما وضع الاجل المطلق فاذ لو اقبل الى المصان مثلا يصير الثمن حالا لجنح

هذا هو مقتضى  
 قوله لا بد من عقد  
 البيع الاضافة الى ما في  
 والمراد باليوم الموقوف  
 الا انضيف الى الفعل المنة

شهر رمضان اجماعا من المحيط ومن بيع شاة في اوت مجل فاملفه الباني **فصل**  
**باعتها بغير طهر من اشترى بلا حرج وروى قرضه** اشترى شاة فولدت  
 قبل البيض فان مات الولد قبل البيض باقذ سماوية لاحباله ويا هذا المبيع  
 الثمن لان مقصوده وهو الم سلم له فان كان البائع هو الذي قتل الولد فمصار  
 الولد مقصودا بانقاذ البائع وجعل له حصة من الثمن كما يقبض المشتري ثم لقيم الثمن  
 على قيمة الام وقت البيع وعلى قيمة الولد يوم قتله البائع فما اصاب الولد سقط عن  
 المشتري واذا لام بما بقى بالاجماع وهل يجزئ له الاخذ والبيع فعنده لا يجزئ وعنده  
 يجزئ **كتاب** **الصف** الصف هو البيع اذا كان كل واحد من عرضيه  
 من جنس الايمان سمي بالاجابة الى الفعل في رواية من يدا يد الصف هو الفعل لغة  
 /ولانه لا يطلب منه الا الزيادة لعدم الشئ بعينه والصف هو الزباني لغة **بايع جارة**  
**صوف وبيع باجماع عقدا** **نسخة كلاما قد مسك** او عنهما طوق فضة او ذهب  
 نسخته مسك والكل وعندهما يجوز في ايريه وليس له حصة الطوق لان النساء يمشن  
 الصف وهو في حق الطوق صرف دون اكارية استقرض فلوسا راجحة ثم  
**وافلس القرض اذا فلفس كسدا فاملفه لا يفيض** يترك كسدا يرد عينها  
 ان كانت قايمة او ماله ان هلك ولا يضمن قيمتها ولا ماله من الزك اخرين  
 عنده وعندهما عليه رد قيمتها من الزهبة او الفضة غير ان عند الثاني قيمتها يوم يرض  
 وعند الاخر يوم كانت راجحة ثم كسدت والقرض هكذا من غير ثمن ومث  
 وقاية المحيط والنفقة ويقول محمد بن رافع بالناس ونفسه الكسدا وانها لا تبيع  
 في جميع البلدان عند محمد وعندهما الكسدا في كل بلدة يعني لها ان يملك البلدة وانما  
 الكسدا في انها اذا غلت او رخصت فعليه رد المثل بالاتفاق من الميسر و  
 جامع الميونة والنفقة **واخط في المزارع اشتها لال وليس فيها لها اشترا الى اذوع**  
 عند انسان دراهم فخطها المودع بدراهم نفسه بحيث لا يغير مثل ان يخطط المولم  
 البيض بالبيض والبسود بالبسود فخطها لانه استعمله ك ثم لا سبيل للمودع عليه  
 عنده وعندهما شركا ان شاء الامكان الوصول الى حصة بالقسمة وعلى هذا اكله في  
 اخططة بالخططة والشتير بالشتير اما خط اكل بالزيت وكل ما بيع بغير جنسه يجب

هذا هو مقتضى  
 قوله لا بد من عقد  
 البيع الاضافة الى ما في  
 والمراد باليوم الموقوف  
 الا انضيف الى الفعل المنة

[illegible]

الفائت من الذهب من البسوط لوزاد من الصرف فيه عينا أو بعد يوم القبي حرم أو دما  
يا عا ابرق فضنه وزنه ما يبيع فيوزاد أو العند نفسه وأصله أو أحيى ما عود  
دويم بانه - درهم وتفا بضا غم زاد المشتري في العن درهم وقيل الباع بعث الزاد  
وفسد العند وعلى هذا الخلاف لو باع عبدا بالالف درهم ثم زاد المشتري في العن بطلان  
عنه وقيل الباع بعث الزيادة وبطل البهوه وهذا عند وعده مما لا يبيع الزاد ولا

فيفسد العقد كما في  
 الشفع وهو الضم سميت بها لان الشفع يضم المأخوذ الى المثل بها ومنه الشفاعة  
 لما فيها من ضم المذنب الى الله كزمن الميسر اذ اشترى دارا فاسد او  
 اذ اشترى في فاسد المشتري فليس الشفع الاخذ بالبيع وقيل لا يثبت حق الشفعة  
 اذ البيع وانما المشتري يبطل عن البيع فاخطا واما البيع بالاجماع لان العقد ان  
 او اجبه النقص حق للشرع فيكون مفعلا فان بنى المشتري فيها بناء قال ابو حنيفة  
 ليس بشفع حق الشفعة بالقيمة لان حق النقص قد يبطل بسبب البناء ولكن اذا جعل  
 المشتري شرا فاسدا لم يفسد العقد لان البيع لا يثبت حق الشفعة والمسئولين لان حق  
 لا يثبت عند ما بالبناء وانما المشتري وذكر هذا لان انه يبطل حق النقص بان  
 مسجدا في قولهم من المبسوط والعون وقوله بالبناء اي بسبب البناء اذ اشترى  
 اذ اشترى الانسان قال ما اشترى ثوبا لم يقبل بكل حق دار لها طلة  
 وصحها باطلا صدر في جذوعها على حائط هذه الدار والآخر على الاسطوانات  
 في السكة او على الدار الذي يقابلها ومقتضاها في هذه الدار لا يبطل عند البيع  
 عالم يقبل بكل حق هو لها وقال لا يدخل وان لم يكن مفتحا بالبيع اجماعا وايراد هذه  
 المسئلة في الشفعة لما ان دخلها في البيع سبب الشفعة فيها باع المريض موضع  
 ولا يجوز بيعه في غيره الوارث وحوز القيمة الموت دار من الله واجب  
 وهو اذا باع لاجبي والوارث الشفعة في نفسه وان كان اشترى بها  
 بمثل القيمة فلا شفعة للشفع فيها عند ظهنا وهذا بناء على ان بيع المريض  
 من وادته بمثل القيمة لا يجوز عند فلا يجري فيه الشفعة ويجوز عند ما يجري فيه  
 الشفعة المسئلة الثانية ولو كان باع دارا من اجنبية فمقتضاها ان الوارث وادته

ابراہیم بن المسلمۃ بیان آنہ  
 ہوں بخلاف ابوسعید لیاخذہا  
 السیفی

قولہ التوارث ایضاً وارث منہ  
قولہ لاجلہ ایضاً جملہ

*[Faint handwritten notes at the bottom of the page]*



شقيقها فلا شفعة عنده لان بيعه من الوارث لا يجوز عنده فلذا بيعه من الاجير يكون  
 منتهيا حق الشفعة للوارث لان الشفيع يتقدم على المشتري في ملكها بالسبب الذي  
 ياتر المشتري اذا اخذها بالشفعة وعندنا لو اراد ان ياخذها بالشفعة لانه لو ابيع  
 منه بذكر الثمن جاز من الميراث **كتاب القسم**  
 ايم من الاقتسام قال الشيخ الاسلام رحمه الله القسم في اللغة عيان عن افراز شائع بين  
 اثنين او جماعة **وعند الرويس لا ينههم مذهب في اجرة القسامة** اجز فيهما  
 استأجره الشكره للقسمة بينهم على عدد الواسم وقال لا على قدر الانصاف وهو رواية عن  
 في حنفية حتى لو كان المال بين ثلثة لاحد منهم سدس وللآخر ثلثه وثلثا لثالث  
 فالاجر عليهم اثلاثا عنده وعندنا ما اسدس واجز الكيل والوزان على عدد الواسم  
 اجماعا وقاسم القاض وغيره فيه سواء من الميسر **والاجور قسمه العفار بين ذور الميراث**  
 حضر الشكره عند القاضي وفي ابيهم دار وصية وادعوا اليهم ونوها من فلان لم يغيرها  
 القاض عنده حتى يقيموا البينة على اصل الميراث ويؤيدوا الورثة وقال لا يفسر بالاعتزام  
 ويذكر القاض من كتاب القسمة انه يقرهم وانما وضع في العفار اذ في المقتول فمعه  
 يقولهم وانما قال بين ذور الميراث اولوا دعوا المكلول ويذكر وكيف استقر قسمته بينهم  
 في رواية كتاب القسمة وفي رواية اجماع الصنف لا ينسبها اليها فامة البينة انما لهم لاجل  
 ان يكون لغيرهم ثم قيل هو قول في حنفية وقيل قول الكل وهو الاجم من الهذلية  
**والذور بين القدم كل واحد قسم فيما بينهم على حدة** دور بين قوم اراد  
**وبالارض الميراث قسم فاعلم وليس للشر حريم** قالهم احد من اجمع نصيب  
 منها في دار واحدة واذا كان بعضهم قسم القاض كل دار منهم على حدة ولم يضر بعض النصيب  
 لبعض الا ان يصطحا على ذلك في قول في حنفية وقال الراي في ذلك لا القاض يفرج  
 الا نظره على هذا الخلاف **الاخرجة المتفرقة** المشتري من الميسر قالا وسواها  
 الدور في مصرين او في مصر واحد متصلين فيه او منفصلين على قول في حنفية  
 من فتاوى قاض خان وانما وضع في الدور لان البيوت في حلة او محال يقيم قسمه  
 واحدة لان التفاوت فيها يسير من الهذلية **والقول** وبالتراضي اجماع بيننا اجماع  
 بالتراضي بيع وذكروا بذكره وحيزه وبالتراضي صلته ومعنى اجماع جميع نصيب اجزهم اضره

لكنهم يوجبون  
 انما ينسب  
 على الميراث  
 جميع نصيبه

في العفار والنفقة  
 جميعا عنده

في قولهم  
 اذ لو ادعوا في العفار  
 انهم اشتروا لاصلاف  
 بينهم ان يفسر بينهم

والقراءة المزدوجة التي  
 ليس عليها ثناء ولا شجر  
 والجمع افرجة من العفار  
 المفقرة للوضع الذي  
 ينسب منه طريق آخر  
 في حنفية

الدور وهكذا التراضي جاز عندنا هم المسلم انما يوجب للشر عندنا حنفية خلاف لها  
 وانما اورد مسلمة الحرم ههنا بناء على انهم لما قسموا ارضية ووقعوا النهر في نصيب في  
 نصيب آخر والنهر مستأثر لم يذكرها في القسمة ثم اختلفوا في المسئلة فعندنا في حنفية  
 هي لصاحب الارض لانه لا يوجب للشر عندنا والمسئلة من حنبل الارض يبيعها لما يبيع الارض  
 له فيكون هو اولى وعندنا ما من لصاحب النهر على لطيفة وطريقا له لان للشر حريم ما عندها  
 فيكون اشتراط النهر اشتراطا للحريم من الميسر **والاجور قسمه الرقيق** **حكم على الرقيق**  
 ما من وثرك ارقى وطلب بعض الورثة من القسمة او العنق فعنده لا يقسم القاض الرقيق  
 بينهم جبرا بل يجعل لكل واحد عينا او ابرأ فيهم وعندنا ما يوجب اختلاف الرقيق الاجز اذ  
 لو كان مع الرقيق ذوات او غير ذوات او شئ اخر يقسم القاض اكل بينهم عندهم ويشترط  
 ليمتداف ايضا ان يكون الكافر كورا او اكل انا اذ لو كانا كورا وانما لا يقسم بينهم الا  
 برضاهم والعين يتابع ويقسم منه لانه لا يفتقر للقسمة وكذا ما كان في تبعيض من  
 فتاوى قاض خان يبيع احد المتقسمين نصيبه وبني فيه المشتري ثم وصية عينا  
**لويج بعد الاقتسام سمة والمشتري فيه رقة** فوضع على يايه بالانقصان  
**وقبعت حنيفة عينا علم لم يبيع شريكه** **بما عزم** لم يرجع اليه على شريكه  
 يشترط ولم يملك خلافه وقيل هو قول في حنفية اما عندهما يرجع اشتد لا لا يملكه كتاب  
 الصلح وعندهما لو باع جارية فمككت عند المشتري ثم اطلقه على عيب ورجع بالانقصان  
 على البايع لا يرجع اليه عيبه عنده وعندنا ما يرجع رقة البناء رقا اصله من بها  
 طلب **كتاب الاحارات** **الاجارات** عليك الميثاق بعوض  
**لا يضمن العين الاجير المشتري ان غاب ولا بالصلح منه او هلك** الاجير المشتري  
 اذا هلك العين في يد من يملكه لاجل ان عليه عنده وهو قول زفر والحنبل سواء  
 هلكت باخر من كان الترخيد عند التفرقة والفتيب اولاً يمكن كالحرق الغالب  
 والعرق الكه بدو القاض الغالبة وقال صاحبها بعض في القسم الاول دون الثاني  
 والاخر المشتري هو الذي لا يستحق الاجرة حتى يجعل كالصبايح والعنق لان الجود  
 عليه ههنا هو العمل وكان ان يعمل للعاذة فمن هذا الوجه يسمى اجرا مشركا  
 الاجرة اخاض هو الذي يستحق الاجرة بتسليم النفس في المدة وان لم يعمل كان نصيب

قال ارضية الاجير المشتري كالصبايح  
 والصلح اذا هلك العين في يد  
 من يملكه لا يضمن لاجل ان  
 يبيع ان يفسد باذن مالكه ولا  
 يضمن الا بالخطا فيقول علم لا  
 حان على راي والاعلم بان  
 وعندنا ما يوجب الاجير المشتري  
 اخراجه كالحرق والسرق  
 والعرق لان الخطا معهود  
 عليه كالحرق وان هلك كالوق  
 يضمن بخلاف اجير الوصل لان  
 المعنود عليه نفسه

واحد الارض

ينقسم

الحمد لله  
والصلاة والسلام  
على سيدنا محمد  
والآله الطيبين  
الطاهرين

بشره الخفية اوله من المعتم ومن اجبر اجابا واجبر الوعد الى اجبر واحد لان منافع صارت  
منسحقا لراعه ليل ان جعل الغرض ثم افاد موضع في الاجبر المشرك كما في الوعد لا يضمن فيما  
تلف من غير ضيق او تلف من ضمنه اما دون فيه اجماعا وانما ومن في التلف من غير  
صنعه لانه يضمن فيما تلف بعد عند التملك خلافا لرفو والشافعي قالوا لعل اذا ادفع  
الثوب فحق في اوقافه في التوق في فاحترق او الملاح اذا غرقت السفينة بمدة او الحمار  
اذا تلف يجوز من المحبط والملاية والفنوى في الاجبر المشترك على قول الجحيف سواء  
شروط الضمان عليه او لم بشره من قن وكن في ضريان في السفينة وقال في الفنوى الطهينة  
اختار المتأخرون الصلح على نصف الغنم وقال في الفصول ربما لا يقبله في الصلح  
فاختر قول الجحيف وكان الامام اكلوا من كيتب في الفنوى لا يضمن عند اكثر اهل  
يحيى به ابا حنيفة في اجماع المحبوق قال في نياط ان خطت هذا الثوب اليوم فملك  
لوقان خطه اليوم والاجر كما ونصفه الجزر ان خطت عذرا ومن وان خطت عذرا  
قالا في الفكيح دون الثاني وقع في قولها المشركان فملك نصف درهم صح  
الشروط الاول دون الثاني عند من لا يخطه اليوم فله درهم وان فاطم عذرا له اجر  
المثل الا يزداد على درهم ولا ينقص عن نصف هذا لفظ اجماع الصغير ما في الاصل لا  
يزاد على نصف درهم ووجه الاول ان النعمة لا يندفع في اليوم الثاني فيصير المنع الزا  
ويعتبر التسمية ان شئت للمنع النقصان وقالوا الشرطان جائزان وقال زفرهما  
فاسلان وفي الفارس والرمح مما يحيان ويسحق بكل عمل اجرة وكذا صيغة بعضهم  
او بنو عفران بالاجماع من الهداية وفنوا في قاضيان اجابة المشاع وهي ان  
وبالاجابة المشاع الا من المشرك في الصباغ بواو نصيبا من دان  
او نصيب من دان مشرك غير معسوسة من غير المشرك لا يجوز عندنا وعندها وهي  
قولا الشافعي يجوز بينهما بان ويجوز ان على ذلك وجب المصير والتملك فيما يحصل  
القسمة كالاراء والجنس القسمة بان يثبت منفعة اصلا كالعبد او عبد لا ينفعه  
كالجمام سواء وقول في الصباغ الاتفاق وانما استثنى المشرك في الفظ اذا جاز ان  
المشاع يجوز من المشرك بالاجماع الا رواية عن الجحيف وكذا لو اقر دان من  
رجلين بان قال اجرت الدار عنكم اقر اجري رجلا من رجل واحد ثم عدم ان كان

تجلیت

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

القول ٣

[illegible][illegible]

والسنة بل زمان استعمال اسی  
ایضاً استعمال و فیک اور الہام  
مور کل بیال اعطو هذا المال  
کما ای نلہ مقع

فان اوجيد من استاذك  
عن ابن سيرين كل شهر يكاد اوكله  
من عشرين كبادا وقد مضى نصف  
الشهر اوجيد السنة بحسب كل  
شهر ثلثون يوما وكل سنة ثمانمائة  
وستون يوما لان الشهر اثنى عشر  
والعقد خمسة فجميع الايام ثمانية و  
ستون الف الف سنة في الدنيا  
وعندما بعث الله الى العالمين وقد  
امكن في الشهر الحائلة دون

سنة



برای یادمان

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

فذكر انهم قد استأجروا من خزانة الخيول  
 عشرة افرقة فبينهم اليوم الاسود اصل  
 طالع اليوم يدور لم لا يجوز ان يكون  
 واليه منها عشرين الف مائة وعشرين الف  
 وعقد عند ذلك الحال يكون فيها من  
 مختلفا وعند ما ارجع الاربعة من  
 الاربعة فذكر انهم قد استأجروا من خزانة الخيول  
 عشرة افرقة فبينهم اليوم الاسود اصل  
 طالع اليوم يدور لم لا يجوز ان يكون  
 واليه منها عشرين الف مائة وعشرين الف  
 وعقد عند ذلك الحال يكون فيها من  
 مختلفا وعند ما ارجع الاربعة من

[illegible]

وَعَصَا الْجَدَادِ أَشْهَدُ  
بِقِيَصٍ مِنْ أَمْرِهِ لَنْ يَغْفِرَ لِي

والرحمة والهدى من الكرمي ع  
 يسر فخره وألقه بأبوك فمئله  
 فطوب ضمن كل لأن الأكارف بين  
 الحرف العاد والسرور فمضار فح  
 سما لعل المبركة الفطن وغيره  
 لا يضي الأقرار الزيادة لعدم الأذن  
 والزيادة













জাতিসংঘের

شتم لان مدعى النصف لا يدعى الا بنصف الدار فسلم النصف لمدعى الكل واستوت مسائل  
 في ذلك النصف لمدعى الكل فلهما وعندهما بقسم ثلثا ثانيا العول فمدعى النصف يدعى نصف  
 ومدعى الكل فلهما ثلثتهما من مدعى الكل وشتم لمدعى الكل ولا يفرق ولا الاصل ما امر اى اعتبار  
 المنازعة عنده والعول عندهما بلما اشكت بلا التقاض وفي العون ولو كانت الدار  
 في اليد بها بغض بكلمة المدعى الكل لان في يدك واحد نصف الدار فلا يدعى مدعى النصف  
 شتم من يد مدعى الكل فسلم له وهو يقضى له بقضا ترك وفيما في يد مدعى النصف  
 هو خارج فيخرج بنته بنقص له ايضا خص بين دارين يدعيه كل واحد من الكبار  
 واخص لهما بين الكبار **القطعة** كذلك الخط **والقائمة** فخط والوطا الى احد ما  
 قضى به بينهما عند وقا يقضى به لمن كانت القطعة واخص كالخط المنجز من القصب  
 بالثا زلية ثوار والقطعة هي كل من الليف وغو يشكك في الخصم **القطعة** يعني  
 الطلبة وفي المغرب من الخشب التي تكون على فم اخص او باطة فيسقط اليها خرد ذكر  
 القصب ومن قضات فتم حلولة بطاقات الكرم وبرسل عليها قضات الكرم و  
 قيل هو راد واخذوا ابن السكيت بالما من المغرب وكذلك لو اختلفا في حائط بين دارين  
 ولم يكن لاحدهما جندج وجهه الى احدهما ونظره الى الآخر فهو منها عند وعندهما  
 لمن وجهه اليهما في المسلمين شأن الظاهر ولا يخاف استونا في الجرد والردع وبها  
 ذكر المحقق لانه قد نزع الشاة من ذلك الجانب لتعذر هذا الجانب فيعبر القطع اليه  
 او يجعل القطع الى جانب الكبار لكونه جانيه مستويا فيطينه وقد عرس وجهه الى  
 مولى التبان قاله اقران خواهر زوجه يزيد بوجهه الى الوجه الذي فيه الثور والفرقة  
 الى فيعمل مع البقاء واما التخصيص والنظير اذا كان الى احدهما لا يقضى بالاثار  
 لان هذا فيعمل اليه ولا يرد على انه للثاني حتى لو كان في احد الوجهين طاقات  
 يقضى لصالحه عند ما لا يتما فعمل مع البناء وقوله في الخطي الخط والاطا اكثر من حد  
 قلبه **وصاحب السفل اذا اقر** **بدا** **بغير** **الذي** **من** **جانبه** **العلي** **عندك** **سفل**  
 لرجل وعلو اخر ليس لصاحب السفل ان يرد ولا ان يكون بغير اذن صاحبه العلو  
 ولا ان يفتح كونه في جدران عند وعندهما ذلك لانه يتصرف في ملكه لانه يؤمن  
 بملك الاخر غير مختل او حينئذ احظر اصلا والاطا في يادرض عدم الضرر فاذا اكل

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page's content.

قوله وقد بلغ  
التمهيد  
طلب

١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١

وجيب المص و جعل ابو يوسف ومحمد الاطلاق اصلا فاد الاستعمال جري المص من المولود  
البرزوي وفي الهاربة وعلى هذا الخلاف اذا اراد صاحب العلم ان يبين على باع جارية  
تم جاع خبلا في استباين **فتمكث فقال هكذا** فقلت قلت عند المشتري قبل  
سنة انه قد كل ما قبض **واوجبا حصته من العوض** ستة اشهر ثم مات الام  
ثم ادعى الباع نسب الولد ثبت نسبه وبرر على المشتري كل الثمن عنده وباخذ الولد  
وقلا بسقط من الباع حصته الام من الثمن يعني اذا قسم الولد لبايعه والمخند  
فكانت غير مضمونة وانقبض الباع وبرر الثمن وعندها لم تقب بسقط حصتها حيث  
**لو كانت ما وقي ما كانت بولذ فقال هذا هو غلام** برز جارية بين اثنين كاتبها  
**وهي ما كانت وقد لا كفي صارت على كل ام الولد** ثم جاءت بولد فقال اصحابها  
هو من صارت نصيب ام ولد ربي بالجد ان شئت عجزت نفسها وصارت كلها ام  
ولد ولذا دعي فيض لشريك نصف قيمتها ونصف عقوها وان شئت على الكفاية و  
اخذت عقوها منه لاختصاصها ببدل منافعتها واذا اذت عقوت والوالا لها عند  
وعندها صارت كلها ام ولديه وانفصلت الكتابة فيضيب شريكه ثم صارت مكاتبته

فأبى وأخبرني ذلك ولم يحضر  
 ابن أبي العبد الكوساني المحل  
 علق عليه لا أذكر حق في كلامه  
 على التجرير بطريق الجواز لأن  
 البنية سبب الحرية فيقول  
 عليه السلام لا تملكوا ولا تبيعوا  
 حرم موقوف الشمس وعقوب  
 لا يضمن إلا الأمانة فيقول  
 سكونه فليجوز كقولنا اعتق قبل  
 أن يخلع غيره

النبيات على ما افترق





هذا هو المتن  
الذي في نسخة  
الشيخ الفاضل  
ابن حجر

لا استثنى الكفر من الكل واستثنى فيه شعب كذا عند وقال لا يصح لشيء من عليه كذا  
حفظه ونسخته وتكون فيه من شدة الخلاف فيما اذا فهم استثنى كذا حفظه اذ لو بداه  
باستثناء بعض الشعب فقال لا في غير شعبه وكذا حفظه يصح استثناء بعض الشعب الا في  
لعدم الفصل من البسوط واليه الاشارة في قوله بعض الثاني ولكن اسم الاربعين غير  
من جامع المحبوبة ويقتل النكاح في شاة الله واقتل اخره لا اجماعه رجل ككتب  
ذكر الحق من صحت في الشري او في الاقرار بدين وكتب في اسفله ما ادرك فلانا من  
درك فعل فلان خلاصه ان شاء الله فلا استثنى بنصرف الجمع الصكر عند ويقتل  
كل ما في الصكر عند ما بنصرف الى ما يليه فلا يبطل الا خلاصه وكذا لو كتبت في اسفله  
ومن قام بهذا الذكر فهو في حايه ان شاء الله يبطل اكل عند وعند ما يبطل هذا  
المعاني فله ولو ترك فجة بياض عند قوله ومن قام بهذا الذكر قالوا لا يلحق الاستثناء  
به وبصيو كفا صل السكوت ان الفرض في الصكر كذا فله السكوت في النطق من جامع قاهر  
خان والهداية فان قيل لا في فقه يكتب في الصكر ومن قام بهذا الذكر فهو في حايه  
فيه قلنا لان معناه من قام بانبات هذا الحق فهو في حايه فيكتب ليقين رضا  
المزني يكتل من بوجه الملة بالخصوص عند في حنفه فان التوكيد عند من غير رضا الحق  
لا يصح على ما سياتي فان قيل كيف يصح الرضا على قوله يتركب بجهول قلنا يصح فان  
استطاع الحق مع اجماله جاز وهذا الرضا ينقض استقاط حقه في حق التوكيد ولم  
الميراثي هذه الاشكال وقال لا يكتب محررا عن قوله في حنفه بل محررا عن قول ابن  
ابى ليلى ان التوكيد بالخصوص لا يصح ان اذا وجد الرضا بوجه وكذا يحول في حنفه  
من جامع المحبوبة والصكر كتاب الاقرار بالمال وغيره قال له على راعه كثر او دنانير  
والعشر بعد كثره الزاد **وما ان التصان كمالا ولا كثره** كثره يكره عشرة عند  
وقال لا يكره التصان من كل جنس قال وضعت فقه في بيت فلان ثم اخبرته او قال  
لو قال قد اسكتك في حنفه **ثم احب وهو قال هو** اعرت فلانا ثوبه ثم اخبرته  
قال لقول الله عز وجل **وهذا كل العواري مجتمعة** او اسكتته داره ثم اخبرته  
وقال فلان الدار والشرع او قال فلان ثوبه هذا بدهم ثم قبضه منه  
قال كذا هو ثوبه فاقول للموعد والموعد عنده وهو الذي اخبرته ذلك الشر

هذا هو المتن  
الذي في نسخة  
الشيخ الفاضل  
ابن حجر

تتميم

قوله فان لم يكن  
اي الذي قاله  
في حنفه

هذا هو المتن  
الذي في نسخة  
الشيخ الفاضل  
ابن حجر

اجل الشرح من اجل وكل العواري مجمل اي حكم هذا العوار كذا على الاجمال اي على  
الاطلاق فلا حاجة الى التفصيل - نواضع النكاح في السورة يمين هذا الشئ  
**وان شئت اضع لثقتي** **واطلق بيمينه عند الفقه** تلج وباطلا لا يكره  
**بحوز لا ان يقر بالبيت** **وانبطل ان لم يقر بانها لا يكره** واجبا وحضر  
هذه المعاملة شهود ثم اطلق البيع بلان قال بعث هذا بكذا وقال الآخر اشترت من  
البيع عنده الا ان يقر انها اراد البنا على تلك المواضع فاذا يبطل البيع لان الفقه  
يكره له الهزل وهو ان يراو با كلام غير واضح اذ النجاسة من جاءه اذا اضطره معناه  
يأخذك الا ان تاتي امرابطه ضايق ظاهر وعندها البيع باطل الا ان يصادق انها  
ارادوا الابتداء لان البنا على المواضع فيمنع الالبه وانما يظهر الا ان اذا اختلف فادرك  
اصدا البنا والآخر الابتداء فعند القول لمع المعجزة اذ في الاصل عند والتصديق  
بغيره فله ثبت وعندهما لمع التمسك اذ هو الاصل عندهما وان تصادقا لم يحضرهما  
بغيره عند العقد في ظاهر الجواب البيع باطل في رواية عن في حنفه صحيح من اكره البسوط  
ثم السجدة من العقد لا يفسد لصورة امر فيصير كذا فروع اليه وان عمل له  
انضوب اخره ان يكون في نفس البيع وهو ان يقول رجل في اظهر لي موت واري  
مهلك وليس بيع في الحقيقة وانما هو تلجدة ويشهد على ذلك ثم بيع في الظاهر فالبيع  
باطل وهذا صورة بيع المال لانها قصد احييت العقد لاحد وصار حكم العقد  
مستثنى عن العقد بذكر الشرط فصار بمنزلة البيع بشرط احياء الا ان هذا لا يكره  
لا يقرن بالعقد وانما سبقه لكن حكمها يتبعها وذكر الشرط الى حين العقد كان الفروع  
اذ لو اعتراه وجهه عند لم يحصل الفدية وروى ابو يوسف عن في حنفه ان البيع باطل  
لان ما سواها كود من قبل لا يورثه العقد والثاني ان يكون في البذل نحو ان يتفقا  
في السر ان الخن الف وبتبعا في الظاهر بالعين والخن هو المذكور في السر  
ويصير كانهما هذا لا بالزيادة وروى ابو يوسف عن في حنفه ان المذكور في الظاهر  
والعظام على ما مر في الفصل الا ان والثالث ان يتفقا في الباطن ان الخن الف وهو ويظهر  
ان البيع باطل ولا يكره ان يبطل العقد وفي الاستحسان يصح بانه دينان  
وجه الثاني من المذكور في السر غير مذكور في العلانية وقد اتفقا على انها هرا

الثن هو



بالذكر في الظاهر وبأن العقد من غير بدل فيفسد وجه الاستحسان في انهما اتفقا انهما العقد  
الصحيح والصححة للعقد لا باعتبار المذكور في الظاهر فاعتبرنا المذكور بخلاف الالف  
والالفين لأن ما حصل المذكور في السر قد ذكرناه في العلانية وزيادته فاما في الكساح  
اذا ذكر في السر الف درهم وظهر في العلانية مائة دينار فلو اوجب مهر المثل لان المهر  
المهر لا يحل بالعقد فينقصا وفيها على المهر بما اظهر به معتبرا كما كان بخلاف البيع وقال  
محمد في بيع النجاسة مما باهنا وان اجازاه وان اجاز احداهما لم يجز لانها لم يقصد  
الحكم صار كسائر اشياء المتبايعين فلا يصح الا بتراضيهما قال ولو قبضه فاعتقه لم  
يجز اعنته بخلاف المكن اذا باع فاعتقه المشتري بعد القبض حيث ينفذ لان بيع  
المكن وجوب طاق من غير استئذان الحكم لان الاستئذان لا يثبت الا بالشروط والشرط  
لم يوجد فكان عدم الرضا هو اثر الفساد للعقد فاذا انقضت القبض افاد المكن وهما  
حكم العقد صار مستثنى من العقد بانها على الوجه الذي بينها فكان نظير البيع بشرط  
اخبار فان اتفقا ان يترابيع لم يكن فاقرا بذلك ثم اتفقا انه لم يكن فالبيع باطل ولا  
يجوز باهنا وان الاجازة انما يلحق بالعقد بعد وجوده وهما لم يوجد العقد  
ولكن اجبرنا عنه والاخبار باطل لانه لم يسبقه المحبر به ولو ادعى صحة النجاسة  
لم يقبل ويستخلف الآق وان اقام بينة قبلت بنته لما من ان الشروط السابقة  
مفرا الشرط المذكور في العقد فكان القول قول المشتري للشروط مع البينة ويعمل  
ببينة من يدعيه وهذا القول قول محمد فاما على الرواية التي يقول بان الشروط  
غير موثر فلا يلتفت الى الدعوى لا يسمع البينة من الايضاح تراصعا على النجاسة  
**والبيع بالاكفيل والعقد بان يكون بالاكفيل قال في الفقه في الفقه بان**  
**اتفقا في السر على البيع بالف وتعا في العلانية على الالفين ليكون الزايد**  
**سبعة وتصادق على ذلك اوقامت ببينة فالعقود فان عند والف عندهما**  
**قال في فتاوى قاض خان قال الثمن ثمن السر ولم يذكر فيه خلافا وروي المعلى**  
**عن جنيته ان الثمن ثمن العلانية وفيه طول في المتوسط اقرت في هذه اوضاع**  
**وان اقرت ببيعك لرجل فصدف الثمن في قد عانت بطلانها نزلت فلانها**  
**بكذا ثم جحدت ثم ماتت فصدفها فلان فلما يصح عند ولا يثبت النكاح و**

والاخر في المصنف

عن

عندهما يصح ويثبت ولا المرات منها وعليه المهر وانما وضع في تصديقه بعد موافقها اذا  
بالصدق في حينها يثبت النكاح بالاجماع وجوهها بعد الاقرار باطل وانما وضع في  
اقوالها اذ لم يقر بوجوهات فصدفته بيع ولها المهر للمهر بالاجماع والعارف في م  
العدن من فتاوى قاض خان **شجر ما ذوق ولا يدرى في في يكره المال في واغدير**  
**شجر المولى ما ذوقه وفيه مال في قول رجل بين بيعه وينقض من هذا المال عند وعندهما**  
**لا يقع وانما وضع فيما ادانم بوجوهها اذ بعد الاختلاف لا يقع اجماعا غلام في يد**  
**انتم لها من فيقولون لا يحل لنا ان يبيع في انتم لو كان رجل فقال انا انبها فلان**  
**وذا لا يصدق كقول النيز قال تعالى فيما للشيد وامر ام ولد وصدقه المقر**  
**وقال واليد انت عندك وامر ام ولد في اليد عندك وبهذا عندنا**

كتاب الوكالة

**وصحة التوكيل بالخصومة بلا ارضا** **الحكم في قوله التوكيل بالخصومة من اهل**  
**او المطلوب بعرضه لا يجوز عنده وقالوا في الشافعي يجوز والشريفي والوضعي والقول**  
**والمرأة فيه سواء ولا خلاف في الجواز بل في النزوم وهو الصحيح من لا يلزم الحكم بالخصومة**  
**اجرا في خصومة التوكيل ويقولون انما هو البت والاولى سم الصغار وفان في وى**  
**العنان هو المختار وبعض المختارون اخذوا ان القاضى اعلم من الخصومة بالقبول**  
**في ابا التوكيل يقبل التوكيل وان علم من الموكل القصد في الضرر او صاحبه بالتحيل في التوكيل**  
**لا يقبل التوكيل الا بترضا صاحبه واليه حال الامام السرخسي والاوزجندك ثم اتا**  
**لا يجوز التوكيل عند اذ لم يكن الموكل حاضرا مجلس القاضى بعينه يصح التوكيل منه اجماعا**  
**وكرامن الحدن وى الى على حال الرجال بى كانت او ثيبا وعليه الفتوى وكذا اذا**  
**علم القاضى اذ الموكل جاز عن البين في الخصومة بنفسه وانما وضع في التوكيل بالخصومة**  
**اذ التوكيل بالخصومة اذ التوكيل بقبض الدين والنقض من غير رضا المحقق جائز بالاجماع**  
**من المحط وقتى قاض خان في رواية التوكيل بقبض الدين حكم فيه بنبه في التوكيل**  
**بقبض الدين وكيل بالخصومة فيه عند من لو اقام الدعا عليه البينة ان صاحبه في**  
**قد استوفى منه او ابراء قبلت ببنته خلافا لما وانما وضع في الدين اذ التوكيل بقبض الدين**  
**لا يكون وكيل بالخصومة عندهم والتوكيل بالنقض مني فالعرب انه يملك الخصومة على قوله**

قوله انما يصدق في المصنف  
وسا سدا في المصنف  
لان اليد ليد الملك

قوله في الدعوى او المصلحة  
عليه او الخصومة  
فبعض منها

قوله في التوكيل على ما يثبت  
وكذا في التوكيل على ما يثبت  
سفر او مرض او غير ذلك  
مجلس القاضى













*[Faint handwritten notes at the bottom of the page, likely bleed-through from the reverse side.]*

(أو ليس يبين فانه يستوفى في حصة يغيب دون النصف ومن مبسوطا هو انزلها  
 من ثلث لنفسنا **حظا** وصالح المولى على عبد الله **لا** علم بان الميراث اذا جنى جناية  
 حمله وارادى تكميلا ايضا كذا قالوا **يصف** هذا ان يشأ بعض المولى اقل من قيمته ومن  
 قالوا **وقال الشيخ ان** ان شاء الله **من ثمة قيمة** يصف في حق الارش وجنايته وان ثلث  
 لا يوجب الا حصة واحدة ويتجاوزون بالخصم بها ويعتبر قيمة كل واحد في حال الجناية  
 عليها فان قتل وصلا حظا فصالح المولى على عبد يغير بقضاؤه ودفعه الى الوثيق ثم قتل آخر حظا  
 فصالح المولى على عبد يغير بقضاؤه فولى القتل الثاني بالحيار ان شاء اخضض ولى القتل  
 الاول نصف العبد ان شاء اخضض المولى نصف قيمة الميراث يخرج المولى به على  
 الاولانى عند لي حنبس وقا لا يجازى به بل الرجوع على ولى القتل الاول اعلم المولى  
 انما وضع في الدفيع بعضه فالا انه اذا دفع به باعضا فقلوه كونه او قوله نصف هذا ان نصف  
 العبد الا لثمة **ان ثمة** **هذه** **الجملة** **فصفت** **موصلة** **شأنه** **انكسر** **دين** **من** **حله**

اجل احد من نصيب شرا البيع عند خلافها وقد عرفت في الشبهة لو كان المسلم فيه  
**قال يروى في قد انقضت** **خ** **وذكر قسطنطين** **من العوض** **ك** **خط** **ال** **اصل** **وال** **الغن**  
**رام** **او** **من** **عبر** **عليه** **فاصل** **على** **ان** **زاده** **الذي** **عليه** **السلم** **نصف** **ك** **خط** **ال** **ذلك**  
**الاجل** **بحر** **الزباد** **ب** **الاجماع** **لانها** **لو** **كانت** **براس** **مال** **دين** **و** **ابتدا** **اسلم** **براس**  
**مال** **دين** **لا** **يجوز** **فكذلك** **الزباد** **فيما** **نا** **انها** **لو** **كانت** **خارج** **عن** **بعض** **راس** **المال** **من** **ذلك** **السلم**  
**حتى** **يجعل** **بازا** **هذه** **الزباد** **فصار** **دين** **على** **السلم** **الب** **فيصير** **كان** **اسلم** **دين** **في** **الخط**  
**ثم** **على** **السلم** **الدين** **ان** **يرد** **ثلث** **راس** **المال** **الى** **رب** **السلم** **وعليه** **ك** **راس** **في** **قول** **ب** **حنيفة**  
**لان** **اقدام** **على** **الزباد** **احزاب** **ثلث** **راس** **المال** **من** **ان** **يكون** **مقبلة** **الكفر** **والامتناع**  
**في** **الاداء** **دون** **الاحراز** **فيصح** **في** **الحكم** **تخصيلا** **للمقصود** **كان** **هذا** **الشي** **كان** **اسلم**  
**عشر** **دراهم** **في** **كون** **نصف** **ك** **ثم** **ابطلا** **الفتنة** **نصف** **الكن** **فيجب** **رد** **حصة** **من**  
**راس** **المال** **وقال** **ليس** **عليه** **رد** **شي** **من** **راس** **المال** **والما** **وضع** **في** **الزباد** **في** **السلم** **فيه**  
**اذ** **لو** **فصل** **على** **ان** **زاده** **رب** **السلم** **عشر** **دراهم** **في** **راس** **المال** **جاز** **لان** **المعروف** **عليه**  
**قائم** **بالدين** **فيجب** **الزباد** **في** **بدله** **فما** **بما** **اصل** **العنف** **من** **صل** **المسوط** **وقوله** **وان** **يرد** **في**  
**ان** **في** **المسلم** **فيه** **وقوله** **في** **سلم** **قد** **افترض** **اي** **سلم** **ثم** **وقوله** **صح** **اي** **في** **رد** **مسوط**

رَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

ما زاد لغيره والعوض ثلثا من المال وتؤدور من ماله من قبل عطف النفس على المصلحة كما في قوله رب العباد اليك الرجوع والحق لا يجل هو الوجه الصريح عن العوض المالك **والصريح هو العقب والموت بما لا يدخل الجنة قاض فاعلم** على أكثر من خمسة من النفوذ يجوز عنده وقالا لا يجوز من اجابت من ان موضع اختلاف ما اذا كان العقب فاما في ذاته بان كان عبدا فما اذا كان مستهلكا حقيقة فلا خلاف ان الصريح على أكثر من خمسة من النفوذ لا يجوز حتى اذا انصافا ان بدل الصريح أكثر من البعثة رد الزايد والأخ عندك ان هذا كلف وان الصريح لا يؤخذ على أكثر من قيمة الموصوف وان كان مستهلكا وتصادف على ان بدل الصريح أكثر من العتقة وموضع الخلاف ما اذا لم يكن الفاضل في البعثة اذ لو كان قرض لا يجوز بالاجماع الكل من صلح الميسر المشترك اذا بلغ من **والله يبع عبدا فباع المشرك فان عبد المستر في الموصوف** غيبت في هذا الثاني **فقدن البائع في عتقه وقد لم يبعه بباقة بما قد تم الظاهر على عيب** وصح نقض العيب على المشتري الاول ليس المشتري الاول ان يبيع على باعه بنقصان العيب عند خلافها حتى لو صلح المشتري الاول مع باعه من ذلك على شراييع عندك لأنه لا حيلة عليه من بيع العتقة **لو اذ في البيع شيئا بطل فبطل العقد** استعمل طعاما فوجبه عيبا على ان زاده طعاما من غير حسن الاذن لا اجل وكان من اكله غير منفرد على ان ينقل العيب كله فنقد في المجلس لا يجوز في قوله خلافها والمراد من البيع الطعام وإنما قال شيئا مطلقا اذ لو صلح على شيء من المكيل والموزون سؤنة الطعام من اجل الحال او على ثوب موصوف موصوف يكون على الخلاف أيضا وإنما قال باطل لبطور الخلاف فان ملق عليه الصلح يصير بطلان السلم من غير تسمية حصته من الثمن ولو اسلم قائم **درهم في كره حنطة** وكره شعير او في كره حنطة وثوب لم يجر عندنا حتى يتبين انهما اكلوا طعنها وعندنا حتى غير بيان فندعروا أما قال من غير ذلك فحبس اذ لو صلح على حبس الطعام الاول يجوز في قوله عند بعض المشايخ لان الطعام الطيب والموصوف نوعهما واحد وصفتهما واحد فنجوز عندنا بحقيقة وان لم يبين انهما كان كل واحد من الطعامين كما لو اسلم عشرة دراهم في كره حنطة وعند بعض المشايخ هذا الفصل على الخلاف أيضا وإنما قال بالعتق ان بان ينقل الثمن والنقد

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
مدرسة للعلماء  
والله اعلم بالصواب

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

مات





صيانة الحق الراهن او المرفق في الجوده هذا الذي ذكرنا في حالة الانكسار عند كسبه  
 هو يوم تلف حالة الانكسار حاله التفتت بالقيمة من خلاف حاله التفتت بالدين  
 حتى لا يكون للراهن ان يتركه بدينه لان هذا الدين ضمان استيفاء والا ستيفاء يكون  
 بالوزن والوزن كل قاييم ولا يمكن ان يجعل مستوفيا شيئا للدين بغير ما في مستوف  
 يكون لانه يودي الى الربو فثبت الحاجة الى ضمان القيمة من خلاف الجفس ومحمد  
 بعين حاله الانكسار حاله الهلاك فان كان مضمونا بالقيمة حاله الهلاك في حاله الانكسار  
 كذلك وان كان مضمونا بالدين حاله الهلاك حاله الانكسار كذلك لتعذر الجمع بين  
 الضمانين مختلفين بقبض واحد واخر كونه مضمونا بالدين ان يتخير الواهب ان شاء  
 تركه على المرئ بدينه وان شاء افنتكه جميع الدين والشا في وهوانه الغلب المرهون  
 اذا انكسر فعند بيعه في الوزن بغير الدين مضمون ثم يبيع جوده ذلك الوزن المضمون في  
 حق الضمان بغيره لا يملكه وعند يوسف بشيخ الاحامه والغمان فيها ومعه المضمون من  
 الوزن مقدار ما يبلغ قدر الدين بقبضه والباقي امانة من الوزن والكسرة وعند محمد يصف  
 النصيب في الاول الى الجوده الى امانة حتى لو لم يفت شيئا من الجوده التي هي مضمونة بخير  
 الراهن ان شاء افنتكه جميع الدين وان شاء تركه بدينه لان الاحامه فيه يبيع فيصرف  
 البقي الى البيع **والسنة** مائة وعشرون رجلا من رجل من اجل ذرهن فضة بدين عشرة فخرج  
 ثلث اقسام اما كونه وزنه بالدين عشرة او اقل من الدين ثمانية او اكثر من الدين  
 اثني عشر اما الاول فهو اذا كان وزنه مثل الدين فهو على ثلثه اوجه اما الوجه الاول  
 اذا كانت قيمته مثل وزنه عشرة فان هكذا المذهب يسقط الدين بالافتاق لان بالوزن  
 والقيمة وفاء بالدين وان انكسر فعند بيعه حنيفه والي يوسف في حاله الراهن بالخيار  
 ان شاء افنتكه جميع الدين وان شاء اضح المرئ في قيمة من خلاف جفسه لان عندهما  
 حاله الانكسار حاله التفتت بالقيمة بطلان ويكون المذهب ملكا للمرئ بالقيمة  
 ويكون الضمان ذهنا قايما مقام الاول وعند محمد ان شاء افنتكه جميع الدين وان  
 شاء تركه بدينه اعتبارا لحالة الانكسار حاله الهلاك لكن غصب ثوبا وتخرق  
 عنده يتخير المالك الا ان في الثوب اذا اخذ الثوب بقبضه النصيب وهما اذا اخذ  
 الراهن المذهب لا يضمنه النصيب لان الجوده بانفادها مضمونة في الثوب لانه

مثل

الجوده

لانه يودي الى الربو بخلاف القلب وان كان قيمة اقل من وزنه ثمانية فان هكذا فعند  
 له حنيفه سقط الرهن باعتبار الوزن حاله الهلاك عنده وبالوزن وفاء بالدين  
 وعندنا يضمن المرئ قيمة من خلاف جفسه لانه لو جعله مستوفيا كل الدين اعتبارا  
 للوزن يبطل حق المرئ في الجوده ولو جعلناه مستوفيا من دينه ثمانية اعتبارا  
 للقيمة يضمن مستوفيا ثمانية بغيره من حيث الوزن فيكون روبا فلهذا الغشوة  
 عدلت من ضمان الدين الضمان القيمة وان انكسر ان شاء الراهن افنتكه جميع الدين  
 وان شاء حنفه قيمة من خلاف جفسه بالاتفاق اما عند حنيفه والي يوسف لان  
 عندهما حاله الانكسار حاله التفتت بطلان ولما عند محمد اعتبارا لحالة الانكسار  
 حاله الهلاك فصار المذهب ملكا للمرئ بالقيمة فيكون الضمان ذهنا مقام الاول  
 ولما كان في قيمة الثمن وزنه اثني عشر فان هكذا سقط الدين بالافتاق لان بالوزن  
 والقيمة وفاء بالدين وبان الجوده امانة وان انكسر فعند بيعه حنيفه ان شاء  
 افنتكه جميع الدين وان شاء حنفه قيمة من خلاف جفسه بالقيمة جافا بغيره لان  
 الوزن كله مضمون فبغيره جوده في الضمان ويخبر الي يوسف ان شاء افنتكه جميع الدين  
 وان شاء حنفه قيمة حصة اسداس الوزن لان عند يوسف يشبه الجوده بغيره  
 فاعبأ الى المضمون عنده قدر ما يبلغ قيمة الدين بقبضه ومحمد اسداس الغلب  
 يبلغ قيمة عشرة لان الوزن اذا كان عشرة والقيمة اثني عشر كما بعشرون التي هي  
 الوزن خمسة اسداس اثني عشر الذي هو القيمة كل سدس اثنا عشر من حيث القيمة  
 فيكون خمسة اسداس الوزن عشرة من حيث القيمة ضرورة واذ اذادت ان  
 تغرق خمسة اسداس الوزن كم هو المذهب من الوزن وهو عشرة سدس منه  
 وذلك ربع واربعة اسداس ثلثان في ثلثه منه رما وثلثا ربع ثلث ثمانية  
 وثلث وهو خمسة اسداس الغلب وزنا قيمة عشرة فصار وزن خمسة اسداس  
 الغلب ملكا للمرئ بالقيمة ونقيس السكس ويكون مع الضمان ذهنا مقام  
 الاول وانما ميزنا بالسكس كذا يمكن الشروع في الرهن وهما المسألة رواية  
 ان الشروع انما له مبطل للرهن وفي الرواية لا يبطل الا يحتاج

في مستوفيا  
 في مستوفيا  
 في مستوفيا

والضمان

وذلك لان سكر العرش  
 عشر اسداس ثلث  
 اسداس ربع



لا الغبير وعند محمد ان انقص من القيمة قدر درهمين بخير الراهن على الكفاك بجميع الدين  
 لان النقصان عندنا يصرف الى الجود الامانة اولاً اذا دخل النقصان في الجود  
 المضمونة بان انقص اكثر من درهمين بخير الراهن ان شاء افنك بجميع الدين وان  
 ثلثاً تركه يدنه اعتبنا والحالة الاكسار لحالة الهلاك واعت القم النقص  
 من الباب وهو اذا كان وزناً من الدين ثمانية ان هكسار مستوفياً من دينه  
 ثمانية بالانفاق لان هذا العذر وفاء بالدين وزناً وفيه ان انكسر فعند  
 ان شاء الراهن افنك بجميع الدين وان شاء ضمنه قيمة من جنسه على ما هو وعند  
 محمد ان شاء افنك بجميع الدين وان شاء تركه على المرحض ثمانية من دينه اعتباراً  
 بحالة الهلاك وان كان قيمة اقل من وزنه سبعة ان هكسار مستوفياً من الدين ثمانية اعتب  
 بالوزن عشره وعندنا ما يقسم قيمة من خلاف جنسه كعذر جلد مستوفياً على ما  
 من في الوجه الثاني من القسم الاول وان انكسر ان شاء الراهن افنك بجميع الدين  
 وان شاء تركه يدنه اعتبنا من خلاف جنسه بالانفاق على اختلاف الاصلين  
 على ما هو وان كان ثلثاً قيمة اكثر من وزنه اقل من الدين تسعة او مثل عشره ان  
 هكسار فعندنا في جنس قيمته سقط من الدين ثمانية اعتباراً بالوزن عندنا خلافاً لما  
 وعندنا بعض قيمة من خلاف جنسه صيانة لحقه في الجود ويكون الضمان رهناً  
 مقام الاول وان انكسر فان شاء الراهن افنك بجميع الدين وان شاء ضمنه قيمة  
 من خلاف جنسه بالانفاق على اختلاف الاصلين على ما هو وان كان قيمة اكثر  
 من وزنه واكثر من الدين ان شاء عشره فان هكسار سقط من دينه ثمانية عندنا حنفية  
 اعتباراً بالوزن عندنا وعندنا بعض قيمة من خلاف جنسه اسداس الفديب لان ما لا  
 عليه امانة ويكون الضمان رهناً مكان الاول وابو يوسف قال لا ضمان للقيمة  
 ههنا فوجده مستوفياً من دينه ثمانية لان بعض الجود ههنا مضفوفة وهي  
 قدر الدرهمين فلو جعل المرحض مستوفياً بذر ثمانية يتضرر الراهن بخلاف  
 ما اذا كان وزنه عشره وقيمة الن عشر لان الجود ثمة كالأمانة وان انكسر  
 فعندنا حنفية ان شاء الراهن افنك بجميع الدين وان شاء ضمنه قيمة بالقيمة

فهو على خمسة اوجه  
 الاول ان كان  
 قيمته مثل وزنه  
 ثمانية

في راء حنفية  
 فتنشئ عليه او  
 في راء حنفية

ما بلغت لان الوزن كله مضفون فبقي العود وعندنا في يوسف ان شاء افنك بجميع الدين  
 وان شاء ضمنه قيمة خمسة اسداس الفديب لان عندنا المضفون من الوزن ما يبلغ  
 قيمته قدر الدين وخمسة اسداس الوزن يبلغ قيمة قدر العشره ووجه ما  
 يثبت من قبل واذا اردت ان تعرف مقدار خمسة اسداس الفديب كم هو اطره  
 من ثمانية سدسه وذكرهم وثلث درهمين ستة وثلث ان هو خمسة اسداس  
 قيمة عشره كل سدس قيمة درهم او عند محمد ان انقص من القيمة قدر درهمين لا  
 غير بخير الراهن على الكفاك لجميع الدين فان انقص اكثر من ذلك فقد دخل النقصان  
 في الجود المضمونة بخير الراهن ان شاء افنك بجميع الدين وان شاء  
 ضمنه خمسة اسداس قيمة مقدار الدين عشره لان هذا العذر مضفون وبغير  
 السكس ويكون مع الضمان رهناً مقام الاول اما القسم الثالث من الباب و  
 هو ما اذا كان وزنه اكثر من الدين خمسة عشر فنثلث المدهن ههنا مضفون  
 لانه قدر الدين وزناً والثلث امانة فان كان قيمة مثل وزنه فان هكسار فعندنا في  
 دينه كله كله ثلثي المدهن بالانفاق لان ثلثي المدهن قدر الدين وزناً وقيمة  
 ان انكسر فان شاء الراهن افنك بجميع الدين وان شاء ضمنه قيمة ثلثي المدهن  
 من جنسه عندنا حنفية وابي يوسف لان المضفون قدر ثلثيه والثلث امانة  
 فخير فيكون مع الضمان رهناً مقام الاول وعند محمد ان شاء افنك بجميع الدين  
 وان شاء ترك ثلثي المدهن على المرحض يدنه واخذه ثلث المدهن اعتباراً  
 بحالة الهلاك وان كانت قيمة اكثر من وزنه عشره فان هكسار سقط جميع دينه  
 بثلثي المدهن بالانفاق لانه وفاء بالدين وزناً وقيمة والباقي امانة وان انكسر  
 فعندنا حنفية ان شاء افنك بجميع الدين وان شاء ضمنه قيمة ثلثي المدهن من خلاف  
 جنسه بالقيمة ما بلغت لان هذا العذر من الوزن مضفون فبقي جوده وثلثين  
 الثلث ويكون مع الضمان رهناً مقام الاول وعندنا في يوسف ان شاء افنك  
 بجميع الدين وان شاء ضمنه قيمة نصف المدهن لان قيمة نصفه يبلغ قدر الدين و  
 نصفه سبعة ونصف قيمة عشره وعند محمد ان انقص قدر خمسة بالاكسار  
 بخير على الكفاك لجميع الدين وان انقص اكثر من ذلك بخير ان شاء افنك بجميع الدين

ما لم

وان شاء ترك ثلثي المدهن بدنه واخذ الثلث اعتبارا بحاله الهلاك وان كانت قيمته  
اقل من وزنه واكثر من الدين انفق عشر فان هلك سقط كل الدين بثلثي المدهن عند  
له حنيف اعتبارا بالوزن وعندنا ما يفتي فيه خمسة اسداس المدهن لان المصنف  
قدرا الدين بوزنه وجوز ولا يمكن ان يجعل مستوفيا دينه لاننا لو اعتبرنا الوزن  
بتنصير المرفه لان يصير مستوفيا دينه عشر بثلثي المدهن وقيمة غايه وان  
اعتبرنا القيمة يورث الى الربوا فقلت بانه يضمن خمسة اسداس ويكون الضمان من  
مقام الاول وان انكسر فقلت له حنيف الراهن بالخيار وان شاء افنتك بجميع الدين  
وان شاء ضمنه فبذل ثلثي المدهن من خلاف جنسه وعندنا ان شاء افنتك بجميع  
الدين وان شاء ضمنه فبذل خمسة اسداس الدين بناء على اصلين مختلفين  
واذا اردت ان تعلم قدر خمسة اسداسه اظهره سدسه وذلك ان ثلثا ونصف  
ينسب لثي عشر ونصف فهو خمسة اسداس القلب قيمته عشر وان كانت قيمته  
مثل الدين عشر او اقل من الدين تسعة فان هلك فعنده حنيفه سقط كل  
الدين اعتبارا بالوزن وعندنا ما يضمن جميع قيمته من خلاف جنسه لان الجوز  
كله مضمونه حيث وان انكسر فعنده ان شاء افنتك بجميع الدين وان شاء ضمنه  
جميعه من خلاف جنسه فيكون المدهن ملكا للمرتفق بالضمان فيكون الضمان  
وهنا مقام الاول قال رجل رهن من آخر كره خطه جيده ففجته ما يتاخرهم  
بدن مائة درهم فالمضمون ههنا نصف الكره لا اتفاق لان قيمته يبلغ مقدار  
الدين فان هلك سقط الدين بنصفه اكر لان به وفاء بالدين قيمته وان افسد  
بان اصابه ما فاق بطل فعنده ان شاء الراهن افنتك بجميع الدين وان شاء  
ترك نصفه بدنه واخذ النصف اعتبارا بحاله الفساد بحاله الهلاك عنده وعند  
له حنيفه وابي يوسف يضمن المرتفق مثل نصف المقبوض يعني جيده اما عند  
له يوسف فلا يشك ذلك وكذا عند حنيف لان الجوز ههنا اعتبارا لانها  
تقبلت بخلاف اجنسى وهو الاطعم بخلاف القلب وقبل النصف المبلول ويكون  
في جميع الضمان ههنا مقام الاول ويعني الدين بينهما على قدر قيمتهما انكسرا واذا  
رهن نصف كره خطه قيمته مائة بكرودى قيمته مائة فان هلك سقط نصف

الدين  
الدين  
الدين

الدين

الدين عند حنيفه لانه يعتبر الكيل وبالرهن وفاء بنصف الدين كيلا وعندنا  
يضمن المرتفق مثل المقبوض لان له جعل مستوفيا بقدر الكيل ضررا بالراهن بابطال  
حقه في الجوز ولو جعل مستوفيا بقدر قيمته يورث الى الربوا فقلت بانه يضمن المثل  
فيكون ههنا مقام الاول وان انكسر بالمال ان شاء الراهن افنتك بجميع الدين وان  
شاء ضمنه مثل المقبوض اما عندنا ما لان حاله الفساد بحاله الفساده وانما عندنا  
اعتبر زالهلاك فيكون الفاسد ملكا للمرتفق بالضمان فان انكسر وجوز ايا بقدر  
حكم الاجتهاد يتصرف في الفضل بحيث يمكن باعنا والشبهة لانه وجد شبهة الغالبه  
**مما وجد حنفية حاد الدين فهو كما كان الشريك في اصداره وضمان اعم**  
لغيره شكا من الشريك ليرهنه بدنه جازع عند خلافه لما وقطع كفايته بالامر  
لغيره وقدمت في الشريك **وما قبل الرهن على المرتفق كان جباية هدره فاشتمق**  
عبد مروهون جميع مضمونه بان كانت قيمته مثل الدين او اقل فبذلت على المرتفق  
او على مال عند هدره وعندنا ما معتبر ان شاء الراهن والمرتكف ابطال الرهن ووفاء  
بالجناية المرتفق الا ان يقول المرتفق ان لا ابني ولا اطلب ايجازية فخذ هو  
وهو على صاله واجهوا ان العبد اذا كان نصف مضمونا ونصف امانة بان كانت قيمته  
ضعفت الدين فان جازينه على المرتفق معتبر فبقال الراهن ان شئت فادفعه وان  
شئت فافره فان دفعه وقيل المرتفق بطل الدين كذا وصار العبد كيل المرتفق وان  
اختار فاداه فتنصف الفداء على الراهن ونصف على المرتفق بما كان حصته المرتفق  
يبطل وما كان حصته الراهن يترك والعبد رهن على حاله وانما وضع المرتفق اذ جازينه  
على الراهن او على مال هدره بالاجماع سواء كانت قيمته مثل الدين او اقل او اكثر واكثر او  
بالجناية يدعى بوجوب المال فان لو قتل الراهن او المرتفق عمدا فعليه القصاص و  
اذا اقتضى سقوط الدين لان مالينه تلفت بسبب باشره فضمن المرتفق و  
جنايته على ابن الراهن او ابن المرتفق كالجناية على الاجنبي بالاتفاق من شرع  
الطبي وبالمسبوق والهداية واجبا ومثل الضرر وهو لبا طل كذا **الحقانية**  
المصارفة مستثناة من الضرب في الارض بحيث يذكر لان المضارب يتاخر الربح بالمر  
فيها غالبا **مصارف ائس كل المال في البيع واشتمق لئس حلال**

الدين عند حنيفه لانه يعتبر الكيل وبالرهن وفاء بنصف الدين كيلا وعندنا  
يضمن المرتفق مثل المقبوض لان له جعل مستوفيا بقدر الكيل ضررا بالراهن بابطال  
حقه في الجوز ولو جعل مستوفيا بقدر قيمته يورث الى الربوا فقلت بانه يضمن المثل  
فيكون ههنا مقام الاول وان انكسر بالمال ان شاء الراهن افنتك بجميع الدين وان  
شاء ضمنه مثل المقبوض اما عندنا ما لان حاله الفساد بحاله الفساده وانما عندنا  
اعتبر زالهلاك فيكون الفاسد ملكا للمرتفق بالضمان فان انكسر وجوز ايا بقدر  
حكم الاجتهاد يتصرف في الفضل بحيث يمكن باعنا والشبهة لانه وجد شبهة الغالبه  
**مما وجد حنفية حاد الدين فهو كما كان الشريك في اصداره وضمان اعم**  
لغيره شكا من الشريك ليرهنه بدنه جازع عند خلافه لما وقطع كفايته بالامر  
لغيره وقدمت في الشريك **وما قبل الرهن على المرتفق كان جباية هدره فاشتمق**  
عبد مروهون جميع مضمونه بان كانت قيمته مثل الدين او اقل فبذلت على المرتفق  
او على مال عند هدره وعندنا ما معتبر ان شاء الراهن والمرتكف ابطال الرهن ووفاء  
بالجناية المرتفق الا ان يقول المرتفق ان لا ابني ولا اطلب ايجازية فخذ هو  
وهو على صاله واجهوا ان العبد اذا كان نصف مضمونا ونصف امانة بان كانت قيمته  
ضعفت الدين فان جازينه على المرتفق معتبر فبقال الراهن ان شئت فادفعه وان  
شئت فافره فان دفعه وقيل المرتفق بطل الدين كذا وصار العبد كيل المرتفق وان  
اختار فاداه فتنصف الفداء على الراهن ونصف على المرتفق بما كان حصته المرتفق  
يبطل وما كان حصته الراهن يترك والعبد رهن على حاله وانما وضع المرتفق اذ جازينه  
على الراهن او على مال هدره بالاجماع سواء كانت قيمته مثل الدين او اقل او اكثر واكثر او  
بالجناية يدعى بوجوب المال فان لو قتل الراهن او المرتفق عمدا فعليه القصاص و  
اذا اقتضى سقوط الدين لان مالينه تلفت بسبب باشره فضمن المرتفق و  
جنايته على ابن الراهن او ابن المرتفق كالجناية على الاجنبي بالاتفاق من شرع  
الطبي وبالمسبوق والهداية واجبا ومثل الضرر وهو لبا طل كذا **الحقانية**  
المصارفة مستثناة من الضرب في الارض بحيث يذكر لان المضارب يتاخر الربح بالمر  
فيها غالبا **مصارف ائس كل المال في البيع واشتمق لئس حلال**





المنع والاحتياط في معرفة الكليات  
المنع والاحتياط في معرفة الكليات  
المنع والاحتياط في معرفة الكليات

[illegible]

استمرار استوار شدن  
روان شدن مایه

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

انکسار الجہاں فی الاغترجہ

التماسه در کشیدن زنجیرهای  
 آلتینار فرمایان کردن مصلحت  
 نوکر و قدگان بر بار نصف اینه  
 اگر فی نصف اینه اگر  
 هو الایجاب قول فو بار  
 ای حق رضی لا یضی الکر  
 حق  
 قوله و الحمد لله والجله  
 الشریطه بعد فایله  
 حق

ويعطى







المسألة الأولى

وفيمر الفروع في البسوع إعتاق عبد عبده المادون بئطل فمستعز والدون  
اعتق المولى ريفاً من كسب عبد المادون وعليه دين أخا برقبته وكسب غنمه  
باطل عليه خفيف وفلا جازية على المولى القمعة ان كان موسراً وسى العقيق ان  
كان المولى موسراً ثم يرجع على المولى اصل ان المولى لا يمكنه كسب عبد المادون  
المحيط دينة برقبته وكسب عبد حنيفه وعنده يملك والموضع في مستغفر في الدون  
فاذا اتم كسب محط يملك في قول الأفرق وينفذ اعتاقه كما هو قولها في الدين المحيط بالانصاف  
كذلك قوله لا هذا النبي وقوله ليس يقتل العنق وعلى هذا المادون المستغرق  
يلزم فيقتل مؤجلاً في بيع وأوجبنا شجرة الدون هذا النبي وهو محط الغيب  
واصغر سائمة لا يعق عنه ولا يثبت نسبه عنه وعندهما يعق عليه ويعتق  
المولى فيقتل للغرماء المسئلة الثانية قتل المولى عبد عبد المادون المستغرق في الدون  
يجب فيقتل عليه في ثلث سنين لانه كالاجنبي منه وعندهما يعق فيقتل للغرماء في  
اكال لانه ملكه وفيه حق الغرماء وقوله وقوله ليس يقتل العنق ان قتل المولى عبد عبد  
المادون المحيط دينة كقتله فتا مدونه ما مملوكا لا حتى يجب العنق حالاً بل قتله كقتل  
عبد الاجنبي حتى يرضه فيقتله مؤجلاً ويلزم من الالزام واسنائه المولى حنيفه بحسن  
يحكم بما اوال القتل كتاب الديارات هذا الكتاب مشتمل على مسائل  
الانصاف والديارات ولكن خص لهذا الاسم لان القتل وفوقه يكون خطا على  
ما عليه الاصل وبغلي فوعده عدا في ذم اعظم اكبر فلما لم يكن الموت الا نادراً  
من الاجتناع ثم الديارات ج الاية وهو بدل النفس من مصدره وكنى القتل المقتول اذا  
اعطى وليه المال الذي هو بدل النفس ثم قيل ان المال الدية تسمية بالمصدر ولذا  
جمعت والقتل العيني يقال انتم بانه اصبها والغنم اسم منه وضع موضع  
الانقسام وقيل هو الاعان فيقسم على اولياء الدم من الغريب قال ابو حنيفة الدية  
ان الديارات من ثلث فاعتقل من ذهب وفيه ولا يجب من ثلثة اشياء  
وصحاح من هذه وحمل من غنم وقيل من الدنانير الف ومن الايلاف وقال الدية من ثلثة  
من هذه الثلثة ومن البقر والغنم ومن البقر ما ينفق بقره قيمة كل بقره خمسة

المسألة الأولى  
فيما لو كان المولى  
موسراً وسى العقيق  
ان كان المولى موسراً  
ثم يرجع على المولى  
اصل ان المولى لا  
يمكنه كسب عبد  
المادون المحيط  
بالانصاف

فيما لو كان المولى  
موسراً وسى العقيق  
ان كان المولى موسراً  
ثم يرجع على المولى  
اصل ان المولى لا  
يمكنه كسب عبد  
المادون المحيط  
بالانصاف

المسألة الأولى  
فيما لو كان المولى  
موسراً وسى العقيق  
ان كان المولى موسراً  
ثم يرجع على المولى  
اصل ان المولى لا  
يمكنه كسب عبد  
المادون المحيط  
بالانصاف

وربما ومن الغنم الفان تجمد كل غنم خمسة دراهم ومن اكلها ما يشاء فتمت كل حلة  
خسرون وربما من شرح الطير في الفان فت والفتان اكله فوبان ردوا وما ورد  
في الحطة وفان بقره اكله يظهر فيما اذا اصابه الفان تلج في العنق على اكثر من ماني  
حله او اكثر من ماني بقره او اكثر من الفان شاة حيث يجوز على قوله على ما هو المذكور  
في كتاب الديارات بقره ما لو اصاب على حنيفة ارض كالوصاح على اكثر من ماني فرس  
منفلا وعلى قوله لا يجوز كما لو اصاب على اكثر من ماني ابل وقوله في كتاب الحافل لا يجوز  
البيع عندهم جميعاً ولو لا ان هذه الثلثة من جنس الدية عنده والالجاز الصلح لكان  
على جنس آخر فيبصر هذا فان شأنا فيهم في المسئلة روايات عن علي رواية كتاب  
الديارات من ثلثة وعلى رواية كتاب الحافل من ستة وتعضهم قالوا ما ذكر في الديارات  
قوله الاخر وما ذكر في الحافل قوله الاول وقوله في الفان قيل لا خلاف ان الدية من ثلثة  
الا ان ابا حنيفة ذكر هذه الثلثة لانها لب في ايد الناس تلك الامور او يرفون  
في الديارات من هذه الاجناس وهذا الظاهر اسنائه لاجل في كتاب الحافل وونظم الزهري  
قيل هو اختلافي زمان ومكان في زمانه وبلد لم يكن هذه الثلثة المشافرة وفي زمانها  
وبلدها كثر جميعاً رجل قطع كفيها اصبع او اصبعين يجب ارض الاصبع او  
وقطعة الكف وفيها اصبع او اصبعان الكف وفيها اصبعين والكف يبع  
وكان ارض الاصبعين اصلاً وأدخلا في الكف الا لا يجب في معاملته شيء  
وقال ينظر لا ارض الاصبع وهو عشر الدية والارض الكف وهو حكومة عبد  
فايهما اكثر يجب ويستط الاقل وانما وضع في كف ذات اصبع او اصبعين فانه لو قطع  
كفها كل الاصل او ثلثة لجعل لكف تبعاً لاجل ولا يجب لكف شيء بل يجب لكل  
اصبع عشر الدية والصحيح قول ابو حنيفة الارش دية الجوارح ولجم ارض من المهرج  
لو اصبغ شئت بقط اصبع فبقره ما لا يقطع ولو قطع اصبع رجل عدا  
واوجله في الاذن القطع وقيل بثلثة اشياء فاعرف فثلث اصبع اقر  
مجنبتها او قطع بدن البهي فثلث الدية لاجل انقصا من عبد حنيفة وجب دية  
البدن او الاصبعين وعندهما يحل القصاص في الخطوع والارش لما في الشك  
اما اذا قطع الاصابع فثلثت لكف او قطع مفصلاً من اصبع فثلثت فيقتل

المسألة الأولى  
فيما لو كان المولى  
موسراً وسى العقيق  
ان كان المولى موسراً  
ثم يرجع على المولى  
اصل ان المولى لا  
يمكنه كسب عبد  
المادون المحيط  
بالانصاف

الارش

فيما لو كان المولى  
موسراً وسى العقيق  
ان كان المولى موسراً  
ثم يرجع على المولى  
اصل ان المولى لا  
يمكنه كسب عبد  
المادون المحيط  
بالانصاف

[illegible]

۳۸ میاں محمد بخش

الأصح لأجيب القصاص بالآفاق ومن الميسر شئت بل مثلاً من باب علم فربما  
 مثلاً من الغرب **وإن شقيراً من حر أذنه** **كأش من حكومة العادل**  
 أذنه من رجل ففكر كيف يست في حوله فالذهب عندنا أن يست في الخواص  
 كلها عندنا أوجها وكذا الوفقت سن لا يمكن أن يفت مكالها فربما غير أن الاستنا  
 ينفع من الصفوة والكثير في الحر والتمتص من الصفوة في العلم لتوقع البليات  
 في الصفوة دون الكثرة فإذ أصرت السن تعين أصراً لها لأجيب حكومة العدل عندنا  
 وعمل حاجب من ميسر خواصه ووجاه المحبوب وهل يجب أن تسن عندنا قال  
 في المحتل والعدل وكذا ذل في الميسر وراية عبد وذكرنا رواية عن العادل  
 وهو المذكور في شرح الطحاوي مطلقاً قال فاضطرب وهو الصريح قلت وهو المراد  
 بالنظم ليتفع في الملة بالتمسك قوله فيه والخلاف قد ثبت معروف بالاشغال  
 وإنما وضع في الأصغر أذا في الأسوأ وأذا في الأخير وأذا في الجب أريته كما لا عندنا  
 وأرسل كل من نفس من العدل وهو نصف عن الدين وإنما وضع في آخر أذا في الجب  
 حكومة العدل عندنا من الميسر ثم أخلفوا ثم بنى حكومة العدل قال بعضهم بنظر  
 الجنب عليه أذا لو كان ملوكاً لم ينقص من جهة خلقه الجاهل أن كانت ينقص عن  
 جهة في الحر تجب عشر دية وهم جزأ وقال بعضهم بنظر المالك في اليم في هذا  
 النقص وأجر الطبيب من حكومة العدل وقال بعضهم بنظر الأدي جرامة لها  
 لو سن مقدار من الموصحة فإن كانت هذه الجزاء نصف الموصحة يجب نصف الدية  
 الموصحة قال في ميسر خواصه هو الأصح قال قاض خان في قتله والفن في على الأول  
**وصلى سوره شقيراً من حر أذنه** **أبصر فيه الأخلاق قد نشت** خلق رأس  
 فثبت أبصر لاش عليه عندنا وقال في حكومة العدل به أخذ الغيب أبو النبيت  
 ولو ثبت عندنا الأول بأبصر كانت فلاش عليه بالآفاق وإنما وضع في آخر أذا في  
 العدل يجب حكومة عندنا ولا يختلف الحكم بين الحق عندنا أوجها بالإن الله  
 مباح الدم ثم ظهر إجماع الدم من ميسر خواصه والأبصار وبقاؤه قاض خان  
 من وجه القتل في حكمة **ومن أذى كل سواهم قتله** وجه القتل في حكمة والولي  
 في بعض هؤلاء الجملة **يُسْرُ السَّخِرَ يَرْذُلُ** بدع قتله على رجل من غير أهل

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, containing religious or philosophical discourse.

[illegible]

اہلِ

وادرس ذا القطر قصدا فبذره بجوز  
 السرف فدان الامام اذ انقلب  
 فانه لا يبين فوكه ففعل واعا  
 فانت انه لا يبين فوكه ففعل واعا  
 بالجرم السرفه النظم والكل  
 بالنصب فاكيد الادب المشركه  
 معك

三



الدين بالمال  
منه بالمال  
والدين بالمال  
منه بالمال  
والدين بالمال  
منه بالمال  
والدين بالمال  
منه بالمال

وهو ان يفعل الضرب باليسر سلاح والاجاز مجراه في فترتين الاجزاء وعندما هو  
الضرب باليد لا يغفل عنها في الغالب ويسهل لتأديب دون الفتل كالصغار  
والسوط الصغار اذ لم ير الالام الضربات فان والى حيث يقبل مثله غالب فهو عند  
محض عندهما على قول البعض وهو قول الشافعي وعلى قول البعض شبه الهمد فعل هذا  
القتل بالمقتل من الجسور والخشب من قبيل شبه الهمد عند وعندما من قبيل الهمد  
المحض لان الالة الثقيلة والافضاء الى الفتل كالسيف ويقصد بها القتل دون التا  
من ميسر حواجزه المسئلة الثانية رجل خنق رجلا حتى مات فلا فضا  
عنده لكن ان اعتاد ذلك بقتل سباسة وعندما ان دام على الخنق حتى مات  
فعلبه القصاص كما لو قتله بحجر عظيم او خشبة عظيمة وان ترك الخنق قبل الموت  
ثم مات ينظر ان دام على الخنق وقد يموت به غالبا فعليه القصاص والا فلا  
المسئلة الثالثة عرق انسانا بالمال مات منه ان كان الماء فليلا من جوع الماء  
منه باليسر بان كان غير مشرود ولا مشغل وهو بحسن السباحة فكل ذلك وان  
كان بحيث لا يمكنه النجاة فلا فضا عنده لانه شبه الهمد وعندما يجب القصاص  
لانه عند محض وعلى هذا الخلاف اذا القاه من سطح او جبل او القاه في بئر مات  
لا فضا عنده وهو شبه الهمد سواء بقتل ذلك غالبا او لا بقتل وعندما ان كان  
لا يرجع النجاة منه يجب القصاص والا فلا وان احرقه بالنار يجب القصاص لان  
النار فعل على السلاح في فترتين الاجزاء من الزخيرة والميسر قطع انسانا عند  
في النسخة ثم القتل عند الموت **فعله ما خالف في الاول** ثم جبر رقبته عدا  
فلو ان قطع ثم بقتل لا يكتفى بالقتل عند وعندما له القتل لا غير موضع الخلاف  
ان يكون الوطع والقتل عديدا ولم يتخلل بينهما بركة فانه اذا كان احدهما خطا والاخر  
عمدا ايها كان في موضعهما جميعا فيجب القصاص في احدى الارضين الخطا، فخلل  
بينهما بركة اولم يتخلل لانهما فخلل في حقيقة وحكما اما حقيقة لان احدهما  
قطع والاخر قتل واما حكما فوجب اطرهما القصاص وجوب الاخر الدية وان  
تجاس القتلان بان كانا خطاين او عديدين فخلل بينهما بركة فكل ذلك يوجبها وان  
لم يتخلل بينهما بركة في الخطاين صح بالاجماع واكتفى بدنية واحدة في العديدين خلاف

في قوله  
الدين بالمال  
منه بالمال  
والدين بالمال  
منه بالمال  
والدين بالمال  
منه بالمال  
والدين بالمال  
منه بالمال

الدين بالمال  
منه بالمال  
والدين بالمال  
منه بالمال  
والدين بالمال  
منه بالمال  
والدين بالمال  
منه بالمال

الدين بالمال  
منه بالمال  
والدين بالمال  
منه بالمال  
والدين بالمال  
منه بالمال  
والدين بالمال  
منه بالمال

كما ذكرنا واخبار بلوى في الصحيح دون الجماعة من جماعة المسلمين والمجربون فقتل  
ولا يقتل من حجة **اذا اخرجت عن حجة** له وليا حاضر وغايب  
**فان يقتل بدين اعدية يقتل ولا كتبيا بحضوره** فقام فاقترع اليه على  
القتل الهمد على رجل يقتل القاتل بالاجماع ولا يقتل بالقصاص بالاجماع ما لم يتخلل  
انسانيت فان حضر او عمل على القاتل بقتل اعدية البينة عند وعندما لا يتكلف  
بل يتحمل فيما اقام من البينة خصا على عاقلة القاتل واذا حضر الغايب لا يتكلف اعدية  
البينة بالاجماع من جماعة المجبورين اذ لا يفتل من العرب الصحيح  
**والاخذ بالقصاص للكنار** بطلان قبل كذا القصاص شبهه القصاص والاولى اذا  
**اذا اولى والشهد رجوا** بقدر القصاص حتى اجمع رجوع الوعاة المشهود عليه  
**فانهم حتى اجمع** قولهم ثم رجوا على الولي بقتله حيا يورث مستيقنا  
القصاص فولى القصاص منه ان شاء من الولي وان شاء من الشاهد من فان ضمن  
الولي لا يرجع على الشاهد من بالاجماع وان ضمن الشاهد من لا يرجع على الولي  
عنده وعندما لا يرجع من قول القاتل الخطا، يرجع ان عليه بالاجماع لانهما ملكا الدية باذا  
الضمان **وفرض القصاص والفدية** مسجود غير ضامن القاتل افضل حصص او  
قند بلا في مسجود حلة اخرى فبسطه وعلقه فوطئ به انسان بان تقتل بالخصم  
او وقع القند بل واحرقه او ثرو من عنده وعندما لا يقتل في خلاف فيما اذا قتل ذلك  
غير اذن اصل الحلة فان كان باذنه لا ضمان عليه لانه الضم الحق يعلم لا ذنب  
وانما وضع في هذين او حفر بئر او بئر بئر بغير اذنه حتى اجمعوا بما وضع في مسجود الغير  
اذ لو فعل في مسجود حلة لا يضمن اجماعا قال العام اكلوا من واكثر مشايخنا اخذوا  
بقولها وعليه الفتوى ووضع الحجة في لشرب الماء على هذا الخلاف من الزخيرة والمجرب  
ثم عند الدية على عاقلة وهو موهم في الديات كلها من فطم المزد وبسني فتدفع  
**ومن فيه ويجزئ لكل** في خطب **المؤدية** فقد عثر في المسجد الحديث او نام  
او قام فيه لعبر الصلوة او مر فيه مارا الحاجة فتدفع بعين لما اصاب خلافها ولا  
خلاف ان اذامش في المسجد فوطا، انسانا او نام فانقلب عليه ارضا من  
لانه مباحا شر من الميسر وانما وضع فيما ليس بهما كالتوم والكماد اذ لو جلس

الدين بالمال  
منه بالمال  
والدين بالمال  
منه بالمال  
والدين بالمال  
منه بالمال  
والدين بالمال  
منه بالمال

الدين بالمال  
منه بالمال  
والدين بالمال  
منه بالمال  
والدين بالمال  
منه بالمال  
والدين بالمال  
منه بالمال

الدين بالمال  
منه بالمال  
والدين بالمال  
منه بالمال  
والدين بالمال  
منه بالمال  
والدين بالمال  
منه بالمال

الدين بالمال  
منه بالمال  
والدين بالمال  
منه بالمال  
والدين بالمال  
منه بالمال  
والدين بالمال  
منه بالمال

الدين بالمال  
منه بالمال  
والدين بالمال  
منه بالمال  
والدين بالمال  
منه بالمال  
والدين بالمال  
منه بالمال

الدين بالمال  
منه بالمال  
والدين بالمال  
منه بالمال  
والدين بالمال  
منه بالمال  
والدين بالمال  
منه بالمال



الشيعة من انظار صلوة او تدريس او تعليم علم او نقل او ذكر الله او قوله القرآن لا يضمن  
 قولاً ايضاً عند بعض المساجد وهو مفهوم النظم وعند البعض يضمن من يسر طواجره وان  
 قال فامنهان يضمن هو الصحيح لان جلوسه مفيد بشرط السلامة وفي الصلوة لا يضمن  
 بالانفاق فرضاً كانت او لم تكن لان النقل يصير فرضاً بالشروع من مسوط جواهر ذلك  
 فالخ فظن الزند ويسي الخلاف في مسجد حجة اذ في مسجد غيره يضمن بالانفاق فعلى هذا قوله  
 وان يضمن فيه لا يشترط ولا مسجد الغير وان ذكر سابقاً قوله فيعطف بضم الباء بخط المصنف  
 لكن التصواب بالكلية نسخته عن حاشية ثقة صغيراً في طريق المسلمين فوقع  
 من مات في غير طريق علياً فاعل الكافر في غير طريق علياً فيها انسان مات غملاً لا يضمن  
 الكافر شيئاً عندنا وعندنا ما عمن دينه وانما اوضح هكذا اذ لو مات من الوقوع يضمن  
 اجماعاً ولو مات من الجوع ياتي في باب محتمل والمراد طريقهم في الناس اذ لو صرنا  
 في طريق مكة في الغياض والمنازل وغيره من الناس فوق فيها انسان لا ضمان عليه  
 لانه غير متعذر لانه ليس فيه ابطال حتى المروءة على ذلك من الذخيرة يقال يوم علم  
 وليمة غم اذا كانت تاحذ بالنفس كذا بخط ثقة وغرماً مضطراً له ان يضمن  
 عندنا حتى لو لم يكن قاتلاً ان يضمن لم يجز على دفع البدل عندنا حتى جناية  
 فاجتاز ومولاه ان يفكر وليس له مال لا يجب عليه دفعه وكله النظر الى السيرة  
 وعندنا ما يجب دفعه ونقد بر النظم عندنا فلس حتى انشأه جاتا في الذك المجدد  
 اثنتان جاتا في الذك المجدد حتى اعنفك بينهما وقد نشر عبد جرح على  
 كان عليه دينه والشيخ في يضمن في ذلك تعدد الجاني فاعتد الطريقين بيرو  
 واوجبنا على متهما الاول وثمة الزيف لهذا فاعقل فتدري فيها انسان  
 فاعتقه مولاه مع علمه بالحرق والوقوع فقلبه دينه لاد صار محتالاً والعداء بالاعتناء  
 مع العلم بالجناية فانه وقع فيها آخر فلولي الثاني ان يشارك الاول فيما يضمن  
 من الدين يضمن الاول جميع الدين والثاني في جميع قيمة العبد عندنا حتى يفسق  
 الدين على احد عشر جزءاً ياخذون الثاني جزءاً واحداً وفي الاول عشرة اجزاء  
 وعندنا ما يجب على المولى الاول كل الدين وذلك في نصف القيمة لانه صار قاتلاً لهما  
 بالحرق فيضمن كل الدين للمولى لانما قدم العلم به وصبر وروى محتالاً والعداء بالاعتناء

والنفاء العبد  
 والجميع الغياض صحاح

في تمام المسئلة  
 في تمام المسئلة  
 في تمام المسئلة

في تمام المسئلة  
 في تمام المسئلة  
 في تمام المسئلة

ويضمن لثاني نصف القيمة لعدم علمه ولو جردنا بين قولنا اعنفك بينهما اي بين  
 الوقوعين والموتين وقد شعر اي علم المولى بوقوع الاول في البيوت كحرقها عبد  
 وقوله يضمن من فوهم ضارب في اجزائهم اذا شرب فيها واخذ منها نصفها  
 هذا هو الاصل وقال الفقهاء فلا يضمن فيه بالثالث اي باخذ منه شيئاً بحكمه  
 من الثالث من المغرب وفارسية الضرب دست حرز في يطلب رد حق خوارج  
 وقوله في ذكر اي في الذاء وهو الدية هي تدر الجاني اي قيمته العبد المخصوص حتى  
 ويحجب العقب على مولاه مفعول في كل واحد على مولاه ضاربة موجبة لال  
 وهو على العاقبة يضمنه واثبتا بله مفعول بان قتل خطأ او جنى على غيره  
 خطأ او علمه بان القتل شيئاً من ملكه يعتبر جناية عنده حتى يضمن الذي صيب  
 قيمة العبد المخصوصة والواجبة على مولاه وعلى غيره وعلمه باله هدر بخلاف القتل  
 مولاه او رقيقه جناية موجبة للمال فمخدم لا يعتبر ويكون هدرًا حتى لا يطالب المولى  
 بالرفع او الذاء ولا يكون معتبراً في مال المولى اذ في العبد او اذ في الارض من مسوط  
 جواهر ذلك والمحيط وقوله يضمن ال قول وما جنى من هدره وجنايته على الناصب هدره  
 ما به من مصدره وجناية الوديعه والعارية على المولى وعلمه باله هدر وعلى المودع  
 مذهب يقتل انساناً خطأ ودفعه قيمته بلكاقتا مذهب يقتل اصلاً خطاً  
 ثم اباد ثانياً فلولي يضمنه قالوا في الاول يضمن المولى قيمة مولاه  
 وان يشاء يبيع المولى به وفي الجواب الشيخ لا يضمنه بلكاقتا ثم يقتل آخر  
 فلولي نصف قيمة الناصب الاول وان شاء يبيع المولى به وقد صرحت في الصلح وانما  
 وضع فيما اذ في القيمة الى الاول قبل الجناية الثانية اذ لو لم يدفع حتى جنى اخرى  
 اخرى ثم دفعها الى الاول فان لولي الثانية ان ياخذ المولى ايضاً بنصف القيمة  
 عندنا والفقهاء ان هناك صارت البسمة مشتركة بين الاول في حال ما دفعت  
 الى الاول لم يكن كل القيمة حقاً للاول فيكون المولى جانياً بالدفع وولي الاول  
 ضامناً بالقبض وهما متحدان وانما وضع المذهب اذ في القن اذ دفع العبد الى  
 الاول لا يكون لثاني في المولى سبيل بل يقع الثاني في الاول فاذا نصف العبد  
 منه لان المولى دفع الى الاول عين حقه وهو العبد فاذا صار الرفع بقضا

في تمام المسئلة  
 في تمام المسئلة

في تمام المسئلة  
 في تمام المسئلة

في تمام المسئلة















ووصية بالثلث ووصية بالسدس فجعلنا السيف على ستة لحاجتنا الى السكس  
 فصاحب السكس لا يدع الاستدس سهما وصاحب الثلث لا يدع له ثلثه سهين  
 فنسلم لصاحب السيف ثلثه اربعة بق سهما ولا مانع لعدة لصاحب السكس  
 فيما زاد على سهم واستوت من اربعة صاحب الثلث وصاحب السيف في السهم  
 الثاني فالتكسر بالنصف ففرضنا بحزب النصف وهو اثنين في ستة فصار اثنين  
 عشر ونسلم لصاحب السيف ثمانية فكان اربعة بعيت اربعة وحزب صاحب  
 السدس لا يجوز وشهناين واستوت من اربعة صاحب السيف والثلث في  
 سهين وننصف بينهما فنحصل لصاحب السيف تسعة ولصاحب الثلث سهم  
 واستوت من اربعة اكل سهين او عاها صاحب السكس فالتكسر بالثلث  
 ففرضنا بحزب الكسر ثلثة في اصل المسئلة اني عشر ليزول الكسر فصار ستة  
 وثلثين كان لصاحب السيف تسعة اسهم ضربنا هاتي ثلثة فنحصل لاسبعة  
 وعشرون وكان لصاحب الثلث سهم ضربنا ثلثة فنحصل لثلاثة وكان  
 الذي لا يستقيم بينهم سهين ضربناه في ثلثة فصار ستة اكل واحد منهم سهما  
 فنحننا سهمي صاحب السيف الى ما كان له فصار تسعة وعشرين وثمان سهرمي  
 صاحب الثلث الى ما كان له فصار خمسة وحصل لصاحب السدس سهما لا  
 غير وقد فرغنا من حقمة السيف لجمداة وصرفنا العنان الى حقمة الباقي  
 وهو خمسة ادرهم ووجه ذلك ان السيف مهادنا على ستة وثلثين وحقمة  
 مائة صار كل مائة من الخمسة مائة على ستة وثلثين ففرضنا خمسة في ستة وثلثين  
 فصار النقد مائة وثمانين يعطى الثلث ستون لصاحب الثلث والسدس  
 ثلثون لصاحب السدس فبلغت سهام الوصايا مائة وستة وعشرون في النقد  
 تسعون والسيوف ستة وثلثون وبقي للورثة تسعون وهي اقل من النصف  
 فاذا سهام الوصايا اكثر من الثلث فان اجازت بغير ذلك وان لم يجز وانما  
 قول في حنيفة يجعل ثلث مائة على ما بلغت اليه سهام الوصايا حالة الاجازة  
 وهي مائة وستة وعشرون واذا صار الثلث هذا صار الثلث مائتين و  
 اثنين وخمسين والجمع ثلث مائة وثمانية وسبعين السيف سدس وهو ثلثة  
 وستون والباقي بعد السيف ثلث مائة وخمسة عشر فاعط كل واحد منهم من

في حقمة السيف  
 في حقمة السيف

الثلث

الثلث الا ان مثل ما اعطينه عند الاجازة من جميع المال اعطى وقد اعطيت صاحب  
 السيف مائة وستة وعشرون كذا من السيف فاعطى كل واحد اربعة اضعاف لصاحب الثلث  
 من السيف خمسة ولصاحب السدس من السيف سهين فاعطى هاتين كذا وكذا  
 مبلغ ما اعطيتهم من السيف ستة وثلثين فيقول من السيف بعد سهام الوصايا مائة  
 وعشرون في النقد ثم اعطى من النقد لصاحب الثلث مائتين كما اعطيت مائة  
 ولصاحب السدس ثلثين والمبلغ تسعون فنحصلت سهام الوصايا مائة وستة  
 وعشرون ستة وثلثون من السيف وتسعون من النقد وجميع المال ثلث مائة  
 وثمانية وسبعون فاستقام الثلث والثلث اما عند ما نقيس بينهم على طريق  
 القول وجب ان يجعل السيف على ستة اسهم لما تم فيضون صاحب السيف ثلثين  
 وصاحب الثلث ثلثين وسهين وصاحب السكس سهم فيقول ان التسعة اسهم سهم صاحب  
 السدس وسهناين لصاحب الثلث وستة اسهم لصاحب السيف ولما صار السيف  
 وفيه مائة على تسعة اسهم صار النقد مائة وستة على تسعة اسهم فاصير  
 حنيفة في تسعة فيكون خمسة واربعين لصاحب الثلث ثلثا خمسة عشر ولصاحب  
 السدس سدسها سبعة ونصف فالتكسر بالنصف ففرضنا بحزب النصف  
 وهو اثنين في خمسة واربعين فصار تسعين واذا انصف النقد بضعون السيف  
 ايضا فصار ثمانية عشر فبقي جميع المال مائة وثمانية فاذا صار كل واحد  
 ضعيف ما كان له فصار لصاحب السيف اثني عشر ولصاحب الثلث من السيف  
 اربعة ومن النقد ثلثين واكمل اربعة وثلثون ولصاحب السكس من السيف اثنين  
 ومن النقد خمسة عشر فاكمل سبعة عشر فبلغت سهام الوصايا على الثلث فان  
 اجازت الورثة فيقسم كذلك وان لم يجز فاعطى ما جعل ثلث المال على قدر الوصايا  
 لا على قدر سهام الوصايا كذا ويؤخذ عنها والوصايا سدسان وثلث جعل كل سهم  
 سهما فكان اربعة واذا صار الثلث اربعة حان جميع المال اثني عشر فلصاحب  
 السيف منهم من الثلث كله في السيف ولصاحب السكس من الثلث سهم  
 سدس سهم في السيف لان السيف سدس المال وخمسة ابدان سهم في النقد و  
 لصاحب الثلث منها من الثلث سدس سهم في السيف وخمسة ابدان سهم

انعام

ثلثة وستين وجميع المال مائة  
 وثمانية فاذ دامت سهام الوصايا





اعيان ماله رد الإيجور لأن العبد ليس من أهل التملك لعل له أن يجعله بمنزلة الوصية بالثمن  
 أو اعنف الميراثين ثم جابا بشتاوي في ثلثه استنجيا بمرض وقصر الموت  
 فالله نجاب أولا وهو الحق وأبدا بالحق أي جابست اعنف عبدنا مع باع  
 على بعض ثمنه للمشتري أو اشتري وجابا وصفا والثلث عن الباقي بما فيها خاصة  
 أو الثلث والمشتري بالخيار لو ان عرض من شره السعور وإن باع أو لا بالحاجة  
 ثم اعنف فلما جابا أو في وسع البعده فيعنده أن لم يبق من الثلث شيء وهذا عندنا وعندنا  
 الحق أو في وسع تقديم أو تأخير ١٠٥ اعنف ثم جابا ثم اعنف بالثلث بين العنق الأول  
 وبين عتق ثانيا فلما ينفقت وينفقت لهما فالتب والحيابة نصفان  
 وعتقه بين المجاباتين نصف الأول والآخر في عتق العنق الآخر يشترك  
 العنق الأول عندنا وعندنا العنق أو على جميع العتاق والحيابة من ثمن وهو أولى  
 إذا اشترى ابن تميم وهكذا عن ترويه وليس والأول في كل رجل أن يرى  
 ولم يرب إذا سقى وأقربا نورناه فيها واشتقها ابنه من مرض موة  
 بالثمن جرم وذلك بغيره وله العتاق من السبي جميع فبمذلل العنق المرض وصية  
 ولا وصية لو ارث والابن وأرثه منها بالانفاق فيلزم منه وقبته لبطان في الوصية  
 له والعنق لا يرث فيلزمه السعاية ثم إن كانت السعاية مثل نصيبه من الميراث  
 نقاصا لا اتحادا كبنت أو كانت أكثر منه يسعها الفضل وإن كان أكثر منها يخذ  
 الفضل على السعاية وهذا بناء على أن المستحق صمد يورث عندنا فهو هو السعاية  
 لا يخرج عن كونها وارثا أو وصية يقول الواجبنا عليه السعاية يلزم الدور  
 فانه يكون مكافيا لأن المستحق ككثير عندنا ولكثير لا يرث فيجب تنفيذ  
 الوصية له فإذا نفذنا الوصية وطرحنا السعاية فخرجنا عن الثلث صار  
 وارثا وإذا صار وارثا فلا يبيع الوصية فيجب السعاية فلا يزال دور هكذا أو في  
 الدور ساقط فيجب طرحها من حيث يقع والدور انما وقع بإيجاب السعاية  
 فلا يوجبها وهذا لأن ثبوت الوصية بقوارث أسهل من إبطال ميراثه لا ترك  
 أن الميراث لا يرتد بردا أحد الوصية للقوارث ترتد لعدم الإجازة من  
 المبسوطين وهذا إذا جاز في الإرث من الثلث إما إذا لم يخرج تيسر ويث

وجب في هذه الصورة في الشروع والمبسوطين بما اذا اعتق عبد آخر يساوي العتق  
 ولا مال الا العبدان والاثنان فعتق ثلث المال ماله بينهما نصفان وهو العتق  
 الثلثان وثبته وثبتوه وثلثه من المالا ربعه الآف الفان ثلثه وثلثه كل عبد  
 العتق وثلثه اربعة الا في ما قلنا ما يوجب لكل واحد منهما ثلثه وستون وثلث  
 درهم يسقط من سوايه كل واحد ذلك فيعتق كل واحد ثلثه ثلثه ثلثه وثلث وثلث وثلث  
 الابن لا يعتق سواه ولهذا اجماع الوقتية له نصف الميراث بخلاف المسئلة الاولى لان  
 يجب به السعاية ثم يورث الى الوراث لان الابن يخرج من ثلث ماله وهذا اجماع  
 لا يعتق من الثلث ومن صحت الوصية له لا يعتق من الميسوط البكر وهذا اجماع  
 اما عند ما قلنا الثلث يصرف الى العبد فيعتق مما تابعه سعاية لان الابن وارث  
 غيره بما والاوصية للوارث وبسبب الابن في كل فتمت ثم ان كان ميراثه مع السعاية سواء  
 تماثرا وان كان في اعيانه فضل يرد الفضل **ا** استمر الميراث اية بالف درهم  
 اذا استمر الميراث بالي في الميراث وقيمة الابن نصف **د** الميراث وقيمة ثلثه  
 وكان من عتق عبد فتمت كعتق الابن وما شئت فسمه **هـ** عتق درهم واعتق  
 ثلثه ما كان له **و** الميراث في كل واحد والعتق لكل ما شئت فسمه **ز** عبد آخر فتمت  
 قالوا **ح** اياه فعتق **ح** **و** الابن في كل واحد **د** الميراث ثلثه ما كان له **هـ** عتق  
 ولا مال له سواء ذلك مات من مرض ذكره في الميراث **و** ذكره في الميراث **ح** اياه فعتق  
 والعبد ان يسير كل واحد من جميع فتمت والارث الابن وذكره في الميراث **ح** اياه فعتق واعتق  
 في ثلثه الميراث والعق الاول في الابن وثلث ماله لا يعتق لكل ومن مذهب ان  
 الميراث او لم يعتق فيسلم الثلث كله للبايع لان ثلث المال خمسة والميراث  
 خمسة وليس في جميع قيمته اربعة يصير من الثلث من الثلث ثلث فلا  
 يورث الابن لانه مستحق وعتقه العتق او من الميراث والعبد والابن وارث ولا  
 وصية له فيصرف كل الثلث الى العبد فيعتق مما تابعه غير السعاية وبسبب الابن  
 في جميع قيمته وعلى البايع ان يرد الخمسة الى الميراث هكذا ذكر المستقلين في لزوم  
 المنظومة والمبسوط وذكرها من اهل الميسوط كلهم ما وصرف على قولنا  
 في المسئلة الاولى الثلث الى الابن والعبد فاعتق في ثلثه الميراث

[illegible]

۱  
 ۲  
 ۳  
 ۴  
 ۵  
 ۶  
 ۷  
 ۸  
 ۹  
 ۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰



أسباب الجن لانه وارث عقدها وان ثبت المصنف الذي اصاب العبد واوجب عليه  
 السعاية في البقي ولم يصرف الثلث كله الى العبد لانه اوصى بثلث ماله لوارثه ولا جنين  
 فلما يكون للاجنبي الا نصف الثلث لما عطف فقال في المسئلة الاولى على قولها يعنى  
 من العبد قدر سقائه وسنته واستوفى وثلثي درهم وهو ثلث الثلث فثلث ماله  
 في تلك المسئلة والى ثلثه وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه  
 والابن يسوي في جميع قيمته وقال في المسئلة الثانية على العبد ان يسوي في نصف  
 قيمته لانه لو سلم له الوصية بنصف الثلث ما شاء من حسنون وقيمة جميعه  
 يعنى نصفه مما واغل العبد ان يسوي في نصف قيمته ولفظ النظم يحفل بالثلاثين  
 وهو قول والاخر في الكل يعنى في الجميع فلهذا تعرضت لنسب كل السعاية على العبد  
 ونسب اكل ماله يكون بانفسه اجمع اجزاءه وكذا بانفسه البعض مع ثبوت البعض لما  
 عرفت في اقسام الغضبان في موضعه كما يقال ليس كل انسان بكاتب  
**وان حذر اذمة ثم نكح في مرض الموت ونسب حاصه** اعنى المريض اذمة وقيمتها  
 انفق ثم تزوجها في مرضه ودخل بها ومهر مثلها ماله ثم مات في مرضه ذلك فان كان  
 قيمتها ومهر مثلها يخرج من الثلث يكون النكاح صحيحا وتعقبت من سعاية  
 وتوفت عنه طلق عيسى في اثنى اربعة ايام من خروج القيمة ومهر المثل من الثلث  
 وقال كيف يستقيم هذا والمريض يعنى من جميع المال والقيمة وصية بعين  
 من ثلث المال ولكن يقول مراد من ذلك خروج القيمة من الثلث بعد ما دفع المثل  
 من المال لان من المثل دين فيثبته به وبنيانه ان حال المريض يكون ثلثه الآن  
 وماله مثلا فيقبض الاخر مثلها ماله من جميع المال يعني ثلثه الآن فيخرج  
 قيمتها وهي الف من ثلث ماله ويصنع النكاح من غير سعاية وتوفت منه ومصدران  
 هذا النكاح ويل قول في الكتاب فان كانت قيمتها ومهر مثلها يخرج من الثلث ولو  
 اراد كلها لمقال يجوز ان ثم انما تجب السعاية عنده وان رزقته ولا وصية  
 تلوارث ضررون الورثة كما في المسئلة الاولى وان كانت قيمتها لا يخرج من الثلث  
 ماله لزمها السعاية في بعض قيمتها وصارت كالنكاح ثبته فلما يصح نكاحها لمواها  
 ونكاحها دخل بها في النكاح الفاسد يلزم من المثل في نكاحها من مثلها الا

وثلاثة ثم

في المسئلة الاولى ان يوصى العبد بثلث ماله لوارثه ولا جنين  
 فلما يكون للاجنبي الا نصف الثلث لما عطف فقال في المسئلة الاولى على قولها يعنى  
 من العبد قدر سقائه وسنته واستوفى وثلثي درهم وهو ثلث الثلث فثلث ماله  
 في تلك المسئلة والى ثلثه وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه  
 والابن يسوي في جميع قيمته وقال في المسئلة الثانية على العبد ان يسوي في نصف  
 قيمته لانه لو سلم له الوصية بنصف الثلث ما شاء من حسنون وقيمة جميعه  
 يعنى نصفه مما واغل العبد ان يسوي في نصف قيمته ولفظ النظم يحفل بالثلاثين  
 وهو قول والاخر في الكل يعنى في الجميع فلهذا تعرضت لنسب كل السعاية على العبد  
 ونسب اكل ماله يكون بانفسه اجمع اجزاءه وكذا بانفسه البعض مع ثبوت البعض لما  
 عرفت في اقسام الغضبان في موضعه كما يقال ليس كل انسان بكاتب  
**وان حذر اذمة ثم نكح في مرض الموت ونسب حاصه** اعنى المريض اذمة وقيمتها  
 انفق ثم تزوجها في مرضه ودخل بها ومهر مثلها ماله ثم مات في مرضه ذلك فان كان  
 قيمتها ومهر مثلها يخرج من الثلث يكون النكاح صحيحا وتعقبت من سعاية  
 وتوفت عنه طلق عيسى في اثنى اربعة ايام من خروج القيمة ومهر المثل من الثلث  
 وقال كيف يستقيم هذا والمريض يعنى من جميع المال والقيمة وصية بعين  
 من ثلث المال ولكن يقول مراد من ذلك خروج القيمة من الثلث بعد ما دفع المثل  
 من المال لان من المثل دين فيثبته به وبنيانه ان حال المريض يكون ثلثه الآن  
 وماله مثلا فيقبض الاخر مثلها ماله من جميع المال يعني ثلثه الآن فيخرج  
 قيمتها وهي الف من ثلث ماله ويصنع النكاح من غير سعاية وتوفت منه ومصدران  
 هذا النكاح ويل قول في الكتاب فان كانت قيمتها ومهر مثلها يخرج من الثلث ولو  
 اراد كلها لمقال يجوز ان ثم انما تجب السعاية عنده وان رزقته ولا وصية  
 تلوارث ضررون الورثة كما في المسئلة الاولى وان كانت قيمتها لا يخرج من الثلث  
 ماله لزمها السعاية في بعض قيمتها وصارت كالنكاح ثبته فلما يصح نكاحها لمواها  
 ونكاحها دخل بها في النكاح الفاسد يلزم من المثل في نكاحها من مثلها الا

ثم ترفع الثلث مما بين بطريق الوصية وتيسر وبما بين من قيمتها وهذا قول الجعفي  
 وقالوا انكاحه جائز على كل حال لان المستحب من عندنا فلها الميراث وعليها السعاية  
 في جميع قيمتها لا بالارث ولا وصية للورثة ثم يجزى ثلثها بالقيمة التي عليها من  
 مهرها وميراثها فان بقي اقل من الثلث او لم يبق الا الوصية وان كان زادها شئ على مهرها  
 يطلت الزيادة اذ هي وصية ولا وصية للورثة من الميسر طين وقولها ما صلب  
 اى فسد النكاح وما للفقير في ارضه ان يفسد في بكل حال عدا فينقض عنه ولم يجز الورثة  
**وقال الشافعي في كتابه على عبد واغنيوه ودهقارة** اطلت الوصية عند  
**لذا ابلغ في الثلث ثلثا** و**عندنا من الثلث ثلثا** وقالوا يشترى بالثلث  
 ويعنى ولو اوصى بان يشتري بالث درهم وثلث ماله لا يبيع الا ان يفسد من الثلث  
**ان مات مريض في مرضه** **فمن ساء بعينه بن ارضه** **فمن ساء بعينه بن ارضه** **فمن ساء بعينه بن ارضه**  
 في المسئلة الاولى ان يوصى العبد بثلث ماله لوارثه ولا جنين  
 فلما يكون للاجنبي الا نصف الثلث لما عطف فقال في المسئلة الاولى على قولها يعنى  
 من العبد قدر سقائه وسنته واستوفى وثلثي درهم وهو ثلث الثلث فثلث ماله  
 في تلك المسئلة والى ثلثه وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه  
 والابن يسوي في جميع قيمته وقال في المسئلة الثانية على العبد ان يسوي في نصف  
 قيمته لانه لو سلم له الوصية بنصف الثلث ما شاء من حسنون وقيمة جميعه  
 يعنى نصفه مما واغل العبد ان يسوي في نصف قيمته ولفظ النظم يحفل بالثلاثين  
 وهو قول والاخر في الكل يعنى في الجميع فلهذا تعرضت لنسب كل السعاية على العبد  
 ونسب اكل ماله يكون بانفسه اجمع اجزاءه وكذا بانفسه البعض مع ثبوت البعض لما  
 عرفت في اقسام الغضبان في موضعه كما يقال ليس كل انسان بكاتب  
**وان حذر اذمة ثم نكح في مرض الموت ونسب حاصه** اعنى المريض اذمة وقيمتها  
 انفق ثم تزوجها في مرضه ودخل بها ومهر مثلها ماله ثم مات في مرضه ذلك فان كان  
 قيمتها ومهر مثلها يخرج من الثلث يكون النكاح صحيحا وتعقبت من سعاية  
 وتوفت عنه طلق عيسى في اثنى اربعة ايام من خروج القيمة ومهر المثل من الثلث  
 وقال كيف يستقيم هذا والمريض يعنى من جميع المال والقيمة وصية بعين  
 من ثلث المال ولكن يقول مراد من ذلك خروج القيمة من الثلث بعد ما دفع المثل  
 من المال لان من المثل دين فيثبته به وبنيانه ان حال المريض يكون ثلثه الآن  
 وماله مثلا فيقبض الاخر مثلها ماله من جميع المال يعني ثلثه الآن فيخرج  
 قيمتها وهي الف من ثلث ماله ويصنع النكاح من غير سعاية وتوفت منه ومصدران  
 هذا النكاح ويل قول في الكتاب فان كانت قيمتها ومهر مثلها يخرج من الثلث ولو  
 اراد كلها لمقال يجوز ان ثم انما تجب السعاية عنده وان رزقته ولا وصية  
 تلوارث ضررون الورثة كما في المسئلة الاولى وان كانت قيمتها لا يخرج من الثلث  
 ماله لزمها السعاية في بعض قيمتها وصارت كالنكاح ثبته فلما يصح نكاحها لمواها  
 ونكاحها دخل بها في النكاح الفاسد يلزم من المثل في نكاحها من مثلها الا

في المسئلة الاولى ان يوصى العبد بثلث ماله لوارثه ولا جنين  
 فلما يكون للاجنبي الا نصف الثلث لما عطف فقال في المسئلة الاولى على قولها يعنى  
 من العبد قدر سقائه وسنته واستوفى وثلثي درهم وهو ثلث الثلث فثلث ماله  
 في تلك المسئلة والى ثلثه وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه  
 والابن يسوي في جميع قيمته وقال في المسئلة الثانية على العبد ان يسوي في نصف  
 قيمته لانه لو سلم له الوصية بنصف الثلث ما شاء من حسنون وقيمة جميعه  
 يعنى نصفه مما واغل العبد ان يسوي في نصف قيمته ولفظ النظم يحفل بالثلاثين  
 وهو قول والاخر في الكل يعنى في الجميع فلهذا تعرضت لنسب كل السعاية على العبد  
 ونسب اكل ماله يكون بانفسه اجمع اجزاءه وكذا بانفسه البعض مع ثبوت البعض لما  
 عرفت في اقسام الغضبان في موضعه كما يقال ليس كل انسان بكاتب  
**وان حذر اذمة ثم نكح في مرض الموت ونسب حاصه** اعنى المريض اذمة وقيمتها  
 انفق ثم تزوجها في مرضه ودخل بها ومهر مثلها ماله ثم مات في مرضه ذلك فان كان  
 قيمتها ومهر مثلها يخرج من الثلث يكون النكاح صحيحا وتعقبت من سعاية  
 وتوفت عنه طلق عيسى في اثنى اربعة ايام من خروج القيمة ومهر المثل من الثلث  
 وقال كيف يستقيم هذا والمريض يعنى من جميع المال والقيمة وصية بعين  
 من ثلث المال ولكن يقول مراد من ذلك خروج القيمة من الثلث بعد ما دفع المثل  
 من المال لان من المثل دين فيثبته به وبنيانه ان حال المريض يكون ثلثه الآن  
 وماله مثلا فيقبض الاخر مثلها ماله من جميع المال يعني ثلثه الآن فيخرج  
 قيمتها وهي الف من ثلث ماله ويصنع النكاح من غير سعاية وتوفت منه ومصدران  
 هذا النكاح ويل قول في الكتاب فان كانت قيمتها ومهر مثلها يخرج من الثلث ولو  
 اراد كلها لمقال يجوز ان ثم انما تجب السعاية عنده وان رزقته ولا وصية  
 تلوارث ضررون الورثة كما في المسئلة الاولى وان كانت قيمتها لا يخرج من الثلث  
 ماله لزمها السعاية في بعض قيمتها وصارت كالنكاح ثبته فلما يصح نكاحها لمواها  
 ونكاحها دخل بها في النكاح الفاسد يلزم من المثل في نكاحها من مثلها الا





[illegible][illegible]

فی







كأن يفسد في النور فقال ليك قبل قوله قد قامت الصلوة قال العام اكلوا من الصبح  
من المحيط وفي قوله لا حين بلغ اشارة اليه عن ابي يوسف انه يستحب ان يزيد  
في سجدة **ثلاثة اركان** **وتحفت وفيه الزكاة** ذكر بعد الاشارة وبجعب  
وجي الذي فطر السموات والارض حقيقا واما من المسلمين ان صلواتي  
فليسكني وحناني ووفائي قد رتب العالمين لا يشرك ولا يذكر له واما اول المسلمين  
ففي رواية عنه يقول واما من المسلمين ثم قال في رواية عنه يقول قبل الشا وفي رواية  
عنه بعد الشا هو الصبح من مذهبه ولكن قوله اذكر يفتي الى الاول وفي طاهر  
رواية احمدا لا يقول ذلك بعد الاشارة وصل يقول فليكن عند المغفرة لا وعند الشا  
يقول على وجه احضار النية وتفرغ القلب والعامه تقعت اليوم كذلك وهو اخبر  
الفقيه ابو الليث لكن يقول واما من المسلمين عليه فتوى العام اكلوا من الصبح  
والغدا والظهر **وقال الكشي** **سورة اله** **قال يجمع على يكون الظن** سورة  
الحق مكرهه في رواية ابي يعقوب الصفة وقاية الصلوة اوجب الى ان يوضأ بعين  
ولم يذكر الكاشه وعرف ابي يوسف انه لا يكره في طهارة ارجاع غير اكل ان اكلت  
الفات من انا على فوجها تنجس الماء بلا خلاف ثم قال الطحاوي على كراهية سورة  
حرة تحم وعلى هذا هو الراجح اوجب وقال الكشي عدم تحايلها كيف وعلى هذا هو  
كرهية تنزيه وهو الراجح واقر بالموافقة الاثر من الميسر افعلى هذا هو العلم  
لم يكن ياكل كيف الا يكره التوضي بسورة ولهذا يفتي جعل العوام في ترك السجدة  
يضر على ائمتهم فيلخصهم ثم لا يفسلون في ذكر الموضوع ذلك مكره ولا يصل قبل  
الفصل وكذا يصفون في التفتي بين يديه فياكل بعضه وبيع البعض ثم ياكله  
الحا هبل ويظن من اكرام الخبز وهو مكره من جامع قاضي خان والمحيط قال  
في التحفة انما يكره التوضي بسورة المكره عن وجود الماء المطلق اما عند عدمه  
فلا يكره **وفي الغاي الفصل والحد** **عن الصلوة** **قاله اشتكر** على يوسف  
ان لقاب الفصل والحد يكره على شدة حقيقه وعنده ما هو مكره لا يفتي في التوضي  
الطاهر بالشك وان تحس من الماء الطهورة لان الماء يفرغ له بما يصير  
سوره واذ كان غير طاهر من العون والنية **لو اني تيمم فاني مجتنب**  
**لم تلغوا غسلا** **وقال يفتي**

*[Faint handwritten notes in cursive script, likely bleed-through from the reverse side.]*

[illegible]

تذکرہ الاحتمال اولم یذکر قلت  
و یحتمل ان یکون عن علی بن موسی  
ع

1









الطريق حكيم و فصار لي حق من خلفه وجوده كوديه ولو قام على عرض الطريق ثلث  
 انفسه الطريق و جازت صلوة من خلفهم لان الثلثة صف وعندها ايضا الصفوف  
 لا يسبق الطريق كابلوا هذا لا فاق ولو قام على الطريق ثلث في فعل قيس من  
 له يوسف اثباته كالثلثة ففسر لها الطريق يجوز صلوة من خلفها وعلى اهل البيت لا  
 يجوز من فتوى في حقان والمحيط وصون الحاديات امرأة صلت خلف الامام وقد  
 نزل امامة النساء فوفقت في وسط الصف فانها تفسد صلوة من عن يمينها ومن  
 عن يسارها ومن خلفها بخلافها فوطا عندنا فان كن ثلثا وقفت في الصف ففسدت  
 صلوة واحد عن يمينها واذا عن يسارها وثلثة خلفهن الى اخر الصفوف هذا  
 هو جواب ظاهر الرواية فان كانت امرأة بين فسدان صلوة اربع فومن عن يمينها ومن  
 عن يسارها واثنين خلفها بخلافها وعين له يوسف رواية جمل اثلاثا كما  
 لثنتين وقال لا فسدان الا صلوة خمسة نفر واذا عن يمينها وواحدة عن يسارها ومن  
 ثلث خلفهن بخلافها ومن رواية جمل المثنى كالثلاث وقال لا فسدان صلوة فاصولها  
 وواحدة عن يمينها واثنين خلفها الى اخر الصفوف من البسوط والمحيط اقول المصل  
 لو ذكر الله فصل تحريم **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَأُوا بَعْضَ الْكِتَابِ الَّتِي تَنزِيلُهَا فِي الْوَيْدِ**  
 ابوك فقال الحمد لله او يجزئ بسوء بان قبل ما ت ابوك او ما ت اكل فقال انا لله  
 وانا اليه راجعون او قال الحق ولا في الآية اهل العظيم او يخبر بعجبه فقال  
 سبحان لا يقطع الصلوة عند له يوسف وعندهما يقطع وفي الاسترجاع قبل ينقطع  
 بالانفاق وفي الاجماع هو على الخلاف وهذا خلافة الحكم اذا اراد اجواب حتى اذا اراد  
 اعلاصا منه في الصلوة لم ينقطع بالاجماع من الهداية والتخفة والتفعل للكتاب في التلوة  
 يجوز قاله ان يدعى بخسار من التلوة على الرواية باعما في المصداق هو خارج المصير  
 يجوز في فهم والمسا في غيره سواء في الفهم حتى اذا خرج من مصر الى ابيات جاز  
 له ان يصل التلوة على الرواية ويخروج من مصر اذا فارق البيت ان هو الصحيح  
 وسواء انتم الصلوة مستقبل القبلة او مستدير لها من التخفة والمحيط وغيرهما  
**وَلَا تَقْرَأُوا فِي الْمَوَارِثِ كَمَا يُقْرَأُ فِيهَا وَلَا تَقْرَأُوا فِي الْمَوَارِثِ كَمَا يُقْرَأُ فِيهَا**  
 وصاحب الحق السائل وصاحب سلس البولي والمبطون ينقص عندهما عند خروج

ووفعن في الصف

هذا هو الجواب  
 في رواية جمل المثنى  
 في رواية جمل المثنى  
 في رواية جمل المثنى  
 في رواية جمل المثنى

الوقت

الوقت لا غير وغيره فخرج من الوقت لا غير وعند له يوسف عند ايها كان وغسل الكفا  
 بين اي يوسف وصاحبه يظهر فيما اذا توشا بعوطيوش الشمس في ايت الشمس لم ينقص  
 عند له حنيفة ومحمد لعدم الخروج وينقص عند له يوسف وزفر لوجود دخول الوقت  
 ولو توشا في وقت الحجر ثم طلعت الشمس ينقص عنهم الخروج الا عند زفر لعدم الدخول  
 وانما قال عند الخروج لم يقل بالخروج لان الفرض هو كبر السابون كمن الشرح استعطف  
 اعتبار في الوقت الحجة وعند الخروج ينعدم الحجة فيكون كالحديث فيكون الخروج  
 شرط اعمال الحديث اذا الشرط ما يوجد احكم عند لانه ويظهر هذا في عدم جواز التمسك  
 على الخف يخرج من الوقت لما عرف في اجماع اكبر المبرورين وغيره ثم قصير ودر معذور  
 استيعاب السيلاد وقت صلوة كامل اعتبارا بالظن الثبوت بطرف السقوط فان  
 المستحاضة اذا انقطع وقت صلوة كامل حوت من الاثمنة وفي اقل من ذلك اربع من المعين  
**وَلَوْ سَجَدَ فِي كَهَنَةٍ فَرَقْدَةٍ يُحَرِّمُ لَوْ اَعْدَتْ حَرْفَ طَرَسَ** سجدة على النجاسة فسدت صلوة  
 في طاهر الرواية وعند له يوسف انه يفسد سجدة لاصولته حتى لو اعادها على موضع طاهر  
 جاز **وَلَا تَقْرَأُوا فِي الْمَوَارِثِ كَمَا يُقْرَأُ فِيهَا وَلَا تَقْرَأُوا فِي الْمَوَارِثِ كَمَا يُقْرَأُ فِيهَا** الكثرة حين عند ان  
 تاخر عن دم الحيف وان تدم لا يكون حيفا وقال لا حتى حيف على كل حال تقدم او تأخر  
 وتفسر الكثرة ان يكون على لون الماء الكثرة قال ابو علي الدرق في رحله اقل الحيف  
**وَأَكْبَحُ نَوَافٍ وَكَلْبَانٍ وَكَلْبَانٍ ثَلَاثٍ عِنْدَ ثَلَاثٍ** مفرد ثلثة ايام و  
 ليلتها في طاهر الرواية وقال ابو يوسف اقل الحيف يومان ولبيلتان واكثر اليوم اثلاث  
 ولبيلته ثم اختلف المتأخرون في تفسير الاكثر قال بعضهم ثلثة عشر ساعة وقيل ستة  
 عشر ساعة وقيل ثمانية عشر من الشغاف الحيف وفي الحيف في الفضل الكرماني عند  
 له يوسف يومان والاكثر من يوم اثلاث وهو صحيح وتكون ساعة مفدا اعتبر الاكثر خمس  
 عشرة ساعة كيلا يفي يوم اكل اذ هو حكم الاكثر قال في الشفا اما تفسير طاهر المذهب  
 ان يخط وقت اول الروية من اليوم او ابتداء فيكمل الثلثة من الدوام فيكمل ذلك الوقت  
 بيانه رات الام عند عينة الشفق من ليلة الاثنين وانقطع عند عينة الشفق  
 يكون حيفا ومن يعلق التلوة **وَأَشْرَطُ لِلْعَاقَةِ الْإِغَاةُ** العاق  
 في الحيف والظن ينفي لمر عند له يوسف وعليه المصود وقال لا ينقل الا بمرتين

الشخص من ليلته الحيف لا يكون  
 حيفا وان انقطع قبل عينة  
 في رواية جمل المثنى  
 في رواية جمل المثنى  
 في رواية جمل المثنى  
 في رواية جمل المثنى

[illegible]



القطر في البصر على الباع اجماعا فان تركه باع ان صار اركب عن يمين يوسف ان شتر  
فقد انقصيل على الباع اخذ به انقصيل وهو المراد بالليل وما زاد على انقصيل ان صار  
العمل لم يشترى فما اذا انجز الاصل منه صار اركب النوع يجب على الباع عند جبهه وعمل الشتر  
عليهما من الميسوطين وانقصيل هو الشتر الذي شتر اخضر لعقد للرواب وافهنا  
يسمى نوع النوع قبل الادراك فبقيله اجماعا وتو لا لعشر عليه الى يجب على المشتري كل المشتري  
المشتري قال بل يجب عليه من زاد ما زاد على انقصيل وقوله هو على الباع الى قد ر  
انقصيل راجع الى الفور مكنى وهو انقصيل ونوع المصنوع وهو راجع الى قيمة انقصيل  
وقوله يحيل عشر السجور يجوز من قبل خروج الخبر يحيل عشر السجور قبل خروج الخبر فاذ علم  
خلاف الباع والموضع في قبل خروجه اذ جعل خروجه يجوز عندهم ولو يحيل عشر الاصل قبل  
الزراعة لا يجوز عندهم وبما النوع قبل النيات على الخلاف في الاصح وهو النيات يجوز  
عندهم من اجماع الكثر فافهم ان الميسوط عن يمين يوسف من الذي بالخبر واصل  
**وتأخر العاشر من الخبر في عشر الف درهم** واصل الخبر وصدع عشر الف  
درون الخبر وان شرطها جمل يعشرهما وجعل الخبر نوع الخبر المبالغه كجوز  
وقف المغلول تبع للعقد وعندهما عشر الف درهم والخبر والظن يحول على المورد  
فما جمله وقعن المسألة اذا ساوى ما في درهم او اكثر وهي الخاف ثم ذكر العشر ههنا  
واضافه ليعرف العشر الخاف لاسم اكل على البعض اذ بوضع المسلم ربع العشر وفي  
الذين نصف ومن الخبر العشر وقوله عشر الخبر اى من قيمتها لكن يتوهم اهل الذمة  
لا اصل الاسلام وانما وضع في الزم لان العاشر لا يخبر عن المسلم اذا امر بالخبر بالاقاف  
من ميسوط هو درهم والهدايا والنفاد وغيرها وضع في الزم الى رجل يظنه  
**تو دفع الزكاة بالخبر في عشرة اة باع عديا قاضي** فقيل انم بان انه غفر  
او كاسى او كافر او ابو ابيه فلا اعاده عليه عندهما خلافا لابي يوسف ومن  
الشيخ جبهه في دفع الفرض كقول ابي يوسف محض الفرض بالذكور في الظن احتراز عن هذه  
الرواية وان كان الظاهر هو الاول وهذا اذا جرى دفعه في اكثر اراه انه مصروف  
اما اذا اشك في خبر او خبري واكثر اراه انه ليس لمصرف لا يجزئه الا اذا علم انه غير  
فرض الصبيح ولو بان انه عبد او مكاتبه او امرأة يعبد عندهم وان بان انه رجل

آفر قبل هذا وفي السنة مصادق أو نصف من غير علة إذا انجبت البراءة عند وعدها  
 لا يصدق غير عيني ولو لم يكن السنة مصادق أو لا يصدق لظهور كونه بيقين قال المصنف  
 ثم يصدق في السوام وأصول النجاس لم يشترط إصراجه البراءة في الجامع الصحيح بشرط في  
 الأصل قال في جامع قاض خان الإجماع لا يشترط في الأصول الباطنة على الروايات كلها  
 وخرج النظم على رواية الجامع **دين كركوت الملك قدوة** **لا يفتي الوجوب في براءة**  
 وجعل له نصاب من الأيمان أو السوام أو عرض النجاس في حال الكون ووجب الزكوة  
 على حال الكون ثانياً يجب الزكوة في الكون الثاني في السوام بلا خلاف بيننا سواء كان  
 ذلك الغني بان كان قايماً بالزكوة بان استكمل النصاب ثم استفاد نصاباً  
 آخر في الإيمان وعرض النجاس كذلك عند حال الفضلين وعند يوسف ان كان  
 في العين لا يجب الزكوة في الكون الثاني وإن كان في الزمة يجب في المستفاد بعد الكون  
 وعند فروج في الفضلين من المحيط ومبسر وأخرون وإنما وضع في دين الزكوة  
 لأن دين البذور والكمالات لا يفتي بلا خلاف كما في الأحكام في التوبة والعشر عند  
**والخمس والعشر والتولية في فريضة وتبكيان قاعداً** وعند أبي  
 فيها الخمس المسألة الثانية لا خمس في دين عند وعدها فيه الخمس قال أبو يوسف  
 في الأحكام سألت أبا حنيفة فقال لا شيء فيه فلم أر له حتى قال فيه الخمس كنت طبعه  
 كما برصاص حتى بلغني من أهل الصناعة أنه ليس كذلك ولا ينطبق لنا فنفوماً ومحمد  
 كان طبعه فخرج عن ذلك في التوبة والخمس الذي سبق كبراً بعد الحق السائدة  
 من المعين **وأكثر التولية لا تحيط من غير ما تحسب بالشرط** أكثر المخرج  
 في أرض مملوكة خمس بالانفاق والباقي للواجد عند يوسف وقال لا شيء له ولو أقرنته  
 إن مات وإن لم يعرف فلا شيء مالكه يعرف في الإسلام والخمس له هو الذي ملكه لأخام  
 هذه البقعة أو في الغنم شيء لأن الإمام يخط كل واحد من الغنم ناحية ويؤخذ  
 هذا الذي خلاف في الأرض المملوكة إذا لمباحة يجب الخمس الباقي للواجد عندهم وفيه  
 طول انصرف في الهداية وغير ما يحتمس بكسر الميم لفظ المصنف وبقية اصح خمس القوم  
 أخذ خمس أموالهم من قبله المخرج **أكثره بشارعاً كان قال لا شيء له عليه**  
 بل وأما في القليل **وفي على البايع بالليل** باع الزرع وهو ينفق ففصله المشتري

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

*(Handwritten notes in Urdu script)*

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

قوله ما وراء قيمة التفصيل  
أي ما زاد على قيمة التفصيل

القبض والقبض في الأذن  
القبض والقبض في الأذن  
القبض والقبض في الأذن  
القبض والقبض في الأذن



هذا هو الصحيح في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...  
 وهذا هو الصحيح في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...  
 وهذا هو الصحيح في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

صاحب الغزاة تسمي لغوسني عند و  
 يجوز عندهم من الهدية ونظم الذنوب تسمي  
 تسمي ذوالاقراس لا تسمي وقد قال لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 انظر الى ما في احليله  
**كتاب الصوم**  
 ينظر الاقهار في الاحليل واضطرب الاجز في القيل وهو يخرج البول  
 من الذكر لا يفسد صومه عندك حنيف وعندك بن يوسف بن سعيد في قول محمد مضطرب  
 فوق عندك حنيف ثم ان منقاد على صون حرف الكا فيجوز منه البول ولا يتصور ان يعود  
 فيه مني ما نصبت في الاحليل من جامع المحبي في قال الحام ان من خان اخلاقه في اذ  
 وصل لا المثانة اما دام في قصبة الذكر لا يفسد بالانفاق فظن الصائم فافطرك كثير  
 فابشر فليكن بالصوم بالظن جامعها بالليل عن نذكار المكلف بالصوم  
 او تأسيب جامع بالتحقق مضي على الصوم على اعتباره بالظن جامع الى  
 ظاهرها في خلال الشهر في بلاء عام او فسادا ناسيا استأنف الصوم عندهما وعند  
 لي يوسف بن ميم والضمي في جامعها يرجع الى الظاهر فما لا يحد كونه في ضمن الظاهر  
 نظيره ما ذكر في الكشف في قوله قدروها بقدرها ان ضمير الجمع يرجع الى الظاهر  
 هل عليهم قوله ويطا عليهم وصوم يوم القيامة في قوله عليه السلام في قوله  
 في صوم يوم العيد او ايام التشريق ثم افسد لوجب الغفلة في ظاهرها والرواية عن يوسف  
 ابن علي الغفلة لو قال يلبس على عموم ذاهو العيين والذرة رجل قال تسمي على  
 فذلك يلبس العيين واثبتا مما على العيين ان الصوم يوم الخميس ونوى  
 به الذرة والعيين فعندما هو نذر وعين حتى لم يصح يلزمه الغفلة او كونه العينة  
 وعندك يوسف هو نذر حتى يلزمه الغفلة دون الكفارة وهذا المسئلة على ستة اوجه  
 ان لم ينوشك او نوى النذر لا غير او نوى النذر ونوى ان لا يكون ميبا يكون نذرا وان  
 نوى العيين ونوى ان لا يكون نذرا يكون ميبا ولو نوى العيين فعندما هو نذر  
 وميم وعندك يوسف ميم والسادس مسئلة النظم كما مر الصاع غفلة اذ  
 والقدري في الصاع السوي العذل غنة اذ ظاهرك وتلك تظلم وتلك تظلم وهو  
 عنوان ونصف من ستة اساتير وثلاث استاتير وهو قول الشافعي وقال اجماعية  
 اوطال وهو اربعة امان او من اصابعها من وقت فقال ثمانية اوطال بالعراق

هذا هو الصحيح في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...  
 وهذا هو الصحيح في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...  
 وهذا هو الصحيح في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

هذا هو الصحيح في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...  
 وهذا هو الصحيح في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...  
 وهذا هو الصحيح في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

اي برطل اهل العراق كل برطل عشرة اوتار استار اذ ذلك في ستون استار وخمسة اوطال  
 وذلك برطل بالحي في كل برطل ثلثون استار اذ ذلك في ستون وهاذا اثنان بنون  
 وقد نص في كتاب العشر واخرج عن علي بن يوسف انه قسم اوطال وثلث برطل بالعراق  
 من المبسوط ونظم الغفلة والبرطل بالتيه والكثير لغفلة بنون نصف من وعن الاخرى  
 بالكثير لغيره والسوي من فوله غلام سوري اى مستوى اقل لا عيب فيه ويجوز  
 لا يصح الا في نكاحه فانما في القصة كانت بالوجهات ما عدا ذلك في صيدوا اوطال  
 لا اهل الذمة خلافا للشافعي وعنه بن يوسف ثلث روايات في رواية قال كل صدقة  
 مذكون في القرآن لا يجوز دفعها الى اهل الذمة فقال اهل الذمة لا يجوز دفع الصدقة لهم  
 اليهم وفي رواية قال كل صدقة لا تجوز دفعها لغيرهم من غير تعيين من قبل المصدق  
 وفيها اليهم فقال هذا لا يجوز دفع صدقة الفطر اليهم ولا يجوز دفعها اليهم رات والذرة  
 اليهم وفي رواية قال كل صدقة لا تجوز دفعها اليهم فقال هذا لا يجوز دفعها اليهم رات  
 والذرة اليهم انما يجوز دفعه بالظنوعات ونظم خرج على هذه الرواية ولا يجوز دفع الركن  
 اليهم انما يجوز دفعه بالمبسوط واثبتا في اعقاب بن يوسف بن سعيد في قوله تعالى  
 نذر اعتكاف يومين يدخل المسجد فليزول عن العيش فيقيم فيه ليلة ويومها والليله  
 الاخرى ويومها الى ان تغرب الشمس في ظاهرها والرواية عن علي بن يوسف انه يلزم اعتكاف  
 يومين بليلة يتخللهما فدخل المسجد قبل طلوع الفجر والدخل لليلة المفترمة وانما  
 وضع في يومين اذ في الايام الثلاثة فضا غير ان يدخل ما بانها من الدنيا اجماعا  
**كتاب الحج**  
 في طاب اسبوعين لم يفتل في فضل ما عدا ذلك  
 يصل الطائف لكل اسبوعين ركعتين في الوقت الذي ياتي به الطواف فيه ويكره ان  
 يجتمع اسبوعين في الطواف قبل ان يصل في قوله وقال ابو يوسف لا بأس به اذا انصرف  
 على ان يركب اسبوعا او خمسة او مبعوثا لان عبادته به طواف ثلثة اسابيع ثم  
 صلت لكل اسبوع ركعتين ولو انصرف على ثلث ركعتين بركعتين من المبسوط الاسبوع  
 مبعوثا اطواف في المغرب ومن صلى في المزدلفة قبل الوصول كان حجة مقبولة  
 صل المغرب بعرفات اول الطواف قبل ان يصل الى المزدلفة لا يجب اعيادها بالمزدلفة  
 ولا لا يجب كذا في الشرحين والمبسوط وقال في شرحه الطي في وعلى هذا الخلاف في  
 اوطال وهو اربعة امان او من اصابعها من وقت فقال ثمانية اوطال بالعراق

هذا هو الصحيح في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...  
 وهذا هو الصحيح في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...  
 وهذا هو الصحيح في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

العشاء في وقتها في الطريق وذكر في العون افاض عرفت يوم عرفة بعد غروب الشمس ليا في المزدلفة  
 فجمع بين فرض المزدلفة يعني الحزب العشاء في الطريق في وقت العشاء لم يحرمه عندهما وصعد  
 بالمزدلفة وقال ابو يوسف يكن ماصح ولا عاده عليه فلت وهذا اوفق بالنظم ونظم  
 ابو عبد الله الاعان عدالي كوا من عندهم من شريح الطي والى وقد اورد في اي بعد الوصف  
 بعوفات **او قلنا الحريم في غير الحرم في الحج والعمرة لم يكره دم صلق الحرم في غير الحرم**  
 التحليل عن الحج او العمرة فلا دم عليه بناض من المكان بعد اداء المشرك والاعلى دم  
**وخلق الحريم في الاخصار من تعدد الحج المذكي لا يستتار الاخصار** اذا حصل  
 بذبح الهدي لا يحرم عليه الخلق او الفصح عندهما وان فصل في حسمه وعن يلى يوسف  
 روايتان في رواية يجب عليه اصلا وان لم يتصل فليدم وفي رواية عند يتيق في رجل  
 والا فلا شيء عليه وهو ظاهر الرواية فاذا اختلف في ظاهر الرواية من مبوط اخره  
 وجامع المحيون وقولا يستنبط لفظ المصنم وقبل الام بطريق الغليل اوجب على  
**والفذكر مما وجبت بذبحها في سوي مكة ما في غيرها** نفس بدنة  
 بالذبح وجب عليه عند اللطاني بقره او جزور افلا يجوز غيرها في غير الحرم عند  
 وعندهما يجوز وما في ثلثي وهو جواب المسئلة وقول الله على هذين اوجزوا ستعين  
 الحرم في الهدي دون المحذور عندهم فلذا اخص البدن في النظم من البسوط امر رجل  
**وحرم ليقين من احراما عن واحد من احواله فبها تجزى** وآخر نسخة فاحرم  
**واجاب في بيانة عندنا** ما تجزى عن احدهما بغير عتد يقع الحج عن نفسه ولا يجوز  
 تعيين احدهما عند يلى يوسف وعندهما يقع ولا ان يعين احدهما واختلف في التغيرين  
 قبل الشروع في العمل او قبل الطواف وقبل الوقوف بعرفة اذ بعد اجمع اجماعا ولو احرم  
 بنوي عنهما جميعا يقع عنه عندهم ويضيق ما اتفق من ما بينهما ولو احرم لا ينوي احدهما  
 لا تنفي فيه قالوا ينبغي ان يقع تعيين اجماعا وان احرم عن ابوي اجزاه عن احدهما  
 من جامع قاض فله وصاحب المحيط وقوله ومحم لفظ جواب المسئلة لا يوجب حشيش  
**ولو رعى الانسان ما لا في الحرم فبايه بائس وقال قد ظلم الحرم بالاجماع** و  
 لا يبر عن حشيشه عندهما وعنده يلى يوسف لا بأس به والمال عند العرب النعم من الحزب  
**كذلك النكاح** **تفيع اشهد على الكتاب** بلا بيان مقتضى الخطاب

هذا هو الوجه في قوله  
 في وقت العشاء لم يحرمه  
 عندهما وصعد بالمزدلفة  
 وقال ابو يوسف يكن ماصح  
 ولا عاده عليه فلت وهذا اوفق  
 بالنظم ونظم ابو عبد الله  
 الاعان عدالي كوا من عندهم  
 من شريح الطي والى وقد اورد  
 في اي بعد الوصف بعوفات  
 او قلنا الحريم في غير الحرم  
 في الحج والعمرة لم يكره دم  
 صلق الحرم في غير الحرم  
 التحليل عن الحج او العمرة  
 فلا دم عليه بناض من المكان  
 بعد اداء المشرك والاعلى دم  
 وخلق الحريم في الاخصار  
 من تعدد الحج المذكي لا يستتار  
 الاخصار اذا حصل بذبح الهدي  
 لا يحرم عليه الخلق او الفصح  
 عندهما وان فصل في حسمه  
 وعن يلى يوسف روايتان في  
 رواية يجب عليه اصلا وان لم  
 يتصل فليدم وفي رواية عند  
 يتيق في رجل والا فلا شيء  
 عليه وهو ظاهر الرواية فاذا  
 اختلف في ظاهر الرواية من  
 مبوط اخره وجامع المحيون  
 وقولا يستنبط لفظ المصنم  
 وقبل الام بطريق الغليل اوجب  
 على والذكر مما وجبت بذبحها  
 في سوي مكة ما في غيرها  
 نفس بدنة بالذبح وجب عليه  
 عند اللطاني بقره او جزور  
 افلا يجوز غيرها في غير الحرم  
 عند وعندهما يجوز وما في  
 ثلثي وهو جواب المسئلة  
 وقول الله على هذين اوجزوا  
 ستعين الحرم في الهدي  
 دون المحذور عندهم فلذا  
 اخص البدن في النظم من  
 البسوط امر رجل وحرم  
 ليقين من احراما عن واحد  
 من احواله فبها تجزى  
 وآخر نسخة فاحرم واجاب  
 في بيانة عندنا ما تجزى  
 عن احدهما بغير عتد يقع  
 الحج عن نفسه ولا يجوز  
 تعيين احدهما عند يلى  
 يوسف وعندهما يقع ولا  
 ان يعين احدهما واختلف  
 في التغيرين قبل الشروع  
 في العمل او قبل الطواف  
 وقبل الوقوف بعرفة اذ  
 بعد اجمع اجماعا ولو احرم  
 بنوي عنهما جميعا يقع  
 عنه عندهم ويضيق ما  
 اتفق من ما بينهما ولو  
 احرم لا ينوي احدهما لا  
 تنفي فيه قالوا ينبغي  
 ان يقع تعيين اجماعا  
 وان احرم عن ابوي اجزاه  
 عن احدهما من جامع قاض  
 فله وصاحب المحيط  
 وقوله ومحم لفظ جواب  
 المسئلة لا يوجب حشيش  
 ولو رعى الانسان ما لا  
 في الحرم فبايه بائس  
 وقال قد ظلم الحرم  
 بالاجماع ولا يبر عن  
 حشيشه عندهما وعنده  
 يلى يوسف لا بأس به  
 والمال عند العرب النعم  
 من الحزب كذلك النكاح  
 تفيع اشهد على الكتاب  
 بلا بيان مقتضى الخطاب

قوله بلا بيان مقتضى الخطاب  
 انما هو انما المطلوب من هذا  
 التأكيد سواء كان من هذا  
 التأكيد كالمطلب من هذا  
 التأكيد كالمطلب من هذا

وجعل كتب كذا بالتحطها بان كنت تزوجتك على كذا واشهد على الكتاب بان قال هذا كذا  
 لا فلائحة فاشهدوا على ذلك فان قرا عليهم الكتاب او اعلمهم بما فيه ولم يقرضوا الكتاب  
 بالاخلاق بيننا وان لم يقرضوا عليهم ولم يعلمهم بما فيه يصح عندهم يوسف طافا وهذا  
 الاصح ليس يصح الكتاب فانه صحيح بدونه بل يمكن الملاءمة من اثبات الكتاب عند  
 التباحد وببانه اذا اجمد المزوج اكتب فاشهدوا ان هذا كتابه لا فلائحة ولم يشهدوا  
 بما في الكتاب بقيل هل الشهران عندهم ونقض الكتاب خلافا لما ولو كتب صكا على ضم  
 واشهدوا على ذلك لا يصح ما لم يعلم الشاهد ما في الفصل اجماعا والمختوم وغيره سواء  
 على الغولين ثم الكتاب انما يصح بعد الكتاب اذا قرأت الكتاب بين يدي الشهود  
 او اعلمهم بما فيه ثم قرا في زوجت فنعضه ويدونها لا يصح بعد من ميسر طواخره  
**لو نكحت من غير قرض الا قبلها اذا نكحت نفسها** من  
 غير كونه رضا بعض الاولياء فللباقين حق الاعتراض عند يلى يوسف وعندهما ليس  
 ذلك ونظا المصنم كذا في التهذيب اكتبوا لكتبوا الدين الكفاة اكتبوا في الفقي  
**وقن على الاتفاق في مهر فلهما كقولنا في عيناها** فلهما معقبه عندهما  
 حتى ان الفقة في البسار ليكافئها الفار على المهر والنفقة وقال ابو يوسف لا يعتبر  
 الزيان اذ كان فاذ راعى المهر ويكتب كل يوم ما يقع عليها قال في جامع قاض والتمها  
 هو الصحيح لان المال عاودا **ولو لا يضمنون عن مهرها وما في الاتفاق او غيرها**  
 الكفاة في المال معقبه وسوان يكون ما كاله مهر والنفقة وهو المعقبه ظاهر الرواية حتى  
 لا يملكها او لا يملك احدهما لا يكون كوا او المراد بالمهر المستيمان لكن ما وراه موصلا  
 عرفا فلا يشترط العقد عليه وعن يلى يوسف اذ كان يقدر على المهر دون النفقة لا يكون  
 كوا او على العكس يكون كوا من الهداية وصاح قاض خاني ورواحن من زيان يلى يوسف  
 ان العجز عن المهر والنفقة او عن احدهما لا يبطل الكفاة وعندهما العقد عليها  
 بشرط الكفاة كذا ذكر في العون وقول وجا في الاتفاق ذابني لخصم العجز وضد  
 يعني نقص ولا يكون كوا **وهو بعد الكفاة الحرف والكتاب مثل لا يوجب**  
 الكفاة في الحرف معقبه عند يلى يوسف حتى ان الحكم لا يكون كوا للصير في ولا اكمل  
 كوا الجوهري فلت في المسئلة في كيفية الاختلاف في اكتساب ما لا يورث الا انما

هذا هو الوجه في قوله  
 في وقت العشاء لم يحرمه  
 عندهما وصعد بالمزدلفة  
 وقال ابو يوسف يكن ماصح  
 ولا عاده عليه فلت وهذا اوفق  
 بالنظم ونظم ابو عبد الله  
 الاعان عدالي كوا من عندهم  
 من شريح الطي والى وقد اورد  
 في اي بعد الوصف بعوفات  
 او قلنا الحريم في غير الحرم  
 في الحج والعمرة لم يكره دم  
 صلق الحرم في غير الحرم  
 التحليل عن الحج او العمرة  
 فلا دم عليه بناض من المكان  
 بعد اداء المشرك والاعلى دم  
 وخلق الحريم في الاخصار  
 من تعدد الحج المذكي لا يستتار  
 الاخصار اذا حصل بذبح الهدي  
 لا يحرم عليه الخلق او الفصح  
 عندهما وان فصل في حسمه  
 وعن يلى يوسف روايتان في  
 رواية يجب عليه اصلا وان لم  
 يتصل فليدم وفي رواية عند  
 يتيق في رجل والا فلا شيء  
 عليه وهو ظاهر الرواية فاذا  
 اختلف في ظاهر الرواية من  
 مبوط اخره وجامع المحيون  
 وقولا يستنبط لفظ المصنم  
 وقبل الام بطريق الغليل اوجب  
 على والذكر مما وجبت بذبحها  
 في سوي مكة ما في غيرها  
 نفس بدنة بالذبح وجب عليه  
 عند اللطاني بقره او جزور  
 افلا يجوز غيرها في غير الحرم  
 عند وعندهما يجوز وما في  
 ثلثي وهو جواب المسئلة  
 وقول الله على هذين اوجزوا  
 ستعين الحرم في الهدي  
 دون المحذور عندهم فلذا  
 اخص البدن في النظم من  
 البسوط امر رجل وحرم  
 ليقين من احراما عن واحد  
 من احواله فبها تجزى  
 وآخر نسخة فاحرم واجاب  
 في بيانة عندنا ما تجزى  
 عن احدهما بغير عتد يقع  
 الحج عن نفسه ولا يجوز  
 تعيين احدهما عند يلى  
 يوسف وعندهما يقع ولا  
 ان يعين احدهما واختلف  
 في التغيرين قبل الشروع  
 في العمل او قبل الطواف  
 وقبل الوقوف بعرفة اذ  
 بعد اجمع اجماعا ولو احرم  
 بنوي عنهما جميعا يقع  
 عنه عندهم ويضيق ما  
 اتفق من ما بينهما ولو  
 احرم لا ينوي احدهما لا  
 تنفي فيه قالوا ينبغي  
 ان يقع تعيين اجماعا  
 وان احرم عن ابوي اجزاه  
 عن احدهما من جامع قاض  
 فله وصاحب المحيط  
 وقوله ومحم لفظ جواب  
 المسئلة لا يوجب حشيش  
 ولو رعى الانسان ما لا  
 في الحرم فبايه بائس  
 وقال قد ظلم الحرم  
 بالاجماع ولا يبر عن  
 حشيشه عندهما وعنده  
 يلى يوسف لا بأس به  
 والمال عند العرب النعم  
 من الحزب كذلك النكاح  
 تفيع اشهد على الكتاب  
 بلا بيان مقتضى الخطاب

















یوسف اور عن ابیہ





وان ركنه بركت عليه فلما كان دفعته رايه جارية قبلت رجلا عداها وب  
 القصاص فربما بها ولكنه لم يدفع اليه سبب القاتلة لم يجد عنده وعندما تخذ  
 قيل اذا كانت ثم عتق **عندكم** او **عندكم** لم تجد وعلى هذا الرواية  
 غير ان اسنادا او نحو ثم اتروا بها قبل على هذا الكلام والصحيح ان يحكى عندهم من الرواية  
 والناصح هكذا اذ لو زنت حرة بعدت ثم اشترت بداران بالانفاق من طامع الخواري  
**كتاب السرق** يقطع السبب عنده خلافا لما وان كان  
 و**يقطع السبب** من سرق **عند اصغر** لم يقطع **عند** البكر بيت  
 متفصل فهو على خلاف في الصحيح وكذا من تارت في الفاقة ولم يلبث من الهوان  
 المسئلة ان ينفذ سرق صبيامو لا يقطع عنده خلافا له وهذا عندنا لا يقطع عن نفسه  
 ولا يقطع اما اذا كان يقطع عن نفسه لا يقطع بالانفاق من نظم الزندوست  
 وان وضع في العبد الصغار او في الصبي والعبد الكبير لا يقطع بالانفاق لو غيب  
**وتنبيه الذار واخذ المظلم** **بالادخول** **موجب** **للقطع** البيت واخذ من فيه  
 واخذ سبب لم يقطع عندهما وعندك يوسف في الامكان لا يقطع ويحمل هذا في ضروري  
 الصبي في اخرج القطار يقطع عنده من الهوان والقطر يوزن عنده هذا  
 المتخذ من الادم ويقال ان يقطع ونظير ونظير وهذا ادم لغات من المغرب  
**لوسق** **حائس** **وقد في المخرج** **وبعد** **اقرع** **لم يقطع** **اخذ** **السارق** **الغوب**  
 في البيت وسق في بصفين ثم اخضر وقبحة مشقوا عسرا وان اختار تقبض النصف  
 تقبض بقية الغوب وتركه عليه سقط القطع بالانفاق وان اختار تقبض النصف  
 واسترد او الغوب لا يقطع عنده خلافا لما من نظم الزندوست قال الحام الخواري  
 في جامعه موضع اختلاف الشوق الشوق اما في الشوق ليس يقطع بالانفاق  
**وسارق المصحف** **قال يقطع** **والخز** **فلما اخذ** **لم يقطع** **سارق** **المصحف**  
 لا يقطع وان كان عليه حلية وعنك يوسف اذا بلغت بقعة الحلية نصبا يقطع  
 من الهوان ولو لم يكن عليه حلية كان عنه بساوي عشر درهم لا يقطع عندها  
 وعند الشافعي يقطع وهو رواية عنك يوسف وعلى هذا الاسرار كتب  
 الفقه ولو سرق دفاتر حساب النبي يقطع بالانفاق ولو سرق من كتب

هذا الحديث في الصحيحين  
 في صحيح البخاري  
 في صحيح مسلم  
 في صحيح ابن ماجه  
 في صحيح ترمذي  
 في صحيح ابن خزيمة  
 في صحيح ابن حبان  
 في صحيح ابن عساکر  
 في صحيح ابن الاثير  
 في صحيح ابن الجوزي  
 في صحيح ابن القيم  
 في صحيح ابن كثير  
 في صحيح ابن المنذر  
 في صحيح ابن النجار  
 في صحيح ابن السكيت  
 في صحيح ابن خالكان  
 في صحيح ابن يونس  
 في صحيح ابن عديم  
 في صحيح ابن الجوزي  
 في صحيح ابن القيم  
 في صحيح ابن كثير  
 في صحيح ابن المنذر  
 في صحيح ابن النجار  
 في صحيح ابن السكيت  
 في صحيح ابن خالكان  
 في صحيح ابن يونس  
 في صحيح ابن عديم

هذا الحديث في الصحيحين  
 في صحيح البخاري  
 في صحيح مسلم  
 في صحيح ابن ماجه  
 في صحيح ترمذي  
 في صحيح ابن خزيمة  
 في صحيح ابن حبان  
 في صحيح ابن عساکر  
 في صحيح ابن الاثير  
 في صحيح ابن الجوزي  
 في صحيح ابن القيم  
 في صحيح ابن كثير  
 في صحيح ابن المنذر  
 في صحيح ابن النجار  
 في صحيح ابن السكيت  
 في صحيح ابن خالكان  
 في صحيح ابن يونس  
 في صحيح ابن عديم  
 في صحيح ابن الجوزي  
 في صحيح ابن القيم  
 في صحيح ابن كثير  
 في صحيح ابن المنذر  
 في صحيح ابن النجار  
 في صحيح ابن السكيت  
 في صحيح ابن خالكان  
 في صحيح ابن يونس  
 في صحيح ابن عديم

الادب

الادب فيه اختلاف المسامح من جامع المجردة المسئلة الثانية لا تعلق على سارق  
 الصبي المحزون ان كان عليه من عندهما وعندك يقطع اذا كان اكل نصبا او قرض  
**لا يقطع السارق بالانفاق** **الا اذا نشأ بالانفاق** بالسرق لا يقطع عنده  
 حتى يقيم مدين ويروي عنه البضال مجلس مختلفين وعند ما يقطع باقراره من وكرا  
 في شرب الخمر وفي الزنا عود الاقرار كعود الشهادة بالايجاع وفي الغزير والعصبي  
 يكتفى بقرعة بالايجاع من الهوان وان **يترك** **الغنى** **كان** **في** **وذلك** **تغيب** **فلا** **يقطع**  
 لو قال سرفت ان وفلان فكلذبه فلان لم يقطع المظلم عنده خلافا لما والمنكر لا يقطع  
**ايجاعا** **كتاب الشرب** **اخذ** **الاسلم**  
**عقار من ان دار حرب** **اشتمل** **ليست** **تقيم** **للعقار** **مفعما** **الدار** **الحرب**  
 ثم استولى المسلمون على دارهم عنك يوسف ان عقار لا نصير فله فلا يملكونه  
 ونظير الرواية يملكون وما سوى العقار من في باب ابي حنيفة العقار والضيعة  
 وقيل كل مال الاصل من دارا وضعة والمسلم الداخل دار الحرب ليس له بيعها ولا يولي  
 مسلم دخل دار الحرب بايمان فباع من حربي ربا بدينهين او قاصر واخذ المال  
 لا يملك له ذلك عنده وقال لا يملك لان ما لم يبا **الا اذا ضاع** **في النار** **كناض** **عن** **الامام**  
 اهلوا يبي من شرح السفري وانما وضع هكذا اذ لو دخل حربي دارنا بايمان لا يملك  
 للمسلم ان يفعل ذلك معه عندهم ولو فعل المسلم ضار دار الحرب مع من اسلم في دار  
 الحرب او اسلم حربيان في دار الحرب فلا يجوز ذلك عند الشيخ خلافا لما من المبسوط  
 ونظم الفقه **ويحرم** **الباع** **بقتل** **العدول** **عن** **زاد** **في** **ذلك** **حكم** **العدول** **قتل**  
 الباقي مودته العادل لا يربث عنده وعند ما يربث وفي العكس يربث بالايجاع ومن  
 منع من حد علم **كتاب الخمر** **الخمر** **طلب** **الحد**  
 الا من من المغرب وفي نظم الزندوستي هذا يدل المجز في نيل الوصو  
**وشارح** **الكتاب** **الخمر** **لو** **يملك** **بانه** **اصاب** **يخمس** **في** **يتم** **شك** **بالعبد** **في** **صل**  
 الحاشية من غير خمر والاصل هو العتق فان ظهر كظا يبين او بالغير يقرن  
 العتق وان ظهر انه اصاب ان كان بعد الفراغ لا يعيدها وان كان في الصلوة  
 يتم صلوة عنده وفي ظاهر الرواية يستقبل الصلوة من التحفة وموضع خلاف

الباقي وما روي عنه  
 في على باطل يوم فقتلهم  
 اجماعا على ان كان اذا اقل  
 كتب على امكن حين شملت  
 وان الا ان على امكن شملت  
 عنده خلافا لما اذا اقل  
 او افضل مودته ايا في حال  
 الحرب يربث اجماعا لا يربث  
 فصارا لا يقطع فصارا  
 الاصل ان العا ولا يقطع  
 على الصحيح اذا شتمه  
 الغنمة لا يقطع بالانفاق  
 الصحيح لا يقطع حرامه المير  
 فكذا بائنا ولا يقطع سرقا  
 ان لا يقطع سرقا غير  
 من الوفاء والحيث هناك  
 احتقان الارث وقال لا يقطع  
 الا في حرمه ايضا الخوازي  
 منيب الارث كذا في البراءة  
 من

اشتمت عليه العتق فقتل  
 يربث في غير العتق او اصاب  
 يربث في غير العتق او اصاب















والمستزى لو غاب فالله هو المستزى  
خصه الشيع في قبول البيعة

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

قوله فان قيل فقد التزم قول البايع معتبر الجملة على ما عرفت من الهداية وغيره  
 ذواليد خصم المشتري ان وهب اذ ناع قد امتى به وذهب اشتري دالما  
 ثم وهبها من رجل وسلم وغاب البايع والمشتري وصار الشئ فان صدره الموهوب  
 فله ان يابضها للشفعة اجماعا وان افكر فارد الشئ ان يغم البينة فالموهوب له  
 خصم للمشتري في قول البرسفت وقال لا خصوصية بينهما حتى يخصص بالصلفة مع  
 التسليم كالبينة وولي البيع مكان القيد ان اراد اخذ الشفعة بالبيع الثاني فالمشتري خصم  
 في بؤله وان اراد اخذها بالبيع الاول فعلى الخلاف من المختلف والجامع الكلي لا يفسد

المشاهدات

اشهد في غير المشارة في بصر يستدرك في غير ما مضى في غير من الحق  
اذا احتمل وهو اعلم اذا ما وهو اعلم بالاجماع فاما اذا احتمل وهو بصير فادعى  
فعل المنقول لا يقبل بالاجماع وفي الدين والعقار يقبل عنك خلافا لما ولو كان بصير  
عند العقل والاذا وجه ان اعلم قبل التوقف فعل الحق في الحق والحق في غير المشارة  
ان في الدين والعقار رجل اعلم معنى انه لا يحتاج الى التوقف في الدين

فهم يعبر الحق بالتحديد والذين يديان الجنس والوصف والورد المقبول  
هنا الذي ينسب طالب الاشياء في غير احد وقال في الرضى اخلاق فيما يجوز  
الشهوان بالشهوان والتسامح اما في خلاف يعبر بالشهوان الاعلى بلا خلاف  
وقال بلقيش النشور خذ **في الورد** بالجماع **تستفيد** من بلقيش الشهوان  
وكتبت اورد اما اداء الشهوان بالتسامح في الورد جابر عند خلاص لها

وهو صورة شجرة ان فلان اعتق فلانا وابنة عيسى وعوله وارث له غير  
وايهما لم يترك الحق ولم يسمع اعتاقه وانما خص الولاد في النسب والحق  
والنسخ والرجوع وقضاء القاض والوقف وتوحيها بقبول التسامع بالجماع  
ثم فيما يقبل الشهاد بالسمع انما يقبل ان لو اطلق الشهاد اما اذا قسر انه  
اشهد بالسمع لم يقبل من المداية احد في ذلك واشتد لها من عيسى ووجهها

وَمَا أَشْرَأَ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ: وَمِنْ مُسْلِمٍ أَدْعَاهُ: جَلَّ جَدُّهُ مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ تَصَدَّقَ  
لَهُ الْكَافِرُ: يَسْتَعِدُّنَ يُعْبَلُ عَلَيْهِ مَقْصُورًا: وَقَالَ لَيْسَ جَلَّ جَدُّهُ مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ تَصَدَّقَ

[illegible]

نقطہ حقیقہ عنہم کذا ذکر شد

كتاب الشفعة  
وَحَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ فِي فُرْقَةِ الْمُتَنَبِّئِ أَنَّ الشَّفْعَةَ بِلَاغٍ فِي الْعَقْلِ وَالْعَزْمِ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ  
أَشْفَعْتُ بِهَا لَمْ يَقُلْ الْمُتَنَبِّئُ أَشْفَعْتُ بِهَا بِالْعَيْنِ وَالْعَزْمِ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي فُرْقَةِ الْمُتَنَبِّئِ أَنَّ الشَّفْعَةَ بِلَاغٍ فِي الْعَقْلِ وَالْعَزْمِ  
الْبَيْتِ وَالْبَيْتِ بَيْنَ الشَّفْعَةِ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَ الْبَيْتِ بَيْنَ الْمُتَنَبِّئِ لَمْ يَذْكُرْ الْمُتَنَبِّئُ  
وَقَالَ الْأَفْطُسُ مَطْلَقًا عَنْ فُرْقَةِ الشَّافِعِيِّ كَمَا فِي النُّظْمِ وَذَكَرَ فُرْقَةَ الْمُتَنَبِّئِ وَالْبَيْتِ  
وَشَرَحَ الْمُتَخَلِّمُ فَعَلَهُ اتِّفَاقًا وَأَذَكَرَ لِيُخْرِجَ الْبَابَ عَنِ الْبَيْتِ كَمَا لَا جُنْحَ فَلَاحِظُهُ

وہو

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

سید احمد علی خان

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠



واذني لثفت بك مطلقا واقام على ذلك شاهد من كثر من البغيل عندهما وعندك يوسف  
يقبل ويقضي بها على المنكر خاصة حتى لا يكون للشرك ان يرجع على الديار بالحق المحرم

**كتاب الرجوع عن الشهادات**

**لو ايتواكم بها فاكسروا لم تصحوا ان تجعلوا ما تحسنوا الدرع على امره**

انه نزوحها بانه رجع وقالت المرأة لبليل رجع وهو من قبلها الف درهم ولحام الشاهد  
عليها انه فقص بذلك ثم رجعا عن شهادتهما بضعتهما لها تسعة انة عندهما وعندك يوسف  
لا يضمنان شيئا هذا اذا رجعا بعد الدخول قبل الطلاق او بعد اما بعد الطلاق قبل الدخول  
فلا يضمنان لها شيئا عندهم وهذا المسألة فرع لمسألة اختلاف الزوجين في قدر  
المهر وقد رت في الكتاب ووجه البناء ان عندك يوسف المسخ لها عليها  
درهم فوطا اذ القول قوله اذ لم يرجع منك فاذا لم يبطا بشهادتهما عليهما شيئا وعندهما  
لا كان المسخ لها الا ان يشهدان من قبل فلو ابطا تسعة انة بغير عوض فضمنان و

**كتاب الدعوى**

**يكاف حبل من زنا يجرم والجور المبرات ليس يلزم النسيان في دعوى النكاح**

اما مسئلة الجور المبرات صورها ان يدعى دارا بذاش ان انا له ورثا عن ابيه  
وصاحب البديقول هي وشهدوا انها كانت لابي وهذا انه او كانت ملكا لابي  
او ان اياه كان يسكن هذه الدار او كان يملك هذه الدار في هذه الفصول الاربعة  
التي جرو المبرات الى المدعى بين قالوا مات ابي وتركها ميراثا لقلت شيئا اذ لم  
وان لم يجز المبرات الى المدعى يعني لم يقولوا مات ابي وتركها ميراثا لقلت  
يقضي له بالميراث والجور ليس بشرط وعندهما لا يقضي وهو شرط ولو شهدوا انها  
لا يثبت قبل على اختلاف وقيل لا يثبت بالاختلاف واليه ذهب الفضل من جامع الحق في  
ويثبت ان يقال اذا شهدوا انه كان ملكه يوم موته او كان في يده يوم مات ابي انا ج

فيه الى الجور وانما يحتاج اليه اذا شهدوا انه كان ملكه ولم يتصرفوا اليوم الموت من  
المحيط وكذا ذكره في حاشي في فتاواه وعلل بان الشاهد بالملك لا عند الموت  
شهادة بالنقل لا الوارث **ولو اقام حجة بان ذلك كان امس عند حق القضا**  
ادعى عنها في ذواتها ان كان في يده المذموم مس فالكه فاقام البينة على ذلك

المدعى ان يثبت  
بأنه كان ملكا  
لأبيه يوم موته  
او كان في يده  
يوم مات ابي

فان قيل  
فان قيل  
فان قيل  
فان قيل  
فان قيل  
فان قيل  
فان قيل  
فان قيل

فان قيل  
فان قيل  
فان قيل  
فان قيل  
فان قيل  
فان قيل  
فان قيل  
فان قيل

فان قيل لان البديع مضمون فيقبل كما لو اقر ذوا الدار كان في يده وقال لا يقضي به لان  
البديع مضمون الى ملكه وغصب وودية وقوله انما في مقدر كثر شهادت المحرم  
يشهد ان هذه الدار كانت لي بهذا المدعى لا يتقبل هذه الشهادة عندهما وعنك  
يوسف انه يقبل قوله حق القضا ان يثبت وقيل وجب وقيل حتى بالنسبة

**كتاب الاقرار**

**لا على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم**

انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما  
انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما  
انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما  
انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما  
انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما  
انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما  
انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما  
انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما

انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما

انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما

انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما

انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما

انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما

انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما

انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما

انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما

انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما

انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما

انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما

انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما

انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما

انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما

انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما

انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما

انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما

انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما

انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما

انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما

انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما

انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما

انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما

انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما

انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما

والاقرار بالملك  
فان قيل  
فان قيل  
فان قيل  
فان قيل  
فان قيل  
فان قيل  
فان قيل

فان قيل  
فان قيل  
فان قيل  
فان قيل  
فان قيل  
فان قيل  
فان قيل

فان قيل  
فان قيل  
فان قيل  
فان قيل  
فان قيل  
فان قيل  
فان قيل

فان قيل  
فان قيل  
فان قيل  
فان قيل  
فان قيل  
فان قيل  
فان قيل

انما على الاكف فيما اعلم ان قاله في حجة منكم او على فوجي عندهما





لابوجیب الحج

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

عليه السلام  
و هو القياس  
في حال الجلاء

10/11  
 10/12  
 10/13  
 10/14  
 10/15  
 10/16  
 10/17  
 10/18  
 10/19  
 10/20  
 10/21  
 10/22  
 10/23  
 10/24  
 10/25  
 10/26  
 10/27  
 10/28  
 10/29  
 10/30  
 10/31  
 11/1  
 11/2  
 11/3  
 11/4  
 11/5  
 11/6  
 11/7  
 11/8  
 11/9  
 11/10  
 11/11  
 11/12  
 11/13  
 11/14  
 11/15  
 11/16  
 11/17  
 11/18  
 11/19  
 11/20  
 11/21  
 11/22  
 11/23  
 11/24  
 11/25  
 11/26  
 11/27  
 11/28  
 11/29  
 11/30  
 12/1  
 12/2  
 12/3  
 12/4  
 12/5  
 12/6  
 12/7  
 12/8  
 12/9  
 12/10  
 12/11  
 12/12  
 12/13  
 12/14  
 12/15  
 12/16  
 12/17  
 12/18  
 12/19  
 12/20  
 12/21  
 12/22  
 12/23  
 12/24  
 12/25  
 12/26  
 12/27  
 12/28  
 12/29  
 12/30  
 12/31

بضمير الهمزة  
انما هو  
بضمير الهمزة  
انما هو



فريق المراقبة الى الحائفة  
التي جيل التنظيم

المحبة

العلم

ايضا خبير الا بين الدين والعدا بالدية وبترداد ما دفع من الارش من العود  
 كتاب **المصايا** قال الزبادات او هو  
 وباطل ايضا **وَمَنْ قَتَلَ زَانَةً** **وَرَأَتْ اَجَانًا** **وَلَدَتْ نَوْءًا** **فَاعْمَلْ** **لِقَاتِلِكَ** **لَا يَجُوزُ**  
 وان اجازت الورثة عليه يوسف وعبد صاهون باجازتهم ويشترى ان كان  
 ان لا تخلط او عايدا بعد ان كان كتابا شرا ولو لم يكن له وارث اصلا يجوز لعبد  
 خلتا فالابن يوسف ولو كان القاتل نصيبا او ميمونا جازت الوصية وان لم تجز  
 الورثة من فناء او فاضحان **وَالطَّرْقَاءُ يَتَصَدَّقُونَ بِعَقْدِهِمْ** **كَيْتَشَدُّوا** **الْأَرْضَ** **فَلَا يَتَصَدَّقُونَ**  
 رجلان شهدا رجلين بالفرار من تركه ميت **وَشَهِدَا** **لِلْمَشْهُودِ** **لَهُمَا** **لِشَاهِدَةٍ** **هَذِهِ**  
 بمثل ذلك هذه التركة فعند لي يوسف لا يقبل شهادتهما **وَالْفَرِيقَيْنِ** **وَعَبْدُهَا**  
 يقبل وذكر اخفاف قول في حنفية مع قول في يوسف محض عنه رواية  
 ولو كان المك هو حيا **يُجْزَى** **الْجَنَّةُ** **يَقْبَلُ** **بِالْإِجْمَاعِ** **لِأَنَّ** **الَّذِينَ** **أَذَاكَ** **لَمْ** **يُغْنِ**  
 بالمال ولا نعمة وفروعة في الجامع الصغير اوصى الى رجلين فعند لي يوسف  
**أَفَى** **الْوَصِيَّتَيْنِ** **إِذَا** **الْقَرْدُ** **فَعَمِلَ** **مَا** **كَانَ** **مِنْ** **تَقْدِيرِهِ** **فَعَمِلَ** **الْقَلْبُ** **يَتَفَرَّدُ** **كُلُّ** **وَاحِدٍ**  
**وَأَبْلَا** **الْأَشْرَاءَ** **بِشُرَاءِ** **الْكُفَى** **وَرَدَّ** **مَالَهُ** **لِلْمُؤْتَمِرِ** **الْعَبْدُ** **مِنْهَا** **بِالتَّصَرُّفِ**  
**وَالْإِحْتِصَامِ** **فَقَصَّ** **الدِّينَ** **وَدَفَعَ** **مَا** **أَرَى** **لِيَوْمَيْنِ** **وَعَبْدُهَا**  
**وَالْأَكْثَابُ** **لِلطَّلَاعِ** **وَالشَّرَى** **عَمَّا** **جَاءَهُ** **مِنْ** **الدَّيْنِ** **وَالْعَرِيقُ** **يَتَفَرَّدُ**  
 وسبعة اشياء شري الكفن وقضاء الدين اذا كانت التركة من جس  
 الدين وتنفيذ الوصية شي بعينه اذا كان يخرج من الثلث ورد  
 الدوايع وشراء الطعام والكسوة للوصي والكسوة وقبول الهبة للوصي  
 وهو معنى الاحتباب قبل هذا اذا اوصى اليها اما اذا وصى كل واحد  
 منهما على الانفراد يتفرد كل واحد منهما بالتصرف اجماعا وقيل خلافه في  
 الفضليات وهو الاصح من الميسوط وفناوك فاضحان والطلاق النظم مضرا في  
 والمودع يكسر الدال لا غير **كتاب** **الكرهية**  
**وَمَقْصِدُ** **الْعَبْدِ** **مِنْ** **الْعَوْنِ** **إِذَا** **دَعَا** **لَهُ** **الرَّبُّ** **فَلَا** **يُزِيدُ** **بِكُرْ** **أَنْ** **يُقُولَ**  
 الرجل دعوته اسأل الله بعد العون عن شركه والمسئلة غير ان كان هن

الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر  
ابن الميرزا محمد باقر  
ابن الميرزا محمد باقر

*[Handwritten text in Hebrew script, likely a continuation of the previous page.]*

تصحيح في اوراق علي عيني













في يوم الاثنين  
في يوم الثلاثاء  
في يوم الأربعاء  
في يوم الخميس  
في يوم الجمعة  
في يوم السبت  
في يوم الأحد

والصوم بعد ولاد الولد الاول ونفا سها بعد وضع الشئ ثلثون يوما وعند مجر لا يتركها  
فالم تقض الشا في نفا سها بعد ذلك اربعون يوما فان كان بين الولدين اربعون قال في يوم  
حيض بعد الدين فلان من بعد الولد الثاني عند له حنفية واني يوسف وعند محمد  
ابتداء نفا سها من الولد الثاني وفي الحرج قيل نفا سها من الثاني عند له حنفية  
والصحيح ما قال في المبسوط اكل ان ابا يوسف قال اني حنفية ارايت لو كان بين  
الولدين اربعون يوما قال هذا لا يكون قال فان كان قال لانا من نفا سها فان رجع  
انف ابو يوسف ولكنها يفصل كما بين في الثاني وهذا صحيح لانه لا يتوالى نفا سها  
ليس بينهما طهر كما لا يتوالى حيضان انما وضع في النفا من العدة بتقضي الولد  
الاخير لاجتماعها **واذا اخصت بين ابوي الطهر ولا يحكم ايضا ومما قد عمل الاصل**  
عند لي يوسف وهو قول في حنفية قوله يجوز بداية اخص بالطهر وختمه بشرط  
لن يكون قبل المداية دم وبعد ان تم دم حتى لو كان بعد دم لا قبله يجوز ان تم بدون  
البداية وفي القس يجوز البداية بدون ان تم وقال محمد لا يجوز صورته معناه  
خمسة رات قيل ختمها يوما وما وطهرت ختمها رات يوما وما في قولها  
ختمها حيض لاحاطة الدين بها ونفع البداية وانتم بالطهر وفي المبتدأة لا  
يتصور الابتداء الا بالدم وعند محمد لا يكون منها شيء حيضا والفتوى على قول  
لي يوسف من المبسوط والمجرب الاصل عند لي يوسف وهو قول في حنفية  
**وقد عمل في الثالث فاعلم بين الذين ان يرد تعلمهما** اقرا ان الطهر المتخل  
واخص من الشهر شرط القفل **واستقر في ذلك في القفل** بين الذين اذا كان  
اقرا من خمسة عشر يوما لا يصير فاصلا بل جعل كالم المتوالى واذا كان خمسة  
عشر يوما او اكثر يكون فاصلا ثم ينظر الى الدين ان امكن جعل اصلها حيضا  
يجعل حيضا وان امكن جعل كل واحد منهما حيضا يجعل كل واحد حيضا متخل  
الطهر والاصل عند محمد ان الطهر اذا كان ثلثة ايام فصلا عدا وزاد على الدين  
يصير فاصلا ثم ينظر ان لم يمكن ان يجعل واحد منهما حيضا لا يجعل شيء منه  
حيضا وان امكن جعل اصلها حيضا يجعل حيضا وان امكن جعل كل واحد

في يوم الاثنين  
في يوم الثلاثاء  
في يوم الأربعاء  
في يوم الخميس  
في يوم الجمعة  
في يوم السبت  
في يوم الأحد

في يوم الاثنين  
في يوم الثلاثاء  
في يوم الأربعاء  
في يوم الخميس  
في يوم الجمعة  
في يوم السبت  
في يوم الأحد

في يوم الاثنين  
في يوم الثلاثاء  
في يوم الأربعاء  
في يوم الخميس  
في يوم الجمعة  
في يوم السبت  
في يوم الأحد

عمل من حيض جعل وانما لا كلام في ان لم يتخللها طهر نام بآية مبتدأة رات يوما  
وثلاثة ايام طهرا يوما وما فليس شيء من ذلك الحيض في قول محمد لان الطهر غالب على  
الدمين في العشرة وكل واحد من الدين لا يصح ان يكون حيضا في قول لي يوسف  
العشرة كلها حيض لان الطهر المتخلل اقل من عشرة عشر يوما فلم يفصل بين الدينين  
وكذا المقتضى رات قبل ايامها يوما وما وطهرت ايامها ثم رات بعد ذلك وما فليس  
ذلك حيض في قول محمد لان الطهر غالب على الدينين وكل واحد من الدين لا يصح ان يكون  
حيضا في قول لي يوسف كلها حيضان لم يجرى في العشرة وان جاوز في ايامها التي  
طهرت من اخص لاحاطة الدين بها وان رات اول رات يوما وما وسبعة  
طهرا وثلاثة يوما فالسنة الاخيرة هي اخص عند محمد لان الطهر ابدع من الدين فخص  
بين الدينين ويصير الاخيرة حيضا وفي الاول وفي قول لي يوسف العشرة من ذلك حيض  
فان رات ثلثة يوما وسبعة طهرا ونوما وما فالسنة الاولى فثلثة من اخص في قول  
محمد وفي قول لي يوسف العشرة من ذلك حيض لما من الاصلين وانما وضع في طهر  
الغلب اذ ما دون الثلثة لا يفصل عندهم كسنة رات يوما وما ويومين طهرا و  
يوما وما لا يبعة حيض لان الطهر دون الثلثة وانما بشرط ان يزيد على الدين اذ  
الطهر الثلث اذا ساءوا الدين لا يفصل عندهم ايضا كالمبتدأة رات ثلثة يوما وما  
واربعة طهرا ويوما وما في الثانية حيض اصغره الطهر والدين وكذلك ان زاد الدم عليه  
بان رات آخر في آخر هذه الضورة يومين وما فالسنة حيض عندهم من حيض المبسوط  
والمجرب وغيرهما والاصل في قول لي يوسف امس كر ان الهادة وغيرها وازاد الفصل الاخر  
الباب لا يقطع **الحجة ذكر الخ** في حال وقت هذه **الطهر** تذكر في صلوة الجمعة  
ان لم ينصل الخ فان علم انه لو فرض الغيرة بذلك شئ من الجمعة يبدأ بالخير الجماعا وان  
علم انه يغوت الوقت فنص في الجماعا ولو علم انه يغوت الجمعة دون الوقت مضى فيها  
عند محمد اذ من فرض الوقت غلبه وعندهما يبدأ بالخير لان الطهر هو الاصل لما عرف  
**وعندك المحقق في التتميم في بيها شفعين فاحفظ واجتهد** اذكر ان الامام  
في قدس المحقق يصل اذ جاء بعدة الثانية ويقرا في الكلام عناه يصل اذ جاء بخمسة الجمعة  
ولا يستقبل التكبير قال ابو حنيفة التكبير فالت محمد يصبر موديا الطهر بخمسة الجمعة فقال

في يوم الاثنين  
في يوم الثلاثاء  
في يوم الأربعاء  
في يوم الخميس  
في يوم الجمعة  
في يوم السبت  
في يوم الأحد

ما يصنع وقد جاءت بدالاته وقالا لا يصل ركعتي حيث ادرك قبل السلام او بعد في  
سجود السجود قبله او بعد قبل السلام الثاني ويكون مذرك للجمعة وقوله في التشهد  
اي قد وما يفر اليه فالخلاف ثابت في فورة ركوع الركعة الثانية الى اقل الصلوة ايا  
اذا ادرك في ركوع الركعة الثانية يصير مذكرا للجمعة اجماعا من المغني والحرانية  
**وفي من ليس في المصحة وتجمع الميث لتعجيل المصحة يجوز اقامة الجمعة في ايام**  
**الموسم بمنا عندنا وعند محمد لا يجوز وفي الوفا لا يجوز اجماعا الموسم مع العرب وهذا**  
**مجمع اجماع من الطلبة وانما وضع في الجمعة اذا بعد ما حصل عندهم لمعنى ثم انما يجوز الجمعة**  
**معنى عندنا اذا كان معه امر ملة او امر ايا في اول الخليفة او امر المؤمنين ان استكمل**  
**مكة بنهم الجمعة ايضا واذا استعمل على الموسم لا يخرج من اهل مكة بنهم عندنا والا**  
**فما من الحجة المستلثة الثانية غسل الميت وكفن وفدي على حبله عضولهم في غسل**  
**نزع وغسل فان بقي شيء بغير ما صح وجها ترك ولم ينزع عندهما وقال محمد ينزع**  
**ويغسل بخلاف ما بعد الوضوء فانه يخرج من الجهم وسلم الى رب نيسف فرض الغسل من**  
**البسوط للجمعة بالعلم لا غير الموضع الذي لم يصيبه الماء في الوضوء او الغسل بنهم وصل**  
**وفي على الميت بالنسيم صلى الله عليه وسلم في حديثنا في علم اجماعا ثم انما في حديثنا في**  
**فان كان من ان يوضأ فلم يعمل اعادة التيمم على الثاني ولو لم يتمكن من ذلك وخاف**  
**ان استغل بالوضوء فغوة الثانية فغسل ما يصل ذكر التيمم وعند محمد التيمم على كل حال**  
**من البسوط كتاب**  
**هناك بعض القوم والفتاوى بسوط فسطح ذلك في الكتاب والعقود هناك بعد**  
**والعقود في الكتاب لا يصرق فسطح قوت الاصل بعد الجذب في قوله من يعرف**  
**الهالك لا اله الا الله عند محمد وعندنا يصرق الى العقو الا فان فضل الهالك من**  
**العقو يصرق الى النصاب ويسقط بعد وان لم يفضل الا يعرف بانه يصل له ثمانية**  
**من الغنم السائمة في اقلها اقول ثم هلك بعضها اربعون فانه يلزم شاة وان هلك ستون**  
**وبقيت عشرون يجب نصف شاة عندهما ففضل الهالك عن العقو يندر نصف**  
**النصاب فيصرف اليه فسطح نصف الشاة وعندنا يجب ربع شاة من البسوط**  
**واجماع الكلب في الهالك ونحوه يندر يندر يندر الهالك الى العقو والاصل هو**  
**ذكره**

هذا هو الوجه في قوله في حديثنا في علم اجماعا ثم انما في حديثنا في  
فان كان من ان يوضأ فلم يعمل اعادة التيمم على الثاني ولو لم يتمكن من ذلك وخاف  
ان استغل بالوضوء فغوة الثانية فغسل ما يصل ذكر التيمم وعند محمد التيمم على كل حال  
من البسوط كتاب  
هناك بعض القوم والفتاوى بسوط فسطح ذلك في الكتاب والعقود هناك بعد  
والعقود في الكتاب لا يصرق فسطح قوت الاصل بعد الجذب في قوله من يعرف  
الهالك لا اله الا الله عند محمد وعندنا يصرق الى العقو الا فان فضل الهالك من  
العقو يصرق الى النصاب ويسقط بعد وان لم يفضل الا يعرف بانه يصل له ثمانية  
من الغنم السائمة في اقلها اقول ثم هلك بعضها اربعون فانه يلزم شاة وان هلك ستون  
وبقيت عشرون يجب نصف شاة عندهما ففضل الهالك عن العقو يندر نصف  
النصاب فيصرف اليه فسطح نصف الشاة وعندنا يجب ربع شاة من البسوط  
واجماع الكلب في الهالك ونحوه يندر يندر يندر الهالك الى العقو والاصل هو  
ذكره

هذا هو الوجه في قوله في حديثنا في علم اجماعا ثم انما في حديثنا في  
فان كان من ان يوضأ فلم يعمل اعادة التيمم على الثاني ولو لم يتمكن من ذلك وخاف  
ان استغل بالوضوء فغوة الثانية فغسل ما يصل ذكر التيمم وعند محمد التيمم على كل حال  
من البسوط كتاب  
هناك بعض القوم والفتاوى بسوط فسطح ذلك في الكتاب والعقود هناك بعد  
والعقود في الكتاب لا يصرق فسطح قوت الاصل بعد الجذب في قوله من يعرف  
الهالك لا اله الا الله عند محمد وعندنا يصرق الى العقو الا فان فضل الهالك من  
العقو يصرق الى النصاب ويسقط بعد وان لم يفضل الا يعرف بانه يصل له ثمانية  
من الغنم السائمة في اقلها اقول ثم هلك بعضها اربعون فانه يلزم شاة وان هلك ستون  
وبقيت عشرون يجب نصف شاة عندهما ففضل الهالك عن العقو يندر نصف  
النصاب فيصرف اليه فسطح نصف الشاة وعندنا يجب ربع شاة من البسوط  
واجماع الكلب في الهالك ونحوه يندر يندر يندر الهالك الى العقو والاصل هو  
ذكره

ومن على ما يكون في نفي من بعد جرح الاركان في غل غفر مغلس فليس القضي فوسل  
اليه بعد سنين كان عليه زكوة ما مضى عندهما وعند محمد لا يجب لان فليس القضي  
عندنا في قولنا في حديثنا في يوسف الاول لا يصلح فالدن في ذمة كفو ذمة المولى وفي  
قولنا في قوله في الاصل يتحقق الاخلاص الا انه اطر بقوله الاول في حق الزكوة اجبا  
بمن المغناية وبما في قاضي **والتعليق في العشرة لم يجز في العشرة في العشرة**  
**تغلبت اشترى ارضا عشرة بنين عشرة ولا ايضا علف عليه العشرة عند محمد عندنا ايضا**  
**وانما وضع في التغلي في اقل ذم غير تغلي اقاويل بل في ذم في بارها وبه فغسل قوم**  
**من نصارى العرب بغير الزكوة فلا ادرى من ان يوطئ عليهم الجزية او اقولوا نحن**  
**من العرب نأثرت من اداء الجزية فان وطئت علينا الجزية لحننا باعدا لك من**  
**الزكوة فخذنا ضعف ما نأخذ من المسلمين فوضوا عوا ان يعطوا الصدقة معقبة**  
**فغسل المصلح لا كدوس التغلي وقبل اية دود وهو اقرب من البسوط والعرب و**  
**العضية الحكم والتغلي بالكر ارفع كذا الحظ فقه اذا كان مال الزكوة من اموال**  
**في اداء الزكوة عن جبار **والفليس اعبره للاعتدال** الربوا كما تكمل والمؤلفون**  
**كل ما هو لا تقع له عباد فان ادى في عشر النصاب فيكون كيف ما كان وان ادى**  
**غيره فان ادى في صلاف جلسته كما لو ادى الفضة عن الذهب او الحظ عن الشاة فانه**  
**يودي قدر قيمة الواجب بالاخلاق والى ذم انفس منها يجب عليها التكمل في الجملة**  
**في اموال الربوا منقومة عند المغناية بخلاف جنسها اما اذا ادى من جنس المغناية**  
**اختلفوا في على ثلثة اقوال قال ابو حنيفة وابو يوسف المعنى هو العذر دون القيمة**  
**وقال زفر المعنى هو القيمة دون العذر وقال محمد المعنى ما هو الحق للفقراء فان كان**  
**اغنيا والفقير اثنى فقول مثل قول زفر وان كان اعتبارا للعذر اثنى فقول كقولها بانه**  
**ذلك وجبت عليه افقره حنيفة في ما تميز حنيفة حنيفة للجماعة فاذا في**  
**خمسة ردية يجوز على قولها اعتبارا للفقير ولا يضر في ما تميز حنيفة حنيفة للجماعة**  
**في اموال الربوا عندنا بلنا جنسها وعلى قول محمد زفر فلهما الله ان يودي فقه حنيفة**  
**اعتبارا للقيمة عند زفر ولا نتم عند محمد ولو وجبت عليه خمسة افقره ردية فاذا**  
**اربعة افقره حنيفة حنيفة خمسة افقره ردية يجوز عن الربعة افقره ردية**

هذا هو الوجه في قوله في حديثنا في علم اجماعا ثم انما في حديثنا في  
فان كان من ان يوضأ فلم يعمل اعادة التيمم على الثاني ولو لم يتمكن من ذلك وخاف  
ان استغل بالوضوء فغوة الثانية فغسل ما يصل ذكر التيمم وعند محمد التيمم على كل حال  
من البسوط كتاب  
هناك بعض القوم والفتاوى بسوط فسطح ذلك في الكتاب والعقود هناك بعد  
والعقود في الكتاب لا يصرق فسطح قوت الاصل بعد الجذب في قوله من يعرف  
الهالك لا اله الا الله عند محمد وعندنا يصرق الى العقو الا فان فضل الهالك من  
العقو يصرق الى النصاب ويسقط بعد وان لم يفضل الا يعرف بانه يصل له ثمانية  
من الغنم السائمة في اقلها اقول ثم هلك بعضها اربعون فانه يلزم شاة وان هلك ستون  
وبقيت عشرون يجب نصف شاة عندهما ففضل الهالك عن العقو يندر نصف  
النصاب فيصرف اليه فسطح نصف الشاة وعندنا يجب ربع شاة من البسوط  
واجماع الكلب في الهالك ونحوه يندر يندر يندر الهالك الى العقو والاصل هو  
ذكره

هذا هو الوجه في قوله في حديثنا في علم اجماعا ثم انما في حديثنا في  
فان كان من ان يوضأ فلم يعمل اعادة التيمم على الثاني ولو لم يتمكن من ذلك وخاف  
ان استغل بالوضوء فغوة الثانية فغسل ما يصل ذكر التيمم وعند محمد التيمم على كل حال  
من البسوط كتاب  
هناك بعض القوم والفتاوى بسوط فسطح ذلك في الكتاب والعقود هناك بعد  
والعقود في الكتاب لا يصرق فسطح قوت الاصل بعد الجذب في قوله من يعرف  
الهالك لا اله الا الله عند محمد وعندنا يصرق الى العقو الا فان فضل الهالك من  
العقو يصرق الى النصاب ويسقط بعد وان لم يفضل الا يعرف بانه يصل له ثمانية  
من الغنم السائمة في اقلها اقول ثم هلك بعضها اربعون فانه يلزم شاة وان هلك ستون  
وبقيت عشرون يجب نصف شاة عندهما ففضل الهالك عن العقو يندر نصف  
النصاب فيصرف اليه فسطح نصف الشاة وعندنا يجب ربع شاة من البسوط  
واجماع الكلب في الهالك ونحوه يندر يندر يندر الهالك الى العقو والاصل هو  
ذكره



وعليه فغير آفة عندنا اعتبار القدر وكذلك عند محمد لان عند المعبر القدر اذا كان هو الاثم  
وعلى قول زفر يجوز عن خمسة اعتبارا بالقيمة وانما وضع فيه مال الربوا اذ في غير بعض القدر  
اجماعه لو ادري ما كان بجبر لا يجوز عن الكل بل يقع عند جملة لان اكونه منقومة  
في هذا الباب من التهمة **كتاب الصوم**  
**ولو لم يكن الشهر عشرين** ومات كان الصوم هذا القليل مرض شهر رمضان  
وعنه يروي ويوجب الكل **وليس هذا في كتاب الاصل** كله ثم يورد ذلك  
ايام ولم يبعها ثم مات فعليه صوم عشرين ايام لا غير ظاهر الالية وفايدته وجوبه الوضعية  
بالاطعام وذكر الطحاوي ان على قول في حنفية واكثر ثلثين يلوقة قضاء جميع الشهر وان صح  
واحد وعند محمد يلوقة من القضاء بعد رجوعه وهذا قول من الطحاوي فان هذا الخلاف في  
النذر بان نذر المريض صوم شهر رمضان لم يبرأ يوما ولم يبرأ يوما على هذا الخلاف فاما القضاء  
رمضان فلا خلاف بينهم من اليسر والنظم وقع رواية الطحاوي صدقة الفطر لا يجب  
خاصة فان الوطر كالتفريق **كرهية الصقي والمجنون** في مال الصبي والمجنون عند محمد  
وعند صاحب فيودى عن ابنه من مال الصبي وعند محمد يورث الاب من مال نفسه وان  
ادى من مال الصبي يضمن من اليسر **نذر فقال الله على ان اصوم رجبا** او اعتكف رجبا  
**والا يركب التجمل قبل الشهر** في صوم نذره اعتكاف نذره فصام او اعتكف شهر اقبله  
لم يجزه عن النذر في قول محمد وزفر وقوله المجزؤه وعلى هذا الخلاف لله على ان اصل غذا  
فصل اليوم وانما وضع في هذه الاشياء اذ الصدقة لا خلاف بيننا وسيأتي في باب نذر  
كتاب **المناسك** تطبيق احرم وهو درجة كل عند محمد  
**وقيل ان يحرم في تطيب** يكره في ركعة لم يكره **وقال لا يكره** وقال في مبسوط  
خواجه زفر لا خلاف ان اذا تطيب بطيب لا ينفق عليه بعد الاحرام لكنه ينبغي وجوبه بان الحرام  
فاذا لا يكره حتى لا يجب ان لا يطيب اذا تطيب بطيب يبق عليه بان لا يطهر راسه او يمسحه  
بالمسك او بالغالية فانه لا يكره ايضا وقد ذكر في كتاب المناسك ولم يذكر خلاف قالوا  
قد ذكر محمد في كتاب الزقيات ان يكره التطيب بما يبق عليه بعد الاحرام قالوا التطيب  
في اللغة استعمال عين الطبيب على وجه يصب البدرج **الحج بين احرام الحج** او احرام الفرم  
ولا اهل في الوقوف **محرم** **سجدة اخرى** فليست بركعة بدعة كذا اجمع بينهما بان

في هذا الباب من التهمة  
كتاب الصوم

في هذا الباب من التهمة  
كتاب الصوم

في هذا الباب من التهمة  
كتاب الصوم

الحرم

احرم يجتنبون او يمتنعون او يحجونه ثم يحجونه او يمتنعون ثم يحجونه او يمتنعون ثم يحجونه او يمتنعون  
وعنه يورد بذكره اصحابنا اجمع وفي النعاقب لابلوه الثانية من الكامل من جامع من قاضي  
والقادر وقول في الوقوف اتفاقه محرم قض حنسا من اظافر يديه او رجله او يركب  
**لو قض حنسا من يديه محرم** لم يكره **نصف كفن** ثم اوزاد على حنسا من قض من كل  
واحدة منها اربعة فعليه دم عند محمد وقال عليه صدقة لكل طرف نصف صاع من حنطه وان  
كانت جلته ستة عشر ظفر الا اذا بلغت بقية الطعام كما فينقض ثمانمائة وانما وضع هكذا  
اذ لو قض من يدا او رجل يوجب الدم غلام من شرع الطحاوي قض اظافر يديه واحدة ولم  
**وقصة الكحل** **لوصفين** فيه دم **واو جسد مكن** يكره من قض اظافر يديه او رجله  
ذكر في رجلين او يورث في دم واحد عند محمد وقال عليه دمان وان كثر الاصل او  
وجب عليه دمان اجماعا وان كان في مجلس واحد يجب دم واحد اجماعا من شرع الطحاوي  
**وقيل صيد مثل السم** ان كان **داخيل في الآفاق** محرم قتل صيدا او كل اوله ثم  
يضمن بصوم او طعام او يدم **واوجب الشحان في الكلب** ينظره لان له ابصارا  
ثم **هذا القاتل** **يكره** ثم **من الهري والاطعام والاقوم** ثم في نذره الصبيد اذ قيمته  
مفقودة حين قتله بحيث قتله او في قرب موضع اليد ان نذر ذكر وشتر بقيمة هذا  
فتذبح او طعاما فبطم على مسكين نصف صاع من براصاعا من غير او شعر او بصوم  
مكان كل نصف صاع من بر بواغ عند محمد خبر تعيين اصدى الثلاثة الى اكليهم وليس له  
ان يخرج عن حكمها وعند ما يكره الى القاتل ثم ان وقع الاختيار على الهري على القولين  
اي تعيين اكليهم عند محمد وبغيره القاتل عند ما عند محمد ان كان لهذا الصبيد نظير  
من النعم فعليه ان يهدى مثله خلفة كالبدية في النعامة والبقرة في حمار الوحش والاعرج  
المثل قيمة كما في الحمام والعصفور وعند صاحبنا بعين المثل فبعت في الفضل وان اكصل ان الا  
تختلف في موضعين احدهما في وجوب المثل صورة او قيمة فما المثل والاشياء في اشياء  
اخرى بل قالوا لو كذب في الشروع وقدوا الصبيد بالماكول كمن الماكول وغير الماكول في حكم  
اخذاه على السواء غني اذ لا يوزن الهري في الماكول في ظاهر الرواية وفي الماكول يجب قيمته  
بالغة ما بلغت وان بلغت قيمة هدين من شرع الطحاوي وجب جمع الحبيبة والا فطس  
من ساق النعمة **هذا ما واغنى** **واجب** **وقيل حاكم** **المقتر** ان في ساق النعمة  
**ويجب بعد عوه من عاصم** **لم يجز** **النعمة من احكام** **عده** **صدا** **واعمر** **اسم** **الحج**

في هذا الباب من التهمة  
كتاب الصوم

في هذا الباب من التهمة  
كتاب الصوم

في هذا الباب من التهمة  
كتاب الصوم

في هذا الباب من التهمة  
كتاب الصوم



الاول: عماد  
الصانع دكر الاول

او اعترف بالانام لم يخلق واسم صلي لم يباهل ثم عارضوا في عام هذا وخرج فمجدوا لا يكون معناه الحق  
سفرين وعندنا هو ممتنع حيث اذاعوا في سفر واحد انهم اصرام بالسوق او تركوا الحق  
ليتم معنى الامام المعروف وانما وقع هكذا فان لم يسبق اليه بطل بمقتضى عدم لان الم  
بين السكينة في سفر واحد الما معجبي وهو الزوال في طوط الاصل من غير ان يصف الاصرام  
وهو من الغنى الى فوق باء السكينة في سفر واحد من غير ان يباهل بينهما الما معجبي من  
جامع المجنوني والهداية **كتاب التكاثر** مجنون له اب اوابن قال محمد  
مجنون له ابين في التكاثر **كتاب التكاثر** اب اوابن قال محمد  
ابن دعوته في يوسف ان الولاية لها وابن مقدم الاب وعلى هذا الخلاف اجزم الابن وانما وقع  
في الكبير ليتصور لها الابن وانما وقع في الملة اذ لو كان الوصل محتملا ولاب وابن فانما وقع  
للابن عندنا حشيف وعلمنا ان الحبر من الحبر **كتاب التكاثر** انما وقع في الملة اذ لو كان الوصل محتملا ولاب وابن فانما وقع  
والتكاثر ليس شعبة الكفاة **كتاب التكاثر** انما وقع في الملة اذ لو كان الوصل محتملا ولاب وابن فانما وقع  
يخرج الى الاسواق سكران ويلعب بالصبيان قال في الملقط عليه الفتوى وقال الوجه  
لا يكون كقولنا ان يوسف ان كان حبلنا كذلك وان كان من ترك كان **كتاب التكاثر** انما وقع في الملة اذ لو كان الوصل محتملا ولاب وابن فانما وقع  
نكاح سبعة طلق **كتاب التكاثر** انما وقع في الملة اذ لو كان الوصل محتملا ولاب وابن فانما وقع  
فمنها نصف والآخر **كتاب التكاثر** انما وقع في الملة اذ لو كان الوصل محتملا ولاب وابن فانما وقع  
نصف المهر عليها اكمال العدة الاولى عند محمد وقالا عليها استيفاء العدة ولها كمال  
المهر اصله ان الدخول في النكاح الاول دخول في النكاح الثاني عندهما خلافا لما في شعر  
منه نسخ مسائل المسئلة الاولى اذا تزوجت المرأة غير كفو ودخلها فخرج الى الامر  
انما يقع في فرق بينهما فانما المهر والزهر العدة ثم تزوجها هذا الوصل في العدة غير الاولى  
و فرق القاضي بينهما قبل ان يدخل بها كما لها على المهر الثاني وكلا عليها من مستغنية  
عندما تحبسنا وقال محمد لها ان العدة الثانية في نصف المهر وعليها ببيعة العدة وقال في  
لها نصف المهر والعقد الثاني والاش في العدة الثانية دخل تزوج امرأة كما صحبها  
ودخلها فطلقتا يا بائعا ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل ان يدخل بها فاعل هذا خلاف  
الثانية تزوج صغيرة ودخل بها فطلقتا فانما يقع في نفسها ثم تزوجها في العدة ثم  
طلقها قبل الدخول بها فاعل هذا الخلاف الرابعة تزوج صغيرة ودخل بها ثم طلقها

[illegible]

۱۲۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

فأردوا الإيمان أن المؤمنين والإيمان  
هو تصديق والإسلام الانقياد  
فقد وجد الغالب فيها حقيقة  
وإن أخذنا السنن فقد اتفق

بایں

وعند ذلك كان البنت يحرم ان تحرم بنفسها كالح البنت والبنت لا تحرم بكلمة الام فون  
من حرم طلب وضرب **لا تلج الزيادة الفصل** **تتضمن المهر الذي قد اؤصله**  
ازداد المهر بعد البنت زيادة متصلة كالسمن والجلد وياض العين وطفوها قبل ان  
يدخل بها يتنصف الاصل مع الزيادة عند محرم لها ينصف عن المهر مضى بذلك  
او لم تزنى وقال لا يتنصف وللزوجه عليها رد نصف قيمة الصداق يوم قبضت  
الا ان تزنى المرأة بعد نصف الصداق وانما وضعت الزيادة المتصلة اذ الزيادة المتصلة  
المطلوقة كالولد المهر او المستفاد بسبب العين كالاشيئ مع الزيادة يتنصف  
الاصل بالطلاق قبل الدخول وعلى المرأة نصف قيمة الاصل يوم قبضت وفي المتصلة  
المستفاد بسبب المتاع كالكسب والعدلة لا ينصف الاصل وفي الاختلاف  
**والقول في عقد زعم المهر** **لنكاح المهر** **لأن العقد** **بموت الزوجين** **بين**  
**والقول في ذلك** **انما لئن** **لنكاح الزوج** **لأنه** **الشيء** **الذي** **ورثتها** **في** **قد** **المسني**  
فالقول لو تزنى بها في قدر من المهر لا يصح قول الزيادة عند وقال القول قول ورثة  
ولا يعتبر من المهر الا ان عدل يرد قولها المستكره ابوه والموت جميعا عبدا  
**وان يك المهر** **وعند** **قال** **لو** **كرد** **حرم على الفيم** **لا عبد** **فرد** **مكاتب** **او** **مذموم**  
تزوج امرأة عتق رجلها حرة او قالته تزوج في حرة تزوج فولدت اولادا  
ثم ظن انها امه ما ذونه بالكله فالاولاد احل البنت يوم الحفوة عند محرم  
وعندهما ارقا وانما وضع فيهم اذ لم يولد المهر وح بالقيمة اجماعا وجرت  
**وودعها الزوج** **في** **بعض** **الحسن** **يجوز** **كذلك** **يقتصر** **العقود** **زوجه** **مجنونا** **او**  
**مجنونا** **او** **برص** **فلا** **حق** **الفرقة** **عند** **اذ** **الحال** **لما** **لا** **ينطبق** **القائم** **مع** **وقال**  
ليس لها ذلك وان وجدت مجنونا او عتقا فلا حق الفرقة عندهم وعكس المبدأ  
يا في باب الشافعي **لو** **خطب** **ابن** **امراة** **بن** **فا** **وجر** **ضيقا** **قال** **ابن** **يوسف** **وهو**  
**والطريق** **لنكاح** **نفسين** **خطبا** **وكنا** **متنعا** **وبان** **رواية** **عن** **ابي** **حنيفة**  
**كلا** **الزوج** **ع** **منها** **ولا** **لا** **لا** **تسقط** **الاقول** **بأن** **يقول** **الرضا** **عن** **أكثر** **من** **أكثر** **من** **أكثر** **فان**  
استوبا يكون منها فان محرم يثبت بينهما على كل حال وفيه قيد الخط طه حسين  
**وحوته** **لو** **موت** **في** **الملك** **يجوز** **فيها** **المصلحة** **لأن** **مات** **أحد** **الزوجين**

وفدحل لها نفقة شهر او سنة ولم تحل المهر بعد النفقة قائمة او من ملكه يسرد  
بشر ما يولى الملة عند محرم وعندها لا يسرد من ولو كانت النفقة كالكلمة من غير  
استبلاكها لا يسرد من عندهم ولو جعل نفقة لاجنبية ليزوجه فان قيل ان تزوجه  
فله ان يسرد عندهم من الميسر وغيره **كتاب الطلاق**  
**تطيق** **جاء** **كل** **شئ** **من** **كيس** **تستوي** **وهذا** **بأن** **تطلق** **الحال** **لما** **لما** **للمسنة**  
مهر قال لا يسرد عندهما وعند محرم لا تطلق للمسنة الا واحدة **المعتد** **عن** **الطلاق**  
**ويستل** **الرجعة** **بالتمتع** **في** **أمر** **العتق** **وبها** **علم** **الرجع** **ينمت** **بعد** **انقطاع** **الدخول**  
من الجمعة الثالثة واما ما دون العشرة ينقطع حق الرجعة عند محرم خلاف لما  
وانما وضع في الرجعة ان يسرد من تزوج بها عندهم جميعا وموضع اختلاف مجرد التيمم  
فان لوصلت معه تنقطع حق الرجعة عندهم والمسنة في المسنة اذ في النفرانية تنقطع  
حق الرجعة لمجرد الانقطاع بالاجماع من طريقة ابو حنيفة والصغير المتوفى  
**صغير** **معتد** **لأن** **بذلك** **ما** **دون** **نصف** **القول** **بعد** **سنة** **عنها** **زوجه**  
**وتكررت** **أيضا** **لأن** **الشيئين** **رسمت** **فمنها** **الذي** **لو** **كان** **ان** **أفوت** **باعتقار** **الفرقة**  
عبد مملوك اربعة اشهر وعشر ثم ولدت له كالباطنة يعني ان ولدت لسنة اشهر من وقت  
الاقراء لا يثبت النسب وان ولدت لافل من سنة اشهر يثبت كذلك وان لم تغد  
فكذلك عند أبي حنيفة ومحمد بن لو ولدت لافل من سنة اشهر وعشر ساعة يثبت  
النسب والا فلا وعند ابو يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة يثبت النسب الى السنين  
من جامع قاض خان والمذكور في النظم على هذه الرواية في الكبير في هذه الصور  
يثبت النسب الى سنتين عندهم فلهذا في وضع في الصغيرة وانما وضع في المتوفى عنها  
زوجها اذ في الصغيرة المطلقة خلافا لابي يوسف معها وقدر في باب الزوج الثاني  
**لا** **يكره** **للمن** **في** **الزوجين** **تطليقة** **الأول** **والثاني** **بعدم** **الطلاق** **و**  
الطلاق عندهما وعند محرم لا يهدم وهو قول زفر الدارق في صورة طلاق امولة واحدة  
او نسنتين فاعتدت وتزوجت بزوج آخر وحل لم يطلقوا ونقضت عدتها فزوجها  
الا ان في هذا على ذلك تطليقات مستقبليات في قولها وفي قول محمد بن يعقوب  
طلاقا حتى لا واقع ابنا في حرم حرمه غليظ عند خلاف لما ولو تزوجها قبل اصابة

فقد جعل لها نفقة شهر او سنة ولم تحل المهر بعد النفقة قائمة او من ملكه يسرد  
بشر ما يولى الملة عند محرم وعندها لا يسرد من ولو كانت النفقة كالكلمة من غير  
استبلاكها لا يسرد من عندهم ولو جعل نفقة لاجنبية ليزوجه فان قيل ان تزوجه  
فله ان يسرد عندهم من الميسر وغيره **كتاب الطلاق**  
**تطيق** **جاء** **كل** **شئ** **من** **كيس** **تستوي** **وهذا** **بأن** **تطلق** **الحال** **لما** **لما** **للمسنة**  
مهر قال لا يسرد عندهما وعند محرم لا تطلق للمسنة الا واحدة **المعتد** **عن** **الطلاق**  
**ويستل** **الرجعة** **بالتمتع** **في** **أمر** **العتق** **وبها** **علم** **الرجع** **ينمت** **بعد** **انقطاع** **الدخول**  
من الجمعة الثالثة واما ما دون العشرة ينقطع حق الرجعة عند محرم خلاف لما  
وانما وضع في الرجعة ان يسرد من تزوج بها عندهم جميعا وموضع اختلاف مجرد التيمم  
فان لوصلت معه تنقطع حق الرجعة عندهم والمسنة في المسنة اذ في النفرانية تنقطع  
حق الرجعة لمجرد الانقطاع بالاجماع من طريقة ابو حنيفة والصغير المتوفى  
**صغير** **معتد** **لأن** **بذلك** **ما** **دون** **نصف** **القول** **بعد** **سنة** **عنها** **زوجه**  
**وتكررت** **أيضا** **لأن** **الشيئين** **رسمت** **فمنها** **الذي** **لو** **كان** **ان** **أفوت** **باعتقار** **الفرقة**  
عبد مملوك اربعة اشهر وعشر ثم ولدت له كالباطنة يعني ان ولدت لسنة اشهر من وقت  
الاقراء لا يثبت النسب وان ولدت لافل من سنة اشهر يثبت كذلك وان لم تغد  
فكذلك عند أبي حنيفة ومحمد بن لو ولدت لافل من سنة اشهر وعشر ساعة يثبت  
النسب والا فلا وعند ابو يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة يثبت النسب الى السنين  
من جامع قاض خان والمذكور في النظم على هذه الرواية في الكبير في هذه الصور  
يثبت النسب الى سنتين عندهم فلهذا في وضع في الصغيرة وانما وضع في المتوفى عنها  
زوجها اذ في الصغيرة المطلقة خلافا لابي يوسف معها وقدر في باب الزوج الثاني  
**لا** **يكره** **للمن** **في** **الزوجين** **تطليقة** **الأول** **والثاني** **بعدم** **الطلاق** **و**  
الطلاق عندهما وعند محرم لا يهدم وهو قول زفر الدارق في صورة طلاق امولة واحدة  
او نسنتين فاعتدت وتزوجت بزوج آخر وحل لم يطلقوا ونقضت عدتها فزوجها  
الا ان في هذا على ذلك تطليقات مستقبليات في قولها وفي قول محمد بن يعقوب  
طلاقا حتى لا واقع ابنا في حرم حرمه غليظ عند خلاف لما ولو تزوجها قبل اصابة



[illegible]

لاول كتاب من الاصول  
فانها كانت في اول  
الكتاب

والاصول كلها اربعة عشر عن الصادق عليه السلام  
 اربعة اوصاف لها اولها ان لا يفرق بين  
 الواحد وبينه واخرها ان لا يفرق بين  
 كذا وكذا واخرها ان لا يفرق بين  
 فانه يفرق بين الواحد وبينه  
 وفيها اربعة اشياء اولها ان لا يفرق  
 لان يكون اربعة اوصاف الاولين والآخرين  
 اربعة اوصاف لها ثلث اشياء اولها ان لا يفرق  
 بين الواحد وبينه واخرها ان لا يفرق بين  
 كذا وكذا واخرها ان لا يفرق بين  
 فانه يفرق بين الواحد وبينه



مجلس  
العلماء

المعروف في هذا الموضع  
الذي هو في هذا الموضع  
الذي هو في هذا الموضع





بلزوم في شاة عند محمد وقال لا يلزم شي وذي الولد في باب ابى يوسف وهو  
**اطعام غيره وكل ثمن صاعا لحسين يجوز عنهما** وجب عليه كذا في يمين  
 فاطم عنهما عشرة مسكين كل مسكين صاعا من حنطة صاعا عند محمد وعندهما  
 يكون من احد صاعا واذا اطعم عنهما من سبعة مسكين كل مسكين صاعا ولو كانت  
 اكلها وتان جنتين مختلفين بان كانت كثره اكلها روطها راوطلا وروضل  
 الجوز من اكلها وتان بالامام من بسوط خواهر له والهداية قال عبد الله  
**ان لم اجد اطعام فاعطى كذا ان قال وقال فدايت** فان لم اجد العام وهذا  
**وتشهد الجوز بالكلية** <sup>انما</sup> **تحتل بالكلية الموصوفه** شاهدان الذي العام  
 بالكلية وهو يقول في حجة عن عبد الله بن محمد عن ابي يعقوب ولم يذكر في الجامع  
 الضعيف قول ابى يوسف وذكر مع محمد الهداية حلف لا يدخل دار فلان هذه  
**وحيث الدار بعد البيع في كذا فلان حلفه** بالكيف فباع فلان داره فدخل  
 حيث عند محمد خلافا لما قلنا واختلف فيما اذا لم يوشك فانه لو نوى العيون كان  
 كما لو فجعك المصوم كانه قال لا ادخل هذه الدار لشومها ووحشها وفي هذا بحث  
 قبل البيع ويعلم وان نوى الاصل فزكان كما نوى فيجعل كانه نص وقال احمد في هذه  
 الدار لا يجل ما كلف وفي هذا البحث بعد البيع من بسوط خواهر له ولو قال دار فلان  
 ولم يقل هذه لا يثبت بالانفاق وعلى هذه الخلاف لا يثبت عند فلان هذا لا يلبس  
 ثوب فلان هذا لا يركب دابة فلان هذه فعل اكل بعد البيع حلف لا ياكل من  
**وفي يمين اكل هذا البئر اكل سبعة من ثمر البئر** هذه الحظية فاكل من ثمرها  
 بحيث عند محمد خلافا لما حلف لا ياكل ادا ما ولم يوشك فاكل لكل والدين  
**والثمن والبيض اكله وحيث فلا تهن في الاقضية لا تهن** او الزبيد  
 او ما شبه ذلك مما يلقن بالخبيث ويصطبغ به بحيث عند اكله ينجى ادام وان  
 اكل مما لا يلقن بالخبيث كالبحر كالحم المطبوخ والبيض والسمك بحيث عند محمد  
 عند ابي حنيفة لا يثبت وابو يوسف هو في الظاهر رايته ويقول محمد اذا ضاع الغنمية ابو  
 اللبث والغنيم والبطيخ ليس بادام عند اكله هو الصحيح من جامع المصادر الشهد  
 وفناوى قاضي خان وقول فلا تهن من الوهن ولا تهن من الهوان واقتبس العلم

هذا هو الصحيح  
 في قوله لا يثبت

هذا هو الصحيح  
 في قوله لا يثبت

هذا هو الصحيح  
 في قوله لا يثبت

هذا هو الصحيح  
 في قوله لا يثبت

اشتغاوا حين تخفف ويشدد وتوكلت الما دون في الالية مركب الموت بعينه حلف  
 لا يركب دابة فلان فركب دابة عبد العادون حيث عند محمد بن ابي بكر كان عليه  
 دين منصرف او لم يكن وعندهما لا يثبت طلقا لكن بينهما طلاق من وجه آخر في  
 ثياب الثلثة والالية البين **كتاب الخلع**  
**ان قضى القاضي فم يحنه وشاهد يحنه** **ممن فحنه** شهد اربعة نفر على محض  
 بالزنا ففضل القاضي بالزجر ثم رجع واحده من حصره عند محمد كزوج بعد الاعضاء  
 وقال الخلعون جميعا كالزوج قبل الفضا قال القاضي فحنه على هذا باجماع الفقهاء  
**لو آمن القاضي بيمينه ويحلف لم يحنه** **لو آمنه اياه لم يحنه** فان حلفه ولم يشاهد  
 الناس شيئا من الشهود وسهم ان يرجع وروى عن محمد انه لا يسهم الزجر في الزجر  
 بفتح الهمزة هو الصحيح وضعناه كونه في باسوة فافاضاها فالمسئلة على  
**والفقير لا يمسك في العصباء عند كل دية الاقضاء** ولله اوجها ان كانت  
 بالغة او صغيرة فجامع مثله او لا يجمع وانما يعرف اليه يجمع مثله من الالباح  
 بالسلامة ان سلبت بعد الوطى علم انهما من جامع مثله وان لم يفسد علم انهما من الالباح  
 ثم كل ذلك على وجهين فتمسك البولي او لا يتمسك فان كانت بالغه ومضى لا يتمسك  
 البولي بلزومه احد للزنا ولا يجب الفقر للحد ويجب الدية كاملة في مال التقويت جنس  
 النفع وان كانت تنسك البولي بلزومه احد وان الفقر لما قلنا ويجب ثلث الدية  
 في حال الاكفا جارية فانها عبارة عن جارية وصلت الى الكوف وقال على نعم في الجارية  
 ثلث الدية وان كانت صبوية يجمع مثله فالجواب فيها كالجواب في الماله وان كانت  
 لا يجمع مثله ان كانت تنسك البولي لا يحنه عبد الله الخلع على من يحنه فحنه الجارية  
 ولكن يعجز لاجل اجتناب بلزومه الفقر لان الفعل لا يحنه لا يحنه عن حد او عرف  
 وقد سقط احد وعلم ثلث الدية لما روينا وان كانت لا يحنه البولي الا على  
 لما قلنا وعليه الية كاملة لما هو ولا يلزومه الفقر عنهما وعند محمد يلزومه كمال الدية  
 لان العقر يجب بالاستمتاع والمال بالجنابة فلا يتدخله وانما انها في محل واحد  
 فيتدخله لان وانما وضع في الزنا او لافضي وجهه لا يدخل المهر في الدية لانه واجب  
 بالاعتد وقوله فضاها من المشايخ من قال جعل مسك البولي او يحنه واحد في ثم

هذا هو الصحيح  
 في قوله لا يثبت

هذا هو الصحيح  
 في قوله لا يثبت





Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

10

یجیڑو

اربعون عاماً في هذا البلد  
منذ ولد في عام ١٩٠٠ في  
إربيل وهو جليل في رتبة  
فيضيه كاشف الشكر لك

عنوان المصنف العلامة محمد بن عبد الله بن  
الزويبي والعلامة أبي القاسم بن الزويبي  
والعلامة والعلامة والعلامة  
والعلامة والعلامة والعلامة

وخرج منه اكلان وورب  
منقوع بالفتح مخففا من  
المغرب لكن شدة في الد

[illegible]

52







[illegible]

في سنة ١١٨٥ هـ  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين  
 في الساعة السادسة  
 في دار الحديث  
 في القاهرة  
 في سنة ١١٨٥ هـ

**وَأَمَّا الْبَيْتُ الَّذِي تَمْتَلِكُ فَاسْتَعِمْ فِيهِ** **وَأَمَّا الْبَيْتُ الَّذِي تَمْتَلِكُ**  
**فَأَوْزَارُ قَتْلِهِ وَأَمَّا الْبَيْتُ الَّذِي تَمْتَلِكُ** **فَأَوْزَارُ قَتْلِهِ**  
 معنيها لرجل واحد منكم من أفران في دار الحديث في القاهرة في سنة ١١٨٥ هـ  
 ان يجوز افران ويكون نصف البيت للمقر له فان وقع البيت في نصيب المقر بالقسمه  
 ياخذ المقر له وان وقع في نصيب المقر له انما له ان يبيع المقر له ان يبيع المقر له  
 بينه وبين المقر له فيقر المقر له بقوله نصف البيت وهو خمسة اذرع ويترك المقر له  
 نصف الدار سوى البيت وهو خمسة اذرع ويكون فيكون بينهما على ارض عشرين  
 المقر له والباقي للمقر وعندما يبيع المقر له بقوله نصف البيت وهو خمسة اذرع والمقر له  
 نصف الدار سوى البيت وهو خمسة اذرع ويكون فيكون بينهما على ارض عشرين  
 المقر له وتحت المقر له وانما وقع في الدار لان الخلاف في شئ يحتمل القسمه بان افران بيت  
 معين من اقسام والمسلمه كما ان نصف فيه ذلك لان القسمه خمس اذرع يمكن  
 الاقرار بتعين لا يقدرا تسليمه افران ببدله ومن الغيرة وكذلك لو اقر بجزء في الدار في  
 قسمه شرع الطلوي افران بغير دين لرجلين اصدما وادبه ثم مات من يدين  
**وَلَوْ أَنَّكَ جِئْتَ فِي الْعِلَّةِ** **لَوَاقِبَتْ وَتَجِبَ بَعْدُ** **ذَكَرَ الْمُسْلِمَ عَلَى لَدُنْهُ**  
**قَوْلُهُ الْوَارِثُ وَالْقَرِيبُ** **شَرَكْتُكَ جَدَّكَ وَأَمَّا قَسْدُ** **الْمَقْرَاهِ فِي الشَّرْكَ**  
 بطل الاقرار في الكلا عنده وان كان في الشريكة وقال هذا الذي لم يكن مثله كابل  
 كان نصفه في الشريكة لوجوبه في سبب على صفة ونصفه للاجنبي وجب له نصيب  
 على صفة او كذبة الاجنبي وقال جميع الذين في اولي عليك غسما في سبب على صفة و  
 اخلفوا فيه قال محمد بن افران حصص الاجنبي في الاصل فما اذا كتب الوارث  
 المقر في الشريكة وضدقه الاجنبي لم يذكر فيه قول محمد قالوا يجوز ان يكون على  
 خلاف فيبيع محمد خلافا لما وجوز ان يقر بان لا يجوز عندهم وهو الصحيح من  
 مبسوط خواصه وقال في المبسوط البكرى وذلك لان الوارث وان كتب المقر  
 في الشريكة لان الشريكة بقيت في ذم الاجنبي لما صرف المقر في الشريكة وانما مانع  
 من صحة الاقرار فاذا اذعن فساد الاقرار له واكتفى له مع ذلك بخلاف مالوكذبة الاجنبي  
 في الشريكة حتى لم يثبت في حق الاجنبي وهو المستحق لجملة التكريب لالوارث  
 لان الشريكة تم

في سنة ١١٨٥ هـ  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين  
 في الساعة السادسة  
 في دار الحديث  
 في القاهرة  
 في سنة ١١٨٥ هـ

فيغير نعمة لازم الوارث وقوله ورثه الوارث اي رث الوارث الفري وجاز لا في الغرض في  
 حصته وعاقبنا لم يفسد ويطلب الغشقة ووزن قائم **وَالْكَذِبُ وَالْبُشْرَا**  
 قال فلان على الفريهم الادب والايح الاستنفاء عند محرو وبع عند ما يبيع من  
 الالف فيتمه الوارث ولو قال لا فليس له او لاكن خطه او استنفى بشئا مما كان ويكون  
 او يبعد فعل الخلاف ولو استنفى عن اوصيائه باقية باب الشافعي وقوله وزن قائم اي  
 معين من المبسوط **لَمَّا تَمَسَّكَ اَمْلَكَ** **لَمَّا تَمَسَّكَ اَمْلَكَ** **لَمَّا تَمَسَّكَ اَمْلَكَ**  
**اَوْ قَالَ فَلَمْ تَمْلِكْ خَيْرٌ مِنْ لَدُنْكَ بَعْدَ هَذَا** **قَالَ بَلْ قَبْلَ هَذَا** **اَوْ قُلْتُ**  
**اَوْ قَالَ تَمْلِكُ مَا لَا اَوْزَارَ** **لَمْلِكُ** **فِي رِقَابِ** **وَأَسْتَدْرَأُ حَرْبِي** **اِنْ اِخَذْتُ حِينَ**  
**فَعَلْتُ بَلْ يَكُونُ قَلْبِي يَفْرَمُ** **وَالْكَذِبُ وَالْبُشْرَا** **عَلَّمَ** **كُنْتُ حَرْبِي** **مِنْ فُلَانٍ**  
 العا وقال فلان اخذت ما من بعد اسلامي اوقال المسلم الاصل اخذت من هذا الحربي  
 الف او قطعت بدن حربي كان حربي اوقال المقر لرجل فعلت ذلك بعد اسلامي اوقال  
 املكت على هذا الحربي او اخذت بعد اسلامه وقال المقر بل فعلت قبل اسلامي اوقال  
 لمعتقة قطعت يدك واستركتك ما لك قبل غشرك وقال المقر بل بعون لا يبيع عنده  
 وقالا يبيعن وموضع الخلاف ما اذا كان المال مستلكا ما لو كان فاما يجب عليه لفة  
 عندهم من المبسوط وقوله في الحرب اي حربي المقر وقوله بعد هذه اي المقر **كَمَا الْوَكَاةُ**  
**مَنْ كَانَ مَأْمُورًا بِتَمْلِكِ نَفْسِهِ** **جَاءَهُ بِالْبَيْعِ الصَّحِيحِ** **لَعَلَّ** **وَكُلَّ مَيْمٍ فَاَسْدَفَ**  
 بيا صحها كان محالها عند محمد خلافا لما اقول خالف بيان الحكم وقوله بفسدت البيع  
**كُتِبَ الْكُفَالَةُ** **كَمَلَتْ** **نَفْسِي** **عَلَى** **اَنْ اَنْ لَمْ يُوَافَقْ**  
**وَيُطَالِئُ اَنْ لَمْ يَحْضُرْ عِنْدَ** **يَتَمَسَّكُ هَذَا** **فَعَلَى نَفْسِهِ** **بِأَيْ** **عَدَا** **وَيُكْتَلَبُ** **بِفَضْلِ** **فُلَانٍ**  
 آخر ولطالب قبله حق كالكفالة بنفسه الا ان يجبه وينفي انشأ باطلا عند محمد و  
 قالوا كلنا مما يجمعون فان لم يوافق بالاول كان عليه الثاني وعلى هذا الخلاف  
 الكفالة بالمال بان قال انه لم يوافق غدا فانه كغيره ما كان على فلاة وهو غير محض  
 ولو قال انه لم يوافق فانه كغيره ما كان على هذا على هذا المطلوب بعينه به اجماعا  
 من المبسوط وغيره **كُتِبَ الْكُفَالَةُ** **كَمَلَتْ** **نَفْسِي** **عَلَى** **اَنْ اَنْ لَمْ يُوَافَقْ**  
**وَيُطَالِئُ اَنْ لَمْ يَحْضُرْ عِنْدَ** **يَتَمَسَّكُ هَذَا** **فَعَلَى نَفْسِهِ** **بِأَيْ** **عَدَا** **وَيُكْتَلَبُ** **بِفَضْلِ** **فُلَانٍ**  
**اَوْ قَالَ فَلَمْ تَمْلِكْ خَيْرٌ مِنْ لَدُنْكَ بَعْدَ هَذَا** **قَالَ بَلْ قَبْلَ هَذَا** **اَوْ قُلْتُ**  
**اَوْ قَالَ تَمْلِكُ مَا لَا اَوْزَارَ** **لَمْلِكُ** **فِي رِقَابِ** **وَأَسْتَدْرَأُ حَرْبِي** **اِنْ اِخَذْتُ حِينَ**  
**فَعَلْتُ بَلْ يَكُونُ قَلْبِي يَفْرَمُ** **وَالْكَذِبُ وَالْبُشْرَا** **عَلَّمَ** **كُنْتُ حَرْبِي** **مِنْ فُلَانٍ**

في سنة ١١٨٥ هـ  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين  
 في الساعة السادسة  
 في دار الحديث  
 في القاهرة  
 في سنة ١١٨٥ هـ

في سنة ١١٨٥ هـ  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين  
 في الساعة السادسة  
 في دار الحديث  
 في القاهرة  
 في سنة ١١٨٥ هـ

الادنى في هذا  
 المستحق في



من الغنم او اكلها السبع او سرفت فصالحه رب الغنم على ارام معلومة لا يجوز هذا الصلح عند  
 ويجوز عند محمد وانما وضع في خبر الجرح اذ في البراءة المشتركة ابو يوسف محرم بها الله و  
 بيا فانه لا يجوز الصلح عند جنيته في الاراضي والمشتكر لان عن اجبر المشتكر  
 فيما هلك بصنعه كما لو وقع مع المودع لا يجوز عليه فكذلك لا يجوز عند جرح خاص  
 كان او مشتركا لان عند جرح الصلح مع مودع المودع جاز في الاراضي او في غيرها  
 ان الاجرة انما هي والاجرة المشتكر خاص لما هلك يده وان لم يكن بصنعه عند مجوز  
 الصلح مع من يجوز مع الفاضل من فناء ووقاية من ضرره وذكر في الشروع صيغة صلح  
 المودع لا غير ولكن ثبت ما هو الاوفاق بالظن على وجه يرفع من قبيل المودع تبعا  
**كتاب الرهن**  
**رهن اهل قبل شاة بكرا** **يفسك حصة منه** **فمن شاة بعثه ثم فقد**  
 عشرة وقال في حديث حصة هلك الشاة واراد ان ياخذ الشاة لم يكن له ذلك الزاد  
 له ذلك قال الحكم ما ذكر في الزيادات قول محمد والي كمال الرازي هذا قول بعض محمدين ليس  
 له ذلك وقال في البسوط الصلح ان في المسئلة عن محمد واثبت وقال في زيادات قاض  
 خان رواية الزيادات مع وثا وضع في المفضل حيث قال كل شاة بكرا الاول لم يفضل  
 لا يكون له ذلك عندهم وكل جزء من الرهن يكون مجبوسا بجميع الدين فام يفضل اكل  
 لا يسرد شاة والاجل قطع من البقر كذا في الروان واراد ههنا الغنم مما ناكل  
 بالكر وحصة بالغنم صححة الزروعي وقيل بفتح اللام وحصة ايضا وهكذا الرهن  
 واقتك اذا اخرج من يد الرهن وخلص من المغرب رهن قلب فضة وزنه  
**وقال في التمسك قلب الرهن** **يفسك او يجمعه بالدين** **عشر درهم بعثه**  
**وحصته بخلاف جنيته** **واقتك الراهن** **فقد خسر ارام** **وبعته مثل**  
**ولونه** **فانكسر القلب فعلى** **ولونه** **بعض الرهن** **فيمتد ان شاء** **من جنيته** **وان شاء** **من**  
**خلاف جنيته** **ويكون** **ما ضمن رهنه** **عنده** **الى ان** **على الدين** **ثم يستوفيه** **فما**  
**من حقه** **والمكسور** **مملوك** **له** **بالضمان** **وعند محمد** **يجوز** **الرهن** **ان شاء** **سليم المكسور**  
**لرهنه** **بدينه** **وان شاء** **اقتك** **لضمان** **الدين** **ولو كان** **هك** **سقط** **الدين** **بالا اتفاق**  
**اما اذا كان** **فيمتد** **اقل من** **وزنه** **لرأته** **بعض** **الرهن** **فيمتد** **من خلاف جنيته** **ولو هلك**  
**عندهم**

في خبر الجرح اذ في البراءة المشتركة ابو يوسف محرم بها الله و  
 بيا فانه لا يجوز الصلح عند جنيته في الاراضي والمشتكر لان عن اجبر المشتكر  
 فيما هلك بصنعه كما لو وقع مع المودع لا يجوز عليه فكذلك لا يجوز عند جرح خاص  
 كان او مشتركا لان عند جرح الصلح مع مودع المودع جاز في الاراضي او في غيرها  
 ان الاجرة انما هي والاجرة المشتكر خاص لما هلك يده وان لم يكن بصنعه عند مجوز  
 الصلح مع من يجوز مع الفاضل من فناء ووقاية من ضرره وذكر في الشروع صيغة صلح  
 المودع لا غير ولكن ثبت ما هو الاوفاق بالظن على وجه يرفع من قبيل المودع تبعا  
**كتاب الرهن**  
**رهن اهل قبل شاة بكرا** **يفسك حصة منه** **فمن شاة بعثه ثم فقد**  
 عشرة وقال في حديث حصة هلك الشاة واراد ان ياخذ الشاة لم يكن له ذلك الزاد  
 له ذلك قال الحكم ما ذكر في الزيادات قول محمد والي كمال الرازي هذا قول بعض محمدين ليس  
 له ذلك وقال في البسوط الصلح ان في المسئلة عن محمد واثبت وقال في زيادات قاض  
 خان رواية الزيادات مع وثا وضع في المفضل حيث قال كل شاة بكرا الاول لم يفضل  
 لا يكون له ذلك عندهم وكل جزء من الرهن يكون مجبوسا بجميع الدين فام يفضل اكل  
 لا يسرد شاة والاجل قطع من البقر كذا في الروان واراد ههنا الغنم مما ناكل  
 بالكر وحصة بالغنم صححة الزروعي وقيل بفتح اللام وحصة ايضا وهكذا الرهن  
 واقتك اذا اخرج من يد الرهن وخلص من المغرب رهن قلب فضة وزنه  
**وقال في التمسك قلب الرهن** **يفسك او يجمعه بالدين** **عشر درهم بعثه**  
**وحصته بخلاف جنيته** **واقتك الراهن** **فقد خسر ارام** **وبعته مثل**  
**ولونه** **فانكسر القلب فعلى** **ولونه** **بعض الرهن** **فيمتد ان شاء** **من جنيته** **وان شاء** **من**  
**خلاف جنيته** **ويكون** **ما ضمن رهنه** **عنده** **الى ان** **على الدين** **ثم يستوفيه** **فما**  
**من حقه** **والمكسور** **مملوك** **له** **بالضمان** **وعند محمد** **يجوز** **الرهن** **ان شاء** **سليم المكسور**  
**لرهنه** **بدينه** **وان شاء** **اقتك** **لضمان** **الدين** **ولو كان** **هك** **سقط** **الدين** **بالا اتفاق**  
**اما اذا كان** **فيمتد** **اقل من** **وزنه** **لرأته** **بعض** **الرهن** **فيمتد** **من خلاف جنيته** **ولو هلك**  
**عندهم**

فقد خسر ارام  
 القيد وحق الضمان

من في باب الرهن في حصة ولو كانت فتمت اكثر من وزنه لجوزته ياتي في باب الرهن ان شاء الله  
 وجملة مسائل القلب على ثلثين فصلا يعرف في الزيادات والحق المحرم في القلب السوار  
 في الروان وفي المغرب قلب فضة اي سوار غير مملوك مستعار من قلب الخيل وهو  
 جازها لما فيها من البياض واذا ارتفع الرجل قلب فضة وزنه عشر دراهم وقيمة  
 القلب اقل من عشر دراهم يعني ثمانية مثقالا فانكسر القلب عند الرهن او هلك في  
 انكسر فان المرهن يعجز فقيمة مصوغا من الذهب ويكون القيمة ذهنا مكانه يصير  
 انكسر المرهن وانما صار هكذا احسن لان الرهن او ادخل الضرع على الواهن لانه  
 لولم يجعل كذلك لابر من ان يعامل احد الاشياء الثلاثة اما ان يجعل ذلك جميع الدين  
 او يجعل بعض الدين او يجر الواهن على الاثقال ولا سبيل لان يجعل ذلك جميع الدين  
 لان الرهن قائم وانما يجعل بالدين اذا هلك الرهن فاذا كان عين الرهن قائما فلا  
 يملكه الدين ولا يجوز ايضا ان يملك بعض الدين لاجل انفصال لان الواهن يصل  
 اليه القلب بتمام وزنه ويسقط بعضه فينودي بذلك الروان ولا سبيل لان يجر  
 الواهن على اثقال جميع الدين لان الواهن يدخل عليه الضرع لان الرهن قد انشعق  
 وصار كانه هلك بعضه فيصل اليه حاله ناقصا ولا يسقط من الدين شيء فاذا لم يكن  
 سبيل لاهلك الوجه فلا بد بان يعجز المرهن فقيمة وتكون القيمة ذهنا مكانه لان  
 الذي انتقص انتقص من ضمان المرهن وهذا اذا انكسر واذا هلك فان في  
 قول الرهن حصة يملك بعشر دراهم بقدر وزنه وفي قول ابو يوسف ومحمد بعض المرهن  
 فقيمة ويكون القيمة ذهنا مكانه اما ذهب الرهن حصة فهو ان الرهن عند جرحها  
 بنظرها وقيمة معنى الاستيفاء فصار كالسليم والحكم في باب السليم هو الوزن  
 الصياغة فكذلك الرهن يطبق الحكم فاذا هلك صار مستوفيا بدينه والعين في  
 استيفاء الغنم الوزن لا الصياغة والصياغة لا عبرة لها في الاستيفاء الا ان  
 ان رجلا لو كان على رجل عشر دراهم فاستوفى منه العشر ثم وجدها زبونا فافاد  
 ان يمسك العشرة ويبيع بالنقصان لم يكن له ذلك بالاتفاق ولو هلك العشرة  
 في يد لا يرجع شيء عند جنيته فثبت ان العير في الاستيفاء ولو وزن لا الصياغة  
 واما ذهب الرهن في يوسف ومحمد ان المرهن يعجز فقيمة لان المرهن لا يكون حاله

ولان الدين في الرهن

رهن فانه يملك بعشر دراهم بقدر وزنه وفي قول ابو يوسف ومحمد بعض المرهن  
 فقيمة ويكون القيمة ذهنا مكانه اما ذهب الرهن حصة فهو ان الرهن عند جرحها  
 بنظرها وقيمة معنى الاستيفاء فصار كالسليم والحكم في باب السليم هو الوزن  
 الصياغة فكذلك الرهن يطبق الحكم فاذا هلك صار مستوفيا بدينه والعين في  
 استيفاء الغنم الوزن لا الصياغة والصياغة لا عبرة لها في الاستيفاء الا ان  
 ان رجلا لو كان على رجل عشر دراهم فاستوفى منه العشر ثم وجدها زبونا فافاد  
 ان يمسك العشرة ويبيع بالنقصان لم يكن له ذلك بالاتفاق ولو هلك العشرة  
 في يد لا يرجع شيء عند جنيته فثبت ان العير في الاستيفاء ولو وزن لا الصياغة  
 واما ذهب الرهن في يوسف ومحمد ان المرهن يعجز فقيمة لان المرهن لا يكون حاله



اشترى من حال الغصيب ولو ان غاصباً غصب قلب فضة وزنة عشرة وقيمة ثمانية  
لا يجب عليه ضمان العشرة فهنا لو هلكت بعشرة يجب على المرتفع ضمان العشرة  
فصار حال اشترى من حال الغاصب ولا يجوز ان يكون حال اشترى من حال الغاصب ولكن  
يعزم بقيمة من الذهب حتى لا يكون على المرتفع ضرر ولا يجب عليه الضمان اكثر من قيمة  
او نقول الضمان وجب عليه بالاخذ والضمان اذا اوجب بالاخذ لا يضمن اكثر من قيمة دليله  
سوم البيع والغصب واذا اشترى الرجل يربون فضة وزنه مائة وقيمة مائة بعشرة درهم  
فهناك ثلث اوا تكسر فان هلك هلك بما فيها لا ثلث لان في وزنه مائة وفي قيمته مائة وفيه مائة  
فيها عشرة ابريق بالدين والزيادة هلك على الامانة وان انكسر في قول الحنفية  
وإلى يوسف يعزم المرتفع بقيمة فيكون عشرة ابريق المرتفع وتسعة اعشاره من القيمة  
الى حصة رهن في ذلك الا ان يشاء الراهن ان يفتكه بجميع الدين ولا يطلب الغصان  
وفي قول محمد الراهن بالدين ران شاء جعل عشرة ابريق المرتفع بدينه وان شاء اقله  
وقضى اما مذهب الحنفية وإلى يوسف فهو ان هذا الضمان لا يجب التملك والضمان  
الذي لا يجب التملك يكون بالقيمة دليله البيع الفاسد وسوم البيع والغصب ثم في  
هذه المسائل يكون الضمان بالقيمة كونه هذا واما مذهب محمد فان المرتفع قبض  
الرهن على ضمان الدين فوجب ان يضمن المرتفع الدين الا يري انه لو هلك يكون الهاكل  
بالدين كذا ان انكسر وجب ان يكون الانكسار بالدين لان سائر المصنفات يستور  
فيها الانكسار ولو هلك كذا ان كان في الهاكل يكون مصفوناً بالدين كذا في  
الانكسار واما ابو حنيفة وابو يوسف يقولان ان ضمان الدين لا يوجب التملك بدليل  
انه الرهن لو كانت طرية فملكته فانها هلك على ملك الراهن بدليل ان الكفيل يجب على  
الراهن فلم يثبت ان ضمان الدين لا يوجب التملك فلو جعل الضمان بالدين في الانكسار  
على ملك الراهن فيجوز البدل المبدل وهذا حال واذا ارتمى الرجل قلب فضة  
وزنه عشرة درهم بعشرة درهم فكسر رجل القلب فان الذي كسر يعزم قيمة من  
الذهب لانه لو لم يكن رهنه وكسر رجل بقيمة من الذهب كذا ان كان رهنه  
يجب على الكاسر قيمة يكون القيمة رهنه مكانه وان اراد الراهن والمرفع ان لا  
يضمنه جاز ذلك ويكون المكسور رهنه على حاله ولا ينقص من الدين شي لان الراهن

قد رضي بالغصان حيث ابرأ الكاسر واذا ارتمى الرجل قلب فضة وزنه عشرة درهم  
وفي قيمة اكثر من عشرة هلك او انكسر فان هلك هلك بما فيه في قولهم جاز لان وزنه  
وفي قيمته وفيه مائة فان انكسر فان في قول الحنفية يضمن جميع قيمته ويكون القيمة  
مكافئة ويكون المكسور المرتفع في قول يوسف يعزم مقدار ما كان مصفوناً فان كانت  
قيمة اثني عشر درهما ضمن للراهن خمسة اسداس قيمته ويصير خمسة اسداس القلب  
للمرتفع وسدس القلب المرتفع رهن الا ان يري الراهن ان يفتكه القلب بجميع الدين وفي  
قول محمد ان كان الغصان مقداراً للمرتفع او اقل جاز الراهن على افتكاكه وان كان  
الغصان اكثر فالراهن بالخيار ان شاء جعل القلب للمرتفع بالدين وان شاء  
اخذ القلب وقضى بينه وهذا اختلاف في اختلافين ان من اصل في حنفية وإلى  
يوسف ضمان الانكسار بالقيمة لا بالدين وفي قول محمد الضمان بالدين التمسك الفرو  
وهو ان يقع فيه الدين او نحو ثم من اصل في حنفية ان الوزن اذا كان مصفوناً في  
يكون بجنبته ويكون الصباغة تابعة للوزن في الضمان فان كان للوزن مثل  
الدين وقيمته للصباغة اكثر يضمن جميع قيمته وابو يوسف ينظر الى الوزن ويصرف  
الامانة الى الصباغة اما مذهب الحنفية في حنفية فان الصباغة تابعة للوزن في الضمان  
لان الصباغة لا قيمة لها بالانفراد لانها لا تقوم بنفسها الا يري الله رجليه كرس ابريق  
فضة لرجل فاذا صاحبه ان يضمنه بقيمة الصباغة وعسك الاصل ليس بذلك فلما  
ثبت ان الصباغة لا قيمة لها بالانفراد ونظمت ان ياحكمه من حكم الاصل فان  
كان الاصل مصفوناً فالصباغة مصفونة في هذه المسئلة لما كان وزنه عشرة مثل  
الدين فالوزن مصفون فيكون الصباغة ايضا مصفونة فيضمن المرتفع جميع قيمته  
بالغة ما بلغت سواء كانت قيمة عشرة او اكثر واما مذهب ابو يوسف فهو ان  
الصباغة بمنزلة مال قائم ثم قال في المبرق الوبايع في رهنه ابريق فضة  
وزنه مائة وقيمته لصباغة ما يشاء ثم يبيعها بمائة درهم فيجوز البيع اذا لم يخرج الزمان  
من الثلث فثبت ان الصباغة بمنزلة مال قائم فوجب ان يضمن الضمان منها  
جميعها واما مذهب محمد فهو ان الامانة تابعة للدين والصباغة تابعة للوزن  
فوجب ان يصرف الباقي الى الفاسد وهو الامانة الى الصباغة ويصرف الباقي

مع القيمة التي غاصم

اشترى

لا المتبوع وهو المصنوع أي الوزن لأنه أقرب إليه من جنسه فيعرف الشيء إلى نظيره  
 والجنس الأول من غير ما لا غير وأما الرهن الرهن قبل فئته ووزنه عشرة دراهم دينار  
 فحكمه أن ينكسر فإن حكمه حكمه بما لا يتناقض إذا كانت قيمة الدينار والدرهم سواء  
 وإن أنكسر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف بعض الرهن وفي قول محمد إن شاء جعله  
 بالدين وإن شاء افترقه وهذا الاختلاف كالاختلاف الذي ذكرنا من قبل أن في قول أبي  
 حنيفة وأبي يوسف ضمان الألتكسار بالقيمة وفي قول محمد بالدين ثم أعلم أن المال إذا  
 كان رهنا لا يخلو عن ثلثه أجزاها أن يكون الرهن شئاً من أكيل والوزن رهناً  
 بجنسه وأما أن يكون بغير جنسه فاما إذا كان الرهن شئاً مما لا أكيل والوزن وإن  
 انشقق في يد الرهن سقط من الدين تخسباً بسلكه وإن حكمه حكمه لأقل من قيمته  
 وعن الدين سقط الدين إن كانت قيمة الرهن مثل الدين أو أكثر بالاختلاف لأن الدين  
 من طريق الحكم كانه فيه فيضير الرهن مستوفياً للدين بهلاك الرهن وأما إذا كان الرهن  
 شئاً من أكيل والوزن بغير جنسه فإن حكمه حكمه بالدين بالاتفاق وإن فسدا وانكسر  
 جاز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف يكون الضمان بالقيمة وفي قول محمد يكون الضمان بالدين  
 الأعتد الضرون وأما إذا كان الرهن بجنسه وهو أن يكون الرهن فضة فضة أو  
 نحر ذلك فإن هذا لا يخلو من ثلثه أوجه أما أن يكون وزنه مثل الدين أو أقل من الدين  
 أو أكثر فإن كان وزنه مثل الدين عشرة فاذ لا يخلو من ثلثه أوجه أما أن يكون  
 وزنه مثل الدين أو أقل من الدين أو أكثر فإن كان وزنه مثل الدين عشرة فانه لا  
 يخلو من ثلثه أوجه أما أن يكون قيمة أكثر من الدين أو مثله أو أقل فذلك ثلثه  
 أوجه وكل وجه على وجهين أما أن يهلكه أو ينكسر فصار ستة على ستة وإن كان  
 وزنه أكثر من الدين يعني أني عشرة فإن ذلك لا يخلو من خمسة أوجه أما أن يكون  
 قيمته أكثر من الدين والوزن وهو ثلثه أوجه عشر أو مثل الوزن أني عشر أو أقل  
 من الوزن أو أكثر من الدين أحد عشر أو مثل الدين عشرة أو أقل من الدين  
 تسعة ثم كل وجه على وجهين أما أن يهلكه أو ينكسر فذلك عشر أوجه وإن  
 كان وزنه أقل من الدين والوزن سبعة أو مثل الوزن ثمانية أو أكثر من الوزن  
 أو أقل من الدين تسعة أو مثل الدين عشرة أو أكثر من الدين أحد عشر ثم كل وجه

قيمة م

العوض والحيوان سوي  
 الكلي والارزني وأما أن  
 يكون شياً من م

في حقه  
 في حقه  
 في حقه  
 في حقه

على وجهين أما أن يهلكه أو ينكسر فذلك عشر أوجه فصار جله ذلك ستة وعشرين  
 وجهاً فاما إذا كان الوزن مثل الدين عشرة فإن كانت قيمة أقل من مسئلة  
 أول الباب إنه إذا أنكسر بغير قيمته في قولهم جميعاً فاما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
 لا ينكسر لا يباع بجلال ضمان الألتكسار بالقيمة وأما على قول محمد بالدين إلا  
 عند الضرورة وهو ما أتت به ضرورة المعنى الذي ذكرناه في أول الباب وأما إذا هلك  
 هلك بالدين في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف ومحمد بغير قيمته وقد ذكرنا وأما إذا  
 كانت قيمة مثله في المسئلة الثانية من الباب أن يهلك هلك بالدين في قولهم جميعاً  
 وإن أنكسر بغير قيمته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي قول محمد أني عشر إن  
 شئاً جعله بالدين وإن شئاً افترقه وأما إذا كانت قيمة أكثر من الدين فهو المسئلة  
 الثانية من الباب إذا هلك هلك بالدين في قولهم جميعاً وإن أنكسر في قول أبي حنيفة بغير  
 قيمته وفي قول أبي يوسف بغيره مقدار المصنوع من الجدة وفي قول محمد الرهن  
 على أنكساره معنى إلا أن يكون النقصان دخل في الوزن إلا أن يصيب قيمته أقل من عشر  
 في يكون الرهن باختيار إن شئاً جعله بالدين وإن شئاً افترقه وأما إذا كان وزنه  
 أكثر من الدين وهو أني عشرة فإن كانت قيمة أكثر من الدين والوزن يعني ثلثه عشر  
 فإن حكمه حكمه بما فيه في قولهم جميعاً لأن وزنه وفي قيمته وثانيه وإن أنكسر  
 فإن في قول أبي حنيفة بعض خمسة أسداس قيمة لأنه يعتبر في الوزن وخمسة أسداس  
 وزنه مصنون لأن الدين عشرون والوزن أني عشر فيصير مقدار ما كان مصنوعاً  
 من الوزن مصنوعاً بمصنوعاته وفي قول أبي يوسف بعضه عشرة أجزا من ثلثه جزاً  
 لأنه يعتبر الضمان من الجدة وفي قول محمد إن كان النقصان ربعاً أو أقل اجتبر الواهب  
 على الاحتكام لأنه يعتبر في الإحاطة إلى الصياغة وإن كان النقصان أكثر من ربع  
 فهو باختيار إن شئاً افترقه وإن شئاً جعله سدس بالدين ويسدس خمسة وأربعة  
 قيمته مثل الوزن أني عشر فإن حكمه حكمه بما فيه في قولهم جميعاً فإن أنكسر في قول أبي  
 حنيفة وأبي يوسف بغيره المثل من خمسة أسداس قيمته وفي قول محمد جعل خمسة  
 أسداسية بما فيه وإن شئاً افترقه بجمع الدين وهو مثل مسئلة الأول من مسئلة  
 الثانية من الباب وإن كانت قيمة أحد عشر فإن هلك هلك بالدين في قول

عشر م

أن شأ م

ل

في حنفية لا يعبر بالوزن ولا يعبر بالصياغة فيمكن خمسة اسداسه بالدين والزيادة  
 على الاحاطة وفي قول صاحب لاروايه عنها يجوز ان يعبر بالهكك بما فيه لان في وفرة وفاء  
 وفي قيمته وفاء ويجوز ان يقال يغرم الحرف عشرة اجزاء من اخذ عشر جزء وهذا الطريق  
 اشبه واضح لانه لا يجوز ان يهكك الكل بالعش لاجل الزيادة ولا يجوز ان يهكك مثل وزنه  
 العش بالدين لان وزن العش قيمته اقل من العش فيدخل على المخرج من  
 فاذا كان يودي الى هذا يعزم المخرج وما انكسر فان في قول في حنفية يغرم خمسة  
 اسداس قيمته وفي قول صاحب يغرم عشرا اجزاء من اخذ عشر جزء وهذا الاشياء  
 لان الغلب لم يهكك وما اذا كانت قيمته مثل وزن الدين عشرا فان هكك هكك عا  
 في قول في حنفية وفي قول صاحب يجوز ان يعبر بهكك بما فيه ويجوز ان يقال يغرم  
 قيمته كلها وهذا الطريق اصح كما ذكرنا في الفصل الاول ففي قول في حنفية يغرم خمسة  
 اسداس قيمته وفي قول في يوسف ومحمد يغرم جميع قيمته بلا اشتباه وان كانت قيمته اقل  
 من الدين والوزن تسعة فاهكك هكك بما فيه وفي قول صاحب يغرم  
 جميع قيمته ويكون ههنا مكانا في الغلب فحصل جواب في حنفية في هذه الفصول  
 كلها ان اذا هكك هكك بالدين وان انكسر يغرم خمسة اسداس قيمته واضطرر في قول  
 في يوسف ومحمد في ذكره اما اذا كان وزنه اقل من الدين يعنى ثمانية فالقيمة لا يخلو  
 من خمسة اوجه اما ان يكون اقل منها سبعة او مثل الوزن ثمانية او اكثر من الدين  
 واقل من الدين تسعة او كان مثل الدين عشرا او اكثر منهما اخذ عشر فاما اذا كانت  
 قيمته اقل من الوزن والدين سبعة فان هكك هكك ثمانية في قول في حنفية بمقدار وزنه  
 وفي قول صاحب يغرم جميع قيمته وان انكسر يغرم جميع قيمته في قول في حنفية وهذا  
 مثل مسألة اول الباب وما اذا كانت قيمته مثل وزنه ثمانية فان هكك هكك ثمانية  
 في قول في حنفية وان انكسر في قول في حنفية واني يوسف يغرم قيمته وفي قول محمد  
 الراعي بالخيار ان شاء جعلها بالثمانية وان شاء افكته وان كانت قيمته اكثر  
 من الوزن واقل من الدين تسعة فان هكك هكك ثمانية في قول في حنفية لا يعبر  
 الوزن ولا يعبر بالصياغة وفي قولها يغرم قيمته وان انكسر يغرم قيمته بالاقا  
 وان كانت قيمته مثل الدين عشرا فالجواب فيه كالجواب في التسعة وان كانت

بالدين م

وان انكسر م  
 في حنفية لا يعبر  
 بالوزن ولا يعبر  
 بالصياغة

قيمة اكثر من الدين والوزن اخذ عشر فان هكك هكك ثمانية في قول في حنفية وفي قول  
 صاحب يغرم عشرا اجزاء من اخذ عشر جزء فان انكسر فان في قول في حنفية  
 يغرم جميع قيمته لان وزنه مضبوط فيكون مضبوطا بالصياغة وفي قول في يوسف يغرم  
 عشر اجزاء من اخذ عشر جزء وفي قول محمد ان كان النقصان مقدار درهم او اقل  
 يجبر الراعي على الاتكك وان كان النقصان اكثر من ذلك فان الراعي بالخيار ان شاء  
 جعلها بالثمانية وان شاء قيمته مقدار عشرا وان شاء افكته وان اراد ان يهكك  
 ثمانية فمقدار درهم وفي قول صاحب يهكك ثمانية درهم وان انكسر فان هكك هكك عا  
 حصه الفضلة يهكك ثمانية وان انكسر فمقدار من الدين يهكك بقدر ما جازت حصه الكفة  
 فان كانت قيمته اقل من درهم فمستحب اول الثمانية وان كانت قيمته اقل من درهم  
 المسئلة الثانية من الباب وان كانت قيمته اكثر من درهم في المسئلة الثالثة من الباب  
 وكذلك جواب في السيف المحلى على هذا الاعتبار وان رهن كره حنفية يهكك  
 حنيفة يهكك بالحكم مسلم الغلب ان كان اكثر الزك استقرض بينا وفي عشرا و  
 اكثر الزك يهكك يهكك وفي عشرا و اكثر الزك استقرض من الزك يهكك يهكك يهكك يهكك  
 دفع رجل الى رجل ثوب فضة وفار ههنا عند رجل عشرا درهم فامسك الرجل واعطاه  
 عشرا درهم من غير غش وقال رهنه كما اخبرني فاهكك هكك عندك ثم قال هذا الوكيل  
 بعد ذلك بما هكك هذا الغلب عندك ولم ارهنة فهو على ثلثة اوجه اما ان صدقه الموكل  
 في الكلام او كذب فيها جميعا فاما ان صدقه في الكلام الاول خاصة فان الرهن قد هكك  
 بما فيه ولا يشترط على الموكل ان الوكيل قد اقرانه رهنه وان مضبوط بالدين فاذا قال  
 بعد ذلك لم ارهنة اراد ان يرجع عليه عشرا فلما قبل منه قوله لانه متعاقب في  
 كلامه والكلام الاول جاز على نفسه واما ان صدقه في الكلام الثاني في خاصة فان الغلب  
 هكك اما ان يرجع على الموكل ان يغرم العش لان في يد الوكيل ثمانية فاذا هكك هكك  
 على الاحاطة في الدين على نفسه وهذا اذا لم يكن حسيب طوبى لاي يد الوكيل ولو كان  
 حسيب طوبى لاي يد يبيع ان يبيع كما قالوا في كتاب الاجازات اذا استعمر دابة  
 ليذهب بها الى موضع كذا فامسكها بالثمن ولم يذهب حتى هكك له بالثمن  
 ضمنه الا ان يكون امشاة قليلا كما يمكن كذلك في هذه المسئلة واما اذا كذب

فان هكك هكك  
 الا حنيفة ان  
 الرهن يهكك

الاول وكذا في الثاني  
 صدقه في الكلام الثاني  
 اكثر من الكلام الاول



في القولين جميعا وقال انك قد قلت مرة كذا ومن كذا وانما لانعلم في اي قولك انك صادق  
فلان بعضه فيمنه القلب بالغة ما بلغت لانه لم ينج الكلام الاول ولا الكلام الثاني  
لننا فضل كلامه فيني نفع فصار كالمودع اذا مضى الوديعة ثم هككت صيد كذا صار  
فكذلك كذا وانما وزن قلبه خمسة وثمانون وثمانون وثمانون وثمانون وثمانون  
هككت كذا بعشر والاربعين على الامانة في قولك جميعا وان امكن في قولك بعشر  
المركب من ثلثي قيمته ويكون رهن عندك وفي قولك يوسف بعشر نصف قيمته ويكون رهن  
عندك وفي قولك محمد ان كاه النقص اقل بحسب كل الانكسار وان كاه اكثر فالرهن  
بالخيار ان شاء جعل ثلثه بالدين وان شاء افنك واذا ارهن كرى حنطة ردية  
بكر حنطة جليل وقيمتها سواء فلهك عندك فالرهن بما فيه وهذا الجواب على  
قولك حنطة خاصة لانه يعين الكيل ولا يعين الوزن فلهك لكن بالكم والزيادة  
على الامانة وفي قول صاحبنا ان يقول هككت بما فيه كما قال ابو حنيفة وبلغا بل  
ان يقول ان بعض مثل الكريته فيكون رهن هككتي ومن هذه المسئلة وقع الالبا  
في المسئلة التي ذكرنا ان كان وزن القلب اثني عشر وثمانون وثمانون وثمانون  
وقد ذكرنا التفسير هناك وان لم يهككت ولكنه اصابه ما ففسده فانه يعين كذا وحل  
في قولك حنيفة لانه يعين الكيل وفي قولك بعشر لان قيمته اكثر من الكريته واكثر  
سواء واذا ارهن رجل عند رجل فلوسا بعشر دراهم وهو رهنه واما الذي ذكره فليس  
الفلوس فهو رهن على ما في قولك لانه الرهن كان في العين واكسار ما حدث  
في الوصف فلا يتغير حال العين الا ترى انه لو تغير السعر فانه ينظر الى قيمة الرهن  
وقت القبض ولا ينظر الى النقصان والزيادة فكذلك هذا ولو هككت الفلوس  
هككت بما فيه من الدين ولو اكسرت الفلوس ذهب من الدين فلهك ما حدث  
من النقصان بالاكسار وهذا على اصل بعشر وثمانون وثمانون وثمانون  
الفلوس بطل الدين واذا ارهن قلب خمسة وثمانون وثمانون وثمانون وثمانون  
فمنصل الرهن فلهك قبل ان يقرضه فلهك ان يقرضه رهنه لانه لما هككت الرهن عند  
صاركاه استوفى منه رهنه فلهك ان يقرضه رهنه فان كان قد قبض الرهن  
على ان يقرضه شيئا ولم يسلم ذكر الشئ فلهك الرهن عنه فانه يقال وذكر عن

الرهن

الرهن اعطى ما شئت

الهشام انه قال ليجز اريت لو كان لو قال المرهن انا اعطيه دابة فقال لا اجب  
ان ينقص من رهنه يعني اذا رهنه لم ينقص من رهنه من اقل من رهنه فلا ينقص  
من ذلك رهنه لم يذكر المقدار ولكن الذي قال محمد صرح في نفسه الذي قال رهنه واذا  
رهن رهنه فلهك وانه في رهنه نصف درهم فلوس فاعطاه ثمنين فلوس فلهك  
الفلوس فصار ثلثين درهما وصارت الفلوس رهنه النسيون يساوي ثلث درهم  
فلهك عندك فهو باقية لانه دخل في رهنه بالقبض فوجب ان يعين قيمته وقت القبض  
كما قالوا في الغصب فان لم يهككت الحاتم ولكن اكسرت فان المرهن في نصف قيمته الحاتم  
مصوغ من الذهب وهذا قولك حنيفة واما يوسف لانا قد ذكرنا ان الرهن اذا كان  
وزن او كيليا فهو خمسة يكون مضموفا بالقيمة عندك حنيفة واما يوسف وعند محمد  
فهككت بالدين فكذلك هذا الحاتم وزنه وكان رهنه نصف درهم فلوس فكان نصف اما  
ونصف مضموفا بالدين فينصف الذي كان مضموفا ويصير ذلك النصف بدل الرهن  
وان كان الحاتم بعد اكسار لا يحتمل النسيون فيوزن عنك يوسف روايتان في  
احدهما بطل الرهن لانه الرهن فخر مشاعا ورهن المشاع باطل وفي اخرى الروا  
لا يبطل الرهن لان الشيوع ظهر بوجه العقد ولم يذكر بهذا الكتاب رواية  
مفسرة واذا ارهن رجل ثوبا يساوي خمسة دراهم ومثقال ذهب يساوي  
عشر دراهم فلهك الذهب واستهلك المرهن النوب فان الذهب يهككت  
بثلثية الدراهم وثلث لان الذهب والنور يعينان على خمسة دراهم فنصيب اذ  
الذهب ثلثا خمسة دراهم وهو ثلثه وثلث لان قيمة الذهب ضعف قيمة النوب  
فهككت بثلثي خمسة والنوب كان رهنه بدرهم وثلثين فلما استهلك المرهن فلهك رهنه  
عليه ضمان خمسة دراهم فينصبي درهم وثلثان بما بقي عليه فصار ما بقي عليه ضمان  
ثلث درهم وثلث فعليه ان يعرضه ذلك وما زاد من الذهب على ثلثه وثلث فهككت  
على الامانة واذا ارهن الرجل عامدا يساوي نصف درهم ودرهم فضة بدرهم فهككت  
الفضة واستهلك المرهن العامة فان الدرهم يهككت ثلثي درهم لان الدرهم والعامة  
يفسمان على الذين فيكون بازا الدرهم ثلثا درهم فهككت بذلك والعامة كانت  
بثلث درهم فلما استهلك المرهن فلهك رهنه فلهك عليه نصف درهم ينصير ثلث درهم

لانه ان كان اكسار لا يحتمل  
النسيون فيقسم يكون النصف  
للمرهن بالقياس والنصف

بين

فما عليه قصاصا ومن عليه مقدار اثنى فبقدر ذلك للراهن واذا رهن رجل ثوبين فبهم  
 احد ما تسعة وفيه الآخرة سنة بعثن درهم فبهم اربعة ثم هكذا الى ثوبين فان  
 هكذا فبهم سنة بفعل الآخر بدرهمين وان هكذا في سنة تسعة اخذ الآخر بقدر ثوبين  
 وهما اربعة من ثوبين الفعيل الى البعث رهن الله بهن عبد اقيمة الف فبهم  
**وقال الزهري الذي يبيع به ان كاه من عشرة الى اربعة** عبد فبهم مائة فذبح  
**قوله في تركه بالحيث** والعقل بالكلية قال يحيى فقام مقامه وبقي كل الدين عندنا  
 ثم عند محمد بن سنان الراهن افترق بالثوبين وان شاء تركه على الرهن بالدين لا  
 يغير في ضمان المرهن فوجب الخبز كالرهن بالسبع في ذابايع وقال يحيى الراهن  
 على افتكاك بالدين لان الثاني قام مقام الاول لانه واحد فكذا في رابع سعره الى مائة  
 قوله وقال يحيى اي على الافتكاك بكل الدين **كتاب الشئ**  
**لا يشترط المثلث القوي ولا الدين ولا التمي المثلث** وفي التي  
 من ماء الغنم اذا طبع حتى يهين منه ثلثا فبقي ثلثه حلال عند الكل اذا طبع حلو  
 فاذا اغلوا واشتد وقذف بالزبد فكله كغيره وقيل هو حرام وهو قول  
 الشافعي والفرج المسك منه باليقين او غالب الزاير حرم عندنا وهذا الخلاف فيما  
 اذا قصده اشترط الطعام والذراوى والتبوتى على طاعة الله اما السكر من قلم وعن  
 محمد مثل قولها وعنه انه كره ذلك وعنه انه نوقف في ذلك وسئل ابو حنيفة الكبر عن  
 هذا فقال لا يحل شربه فقبل الخافيت الشيخين فقالا انها حلالان للاستعمال والسكر  
 في زماننا يشربون بغيره والسكر يشربه للرجل لاجل اجماعا وعلى هذا الخلاف  
 بنسبة التمر والزبيب اذا طبع اذنى طبعه ثم على واشتد وقذف بالزبد من جميع الحوزة  
 وقيل لا يباح في خان **كتاب الديان**  
**في شبه العود ثلثون جعة** وفيها من اختلف فيمنع من الاكل بحسب الثبات  
**في القبيات الى التوراد** باقية **والكل من الحوايل** عند محمد ثلثون جعة  
**او جباية على الكبارع** من الحاضات الى الجوارح وثلثون جعة  
 وادعوى ما بين ثلثة الى بازل كلها ضلعات واختلف في ملك البازل الى الابل  
 فما دخل في السنة التاسعة والثلث منه في السادسة وعندنا كل ما يجب ارباعا

هذا هو الصحيح في قوله  
 في سنة تسعة اخذ الآخر بقدر ثوبين  
 فان هكذا فبهم سنة بفعل الآخر بدرهمين  
 وان هكذا في سنة تسعة اخذ الآخر بقدر ثوبين  
 وهما اربعة من ثوبين الفعيل الى البعث رهن الله بهن عبد اقيمة الف فبهم  
 وقال الزهري الذي يبيع به ان كاه من عشرة الى اربعة عبد فبهم مائة فذبح  
 قوله في تركه بالحيث والعقل بالكلية قال يحيى فقام مقامه وبقي كل الدين عندنا  
 ثم عند محمد بن سنان الراهن افترق بالثوبين وان شاء تركه على الرهن بالدين لا يغير في ضمان المرهن فوجب الخبز كالرهن بالسبع في ذابايع وقال يحيى الراهن على افتكاك بالدين لان الثاني قام مقام الاول لانه واحد فكذا في رابع سعره الى مائة قوله وقال يحيى اي على الافتكاك بكل الدين

هذا هو الصحيح في قوله  
 في سنة تسعة اخذ الآخر بقدر ثوبين  
 فان هكذا فبهم سنة بفعل الآخر بدرهمين  
 وان هكذا في سنة تسعة اخذ الآخر بقدر ثوبين  
 وهما اربعة من ثوبين الفعيل الى البعث رهن الله بهن عبد اقيمة الف فبهم  
 وقال الزهري الذي يبيع به ان كاه من عشرة الى اربعة عبد فبهم مائة فذبح  
 قوله في تركه بالحيث والعقل بالكلية قال يحيى فقام مقامه وبقي كل الدين عندنا  
 ثم عند محمد بن سنان الراهن افترق بالثوبين وان شاء تركه على الرهن بالدين لا يغير في ضمان المرهن فوجب الخبز كالرهن بالسبع في ذابايع وقال يحيى الراهن على افتكاك بالدين لان الثاني قام مقام الاول لانه واحد فكذا في رابع سعره الى مائة قوله وقال يحيى اي على الافتكاك بكل الدين

هذا هو الصحيح في قوله  
 في سنة تسعة اخذ الآخر بقدر ثوبين  
 فان هكذا فبهم سنة بفعل الآخر بدرهمين  
 وان هكذا في سنة تسعة اخذ الآخر بقدر ثوبين  
 وهما اربعة من ثوبين الفعيل الى البعث رهن الله بهن عبد اقيمة الف فبهم  
 وقال الزهري الذي يبيع به ان كاه من عشرة الى اربعة عبد فبهم مائة فذبح  
 قوله في تركه بالحيث والعقل بالكلية قال يحيى فقام مقامه وبقي كل الدين عندنا  
 ثم عند محمد بن سنان الراهن افترق بالثوبين وان شاء تركه على الرهن بالدين لا يغير في ضمان المرهن فوجب الخبز كالرهن بالسبع في ذابايع وقال يحيى الراهن على افتكاك بالدين لان الثاني قام مقام الاول لانه واحد فكذا في رابع سعره الى مائة قوله وقال يحيى اي على الافتكاك بكل الدين

خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حمة  
 وخمس وعشرون جذعة وقوله واكمل من الحوامل اي كل الباقي وهو اربعون واللام  
 بدل الاضافة وانما وضع في شبه العود اذ به الخطا من الجهل بحسب اخذ سابل اذ عثرو  
 بنت مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حمة وعشرون جذعة  
 ونفسية شبه العود صفة مسئلة العنقل بالمثقل في باب ابن حنيفة وقوله شبه العود اي شبه  
 الجعد باعتبار قصد الفاعل كنهه خطا نظرا الى الآخرة اذ لو كان على العنقل لا شغل  
 اذ العنقل وفيه لغتان فتح الشين والباء وكسر الشين وشكيب الباء نظيره المثلث  
 والمثلث من الطلبة وفيه **ثلاثين ألفا** **واحد** **بعضا** **وقد عفا** **قطعه**  
**كان لا يغير من عفا** **الدين** **دون** **فصاير** **الدين** **فاحط** **وغيره** **وجلب** **معها**  
 بضرب واحد ومتعافيا حتى وجب لها قطع بين الفاطم ودية الدين حاليه بينهما عفا  
 فلو عفا احد ما حق العاصم هل للمساكن ان يقطع بين من على ثلثة اجدام ان عفا قبل  
 العضا اما بالقصاص والدية او بعد قبل استيفائها او بعد العضا لهما ويجوز استيفاء  
 الدين قبل القطع في الاول للمساكن قطع اليد والاش للدين عديم وفي الثالث للمساكن  
 نصف دية بدلا غير عديم وفي الثاني ابواب عديم كالاول وعند محمد ليس في القطع بل  
 له جميع دية اليد وانما وضع في جميعها اذ لو قطع بمنى اصلها وبيان الآخر يقطع براه لهما  
 عندهم من المبسوطين والعيون والثلثا بفتح الحاء لفظ المصنف اي اختلف الفاطم  
 لو قطع **المضروب حرا** **او صبي** **لزال** **بعد** **الرد** **المولى** **دفع** **العبد** **المضروب** **عند**  
**كان على العاصم** **يصف** **فحمته** **ياخذ** **المولى** **على** **سلاحيته** **العاصم** **فقال** **احظا**  
**والزنا** **دفع** **للمأول** **ثم** **له** **الزوج** **فا** **عقل** **باص** **او** **غيره** **من** **غرمه** **الى**  
 المولى فبفعل عند آخره واخذ المولى في العبد بما فاقه يكون بينهما نصفان لا  
 ستموا حتما في رقت ثم ياخذ المولى من الفاصم نصف قيمته العبد لانه اسحق نصف  
 العبد فحما به عنده عند الفاصم ثم يدفع هذا النصف الى العنقل الاول ويرجع بمثله  
 ايضا على الفاصم فيكون للمولى وهذا قولنا وفيما اخذ المولى من الفاصم نصف  
 العتمة فيسلم لولا دفعه الى الاول من المبسوط قوله والمولى في اي العبد والى الثانية  
 والفا في الزمان يرجع الى المولى **قطع** **بشئ** **يحب** **عنه** **عنه** **بينهما** **وروجه** **منه** **دفع**

هذا هو الصحيح في قوله  
 في سنة تسعة اخذ الآخر بقدر ثوبين  
 فان هكذا فبهم سنة بفعل الآخر بدرهمين  
 وان هكذا في سنة تسعة اخذ الآخر بقدر ثوبين  
 وهما اربعة من ثوبين الفعيل الى البعث رهن الله بهن عبد اقيمة الف فبهم  
 وقال الزهري الذي يبيع به ان كاه من عشرة الى اربعة عبد فبهم مائة فذبح  
 قوله في تركه بالحيث والعقل بالكلية قال يحيى فقام مقامه وبقي كل الدين عندنا  
 ثم عند محمد بن سنان الراهن افترق بالثوبين وان شاء تركه على الرهن بالدين لا يغير في ضمان المرهن فوجب الخبز كالرهن بالسبع في ذابايع وقال يحيى الراهن على افتكاك بالدين لان الثاني قام مقام الاول لانه واحد فكذا في رابع سعره الى مائة قوله وقال يحيى اي على الافتكاك بكل الدين

هذا هو الصحيح في قوله  
 في سنة تسعة اخذ الآخر بقدر ثوبين  
 فان هكذا فبهم سنة بفعل الآخر بدرهمين  
 وان هكذا في سنة تسعة اخذ الآخر بقدر ثوبين  
 وهما اربعة من ثوبين الفعيل الى البعث رهن الله بهن عبد اقيمة الف فبهم  
 وقال الزهري الذي يبيع به ان كاه من عشرة الى اربعة عبد فبهم مائة فذبح  
 قوله في تركه بالحيث والعقل بالكلية قال يحيى فقام مقامه وبقي كل الدين عندنا  
 ثم عند محمد بن سنان الراهن افترق بالثوبين وان شاء تركه على الرهن بالدين لا يغير في ضمان المرهن فوجب الخبز كالرهن بالسبع في ذابايع وقال يحيى الراهن على افتكاك بالدين لان الثاني قام مقام الاول لانه واحد فكذا في رابع سعره الى مائة قوله وقال يحيى اي على الافتكاك بكل الدين



This image shows a page from a manuscript, identified as the 'Sudra' (Book of Numbers) in the 'Seder Shema' section. The page is filled with dense, handwritten text in a cursive script, likely Hebrew or Aramaic. The text is arranged in several horizontal lines across the page, with some words written in larger, more decorative letters. The manuscript is part of a collection from the 'Seder Shema' section, which is a central part of the Jewish liturgy. The page is numbered 100, and the text is written in a clear, legible hand. The background of the page is a light, aged paper color.

قولنا كما اوصى الله في حق ثبوت  
الوصية قوله في اصابته اي  
اخذ الوصيه به

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس السبعين

*[Faint handwritten notes in Devanagari script]*

ان صلا  
کما قارو  
نوا صلا

والوصايا والعتق

[illegible]

كتاب المسائل  
والكل الميت ينفق في إخراج الألبان فيصيد فأعرف وصيد بكل الميت وبيع  
الضحية (الحيوان الضحية) لا يذبح ركاب محظون الذبح وكذا الميت لا يذبح

فانظر في كل واحد من هذه النسخ

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

16





[illegible]

١٠

الحام







عن نواحي عليه قبل الزوال ودلهم الى ما بعد الزوال من الغزاة فاقبل هذا جوال  
العصر وهو الصبح **والتبديل** في الاستسقاء **وقيل** عن يعقوب هذا جوال  
**والتبديل** في الاستسقاء **ليس في الاستسقاء** صلوة منونة في جماعة عند الاول  
ضلافا لمحمد وذكر ابو يوسف مع الاول في الميسور ومع محمد في الخفة والماضي في الجماعة  
اذ لو صلوا وحدا فان **المسألة** الثانية لا يتبديل الامام في خطبته ودعااته

مجلس  
العلماء  
العلماء

أنت على مثل التي أن ذكر وصاف فلا لها كل شيء قال الحارثي  
على مثل التي أن ذكر وصاف فلا لها كل شيء قال الحارثي  
عند الأول وطبار عند رعي التي روان و هو مع الأول عند الثاني من جامع  
الحسين كتاب الإيمان حلفوا لا أنكم صدق  
لا بحث في صدق ذور وجه بالفتح فيهما انقطاعا عن طيبة فلا في  
أوزوجه فلا فانا نقطع الصدقات والنوحيه وكلها لا بحث في رواية الزيادات  
الحسين في التي أن ذكر وصاف فلا لها كل شيء قال الحارثي  
عند الأول وطبار عند رعي التي روان و هو مع الأول عند الثاني من جامع  
الحسين كتاب الإيمان حلفوا لا أنكم صدق  
لا بحث في صدق ذور وجه بالفتح فيهما انقطاعا عن طيبة فلا في  
أوزوجه فلا فانا نقطع الصدقات والنوحيه وكلها لا بحث في رواية الزيادات

یونہی دے محمد و ابی بکر

الحكماني من النسخة في الرواية  
الحكماني من النسخة في الرواية  
الحكماني من النسخة في الرواية











فيما اوضحك على قولنا انما بالوضع ولكن قال في المغني قال شيخ الاسلام هذا الجواب  
 مستقيم على قولنا انما بالوضع لاننا لا نصور التهمة فيها لما ذكره فعل الشيخ وضع  
 في سجدة احدا من ظاهر الجواب انكشف حورته في الصلوة فسقط ما من غير ذلك  
 ومن يثبت حورته فما ستر حتى يضيء كالقمر جازت صلواته اجماعا  
 او صان في صيف النساء او موضع التجانس والخساسة فان ادركت مع  
 كان الرأى في الصلوة ففسدا والشرط ان كان الاكراه الاكشاف ثم ستر  
 فسدنا اجماعا ولولم يرد شيئا كنه مكنت قد ما يكتد اذا ركن ثم ستر ففسد عند  
 الثاني خلاف الجحد وعمل هذا اذا ركنه الذي فوض وصف النساء او قام على موضع جنس  
 او اصاب ثوبه نجاسة ما نفع في هذه الوجوه الثلاثة من فاته الرابع قبل النظر حتى  
 والسنة الاولى من النظر اذا فاته فقبل سترها القضا بعد ما في الوقت و  
 فيها على الركنين عند يوسف هو المختار وقال محمد بن فضال بعد الركنين واختلفوا  
 في نية القضا والاولى ان ينوي ركن السنة لا يجزئ في كل من الفناء وصل النظر  
 ومن ينظر النظر وقتله ثم اقتد في قوله بعد حسنا ساهيا وقد قدر  
 كان عليه فلهذا كما مضى وهو اذا فسد الشفع لحي الرابطة واخذت النساء  
 في الخامسة والسادسة فعلم هذا الشفع دون الرابع الا عند الثاني وعند محمد  
 بالزهد الست وهو الايسر وعليه الفتوى فلو افسد الغدز هذه الصلوة فعليه قضا  
 هذا الشفع عند الثاني وعند محمد لا يلزمه شل وانما قال وقد ادلى في الواجهة لحي ركنه  
 لا يثبت في قولنا بطلان اصل الصلوة بطلان فوضبه على قوله وانما وضع في الظاهر مع ان  
 اجواب في العشاء كذلك لانها واقعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما قال الظاهر حسنا  
 مع ان الظاهر ليس تخشع اذ في خمسة على تقدير انها ظهر وجهها الستة من باح  
 الاحام البرزوي والرهاني فراء اية سجدة ركعة ثم قراها في الركعة الثانية بلفظه  
 وعن ثلثة ركعتين سجدة فمجدد بلفظها سجدة واحدة عند الثاني  
 فمسا وعليه سجدة واحدة عند محمد استحسانا كما في المختلف والماخوذ قول الثاني وهذا  
 اذا سجد للاول ثم قرا اما الاول لم يسجد للاول فاعادها في الثانية بحسب سجدة واحدة  
 بالانفاق وانما وضع في ركعتين اذ بالانفاق في ركعة واحدة لا يترك والوجه سجدة

فيما اوضحك على قولنا انما بالوضع ولكن قال في المغني قال شيخ الاسلام هذا الجواب  
 مستقيم على قولنا انما بالوضع لاننا لا نصور التهمة فيها لما ذكره فعل الشيخ وضع  
 في سجدة احدا من ظاهر الجواب انكشف حورته في الصلوة فسقط ما من غير ذلك  
 ومن يثبت حورته فما ستر حتى يضيء كالقمر جازت صلواته اجماعا  
 او صان في صيف النساء او موضع التجانس والخساسة فان ادركت مع  
 كان الرأى في الصلوة ففسدا والشرط ان كان الاكراه الاكشاف ثم ستر  
 فسدنا اجماعا ولولم يرد شيئا كنه مكنت قد ما يكتد اذا ركن ثم ستر ففسد عند  
 الثاني خلاف الجحد وعمل هذا اذا ركنه الذي فوض وصف النساء او قام على موضع جنس  
 او اصاب ثوبه نجاسة ما نفع في هذه الوجوه الثلاثة من فاته الرابع قبل النظر حتى  
 والسنة الاولى من النظر اذا فاته فقبل سترها القضا بعد ما في الوقت و  
 فيها على الركنين عند يوسف هو المختار وقال محمد بن فضال بعد الركنين واختلفوا  
 في نية القضا والاولى ان ينوي ركن السنة لا يجزئ في كل من الفناء وصل النظر  
 ومن ينظر النظر وقتله ثم اقتد في قوله بعد حسنا ساهيا وقد قدر  
 كان عليه فلهذا كما مضى وهو اذا فسد الشفع لحي الرابطة واخذت النساء  
 في الخامسة والسادسة فعلم هذا الشفع دون الرابع الا عند الثاني وعند محمد  
 بالزهد الست وهو الايسر وعليه الفتوى فلو افسد الغدز هذه الصلوة فعليه قضا  
 هذا الشفع عند الثاني وعند محمد لا يلزمه شل وانما قال وقد ادلى في الواجهة لحي ركنه  
 لا يثبت في قولنا بطلان اصل الصلوة بطلان فوضبه على قوله وانما وضع في الظاهر مع ان  
 اجواب في العشاء كذلك لانها واقعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما قال الظاهر حسنا  
 مع ان الظاهر ليس تخشع اذ في خمسة على تقدير انها ظهر وجهها الستة من باح  
 الاحام البرزوي والرهاني فراء اية سجدة ركعة ثم قراها في الركعة الثانية بلفظه  
 وعن ثلثة ركعتين سجدة فمجدد بلفظها سجدة واحدة عند الثاني  
 فمسا وعليه سجدة واحدة عند محمد استحسانا كما في المختلف والماخوذ قول الثاني وهذا  
 اذا سجد للاول ثم قرا اما الاول لم يسجد للاول فاعادها في الثانية بحسب سجدة واحدة  
 بالانفاق وانما وضع في ركعتين اذ بالانفاق في ركعة واحدة لا يترك والوجه سجدة

للاول ولم يسجد من نظم الزيد بن سبي امرأة ماتت ولم يدر شيئا فكتفها وجها  
 لوجهات المرأة وهي مغميرة كان على الزوج وجهها والمغيرة على الزوج عند الثاني  
 وعند محمد لا يجب على ولها ما عمل كل من يجب فكتفها علبه في الاقرب الاقرب فالأقرب  
 ثم بيت المال وقال في فتاوى قاض خان على قول أبي يوسف يجب على الزوج وان تركت  
 مالا وعليه الفتوى في مالها على اختيار صاحب الحق وعليه فتوى صدر الاسلام تابع  
 الدين عز الله وعقبه عمر وانما وضع في المرأة اذا لمات الزوج معسر ولا امرأه ميسرة  
 ليس عليها كفنه بالاجماع من المغني يخرجوه او هي بوضيعة ثم مات غسل عند الله  
 وتغسل للمقولي ان اوصى بغيره او اوصى بثلث ثمن وهو حرم خلاف الجحد  
 وما تمام اليوم شرطا على بئى ولو اكل وشرب او باع او اشترى بغسل انفه قيل  
 اختلف في الوضوء بامور الآخرة فاحاطوا بامور الدنيا بغسل عندهم وعن القتيبي ان يجفوه  
 انما تبطل المشاهدة اذا اذن الوضوء على كلمين اما الكلمة والكلمة ان لا يبطئ من المغني  
 ولولم يعمل علما ومات بعد عام يوم وليلة غسل لامة الزعفران معتد فان كان  
 ان من ذلك يغسل غنم ومحمد عند الثاني ان عاش اكثر النهار يغسل والا فلا  
 كتاب الزكوة جن صاحب الغناب لم يغسل اكل جنونا  
 ولا ذكره عنده في حال حتى في الزكوة لجن فاعلم عارضا فان كان مغيبا  
 في الزكوة لجن حب الزكوة والا فلا وقال محمد ان اف في شئ من السنة واقل فحمله الزكوة  
 وانما وضع في الجنون العارض وهو ان يدرك مغيبا ثم جبن فان في الجنون الاصل وهو  
 ان يدرك مجنونا انما يغسل اكل عند الثاني عنده من شرع الظاهر استبدل  
 والاحتياط الاحتياط الشفعة او الزكوة مطلق في الشرع نصاب السائمة  
 بخلاف جنسها كما اذا استبدل نصاب الذيل بنصاب البقر او غيرها من السواجم او  
 بالوراء او بالزناية او بالعرض قبل تمام اكل فزاد الزكوة لا يكره عند الثاني  
 في خلاف الجحد وكذا الواحش بفسخ الشفعة قبل وجوها واما اذا استبدلها بجنسها  
 كما لا يلزم الذيل والبقر البقر لا يفسخ حكم اكل من شرع الظاهر وقال في فتاوى  
 قاض خان والمشايع في حيلة الاستبدال والزكوة اخذوا بنول محمد وفي الشفعة  
 بقول أبي يوسف يقوم الشئ الذي لا يفسق ثم يابى جنس ذلك لا يجوز

فيما اوضحك على قولنا انما بالوضع ولكن قال في المغني قال شيخ الاسلام هذا الجواب  
 مستقيم على قولنا انما بالوضع لاننا لا نصور التهمة فيها لما ذكره فعل الشيخ وضع  
 في سجدة احدا من ظاهر الجواب انكشف حورته في الصلوة فسقط ما من غير ذلك  
 ومن يثبت حورته فما ستر حتى يضيء كالقمر جازت صلواته اجماعا  
 او صان في صيف النساء او موضع التجانس والخساسة فان ادركت مع  
 كان الرأى في الصلوة ففسدا والشرط ان كان الاكراه الاكشاف ثم ستر  
 فسدنا اجماعا ولولم يرد شيئا كنه مكنت قد ما يكتد اذا ركن ثم ستر ففسد عند  
 الثاني خلاف الجحد وعمل هذا اذا ركنه الذي فوض وصف النساء او قام على موضع جنس  
 او اصاب ثوبه نجاسة ما نفع في هذه الوجوه الثلاثة من فاته الرابع قبل النظر حتى  
 والسنة الاولى من النظر اذا فاته فقبل سترها القضا بعد ما في الوقت و  
 فيها على الركنين عند يوسف هو المختار وقال محمد بن فضال بعد الركنين واختلفوا  
 في نية القضا والاولى ان ينوي ركن السنة لا يجزئ في كل من الفناء وصل النظر  
 ومن ينظر النظر وقتله ثم اقتد في قوله بعد حسنا ساهيا وقد قدر  
 كان عليه فلهذا كما مضى وهو اذا فسد الشفع لحي الرابطة واخذت النساء  
 في الخامسة والسادسة فعلم هذا الشفع دون الرابع الا عند الثاني وعند محمد  
 بالزهد الست وهو الايسر وعليه الفتوى فلو افسد الغدز هذه الصلوة فعليه قضا  
 هذا الشفع عند الثاني وعند محمد لا يلزمه شل وانما قال وقد ادلى في الواجهة لحي ركنه  
 لا يثبت في قولنا بطلان اصل الصلوة بطلان فوضبه على قوله وانما وضع في الظاهر مع ان  
 اجواب في العشاء كذلك لانها واقعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما قال الظاهر حسنا  
 مع ان الظاهر ليس تخشع اذ في خمسة على تقدير انها ظهر وجهها الستة من باح  
 الاحام البرزوي والرهاني فراء اية سجدة ركعة ثم قراها في الركعة الثانية بلفظه  
 وعن ثلثة ركعتين سجدة فمجدد بلفظها سجدة واحدة عند الثاني  
 فمسا وعليه سجدة واحدة عند محمد استحسانا كما في المختلف والماخوذ قول الثاني وهذا  
 اذا سجد للاول ثم قرا اما الاول لم يسجد للاول فاعادها في الثانية بحسب سجدة واحدة  
 بالانفاق وانما وضع في ركعتين اذ بالانفاق في ركعة واحدة لا يترك والوجه سجدة

















وزعمها ولم يذكر خلاف **كتاب الحدود** اربعة شهدوا على امره رجلان  
 كوشيدوا على زناه فاقول بما حكوه مرة فمدهل وقضى به ثم اقر الزاني  
 من فطنت الشبان عنده يوسف والاحمد وعبد محمد لان الاقرار من غير معتق  
**هذا الباب كتاب السيد اسرار التجارية**  
 لو اسيروا جارية من عندنا ثم عدت فاسوة بخير ما مسلم او زوجها  
 فاشترت قولت فانت والاسير ياق نورا قانت بدارهم ثم ظروهم  
 فللقدم احد اذا نكح ما بعد المبتاع لا شط الولد الملبون فوقع  
 في سهم رجلها عما من اخر من معلوم فولدت عند المشتري ثم ماتت بغير الولد جاء  
 المالك لقدم فانه ياخذ الولد بكل الثمن ان شاء في قول يوسف اولاد وعبد محمد  
 بحضرة من الثمن وكانه اشترى عليهما حاضر المسلمون مدينة او حصنا فسالوا  
 وجاب ان يوسروا او يقتلوا اذ لم على حكم الا انزلوا ان ينزلهم فمدهل  
 يوسف يجوز الانزال على حكم الله وعند محمد لا يجوز لثمن النبي وهو قوله علم اذا حارم  
 حصنا فارادوا ان تنزلهم على حكم واحدنا اجماعا فان اخطا وانزلهم على  
 حكم الله فعند النبي كان الاحكام محبة بين القتل والاسير واذا الجزية اذ حكم الله  
 في الكفار ويحكم بما هو افق المسلمين وقال محمد في سيرة الكبريت للمام ان يوضع عليهم  
 الاسلام فان اجابوا نعم اذ اسلموا لا سبيل عليهم ويكون في ارضهم العشرة وان  
 ابوا الاسلام يفرغ عليهم وعلى ارضهم اخراج ولا ينزلون في سنة فم ولا في بقية فم ولا  
 يقتلهم لان من اصله ان الانزال على حكم لا يجوز فاذا فعلة الاحكام ولم يسلموا حكم فمهم  
 بالاسير والاحصن ولا حكم بالقتل والرق لانه الاغلاظ والاصعب من الزيادة و  
 وشريح الغدوى ولا يزداد في اخرج الاصل يكونها فمطعم للفضل الزمان  
 على فراق الاصل عند زيادة الرعي لا يجوز عند يوسف خلافا لمحمد وانما وضع في فراق  
 الاصل وهو الموطع يعني ما وضع عملان في فراق المفاصلة وهو ان يقيم الامام  
 اخرج بالانصاف او بالثمن لا يجوز الزيادة على النصف بكل طالع ذلك القاني في ذلك  
 فتاواه وانما وضع في الزمان اذ انقصت فملة الرعي جائزا اجماعا من الهداية **كتاب الجمل**  
 الايق ويكول الجمل لمن يقوم به يصفوه ولا يحيط بهم رذايقا فمته

وهو من غير  
 كوشيدوا على زناه  
 من فطنت الشبان  
 عنده يوسف

وهو من غير  
 كوشيدوا على زناه  
 من فطنت الشبان  
 عنده يوسف

ورد

ان يصفى الجمل  
 وتكون  
 يقوم به يصفوه  
 ولا يحيط بهم

افل

اقل من اربعين رما يجب ادبوعن رما عند يوسف وقال محمد بقدر من فمته رما  
 كذا في المسورة والهداية وقوله لا يخطا من فمته وذكر النصف الثاني **كتاب الغصب**  
 لو انفق الزاني من ماله في فمته **كتاب الغصب** انفق من ماله في فمته  
 ولا يخطا من فمته **كتاب الغصب** انفق من ماله في فمته  
 قال محمد عليه فمته الحرام لا يخطا من فمته انفق من ماله في فمته  
 كما لو انفق المسلم على الزاني انفق من ماله في فمته انفق من ماله في فمته  
 يراه المثلث ومن يشق رفق فمته لم يكن في الزني فمته فاعلم شق فمته  
 مسلم لا تقضي الاوق عند يوسف خلافا لمحمد واختلاف فمته انفق من ماله في فمته  
 اذ السرد فمته وشق زق فمته التي فيها الجور حسنة ابن عبد مضر من يد  
 وليس لملك اخذ العاصب **كتاب الغصب** انفق من ماله في فمته  
 على المالك حتى لم يجد له مخرج على العاصب عند يوسف خلافا لمحمد عصب دابة  
 لو برهن العاصب ان الغصب مات لوك المال والمولى قلب انبان فقام  
 فاعلى اولى والنصف قد وجب اورد هذا في الاصل وكنت المالكية انفا  
 هلك عند العاصب واقام العاصب بينة انه رهاه هلك قال ابو يوسف في الاحكام بينة  
 المالكي اولى وقال محمد بينة العاصب اولى **كتاب الشراكة**  
 لو شراكا بخطبة فخر خطا فلا يجوز فصل احد شريكا في عدا الاثبات  
 من المنليات ولم يخطا ثم خطا فليس بشركين ولكل واحد منهما متاع ولا ربح  
 وعليه وصيغته فان خطا ثم اشترى كاهن الشراكة كمن هو شراكة ملك عند يوسف  
 وشراكة عند محمد ثم اشترى في الخطا فليس بشركين ولكل واحد منهما متاع ولا ربح  
 يوسف السبي الزاني بل يوزر ملكه وهو ظاهر الرواية وعمر محمد ان الربح بينهما على ما تولا  
 فاما وضع في المنليات اذ في الغرض لا يبيع الشراكة حال اختلاف عداها واذا اجس اذ لو  
 اختلاف حسب كاهن خطا والشريك والشريك لا يخطا لان فمته الشراكة بالانفاق  
 من المسورة والهداية لو انبثت بجمعة مفاضة فقال اذ انقص في المعارضة  
 ملكك والعين بلامها مفاضة وجاء بجمعة في اخصه اذ على رجل شراكة  
 مفاضة وان المال الذي في يد مفاضة مفاضة لا يقبل بينة عند يوسف

فانك فقام عليه البينة  
 اذ في ذلك البينة  
 اذ لا ملك لاس الزنا

هذا كتاب الغصب  
 انفق من ماله في فمته  
 عصب دابة  
 لو برهن العاصب ان الغصب

هذا كتاب الشراكة  
 لو شراكا بخطبة فخر خطا  
 من المنليات ولم يخطا  
 وعليه وصيغته فان خطا  
 وشراكة عند محمد ثم اشترى  
 يوسف السبي الزاني بل يوزر  
 فاما وضع في المنليات اذ في  
 اختلاف حسب كاهن خطا  
 من المسورة والهداية لو انبثت

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

آمیز و بجای آنکه اینها را  
 استعبر و خود را از این خطه صحت  
 از دارایان عالم  
 مسجد خراسان  
 نمازگاه و منبر و محراب و منبر  
 بود و در وقت نماز این مسجد  
 ملاک حق

ومن نصيبه من حيله ان كان كل واحد منكم  
بالصوت فاعطى كل واحد منكم الاصل  
لذلك لم يمانعوا في ذلك ووجدوا في ذلك  
الحل وحلهم في ذلك  
ان نزل الى يوسف لان  
المقال والقرآن والحق

[illegible]







وجود العيب عند الباع الاول اذ لو قام بينه انها كانت عند المشتري الاول ليس للمشتري الثاني  
 الاول ان يتخاض بابه بالاجماع فانه ما جعل مكنيا في اقران يكونه سلبية عند الباع الاول  
 من اياهم فانما يتخاض والمحيط به جلال باع عديرا ومعات احداهما والباقي وارثه فاذا  
 باعوا اجماعا وادارت ذاك ثم ادعى المتخاض عيبا في المشتري الذي عليه  
 تحلف في نصيب بل جزمه وليس في الباقي **بما العلم** يعيب وهو من بعد  
 له يوسف يحلف الوارث على البنت في حصته وسقط الميراث في نصيب الآخر وقال  
 محمد يحلف في النصيب في نصيب على البنت وفي نصيب مودة على العلم عديدين  
**ومشيتي في المثلوك من اثنين** ومن غير ما مور به **العين** اثنين باع فضول  
**خبره وان ساء اذا اصابه في قسطه** **ومر** ذاك فلهما فاجاب احدهما  
 ورث الآخر فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ حصته المحببة حصته من العن وان  
 شاء ترك وعند محمد باخذ حصته بل خياره مجوس في ساء او خسرنا او في  
**والجوزين مع ما هو دجوا او خسرنا او وقرنا او خسرنا** فذا او جها فذا  
 فبا عا من مجوس جاز اليه عند ابو يوسف لهما عندهم فبذل الذبيحة عندنا وقال  
 محمد لا يجوز وانما وضع في هذه الاشياء لان اهل الكفر لو باعوا الميتة فيما بينهم  
 لا يجوز لانها ليست بالاعديم من الجنس النظر الى وجه الدابة لا بطل خيار الركن  
**ولو راي العيب بلا مؤخر في الحيوان ما كان للفظ** حتى يرى مؤخرها وعند سبطه  
**ولو شري النخل او اطلقها ملكك عين النخل الا انها شرا** الشجرة على  
 ثلثة اوجه اما الشجرة فلهما فلهما فبذل الارض او يشر بها مع قرارها من الارض لا للمقلع  
 او يشر بها مطلقا ولم يشرط واحد منها في الاول فومر بالتمتع ولا العلم يعرفها لكن  
 على وجه اليهود لا في منتهى العروق وفي الثاني لا يجوز على الفتح ولو قيل ان يعرفها كانها  
 اخرى وفي الثالث قال الثاني لا يدخل الارض الباع وقال محمد الشجرة مع قرارها  
 من الارض وعليه الفتوى وانما وضع في الباع اذ في الاقران الشجرة وفي الفتوى جزل  
 ما خفي الشجرة من الارض فيها اجماعا من التمتع والفتوى اشترى لؤلؤ في حصد  
**ولو لو في النصف اشترى حان ونحوه اذ اراه جاز عند ابني** ولا اخبار  
 اذ اراه وقال محمد الباع باطل وعليه الفتوى من التجنيس

هذا هو الوجه في قوله  
 ولو راي العيب بلا مؤخر  
 في الحيوان ما كان للفظ  
 حتى يرى مؤخرها وعند سبطه

**والا حكا في الذي يئس من شيء فيه ولا يحضر قوت البينة** الاحكام مكره  
 في كل من يقصر عن التمسك بحجب وقال محمد ذكر في الامكان خاصة اشترى عبد اهل  
 ولو يئس ان ياتي من شيء **وتختان باسما حجه** ان يه عبدا واحدا فوجبه  
**عين اياك ساء يئس اياه** ولم يحضر المشتري حاشا عديدين وقد غدر في موت  
 او نحو فعدله يوسف خيار النعمين لا الباع وعند محمد لا المشتري ببيع بفضان  
 العديدين شاء فيعزم العود به عينا وبفهم وبه العبد الذي لا يبر بالرجوع بفضان  
 ويرجع بفضان ما بينهما وكذا اذا وجد به ثلث عيوب وقد غدر الرد بعارض بجمع  
 بفضان العيب من الثلثة على نحو ما ذكرنا المحيط وتزعم خيار الغفسي في النظم  
 ان ان اكلان عند غدر الرد باحد العديدين ابهما كان ولا يرجع مع اكلان الرد  
 والافلازم

**كتاب الصرف** اشترى فاكهة وبغيرها  
**لو اشترى فاكهة بدينهم فليس يجوز كالأقل قائم** بدرهم فلو لم يرد  
 اذ يجوز وفيما دون الدرهم يجوز وعند ابو يوسف انه يجوز في الكل وعند فراجي زعالم  
 بين عدد الفلوس لان العقد يتعلق بالفلوس لا بالدرهم فلا بد من العلم بعددها  
 لان الناس قد يصفون في بيع الفلوس وقد يسامحون وابو يوسف يقول بذكر الدرهم  
 بغير عدد الفلوس معلوما يعرف الاسواق ومحمد يقول فيما دون الدرهم بغير العلم  
 في تمام مقام ذكر العود وفي الدرهم وجاز اذ لم يمسوا وفي باب زفر وانما وضع في  
 النصف ليحصل الاتفاق بيننا في الحيوان وفي كذا كذا في اقل من درهم

**كتاب الشفعة** سفل لرجل وعلا لرجل  
**وصاحب العود اذ اهدى لم يكره السفل شفعيا** **واعلم** فهدم العلوي ثم  
 باع صاحب السفل سفله فلما شفع لصاحب العلوي عند له يوسف خلافا لمحمد  
**ولا شفع وان جازا ما شفعها ذو السفل اكلها** وعلى هذا الوجه وان  
 بحجبتها ثم انهدم العلوي قبل اخذ الشفعة فالشفعة لصاحب السفل ولو اخلو  
 وقال محمد لهما جميعا **وقوله اخذ نصف الدار لا يفتقر تسليمه للبائس** **طلب**  
 الشفعة في نصف الدار ليكون ذلك الاستسليم للشفعة في الكل ولو سلم الشفعة  
 او تركها في النصف فهو تسليم للكل ما لو قال اخذ نصفها فهو تسليم عند محمد ترك

قال ابو يوسف من اشترى عبدا  
 واشترى من غيره فباعه  
 واشترى من غيره فباعه  
 واشترى من غيره فباعه

هذا هو الوجه في قوله  
 ولو راي العيب بلا مؤخر  
 في الحيوان ما كان للفظ  
 حتى يرى مؤخرها وعند سبطه

هذا هو الوجه في قوله  
 ولو راي العيب بلا مؤخر  
 في الحيوان ما كان للفظ  
 حتى يرى مؤخرها وعند سبطه





ثم وجب اثبات فيضها في نصف الدية وجب رواية الجامع انه لا وجه لقولنا فيها نصف الحق  
 لا غير لان النصف بان يبقا احدا لياقين لا يلزم الى اصدعها منها من مثله فثبت المالك  
 ابتداء فينصف النصف ببقا اصدعها ولهذا الوجه ثلثه منهم لا يفتنون الا النصف فانما  
 بقا النصف ببقا اصدعها لا بد وان يبقا بقا الواحد من الزوجين الآخر شرا زيد  
 وذكر ثلثين ونصف ثلث لان الباقي من الزوج الآخر لو كان اشد هذا في النصف  
 لبقية نصف هذا النصف وهو ربع الحق ولو كان شاهدا على شهادة اصل واحد  
 في هذا النصف لبقية ربع هذا النصف وهو ثلث الحق لان شهادة الشاهد بمنزلة  
 شهادة امرأة واحدة فان شهادة الواحد منها ربع الحق فاذا كان الباقي منها  
 شاهدا على شهادة اصلين كان اصغف من الاول واقرى من الثاني اما اصغف  
 من الاول لان شاهدا الاصل يعتد على العيان والذكر يشهد على شهادة شامدة  
 يعتد بخبره وليس بخبر الذي يشهد على شهادة شاهد واحد مثله فلا يثبت  
 فلا جرم ثبت ثلثين الحق بيقين والثلثين الآخر ثبت بشهادة في حال دون حال  
 فنصف ذلك الثلث فيبقى ببقائه ثلثين ونصف ثلث فيلحق بالذكر النصف فيكون الثلث  
 خمسة اثمان ونصف فالثلث ثمان ونصف ثلث فيضينه الواحدا نصفه  
 وقوله كذا في وصفين اى كذا واحد من فرعي الاصلين **كتاب الدعوى**  
**اذا ادعى الميراث بالزوجية وباعتراف ذي اليد القضيبة** تركته في يدان  
**فالزوج دون النصف للزوج محكم والثلث للزوجية لا للزوج محكم** احاد  
 الزوجين يطلب نصيبه فان شهد الشهود انه وارثه وقالوا لا نعم لم وارثا  
 آخر فلك اكثر النصيبين وان شهدوا وارثه ولم يقولوا لا نعم لم وارثا آخر بل اقر  
 بذلك وايدى فالأقل النصيبين عندنا يوسف واكثر النصيبين عند محمد وقول  
 ابي حنيفة مضطرب لكن ذكر مع محمد في الميسر وانما وضع في الزوج والزوج  
 لان الوارث المدعى اذا كان من المحجب بعينه كالأب والابن والقاضي يتلوم  
 بقدر ما يرى ثم يدعى المال اليه وان كان ممن يحجب بعينه كالجد والابن لا يدعى المال  
 اليه اما اذا كان ممن لا يحجب بعينه كمن يختلف بنصيبه كالزوج والزوجة ففيه  
 اختلاف من ادب القاضي للمصدر الشهيد وقوله وباعتراف ذي اليد القضيبة

ينظر به

القضية

القضية مبتدأ وتندبر فعل القاضى لباقرار ذي اليد بان لا وارث غير الاستمارة الشهادة  
**لو قال يا ذى اليد منك ثبوت دا ومن ادعى ثبوتها ان ويرها** عين في رجل  
**كان لها النصف وليس بحريم** وقصة النصف ولا يتم ادعى فضل ان اشركها  
 من ذي اليد بكذا او ادعت امرأة ان ذي اليد تزوجها عليها راقا ما بينته لها سوا  
 عندنا يوسف فينقض بها بينهما ولا ينفى قيمتها على الزوج بقيما للمهر وبرج المهر  
 عليه بنصف الثمن ان كان نكح وقال محمد انشأ اول فينقض بها لرجل ويغتمها  
 المرأة من الميسر وفي الحريم من الحيمان امه في رجل ادعاها لرجل واقام البينة  
**لو ادعى الحريم في حق ابي له بشاهدتك فلك واخذه** ان قاضى بذكره افضله  
**وقال له واليد في ثلث** **واثبتناه فالحق الحريم** على هذا الرجل واقام  
 ذو اليد البينة انها امه ولدت في ملكه فمن ثلثه فضول في فصلين اتفاق وفي الثالث  
 خلاف اما الاول ان يعلم المدعى البينة ان قاضى بذكره افضله بها ولم يذكر واسبب القضا  
 باللم يذكره وانما فضل بطلان الملك او بالنتائج او بالاشهاد او بالامر او من ذي اليد  
 ومثبت فيقض بها للمدعى ولا ينفى قضا الاول عندهم لان القضا مع المدعى ظاهرا  
 وبينة ذي اليد ينقضه ان حصل القضا بمكده مطلقا او بيقينه ولا ينقضه ان حصل  
 بسبب من جهة ذي اليد من شراء منه او اقراء منه فلا ينفى بالشك وانما ان كان شهد  
 شهوده ان قاضى بذكره افضله بها بسبب كذا او يمينوا سبب القضا واصناف  
 الى القاضي بان شهدوا ان قاضى بذكره اقراءه فضل فيصير شهودا وشهودا  
 لا او شهدوا انه اقراءه قاضى بالنتائج وحيث ينفى قضا القاضي للمدعى بالاتفاق  
 لا ما ينفى بخطا القاضي حيث قضى للمدعى بمكده مطلقا او بالنتائج مع بينة ذي اليد بالنتائج  
 وهذا باطل عندهم والثالث ان يمينوا سبب القضا ولم يمينوا الى القاضي بان  
 لم يمينوا اقراء القاضي انه اقراءه قاضى بمكده مطلقا او بالنتائج ولكن قالوا ان شهدنا  
 قاضى بذكره افضله للمدعى بشهادة شهود وشهودا انما له او بشهادته وشهودا  
 بالنتائج قال ابو يوسف يفضى بها للمدعى ولا ينفى قضا الاول وقال محمد يفضى بها  
 لذي اليد وينقض قضا الاول لان شهود المدعى لما عينو النتائج او مطلق الملك  
 يتوجب القضا به فصار كالمقر القاضي به ولا يريست وان عينو النتائج

قوله واحملني الى اهل الانعام  
 قوله واحملني الى اهل الانعام  
 قوله واحملني الى اهل الانعام  
 قوله واحملني الى اهل الانعام

ان الشهود













ازرع غنم دعوى فصاله منها على صوفها الذي على ظهرها على ان يجز من ساعته جان عند  
 خلافا لمجرد لوصا على صوف طرشاء اخرى او على لبن في صنوع هذا الغنم او لولر يطل  
 لم يجز اجماعا قلت وبشرط في المبسوطين والشروع ان يجز من ساعته ان هذه  
 المسئلة فرغ مسئلة مع الصوف على ظهر الغنم لان ما جاء بعده جاز الصلح عليه ونه انما يجوز  
 بعده اذا شرط ان يجز من ساعته فاما اذا باع بشرط الزكاة لانه لا يجوز البيع كذا  
 كذا فمبسوط لم يوافق في ذلك وفيه في النظم صيغة التخييس في قوله تجز في الاول من الجواز ويجز  
 لان جواب الشرط وهو ايضا حكم المسئلة والثاني من الجزوه وهو القطع دين مشترك  
 الف على ان يبيع في بيع آخر غير مؤثر في بيعه ولا يبيح له بيعه ولا يبيح له بيعه  
 انما على ان يبيع في بيعه لم يبيح له بيعه ولا يبيح له بيعه  
 فبئذ وتفاضا فليس الا ان يرجع عليه بنصفه عند ان لا لم يبيح له بيعه  
 لو تفاضا في ارض جبا بغير علمه وعند محمد ان يرجع بنصفه والدين المشترك  
 ان يكون واجبا بسبب متقد كمن البيع اذا كانا صفة واحدة ومن المال المشترك  
 والمؤثر بينهما وفيه المسئلة المشترك من الهداية اشترى عبدان فمقبضه  
 ولو بئرا عن غيب القيد ما اخضع بالموجود عند القيد حتى صالح البايع  
 بانه على الحادث قبل القبض في ذلك الفاضي عند القبض على ان ابراه من  
 كل عيب ثم حدث به عيب وقبضه فليس له ان يرد به بعيبه عند ابي يوسف خلافا  
 لمحمد ولو كان بشرط البراءة من كل عيب عند البيع كان على هذا الخلاف وحاصل  
 الخلاف راجع الى ان العيب احدث بعد البراءة قبل القبض يدخل تحت البراءة عند  
 خلافا لمحمد لو كان الف درهم وقبض حتى الزكاة في ذلك كره لرجل على آخر  
 صاعدها بالالف درهم والقدر من درهم المستلزم ما يدرج وعشر ذائره  
 وقبضه نقد وبعس باجل فانه يجوز في الشرع باجل صالحه من ذلك على ما يدرج  
 درهم وعشر درهم الى اجل فانه لا يجوز لانه العشر باء الزكاة في صرفه الى اجل لان  
 الصلح وقع على خلا وجنس الحق فاعتبه معا وجنة لاسقاطا فان صالحه على اتم  
 درهم وعشر درهم على ان يفتقر خمسين درهم او اثنين الى اجل ثم يفتقر الخمسين  
 قبل ان يفتقر لم يجز عند محمد لما مره من صرف وقد شرط الثا جيل في بعض المايرة

قال ابو يوسف في بيعه  
 ان يبيح له بيعه  
 ان يبيح له بيعه  
 ان يبيح له بيعه  
 ان يبيح له بيعه

سورة

فيفسد انما جيل وعند ابي يوسف لم يرد لان الاجل في سنين يجعل بطريق الشرط ويجعل  
 مبتدأ وقصد ما يصح العقد يجعل على البر دون الشرط فيجاء حتى لو كان وعلى ان سنان  
 الى اجل يفسد لصريح الشرط وهذا الحكم في جميع المورثات والمكليات من المبسوطين وقول  
 اجل ان لم يباطل ولو قال انت احكم في عترة الشري وجب تسليمه لا يجوز التحكيم  
 مضافا الى وقت مستقبل عند الثاني خلافا لمحمد وصورة ان يبرر المسلم صحت حكمه  
 غذا او راس شهر وتعلق الحكم على هذا الخلاف في صورته ان يقول المسلم اذا اهل الملال  
 فاحكم بيننا او قال للمدعي او لعبد اذا سلكت او اعقبت فاحكم بيننا في ادب الفاضل  
 من المحبوا واما في التحكيم لان الامانة واليقين اثبتان مضافا ومعلنا اجماعا  
 واما اورد المسئلة والصلح لان التحكيم صلح معني حيث لا يثبت الا بتراض المحكمين  
**كتاب الرهن**  
 لو ائتمت ان يبيع مع امرأه فله ان يقول اني اقول اني اقول اني اقول اني اقول  
 لم يثبت الرهن ولا يقضي له قبضه هذا عند مالك وروى من ماله واقام  
 البينة على ذلك فجد صاحبه وقال لم يرد به ويجوز الرهن الرهن ايضا فعند  
 ابي يوسف لا يقضي بالرهن اصلا ويرد الرهن على الراهن وقال محمد يقضي بالرهن  
 تخييران في نوبة الحاجد لا يجعل الرهن في يد مع اقراءه الا ان لم يمسكه فيوضه  
 على يد عمل لما ان يعمل لا المدعى بضميه فاذا اوصل برجل الراهن فان هلك يرد  
 المدعى ذهب بضميه من المال ان كان في يد وقيل قول الشيخ مع ابي يوسف من  
 الجبلا وغيره من هتك الرهن يردن قال لا تجب هذا ولا يردن كل رجلان كل  
 وانكر الآخر فالرهن بطل لان الحق في دين دون الكل واحدها على رجل  
 الف فان هتكها منه رهنه بدينها وتبناها ثم قال ارجعها ان دينها عليه باطل  
 والارض في ايدينا تجبها وانكر صاحبها بطل الرهن عنده وقال محمد لا يطل ويرد  
 من حصته والرهن فماله ونفسه التجب مرة اقراءه في خيفة من رهن متضمن  
 مستأمن قد رهن الشيء فقل عن دارنا وسنينه فقل حصد رهن شئنا  
 فالرهن بطل في ذلك بطل لما لا يثبت بغيره الفصل في الرهن عند  
 واضطر القوي عن القدر الاجر مسلم او ذم او مستأمن في دار الاسلام

والقول على ان يرد  
 من ان يبيح له بيعه  
 قال ابو يوسف في بيعه  
 ان يبيح له بيعه  
 ان يبيح له بيعه  
 ان يبيح له بيعه

قوله اذا فعل الى اصولها  
 وهذا مستأمن او تجب  
 من وهو مستأمن على  
 المبتدأ مقف

والى راس على المضاربة على قدر المالىين اخصا لان مال المضاربة الاول الف ومال المضاربة  
 الثانية خمسة فيجعل كل خمسة منها سهم فيصير الفان اربعة اسهم فاذا هلك الف  
 رسم يصرف الهالك الى المالىين جميعا على سعة السهام فيكون الهالك من مال المضاربة  
 الثانية خمس الف وذلك لما تشارك في قدرته من مال المضاربة الثانية مائة وثلث  
 ثمانية ثلثاته مخلوط بمال المضاربة الاولى اربعة اقسام الف وذلك لما تشارك في قدرته  
 مال المضاربة الاولى الف ومائتان الف راس مال المضاربة الاولى ومائتان ربع  
 مال المضاربة الاول فيكون بينهما نصفان على ما شرط في رد المضارب على  
 رب المال لاجل المضاربة الاولى والثانية لاجل المضاربة الثانية ثمانية ثلثاته و  
 انما وضع في الهلاك اذ لو تصرف في المالىين وربع ولم يهلك شيء كان الربح موزعة  
 على المالىين اخصا اربعة اقسام ربع المال الاول والخمس لثاني اجماعا والموضوع  
 في المضاربين مع واحد اذ لو كان العاقد اثنين والمسلك بجعلها اذا هلك منها  
 الف كان الهالك مرفوعا الى المالىين ولم يكن مرفوعا الى الربح اجماعا الكل من محسوط  
 فلو هزاه بطريق الاختصاص فيمنعه كل مصنف من اولى التماس من المحسوط  
 البكر والمختلف وفي المسئلة تماصيل خمسة تعرف في المحيط وشاب اى خلط  
 قوله بما سلف في نسخة بما اكتسب ذهب في نسخة المصنف التلث وسلف  
**والحكمة المشروطة كان واجبا في جعله اجيرة مضاربا استاجر رجلا**  
**عشر اشهر باجر معلوم ليشتري له البز ويبعد فهو جائز فان دفع اليه ثمنه**  
**من المدة ما الا مضاربة بالنصف فله فيه وربع فكله لرب المال عند يوسف**  
**ولا الاجرة المشروطة وعند غيره ما شرط في المضاربة ولا اجر له مادام يعمل لها**  
**المال وان عمل بمال آخر لرب المال ولم يعمل مال المضاربة يستوجب الاجر والا حان**  
**لا يبطل بالاجماع عمل المضارب في المضاربة الفاسدة وربع فالربح كله**  
**والاجر مثل فاسد المضاربة ان حاول التلصص في الحماصة لرب المال ولم يلق**  
**الجم الغش والى ان كسبه زجرا فلا اجر فكذا في الاجرة والاجر المثل فيما عمل**  
 وكذلك اذ لم يربح كالمزارع ليحقق امره مثله وان لم يحصل الخراج وهذا هو  
 ظاهر الزاوية وذكر الهذوري عن لي يوسف اذ اذ لم يربح فلا اجر له من المحيط

فصل في موضوعات المضارب  
 وهما كذا في المضاربة الاولى

ثم لي بدو المحارب فظهر للمدون عليهم واسروه سبيهم او في مصر الزهر ملكا للمدين  
 ندينه عند الرب يوسف وقال محمد وهو حسن لجاله يباع في دينه فان فضل من ثمنه شيء  
 فهو للرب اسره لانه اقرب القس الى الدين في حقيقته روايتان وقيل الرب ومنه  
 القافلة تعاقبا لا نظير المفازة والغفل ما يغفل الغازي اى يوطئه زائرا على سهم  
 والغنيمة ما ينال من اهل الشركة غنوة والخرب ما يمدد اليه ما ينال منهم بعدما  
 نضع الحرب او زيارها ويصير الدار الى الاسلام من غير كتاب **المضاربة**  
**لو اذ سدس الرب للمضارب بعد اقسام ثمنه المضارب** اقسام رب  
 المال والمضارب الرب واخذ رب المال راس مال المضارب اذ لو غش في فله  
 سدس الرب وقال رب المال قد غش في ففقد المضارب من حقه سدس الرب فوجاز  
 لازم عند الرب يوسف وربع كل واحد منهما على صاحبه بما حصل من ذاك اى سبي  
 حصل لكل واحد منهما بسبب الخط والزيادة قرب المال حصل سدس آخر بحظ  
 المضارب في ربعه على المضارب والمضارب حصل سدس من زيادة رب المال في ربع  
 على رب المال وقيل يجوز الخط دون الزيادة من البسوط والخط جائز بالاتفاق  
 فلهذا وضع في الزيادة وانما وضع بعد اقسام لان الخط والزيادة قبل الاقسام  
 جائز بالاتفاق من المشهور **فليس بالفضل المضاربات والشعيرة التي والدين**  
 المضاربة بالعلوم الشافعية لا لغيره عند خلاف المحدثين عن جعفر روايتان  
**مضارب باليقض في الاكراه اجاب بصل العمل ربحا واشتد دفع**  
**اعطاه رب المال ألفا اخرى بالثلث والتشويش فيه اخرى الى اصل الف مضارب**  
**فشارب نصف هذه بما سلف فصار ألف في الربح التلث بالنصف فعمل**  
**واخبر في هذا الدية الشيتاني وقيل قول الشيخ في الزاوية وربع الف ثم اعطاه**  
 الف اخرى مضاربة بالثلث وقد اطلق العمل فيها فخط خمسة من هذه الف  
 بالمضاربة الاولى ثم هلك منها الف فلهلاك من ربع المال الاول عند فيكون  
 الالف الهالك لربها بمال المضاربة الاولى الف لا ربع فيها ومال المضاربة الثانية  
 الف ايضا ليحكم فيها شري خمسة ثلثه منها مخلوط بمال المضاربة الاولى وخمسة ثلثه  
 موضوعه في مئة المضارب فيرد الكل عند الفتح وقال محمد الهالك يصرف الى الربح

فصل في موضوعات المضارب  
 ففصل في موضوعات المضارب  
 ففصل في موضوعات المضارب

فصل في موضوعات المضارب  
 ففصل في موضوعات المضارب  
 ففصل في موضوعات المضارب

فصل في موضوعات المضارب  
 ففصل في موضوعات المضارب  
 ففصل في موضوعات المضارب

ان لم يحصل فيه ربحا اربع اموال







الحنف

مختلفة فنفذت بحاجته لا بما ليست من حوائج حاجة الصبي كذا الحنف  
 وحول الشعبي أن الحنف نصف نصيب أبي نصف أبي رجلات و  
 وقال يعقوب بن خزيمة إذا ولد الحنف مع أبيه فذلك ترك أبنا الحنف  
 نكح من سبقه فليدرك لأحسنة من قبله لا نكح قال الشعبي الحنف  
 يرث نصف نصيب ذكر ونصف نصيب الأنثى فإذا مات وترك أبنا وولدا حنف  
 فعند أبي يوسف عني في قول الشعبي جعل المال بينهما على سبعة أسهم الحنف ثلثة و  
 لابن أربعة وقال محمد بن علي بن قول الشعبي نعم المال بينهما على ثلثي عشرهما خمسة  
 الحنف وسبعة لابن لجدان الحنف لو كان ذكرا كان له نصف المال ولو كان أنثى كان له  
 ثلث المال فيكون له نصف النصف ونصف الثلث والباقي فمحتاج إلى حساب  
 له نصف والنصف نصف وثلث وثلثة نصف وأقل ذلك أنثى عشر له نصف نصف  
 في حال وهي ثلثة ونصف ثلثة في حال وهو شأن فيكون خمسة والباقي ثلثة و  
 ذلك سبعة ولأبي يوسف أن نصف نصيب الابن ونصف نصيب البنت ثلثة أرباع  
 نصيب الابن فيقولون كيف سبها فيصير ثلثة أسهم وللان نصف المال الأربعة أسهم وكذا  
 قال الذي كل واحد بمذهب والباقي دوقوا اليد  
 والماء المستعمل في الجبان فذلك كالحرف في النكاح قال أبو حنيفة في رواية  
 وهو كقول الشافعي عند الماء ويشبه أهل ذلك الشيعة الحنف عن الماء المستعمل  
 في الغسل والوضوء نجس نجاسة عذبة وقال أبو يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة  
 نجس نجاسة خفيفة وقال محمد طاهر غير بور أن بلالا أخرج وضوء رسول  
 الله فبقيت الصلاة ومسح به وجوههم ولو كان نجسا لما فعلوا ذلك ولأن هذا  
 ماء طاهر استعمل في موضع طاهر فلا يجب نجس الماء إلا أن بالاستعمال ثبت فيه نوع  
 تغير فلا يجوز الوضوء به ولأبي يوسف أن نجاسة محمد فيه نجف حكمه كقول أبي بكر  
 محمد وجواب الحنف أن ما ارتد إليه من أحدث واجبة عليه قليله ما من جواز  
 الصلوة والحل الأول فكل في الحل الثاني لا يحل شرب بول أبي بكر محمد مطلقا  
 ولا يحل شرب بول العجم وكما في كل حال فأعلم عند أبي حنيفة وحل للنداء  
 وجوز الثاني لجلل الشيم وطاهر عند الأجير فأعلم لا غير عند أبي يوسف فكل

مختلفة فنفذت بحاجته لا بما ليست من حوائج حاجة الصبي كذا الحنف  
 وحول الشعبي أن الحنف نصف نصيب أبي نصف أبي رجلات و  
 وقال يعقوب بن خزيمة إذا ولد الحنف مع أبيه فذلك ترك أبنا الحنف  
 نكح من سبقه فليدرك لأحسنة من قبله لا نكح قال الشعبي الحنف  
 يرث نصف نصيب ذكر ونصف نصيب الأنثى فإذا مات وترك أبنا وولدا حنف  
 فعند أبي يوسف عني في قول الشعبي جعل المال بينهما على سبعة أسهم الحنف ثلثة و  
 لابن أربعة وقال محمد بن علي بن قول الشعبي نعم المال بينهما على ثلثي عشرهما خمسة  
 الحنف وسبعة لابن لجدان الحنف لو كان ذكرا كان له نصف المال ولو كان أنثى كان له  
 ثلث المال فيكون له نصف النصف ونصف الثلث والباقي فمحتاج إلى حساب  
 له نصف والنصف نصف وثلث وثلثة نصف وأقل ذلك أنثى عشر له نصف نصف  
 في حال وهي ثلثة ونصف ثلثة في حال وهو شأن فيكون خمسة والباقي ثلثة و  
 ذلك سبعة ولأبي يوسف أن نصف نصيب الابن ونصف نصيب البنت ثلثة أرباع  
 نصيب الابن فيقولون كيف سبها فيصير ثلثة أسهم وللان نصف المال الأربعة أسهم وكذا  
 قال الذي كل واحد بمذهب والباقي دوقوا اليد  
 والماء المستعمل في الجبان فذلك كالحرف في النكاح قال أبو حنيفة في رواية  
 وهو كقول الشافعي عند الماء ويشبه أهل ذلك الشيعة الحنف عن الماء المستعمل  
 في الغسل والوضوء نجس نجاسة عذبة وقال أبو يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة  
 نجس نجاسة خفيفة وقال محمد طاهر غير بور أن بلالا أخرج وضوء رسول  
 الله فبقيت الصلاة ومسح به وجوههم ولو كان نجسا لما فعلوا ذلك ولأن هذا  
 ماء طاهر استعمل في موضع طاهر فلا يجب نجس الماء إلا أن بالاستعمال ثبت فيه نوع  
 تغير فلا يجوز الوضوء به ولأبي يوسف أن نجاسة محمد فيه نجف حكمه كقول أبي بكر  
 محمد وجواب الحنف أن ما ارتد إليه من أحدث واجبة عليه قليله ما من جواز  
 الصلوة والحل الأول فكل في الحل الثاني لا يحل شرب بول أبي بكر محمد مطلقا  
 ولا يحل شرب بول العجم وكما في كل حال فأعلم عند أبي حنيفة وحل للنداء  
 وجوز الثاني لجلل الشيم وطاهر عند الأجير فأعلم لا غير عند أبي يوسف فكل

مختص

مختلفة فنفذت بحاجته لا بما ليست من حوائج حاجة الصبي كذا الحنف  
 وحول الشعبي أن الحنف نصف نصيب أبي نصف أبي رجلات و  
 وقال يعقوب بن خزيمة إذا ولد الحنف مع أبيه فذلك ترك أبنا الحنف  
 نكح من سبقه فليدرك لأحسنة من قبله لا نكح قال الشعبي الحنف  
 يرث نصف نصيب ذكر ونصف نصيب الأنثى فإذا مات وترك أبنا وولدا حنف  
 فعند أبي يوسف عني في قول الشعبي جعل المال بينهما على سبعة أسهم الحنف ثلثة و  
 لابن أربعة وقال محمد بن علي بن قول الشعبي نعم المال بينهما على ثلثي عشرهما خمسة  
 الحنف وسبعة لابن لجدان الحنف لو كان ذكرا كان له نصف المال ولو كان أنثى كان له  
 ثلث المال فيكون له نصف النصف ونصف الثلث والباقي فمحتاج إلى حساب  
 له نصف والنصف نصف وثلث وثلثة نصف وأقل ذلك أنثى عشر له نصف نصف  
 في حال وهي ثلثة ونصف ثلثة في حال وهو شأن فيكون خمسة والباقي ثلثة و  
 ذلك سبعة ولأبي يوسف أن نصف نصيب الابن ونصف نصيب البنت ثلثة أرباع  
 نصيب الابن فيقولون كيف سبها فيصير ثلثة أسهم وللان نصف المال الأربعة أسهم وكذا  
 قال الذي كل واحد بمذهب والباقي دوقوا اليد  
 والماء المستعمل في الجبان فذلك كالحرف في النكاح قال أبو حنيفة في رواية  
 وهو كقول الشافعي عند الماء ويشبه أهل ذلك الشيعة الحنف عن الماء المستعمل  
 في الغسل والوضوء نجس نجاسة عذبة وقال أبو يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة  
 نجس نجاسة خفيفة وقال محمد طاهر غير بور أن بلالا أخرج وضوء رسول  
 الله فبقيت الصلاة ومسح به وجوههم ولو كان نجسا لما فعلوا ذلك ولأن هذا  
 ماء طاهر استعمل في موضع طاهر فلا يجب نجس الماء إلا أن بالاستعمال ثبت فيه نوع  
 تغير فلا يجوز الوضوء به ولأبي يوسف أن نجاسة محمد فيه نجف حكمه كقول أبي بكر  
 محمد وجواب الحنف أن ما ارتد إليه من أحدث واجبة عليه قليله ما من جواز  
 الصلوة والحل الأول فكل في الحل الثاني لا يحل شرب بول أبي بكر محمد مطلقا  
 ولا يحل شرب بول العجم وكما في كل حال فأعلم عند أبي حنيفة وحل للنداء  
 وجوز الثاني لجلل الشيم وطاهر عند الأجير فأعلم لا غير عند أبي يوسف فكل

عند محمد فابو حنيفة من على أصله أنه نجس ومحمد من على أصله أنه طاهر وأبو يوسف  
 شربه مع أبيه نجس فصرفه الذواكر بالحدث وجواب أبي حنيفة عن الحديث ما مر  
 في باب محمد في المختلف **في النجاسة المستحسنة** إذا أصاب خفا أو قطعا حنف  
 ونكح الحنف بترك بوجدي في أبيه من نجس مستحسنة فذلك يظهر عند  
 كذا أن عن يعقوب بن خزيمة **فوق جيب غسل لما محمد في الرطب** ينثر طاهر  
 في الحالين وإنما وضع في المستحسنة وهي ما يرى عن يمينها بعد الحنف كالدم والروث  
 لا في غيرهما أعني ما يرى عنها بعد الحنف كالخز والبول لا يطرأ إلا الغسل  
 وإن نيس الأرواية عن أبي يوسف فإن ما يتصل به من الوجل جرمه وإنما وضع  
 في الحنف والغسل في الثوب يشترط الغسل في الحالين أجماعا وهو لمفسر خرج وصفا  
 للرطب لأجواب المسئلة **في النجس جيب** وأبى جيب وأبى جيب للرطوبة  
 وأبى جيب للرطوبة **والأجير** لا يبرأ من نجس الماء نجس ولا نجاسة عليه فنفذ  
 وأبى جيب في حال يقتضي النجس **وقد رأى طاهر** من الشيب في لا يطرأ الماء نجس  
 وعند أبي يوسف الرجل جيب الماء طاهر وعند محمد كلاهما طاهران والغسل لا يخط  
 الاختلاف جرحا وعن أبي يوسف أن الماء نجس الرجل طاهر فالله الهداية وهو  
 ازق الروايات عنه أن الماء إنما يصير نجسا إذا نزل العضو ولا يؤثر في الرجل بعد  
 ما زال عنه وينقض المسح **رواى العقب** وعند يعقوب بن خزيمة **في الأجير** فنفذ  
 والمسح بوجيب نجس نجاسة خفيفة **في المسح** في قول الأجير فأعلم في نجس نجس  
 بداهة فترك أن قال عنه بطل المسح عند وعند أبي بكر لا يطرأ ما لم يجره الكثر القدم  
 لما وضع الساق وعند محمد أن بن منظر القدم أو أصابعها في خدم الحنف فذلك ما يكتفي  
 للمسح بوجيب نجس نجاسة خفيفة فموضع قاله في الحنف وأكثر الشاي على هذا و  
 اختار الهداية قول أبي يوسف **في المسح** الماء عند عدم الماء عند فنبوضا  
**وهو يكن يبيد عند** **لا الماء** فالتمس الوضوء وحده ولا يتم وعند  
**وعند يعقوب هو النجس** **والنجس** في قول الأجير **يكره** الشاي ليس بيطهر  
 فيتم وعند محمد رجم بينهما والصحيح قول أبي بكر وهو قول الشيخ أعز وتفسيره  
 أن يلق ثمرات في الماء فيخرج حلاوة إلى الماء ويشترط أن يصفى بسيل على الأصح

مختلفة فنفذت بحاجته لا بما ليست من حوائج حاجة الصبي كذا الحنف  
 وحول الشعبي أن الحنف نصف نصيب أبي نصف أبي رجلات و  
 وقال يعقوب بن خزيمة إذا ولد الحنف مع أبيه فذلك ترك أبنا الحنف  
 نكح من سبقه فليدرك لأحسنة من قبله لا نكح قال الشعبي الحنف  
 يرث نصف نصيب ذكر ونصف نصيب الأنثى فإذا مات وترك أبنا وولدا حنف  
 فعند أبي يوسف عني في قول الشعبي جعل المال بينهما على سبعة أسهم الحنف ثلثة و  
 لابن أربعة وقال محمد بن علي بن قول الشعبي نعم المال بينهما على ثلثي عشرهما خمسة  
 الحنف وسبعة لابن لجدان الحنف لو كان ذكرا كان له نصف المال ولو كان أنثى كان له  
 ثلث المال فيكون له نصف النصف ونصف الثلث والباقي فمحتاج إلى حساب  
 له نصف والنصف نصف وثلث وثلثة نصف وأقل ذلك أنثى عشر له نصف نصف  
 في حال وهي ثلثة ونصف ثلثة في حال وهو شأن فيكون خمسة والباقي ثلثة و  
 ذلك سبعة ولأبي يوسف أن نصف نصيب الابن ونصف نصيب البنت ثلثة أرباع  
 نصيب الابن فيقولون كيف سبها فيصير ثلثة أسهم وللان نصف المال الأربعة أسهم وكذا  
 قال الذي كل واحد بمذهب والباقي دوقوا اليد  
 والماء المستعمل في الجبان فذلك كالحرف في النكاح قال أبو حنيفة في رواية  
 وهو كقول الشافعي عند الماء ويشبه أهل ذلك الشيعة الحنف عن الماء المستعمل  
 في الغسل والوضوء نجس نجاسة عذبة وقال أبو يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة  
 نجس نجاسة خفيفة وقال محمد طاهر غير بور أن بلالا أخرج وضوء رسول  
 الله فبقيت الصلاة ومسح به وجوههم ولو كان نجسا لما فعلوا ذلك ولأن هذا  
 ماء طاهر استعمل في موضع طاهر فلا يجب نجس الماء إلا أن بالاستعمال ثبت فيه نوع  
 تغير فلا يجوز الوضوء به ولأبي يوسف أن نجاسة محمد فيه نجف حكمه كقول أبي بكر  
 محمد وجواب الحنف أن ما ارتد إليه من أحدث واجبة عليه قليله ما من جواز  
 الصلوة والحل الأول فكل في الحل الثاني لا يحل شرب بول أبي بكر محمد مطلقا  
 ولا يحل شرب بول العجم وكما في كل حال فأعلم عند أبي حنيفة وحل للنداء  
 وجوز الثاني لجلل الشيم وطاهر عند الأجير فأعلم لا غير عند أبي يوسف فكل

مختلفة فنفذت بحاجته لا بما ليست من حوائج حاجة الصبي كذا الحنف  
 وحول الشعبي أن الحنف نصف نصيب أبي نصف أبي رجلات و  
 وقال يعقوب بن خزيمة إذا ولد الحنف مع أبيه فذلك ترك أبنا الحنف  
 نكح من سبقه فليدرك لأحسنة من قبله لا نكح قال الشعبي الحنف  
 يرث نصف نصيب ذكر ونصف نصيب الأنثى فإذا مات وترك أبنا وولدا حنف  
 فعند أبي يوسف عني في قول الشعبي جعل المال بينهما على سبعة أسهم الحنف ثلثة و  
 لابن أربعة وقال محمد بن علي بن قول الشعبي نعم المال بينهما على ثلثي عشرهما خمسة  
 الحنف وسبعة لابن لجدان الحنف لو كان ذكرا كان له نصف المال ولو كان أنثى كان له  
 ثلث المال فيكون له نصف النصف ونصف الثلث والباقي فمحتاج إلى حساب  
 له نصف والنصف نصف وثلث وثلثة نصف وأقل ذلك أنثى عشر له نصف نصف  
 في حال وهي ثلثة ونصف ثلثة في حال وهو شأن فيكون خمسة والباقي ثلثة و  
 ذلك سبعة ولأبي يوسف أن نصف نصيب الابن ونصف نصيب البنت ثلثة أرباع  
 نصيب الابن فيقولون كيف سبها فيصير ثلثة أسهم وللان نصف المال الأربعة أسهم وكذا  
 قال الذي كل واحد بمذهب والباقي دوقوا اليد  
 والماء المستعمل في الجبان فذلك كالحرف في النكاح قال أبو حنيفة في رواية  
 وهو كقول الشافعي عند الماء ويشبه أهل ذلك الشيعة الحنف عن الماء المستعمل  
 في الغسل والوضوء نجس نجاسة عذبة وقال أبو يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة  
 نجس نجاسة خفيفة وقال محمد طاهر غير بور أن بلالا أخرج وضوء رسول  
 الله فبقيت الصلاة ومسح به وجوههم ولو كان نجسا لما فعلوا ذلك ولأن هذا  
 ماء طاهر استعمل في موضع طاهر فلا يجب نجس الماء إلا أن بالاستعمال ثبت فيه نوع  
 تغير فلا يجوز الوضوء به ولأبي يوسف أن نجاسة محمد فيه نجف حكمه كقول أبي بكر  
 محمد وجواب الحنف أن ما ارتد إليه من أحدث واجبة عليه قليله ما من جواز  
 الصلوة والحل الأول فكل في الحل الثاني لا يحل شرب بول أبي بكر محمد مطلقا  
 ولا يحل شرب بول العجم وكما في كل حال فأعلم عند أبي حنيفة وحل للنداء  
 وجوز الثاني لجلل الشيم وطاهر عند الأجير فأعلم لا غير عند أبي يوسف فكل

وإنما وضع في نية التمر أو غيره من الأئنة يتبع بالاجماع والافتتال بالبند قبل  
 عمل الكلا من جامد قاضي فان والمحيط في يتبع وحد في صلوة نية التمر بقطرها و  
 وقاطع صلوة في التيمم زوتية بتدبير فاعلم يتوضأ به عنداني حنيفة لانه  
 وعند يعقوب يتم السجود وكثير في قول الأئمة والفقهاء كما في وعنداني وسف بعض  
 كالإسناد وعند محمد مضي في بعيد بها بالوضوء به إذا جمعة في مصحاح في موضعين لا يجوز  
 لو جمعوا في جامعين في بلك زوا وقوف الشئ في يعقوب في عنداني حنيفة  
 ثم في الشئ انما بطلان ان لم يكن في كبر فاصلا وعند محمد لا بأس  
 وجوز اجمعة في جامع محمد في كل موضع جامع في موضعين او ثلثة  
 واجاز ابو يوسف في موضعين دون الثلث ثم قال لا يجوز الا اذا كان مصر الى اجا بنان  
 بينهما غير عظيم من يصيب كصبر في بعداد وان لم يكن فالجمعة لمن سبق منها ولو صلوا في  
 معا فسدت صلواتهم من المحيط في مجب اجمعة على أهل قرية في جامع  
 وتكرار اجمعة من خارج مع خارج البلد في استخراج جراح اهل البلد عند  
 ومن فداء السور عند الشئ وسلم في الدار في الشئ في حنيفة وعنداني  
 يوسف يجب على من هو داخل الرعي لا غير وعند محمد كل قرية يسمى اهلها اذا اجمعة  
 يجب عليهم والا فلا وقيل يجب على من بين وبين المرفر سجد وعليه الفتوى و  
 الورا من الاضداد يجب للثقف والاعام قالوا في يذرون وراهم يوما فقيل  
 ان احامهم وهو المراد بالورا في النظم في يسي المصلحة الركعة الاولى عند  
 وهو يسي مرة وقد ذكر يعقوب تكرر وقتوا لكر الى حنيفة لا غير وعند  
 وكثر الاجر لكراد بكثر وهكذا اجماع بين السور ابو يوسف يسي كل  
 ركعة وموروا به عن في حنيفة وعند محمد اذا خافت سجد كل ركعة وكذا بين  
 الفاتحة والسور واذا جهر في رك فانه البسيط والمحيط وقول في يوسف احط  
 قلت وهذا في الاعام والمفتد فاما الفتوى فلا يسي اصلا ذكر العتاني في الفتاوى  
 ول قول الاذ جهر اشارة اليه لان الجهر في حق الفتوى لا يخفى لعدم القراءة منه  
**كتاب الزكاة** إذا اشترى الفز ارض عشر  
 يارمه اخرج عند الصدق ويلزم التمر ان عند الثاني وفي كانت في الشئ

في قوله في جامعين في بلك زوا وقوف الشئ في يعقوب في عنداني حنيفة

قوله في جامعين في بلك زوا وقوف الشئ في يعقوب في عنداني حنيفة

قوله في جامعين في بلك زوا وقوف الشئ في يعقوب في عنداني حنيفة

قوله في جامعين في بلك زوا وقوف الشئ في يعقوب في عنداني حنيفة

في اشترى ارضا عشرة من مسلم بوضع عليه اخراج عنداني حنيفة وسيطل العز وقال  
 ابو يوسف ايضا عشرة بوضع موضع اخراج وقال محمد عليه عز واحد ثم في مصرف  
 اخراج في روايته عند مصرف الصدقة في اخرى والمراد في غير تطبيق خلاف في اخرج  
**كتاب الصوم** اقل اعدكوا الفل بمقدار يوم  
 ثم في الاخذ كاف الفل يوم في استاذنا الاجل عنداني حنيفة وبالكث  
 والكر اخرج عند الشئ وساعة فيمذهب الشئ في الفار عنداني يوسف  
 وبساعة عند محمد وان اوضح في الفل وهو ان يشرع فيه من غير ان يوجه على نفسه  
 لان الواجب مرة في باب في حنيفة كتاب في المناسك  
 موضع في آخر في الما ذكر خلاصا كان ثلث ما غير اوصى بان في  
 له وبان الثلث عند الثاني ولم يجب في في الشئ في عند فافز في  
 من جميع ما ذ وهو اربعة الف درهم مثلا الفاهلك في اول غير اوصى بان في  
 الما مخرج في عنداني حنيفة بوضع الثلث كما يلا في وهو ان في عنداني يوسف  
 ان في من ثلث جميع المال في به والا فلا في مسئلتنا في من ثلث المال  
 ثلثا في وثلثون وثلث وثلث في به وعند محمد لا في بين من الثلث في او  
 لا في في يطلب الوصية ثم عامة المسألة ذكر في الخلاف هكذا وبعضهم قالوا  
 ان اوصى بان في عند ثلث مالا في اجماع كوايت في يوسف وان اوصى بان  
 في عن من ثلث ماله ان اوصى بان في عند ولم يزد عليه فعند محمد ان في  
 من المال المفز في في بد ولا يتطل الوصية من جامع قاضي خان ولعل الشيخ  
 اقتصر في النظم على قول اوصى في ولم يزد عليه احراز في قول ذلك البعض  
 قول غير اوصى في كتاب في  
**كتاب النكاح** تزوج الذي  
 الحز في الحز في حنيفة عتيق والزوجان في في ذمية على اخرج  
 فاسما انقص لها بالعين وان حجت في في الدين خنزير في اسلمها  
 وكان في الحز في من المثل والكر فتون صدق الاجل قبل النقص او اسلم  
 ومن في قول الثاني في في فيمة الشئ في احدهما قال ابو حنيفة  
 ان كان باعيا لها فلا الحز في وان كان موصو في في في الذمة غير

في قوله في جامعين في بلك زوا وقوف الشئ في يعقوب في عنداني حنيفة

في قوله في جامعين في بلك زوا وقوف الشئ في يعقوب في عنداني حنيفة

في قوله في جامعين في بلك زوا وقوف الشئ في يعقوب في عنداني حنيفة

في قوله في جامعين في بلك زوا وقوف الشئ في يعقوب في عنداني حنيفة









كَذَا لَكَ الْآخِرَ لَكِنْ قَدْ جَعَلَ مَكَانَ كُلِّ بَرٍّ لَيْلَى بَدَلٌ مَدْرِكًا مَعَهُ وَلَا  
 وَلَا مَا لَمْ يَسَوَاهُ فَوَيْدٌ لِي حَنِيفَةٍ أَوْ تَسَوَّاهُ لَيْلَى فَيَمْنَةً أَوْ كَلَّ بَدَلُ الْكِنَانَةِ وَعِنْدَ أَبِي  
 يُوسُفَ فِي الْأَقْلَ مِنْ لَيْلَى فَيَمْنَةً أَوْ كَلَّ بَدَلُ الْكِنَانَةِ بَدَلُ الْحَبَارِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ الْخَبَارِ  
 لَيْلَى سَوَّى الْأَقْلَ مِنْ لَيْلَى فَيَمْنَةً وَتَلَقَّى بَدَلُ الْكِنَانَةِ فَالْحَلْفَانِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ أَحَدُهُمَا  
 فِي الْخَبِيرِ فَوَيْدٌ لِي حَنِيفَةٍ بَخِيرٍ وَعِنْدَ مَا لَا يَخْتَارُ وَالشَّانِي فِي سَقُوطِ ثَلَاثِ بَدَلٍ  
 الْكِنَانَةِ فَوَيْدٌ مُحَمَّدٍ سَقُوطٌ وَعِنْدَ مَا لَا يَسْقُطُ وَالْمَوَاضِعُ الْكِنَانَةُ الْمَدْرِكَةُ بَدَلُ الْكِنَانَةِ  
 مِنْ بَابِ لِي حَنِيفَةٍ مَدْرِكَةٌ كَانَتْ عِنْدَهُ ثُمَّ مَعَهُ بَدَلُ بَطَلَتِ الْكِنَانَةِ كَسَائِرِ  
 كَوْنِ كَتَبَ الْمَرْدُ عَبْدًا وَقَتْلَ عِنْدَ مَا جَارَ وَقَالَ يَقْتَضِي التَّشْرِيفَاتِ عِنْدَ  
 وَكَأَلَا أَحْمَدُ أَرَاهُ الْإِلَهَ وَكَأَلَمْ يَنْعَدْهُ الشَّيْءَانِي إِلَى حَنِيفَةٍ وَقَالَ  
 أَبُو يُونُسَ يَنْعَدُ كَمَا يَنْعَدُ تَقَرُّفَ الصَّحْبِ مَعَهُ مِنْ جَمْعِ الْمَالِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ يَنْعَدُ كَمَا  
 يَنْعَدُ تَقَرُّفَ الْمَرِيضِ يَعْنِي مِنَ الثَّلَاثِ كِتَابُ  
 مَكَاتِبُ اثْنَيْنِ وَذَابِحَتُهُ أَعْتَقَ قَالُوا لَكَ عَلَيْكَ يَتَّةُ مَكَاتِبُ بَنٍ  
 وَأَعْتَقَاهُ ثُمَّ تَلَّى قُرْآنَهُ فَدَجَّلَ الصَّفُوفَ نَصْفَهُ اثْنَيْنِ أَعْتَقَ  
 وَأَوْجَبَ الْبَقِيَّةَ فِي ذَلِكَ الْأَقْلَ مِنْ بَعْدِهِ النِّصْفَ وَبَقِيَ الْبَرُّ أَحَدُهُمَا نَصِيبُ  
 لَمْ يَعْطِ حَصَّةَ الْآخِرِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةٍ وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ يَعْطَى وَيُصْنَفُ نِصْفُ فَيَمْنَةً  
 وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَعْطَى الْأَقْلَ مِنْ نِصْفِ فَيَمْنَةً وَمِنْ نِصْفِ بَدَلُ الْكِنَانَةِ حَلْفُ الْبَرِّ كَمَا  
 وَيُصْنَفُ كِتَابُ الْإِيمَانِ دَابِعٌ ثَلَاثَانِ مَرَكِبٌ دَابِعٌ عِنْدَ  
 مَرَكِبُ عَبْدِ الْمَرْكَبِ مِنْ مَرَكِبِهِ فِي الْحَبَارِ تَبَوُّهُ لَكِنْ يَدُ مَا ذُوْنُ ثَلَاثَانِ  
 وَأَوَّلُ الْعَصْبِيِّ عِنْدَ الشَّانِي سَقُوطٌ وَلَمْ يَنْظُرْهُمَا الشَّيْءَانِي وَالْأَدْبَارُ عَلَيْهِ  
 وَيُوَاهُ يَحْتَفِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةٍ وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ يَحْتَفِ بِالثَّانِيَةِ وَالْمَدْرِكُونَ عَنِ  
 سَوَاءٍ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَحْتَفِ بِكُلِّ حَالٍ وَكَذَا لَوْ نَاظَرَ عِبْدِي أَحْوَالُ فَالْحَلْفَانِ عِنْدَ  
 وَفَصَّلٌ أَعْتَقَتْ عِبْدِي وَأَنَّ عِبْدِي عِبْدِي فِي الْأَقْلَ مِنْ ثَلَاثَةٍ دَخَلَ عِبْدِي عِنْدَ  
 الْمَاذُونِ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ كِتَابُ الْحَوَادِثِ فِي بَنِي  
 دُفِينَةً أَوْ ذَاتُ اسْمٍ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الَّذِي اسْتَأْذَنَ حُدَّتْ وَهَذَا لَوْ فِي بَنِي  
 وَفِي بَنِي أَحَدٍ عِنْدَ الشَّانِي وَلَا يَحْدَثَانِ لَكَ الشَّيْءَانِي أَبُو يُونُسَ

خوت المرأة دون الرجل عند أبي حنيفة ويجزأ عنه يوسف ولا يجزأ عنه  
 محمد وأصله من ترك باب إلى يوسف وإنما قدم الزمعة على المسئلة مع أن تقدم  
 المسئلة أحسن لأن الموضع موضع فينقسم الزمعة ههنا يكون البق نظيره في  
 النزيل لم يدرمت صوامع وبيع وصلوات ومساجيل قدم معابد المضاري  
 اليهودي على المساجد حيث وضع في موضع الزمعة **كتاب السرقة**  
 كسر السرقة من الشاة **لا بد من القطع عند الشاة** سرقة نوباً  
 وردها كالذي التجار **وقوم الغنم لوك الشاة** في فضيع أسود  
 ونظمت يد برء عما عند أبي حنيفة لأن السواد نقصان عند وعندي أبي  
 لا يجبرده لأنه زيادة منفصلة وعند محمد يبرء ويضمن ما زاد الصبي في وإنما  
 وضع في السواد إذا غلب من الألوان خلاف آخر من باب محمد **عند محمد** رافى  
 كوال مجزأ سرقة من غنم **هذا وقوله** يقول الغنم مال مجزأ من فلان  
 فالقطع والرذ لك السجان **والقطع ذوة عند الشاة** وكذا بواه فقال  
 وقد كسب كلهما الشاة **وقال محمد** العنق والعنق هو ما في إفران  
 وينقطع يد وبر العين إلى فلان عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف يقطع ولا يبرد  
 العين إلى فلان وعند محمد لا يقطع ولا يبرد لكن يضمن يد العنق وإنما وضع في  
 مال قائم إذا لو أن سرقة مال مستهلك يصح إفران في حق القطع عندهم لأن هذا  
 إفران بالقطع دون المال فإذ الضمان لا يجب إذا كان مستهلكاً وقوله سرقة من  
 على هذا أي هذا المال السرقة إشرارة الله فهذا كلمة الشاة فيستدعى  
 ما لا يأى وما وإنما وضع في تكذيب المولى أياه أو الذود قد يقطع ويرد المال على المالك  
 عندهم وإنما وضع في المجزأ في المأذون يقطع أو الجصين عندهم من المخط  
**كتاب الغضب** عصب متلباً فلهذا عنده حتى  
 لو عصب المتلب ثم انقما **فإن واجب القيمة يوم أحضما** وجبة ردة  
 وحالة التقيد لك الشاة مثله ثم عجز عن رد المثل بالقطع على الذي الشاة  
 يجب القيمة لكن عند أبي حنيفة قيمة يوم التقاض وأخضمة وعند أبي يوسف  
 يوم الغضب وعند محمد قيمة ثم آخر يوم كان من حي دارم انقطع والمثل ما يكو



فإن كان الماء في بطن فليذهب إلى  
الارض من المصنف على ما في  
بطن من الماء في بطن فليذهب إلى  
الارض من المصنف على ما في  
بطن من الماء في بطن فليذهب إلى  
الارض من المصنف على ما في

# الصيود والذبح

مبنى قد علم حكم الاولين في موضع كتاب  
توضيح المحرر في كل ان علم حقيقة بوجوه الخ  
والاكثر اليوم لك الثاني في قول الاخير في وجوه الخ  
وليس في الظاهر من خلاف بل في ذلك وهو في كافي المنزلة او النبطية  
او التي في المذهب بطنها اي شربها بها قبل حيوة كالصياح والحركة ونحوه حلت  
وخروج الدم لا يبرئ من الحيوة الا اذا كان في الحرف منه كما يخرج من الحي وهذا عند  
وهو ظاهر الرواية من غير تفصيل وعن الشيخ انها انما يحل ان لو كانت بحيث يعيش  
يوما ولا الذلوة وعن يوسف انما يحل ان كانت بحيث تعيش اكثر اليوم لولا الذلوة  
وعند محمد انها تحل اذا بقي من حيوتها اكثر من حيوة ما فطحت او لجه من ثمر  
الطوى وغيره ونقطة المصنف والبر اليوم بفتح الراء وفي الاصل السمك الذي مات  
في الماء بغير افة وهو الطافي لا يוכל وان مات بافة وهو تحسر عنه الماء او طوى  
على وجه الارض او جرد بطن طر او سكر او ربط احداه الماء او اضطرر الحيوان  
جماعة منها الى مصيف فترأمت وهككت او لدغته حية او اصابه حذرين  
او خشية او حجر او شجر او الف الماء شاي كاله او الف الماء شاي كاله ومات  
يوكل لا يحل الا في الماء الا السمك اذا قتل السمك من الماء او برده لا يוכל عند  
اي حنيفة كالطافي وعند محمد يוכל وهذا ارفع ما يناس وفي الجرد لم يذكر الخلاف  
ولكن قال فيه روايتان سمكة بعضها في الماء وبعضها في الارض ميتة ان كان  
الراس خارج الماء الك وان كان في الماء ان كان ما على الارض قدر نصف او اقل  
لم يוכל وان كان ما على الارض اكثر من النصف اكل الشيت اذا مر به الك  
في الماء وتختلف به حكمه ان مر به خارج في موضع يذرع على اخره فاضل في رفع  
في الماء ملكها وان انقطع احبل وبطلان يخرجها من الماء لا يملكها ولو ان سكر كلبا  
او دس يعرف هذا من اكله في الفتاوى واكثر دود الزنبر وقيل ان يفتح  
فيه الحيوة لا بأس لانه انما يستحق اسم الميت حال حيوةه ويكن اكل الفرد  
والهدهد لما روى في اخيه ان النبي علم انه من قتل النملة والنحلة والعنكبوت  
والهدهد والصرد والديسي والصلصل والعقور والغلق والحام

الحيات

كسبها او وزنها الا ضرر في بعضها او عدا متقاربا وبما يلتصق احاد في القصة  
في القصة كما يجوز والبعض من المحيط كتاب الوجبة  
من اودع المحرر شافوع عند مساقبة فضاء مادفع اودع حر عند  
يضمن الاول اذ عتق ثرا وما على الثاني ضمان اذ كان عند محرر شافوع  
وفهم في اكل عند الثاني وفيما عتق في ذلك الثاني المحرر الى عبد محرر  
او ودعية فضاء عند الموضع الثاني في غدر في حنيفة ليس للمالك ان يضمن الاول  
مالم يضمن ولا يضمن الثاني في اصله عند ابراهيم له ان يضمن ابها في الحار  
عند محمد له ان يضمن الاول بعد العتق وكذا الثاني وذكر بعض نسخ المختلف ان  
عند اي حنيفة له ان يضمن الثاني في اكل لا يملك المالك ولم يرض بنبضه وكان  
ضامنا بعد هذا لا يوافق قوله في النظم وما على الثاني ضمان ابراهيم في النظم  
وقالوا يضمن الاول بعد عتق ان شاء والثاني في حاله وقد ذكر في اجماع الكبر  
لناضيان والعناني ان ليس له ان يضمن الثاني وهو المتولى وحل الخلاف ما اذا  
وقع العبد الاول في الماء الثاني فانه لو امر الاول الثاني بنبضه ودبغة فنبضه وضاع  
ليس للمالك ان يضمن الاول قبل العتق بالاجماع واليه الاشارة في قول فضاء مادفع  
والمسئلة في اجماع الكبر لقضيان والعناني فان دفع هذا الثاني الى ثالث  
لوضاع عند ثالث مثلهما لم يكن قط عندك ثم دفع فضاء مادفع  
واحدة في الاول مثلهما قد علم والموقع الا في سطر في اكل غم فعند اي حنيفة  
والكل في اكل ذلك الثاني ضمن هذا هو الذي لا يرضى فاشتهت ليس له ان يضمن  
ويضمن الاول بعد العتق في ذلك الاخير فضاء في الرق الاول ما لم يمتنع  
له ان يضمن الثاني في الحار ليس له ان يضمن الثالث قبل العتق وبعده وعند اي حنيفة  
بعض ايام شاء للحار وعند محمد لا ضمان على الاول ما لم يمتنع وله ان يضمن الثالث  
في اكل فقلت نعم اعلم ان لفظ المصنف في هذه المسئلة وحكمه في الاولين قد علم  
بعضهم قالوا في هذا النظم نظرا من حيث الحكم اذ حكم الاولين في هذه المسئلة ليس  
كحكم في المسئلة الاولى فلا جرم غيروا النظم كما كتب وهو الاظهر ولكن فيجب  
تصحيح لفظ المصنف ان يعتبر قوله قد علم مبتدأ غير مستقر في المسئلة الاولى

فإن كان الماء في بطن فليذهب إلى  
الارض من المصنف على ما في  
بطن من الماء في بطن فليذهب إلى  
الارض من المصنف على ما في  
بطن من الماء في بطن فليذهب إلى  
الارض من المصنف على ما في

فأكله في الأصل حلال ولكن لا يستحب لأن الناس تعارفوا أن من أكل هذه الأشياء  
أصابته آفة فينبغي أن يحذر عنه وأما الخفاش فقد ذكر بعض المصنفين أن يؤكل في وقت  
بعض المواضع لا يؤكل لأن له نابا وأكله يظن في لباسه وقيل الشقاق لا يؤكل  
والبوم يؤكل قال رأيت هذا خطأ والذكر والشقة أو ظنوا حضري لط فليل صرح  
بوصول كل كل شيء وإذا اخذ فرضة تغيبا من فتاوى قاضيه أن يدر الدرس ويكره لحوم  
الابل الجملالة ولو أن جربا غرت بلبن الحزير لابس باكله ففعل هذا لابس باكل  
الدجاج والذي يروي عن رسول الله أنه يحبس الرجاجة ثلثة أيام كان للثريد  
أنما يشترط ذلك في الجملة التي لا تأكل إلا الجف والابل الجملالة يحبس ثمره و  
البقر عشرة بوعا والشاة عشرة والرجاجة ثلثة أيام قال الأمام السرخسي  
في نسخة الأصح أنه يحبس المان يحبس لأن يزل الرجاجة المستنقة والمكره الجملالة  
لأنه تغيرت فوجدتها راجحة منقنة فلا ينسب إليها ولا يؤكل لحمها والعلم عليها  
ونكر جالها ويكره بوعا وميتها ونكر جالها وعن ثمانية يحبس خلاصه ذبيحة المسلم  
والكتابي صلال ولا يؤكل ذبيحة الجوسي والوني والمرتدة والمحرمة ولو تقود المحرم  
أو تنصر حل ذبيحة كمال المسلم إذا تنود أو تنصر المولود بين الجوسى والكفار  
ذبيحة صلال المرأة في الذبح كالرجل والصبي الذي بعقل ويصنط كالبيان في  
الذبح ويستحب توجيهها إلى القبلة في الذبح ويكره أن يفتح الشاة إذا ذبحت  
ولا لابس باكل الذبيحة منها قبل أن يبيأ في الذبح حتى يبلغ النجاء وهو عرف في  
العنق ويكره أن يجزها إلى مذبحة وأن يحد الشقة بعدما اضبطها في الخلاصة  
والذبح المريء والخلفون والودجان غدا معلوم عروق الذبح أربعة الحلقوم  
وبالثلاث تسمى الشحم ويقتوب يروي ذلك أيضا قال علي وهو يحرم النفس  
ويشترط الحلقوم فيما يروي أيضا ويروي عنه فيه أخرى والمريء وهو عرف  
أن يقطع الحلقوم والمريء ويؤكل كل الفربي أحمر يحرم فيه العلف  
والشترط أن يقطع كل مفرد من هذه الأقسام عن تحريم الماء والودجان وهما  
مجرى الدم ثم عند الحنيفة إذا قطع ثلثا منها أي ثلث كان حلالا سواء كان  
فيها الحلقوم أو لم يكن قال الأمام الميذاني ذكره في نظم الفقه وعنه يوسف ثلث

في نسخة الأصح أنه يحبس المان يحبس لأن يزل الرجاجة المستنقة والمكره الجملالة  
لأنه تغيرت فوجدتها راجحة منقنة فلا ينسب إليها ولا يؤكل لحمها والعلم عليها  
ونكر جالها ويكره بوعا وميتها ونكر جالها وعن ثمانية يحبس خلاصه ذبيحة المسلم  
والكتابي صلال ولا يؤكل ذبيحة الجوسي والوني والمرتدة والمحرمة ولو تقود المحرم  
أو تنصر حل ذبيحة كمال المسلم إذا تنود أو تنصر المولود بين الجوسى والكفار  
ذبيحة صلال المرأة في الذبح كالرجل والصبي الذي بعقل ويصنط كالبيان في  
الذبح ويستحب توجيهها إلى القبلة في الذبح ويكره أن يفتح الشاة إذا ذبحت  
ولا لابس باكل الذبيحة منها قبل أن يبيأ في الذبح حتى يبلغ النجاء وهو عرف في  
العنق ويكره أن يجزها إلى مذبحة وأن يحد الشقة بعدما اضبطها في الخلاصة  
والذبح المريء والخلفون والودجان غدا معلوم عروق الذبح أربعة الحلقوم  
وبالثلاث تسمى الشحم ويقتوب يروي ذلك أيضا قال علي وهو يحرم النفس  
ويشترط الحلقوم فيما يروي أيضا ويروي عنه فيه أخرى والمريء وهو عرف  
أن يقطع الحلقوم والمريء ويؤكل كل الفربي أحمر يحرم فيه العلف  
والشترط أن يقطع كل مفرد من هذه الأقسام عن تحريم الماء والودجان وهما  
مجرى الدم ثم عند الحنيفة إذا قطع ثلثا منها أي ثلث كان حلالا سواء كان  
فيها الحلقوم أو لم يكن قال الأمام الميذاني ذكره في نظم الفقه وعنه يوسف ثلث

١٧٨

روايات أصحها هذه وثانها أن يشترط قطع الحلقوم وثنين من البواق وثالثها أن  
يشترط قطع الحلقوم والمريء وأحد الودجين وعند محمد لا بد من قطع هذه الأجزاء  
من هذه الأربعة من العون وذكر في المخطوطات رواية أخرى عن محمد إذا قطع الحلقوم  
والمريء واكثر من كل واحد من وجهين بكل أكله والأفلاحة قال مشايخنا رحمهم الله  
وهو أصح الروايات وقال في الخلاصة في الفتاوى لباس بالذبح في أكله كله أعلاه  
ووسطه أسفلته لابس باكل الحزير إذا ذبحت ذبحا لم يخروا في الشاة والبقر  
إذا خسرنا نحن أو لم يذبحا ويكره ذلك في بعض النسخ لا يستحب شاة ذبحت عن غيرها  
أن قطع الحلقوم والودجان والمريء قبل أن تموت الشاة لابس باكلها وأن ذبح  
الشاة بقطر أو سمن غير منزوع لا يحل أكله لأن ذبحها بقطر منزوع أو سمن  
أو بقر أو عظم فأنزل الدم وأفرق الودجان يحل أكله عندنا شاة ذبحت لقطع منها  
نصف الحلقوم والودجان والمريء يحل أكله ولو ذبح الشاة في محل الذبح وهو ما بين البنية  
والخبيث فلم يسيل الدم منها اختلف المتأخرون قال أبو القاسم الصغري لا يحل أكله  
قال أبو بكر الاسكاف لابس باكله في التوازن ليل ذبح شاة أو بقره أن تحركت بعد الذبح  
وضرجه منادى مسفوف يحل أكله وإن تحركت بعد الذبح ولم يخرج الدم أو خرج الدم ولم  
يتحرك وإن لم تحرك الدم لا يحل أكله وهذا إذا لم يعلم حيوة وقت الذبح فإن علم حل  
أكله وإن لم يحرك ولم يخرج الدم فإن ذبح شاة مريضة ولم يحرك فيها شي إلا فاهها قال  
محمد بن سلمة إن فتح لا يؤكل وإن ضمت تؤكل وفي الرجل إن فضت رجلا يؤكل  
إن مدت لا يؤكل وإن نام شهوا لا يؤكل وإن قام يؤكل هذا إذا لم يعلم حيوة وقت الذبح  
ولم يخرج الدم ولم تحركه أما إذا وجد خروج الدم أو تحركه فقد ذكرنا الصيد إذا بقي من الحيوة  
قدر ما يسقط الذبوع بعد الذبح وهذا أنه مسأل أصح ما ذكرنا والشاة الذبيبة  
إذا قطع بطنها وبين فيها من كبوة ما يسقط في الذبوع الأربع إذا رمى صيدا فأصابه وفي  
فيه من كبوة ما يسقط في الذبوع بعد الذبح فرماه آخر قبل الأولى والثانية لا يقبل عندهما  
نصف الذكاة لو ذكاه لا يحل أكله واختلف المشايخ على قوليه حنيفة والأحمر لا يقبل الذكاة  
ذكره الفقيه أبو الليث في مختلف الرواية وهكذا في شرح الطحاوي وعليه الفتوى  
والثالثة والرابعة لا يقبل الذكاة بالانفاق حتى لو أخذ المالك ولم يذكر لا يحتم

الحلقوم

ونصف المريء لا يؤكل لأن

ولم يخرج

وكذا في العون إن فخت لا يؤكل  
والأنثى يؤكل

ما يتبعه المذبح  
إذا أخذ الصيد وصح



عليه وصارت بحال تعدد على اهل الارض سائر فسطاط ملكه ولوق في حقها المالك  
لها لم يملكه ولو حرقها لاصطفا ملكه اذ وقع فيها وكذا الشبهك والعلى اذ غسل في  
ارضه ونول صاحب الارض ولهذا نظائر كثيرة ولوصف جيد اسيف فابان  
ثلثا من قبل الرأس حل أكله لا ذكاه ولو ابان فخذ أو عضو غير الرأس أو  
أقل من النصف لم يحل المبان عنده وصل الباني لوجود ذكاه الاضطاري و  
لو قطعه نصفين واستوفيا في الموت حل لكل وكذا اذا ابان بعض الرأس ولو ابان  
أقل من نصف الرأس لا يוכל المبان ايضا عنه لانه يتوهم بقاء المبان عند وصل  
الباني لذلك الاضطاري ولو قطع عضوا لم يمين ومات حل ولو ابان اليمين و  
وتعلق بجملته فهو مبان ولو ضرب سيفه على سمكة فقطع بعضها وكل ما قطع بخلاف

الصديقان الميت من السمك حلال كتاب **اليسوع**  
 وأجبر يسعق من البرزخ **وَالْعَدِيمُ يُطْلَقُ لَكَ النِّعْمَانِ** استقرض أخنوخ  
 وخابو بالبرزخ عند الله **وَفُطِّلَ كُلُّهُمَا السَّيْبَانِي** لا يجوز عنده لا  
 وزنا ولا عداوة عند أبي يوسف يجوز زنا العداوة عند محمد يجوز زنا وعددا  
 وقال في نظم الغفة والمشايخ **أخذاً وابْتِزَالِ** يوسف ثم عند أبي حنيفة لما فسدت يكون  
 مضطرباً بالفتنة كالمبيع بغيره من فتوى قاضي خان **أَشْتَرَكِ طَعَامَنَا**  
**لَا رَدَّ بِالْعَيْبِ وَلَا يَرْجِعُ بِهِ** ومن بعد **أَكُلُ الْبَعْضُ فَاغْفِرْ وَأَنْتَ** فكل من بعض  
 وأوجبنا نقصان ما كان **أَكُلُ وَجُزْأَرْدَ الْبَوْلَانِ** أن قيل ثم أطلعت على  
**قَالَ** أتى يروح عند النسيان **وَيَكُلُ الدَّرْدَ لَكَ الشَّيْبَانِي** عيب به لا يرجع  
 بالنقصان ولا يرد كما لو أكل كله وعند أبي يوسف يرجع بنقصان ما أكل ويرد  
 الباقي أن رفض البايع ولا فلاه عند محمد يرجع بنقصان ما أكل ويرد الباقي مطلقاً  
 وعليه الفتوى واختلاف فيما إذا كان الطعام في وعاء واحد أو لم يكن في وعاء  
 فإن كان في وعاءين بأن كان في حم العين أو في قوصري ثم رما شبه فكل ما في  
 أحدهما أو باع غلب عيبه كان بكل ذلك فله رد الباقي بجنسه من العين أو قولهم من ضرر قاض  
 في المحطة **السَّيْبَانِي** فيما لو وجد عيباً وعيب في فيه **قِيلَ الدَّرْدُ**  
**أَنْ قِيلَ الدَّرْدُ عَادَا السَّيْمَ** وإن أتى فليس شيء يلتزم

۵





فَوَدَّ اَنْ يَكُونَ مَعَ رَبِّكَ الْكَافِرُ  
ثُمَّ قُضِيَ السَّيْقُوتُ لَهَا وَهِيَ كَاذِبَةٌ  
رَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ عَنِ الْاَكْبَرِ  
اَوَّلُ الْمَطْلُوعِ وَبِهِمَا

اكلوا في حايته الزايدة من ثوبه خيفة كما في السبعة  
 لا يبطل الشفعة تأخير الطلب من قبل المشتري وعليه قد حجب طلب  
 ولو عصى المجلس حكم وعفك عن طلب فيه تعفوت بطل الشفعة مؤثمة  
 ولو عصى شرط ولم يطل سقوط عبد الأخير فاحفظوا ما قد شرطوا واشهدوا  
 وابل المشتري ان يسلم اليه واخر الشفعين طلب الاخير فلم يرفع الثاني فلم يقبل  
 شفعته وان طال عذراني خيفة وعذراي يوسف ان ترك مجلسا من مجالس القاضي  
 يبطل شفعته حتى ان كان للقاضي مجلس في كل ليلة ايام فلم يجمع حتى مضى المجلس  
 بطلت شفعته وعن محمد انها تبطل اذا تركه شترها وعليه الفتوى ومحل الخلاف انما  
 بغير عذر اذا لو افرغ بذر من مرض او جسد او منع مانع ولم يجر من يملكه بالخصومة  
 لا تبطل شفعته عندهم وانما اوضح في مدونة طلب الخصومة والاخذ اذ مدة طلب  
 المرافعة مقدار نور عليه بالشي في ظاهرا والواية حتى لو سكت هيئته يبطل وهو  
 الصحيح ومدة طلب الاستهاد مقدار بالتكليف حتى لو سكت منه عند ايام قبل  
 القبض او عند المشتري قبله وجعل او عذر الدار ولم يطل بطلت وقولان

عنوان الكتاب: دليل المصنفات الفقهية في طائفة الفقه

[illegible]

١٨٩

بعد اشهرها وعليه قوجيب اي في احد الطرفين الاولين لانه انما يستقيم وجوب طلب  
الاشهاد واذ ائتمنتم عند طلب المواثيق اما لو شهد عندك فلا حاجة الى طلب  
الاشهاد وهذا ما يخفى من المبسوط وجامع قاضي خان . انوكيل بطلب الشفعة  
لو سلم الشفعة او بياق وكيل ذلك عند قاضي خبير اذا سلم الشفعة او اقر  
وكان يتوجب بكونه بليق وقد خرج في المثال على الموكل ان سلم الشفعة  
ويطلب التسليم عند قاضي خبير الا في بعض الاحكام مع مجلس القاضى عند ابي حنيفة  
لا غير وعند ابي يوسف لا يصح تسليمه ولا يصح اقران عند القاضى وغيره ثم رجع وقال  
رجع اقران عند القاضى وعند محمد لا يصح تسليمه وبمع اقران عند القاضى والمراد  
بالحكم محمد وبالحكم القاضى كتاب

**الفصل في القسمة**

باب في من على بيع السبق في قسمة المال بوصف العدل علوا سفلا  
والبيع بالبيع كذا الثاني في قول الآخر قوما قيل عجزوا وسئلوا  
علوهم بحسب في القسمة راع من السفلى بذراعين من العلو وعند ابي حنيفة  
ذراع بذراع وعند محمد يقسم بالقسمة كتاب الدعوى

لو قال ابي مكرم اذ يدعى عا عندك وهو يريد حذفا ادعى عينا ويريد  
لو الشهادة ان يقولوا اذ يدعى من نحن تدوير اذا ما قسمة انه لا يقال ذواليد  
وردد في الحكم عند الثاني وسارط تعريف الشيعيات او عنه فلان الثاني  
او اعني ان اقام بينه عدل كالمس هو الحكم والا فهو الحكم وقال ابن ابي ليلى يقيم  
في الوجهين وقال ابن سيرة بهر حزم في الوجهين فان اقام بينه لكن قالوا او عدل رجل  
لوربناه عرفناه بوجهه ولا يعرف اسمه ونسبه لكن ذلك عند ابي حنيفة وبمع وقال ابو يوسف  
ان كان ذواليد حذفا او مرفا بالجليل الشيع من البينة والافسح وقال محمد لا بد من تعريفه  
باسمه ونسبه ومن لم يسم خفية كتاب الدعوى وقد ذكرنا الاقوال الخمسة .

مطعيا ائتمنتم وقسما فاكم ليسا فيهما اثبتا ادعى عينا بحجة الميراث  
وقد اوجزنا في غير وكان يعقوب بركات الكل هكذا او المثل المطلق وبرهنا  
ثم قضى بالسبق مما اوردوا ولذلك وقت ان تقولوا فقلت ان ارضا فولا  
روى ابو حنيفة عن الاجير مثل جواب شيخه الكبير

سبقتها تار بخا وان الدف

باب في من على بيع السبق في قسمة المال بوصف العدل علوا سفلا  
والبيع بالبيع كذا الثاني في قول الآخر قوما قيل عجزوا وسئلوا  
علوهم بحسب في القسمة راع من السفلى بذراعين من العلو وعند ابي حنيفة  
ذراع بذراع وعند محمد يقسم بالقسمة كتاب الدعوى

لو قال ابي مكرم اذ يدعى عا عندك وهو يريد حذفا ادعى عينا ويريد  
لو الشهادة ان يقولوا اذ يدعى من نحن تدوير اذا ما قسمة انه لا يقال ذواليد  
وردد في الحكم عند الثاني وسارط تعريف الشيعيات او عنه فلان الثاني  
او اعني ان اقام بينه عدل كالمس هو الحكم والا فهو الحكم وقال ابن ابي ليلى يقيم  
في الوجهين وقال ابن سيرة بهر حزم في الوجهين فان اقام بينه لكن قالوا او عدل رجل  
لوربناه عرفناه بوجهه ولا يعرف اسمه ونسبه لكن ذلك عند ابي حنيفة وبمع وقال ابو يوسف  
ان كان ذواليد حذفا او مرفا بالجليل الشيع من البينة والافسح وقال محمد لا بد من تعريفه  
باسمه ونسبه ومن لم يسم خفية كتاب الدعوى وقد ذكرنا الاقوال الخمسة .

مطعيا ائتمنتم وقسما فاكم ليسا فيهما اثبتا ادعى عينا بحجة الميراث  
وقد اوجزنا في غير وكان يعقوب بركات الكل هكذا او المثل المطلق وبرهنا  
ثم قضى بالسبق مما اوردوا ولذلك وقت ان تقولوا فقلت ان ارضا فولا  
روى ابو حنيفة عن الاجير مثل جواب شيخه الكبير

سبقتها تار بخا وان الدف













هذا هو الصحيح في قوله تعالى  
 في قوله تعالى في قوله تعالى  
 في قوله تعالى في قوله تعالى  
 في قوله تعالى في قوله تعالى

**بأجوابات التي قال فيها: مختلف أصحابه لما ذكر**

**قد قامت الصلوة للقيام وثاني ما فتحت الإمام** إذا قال المولى قد قامت  
 الصلوة قاموا إلى الصف وأذا قال ثانياً كبيراً وعندهم في الدنيا خلاف من وجه من  
 في باب إلى يوسف والمفتحة موضع الافتتاح فاسم المكان إذا بُني من الراء في موضع  
 الميم مفتوح العين ليس إلا أما إذا بُني من التثنية فتنبه فينبه على كل فعل كانت  
 عين مضاعفة مفتوحة أو مضاعفة فاسم مكانه مفتوح العين كالمدخل والمذهب  
 كل فعل كانت عين مضاعفة مكسورة فاسم مكانه مكسور العين كالمدخل والوقوف  
 المنبت والكعب **والمرق ليس في الوتر فاصبح المسح عند فتحه غسل**  
 الكعبين والمرافق فوضعهما خلفاً للزور والكعب المختلف هو العظم الذي في المتصل  
 بعظم الساق هو الصحيح لا ما خلفه هشام أنه في وسط القدم عندهم عند الشراكل فهو  
 يغسل أجماعاً المسئلة الثانية وضع أصابعه على رأسه ومدها يجره عندهم إذا بلغ  
 الرأس لأن الموضع عنده قدر الرفع ذكر في المسبوط البكرى وعنده لا يجوز له لأنه  
 بالوضع صار مستقلاً فلا يصح إقامة الرأس بالامرار فإن قلت لم يخص الأصبع وحده  
 الأصبعين مثلاً حسناً قلت لأنه لو صح بالجماع والسبابة مع ما بينهما من  
 الكف يجوز عندهما كذا في المنزلة لا شك أن في مثله يصح أن يقال يصح بالأصبعين فليكن  
 ذكر الأصبعين في النظم بتوهم دخول في الخلاف ولا خلاف فيخص الأصبع هكذا فإن  
 قلت فما فائدة قوله من ذلك مع أن المسح بأصبع واحدة لا يثبت إلا بالمدفلة  
 كما يتبين في بيانها بان يمس أصبعاً إلى الماء وليس بجوابها إلا يصح فيجزئيه وكذا لو أعاد  
 الأصبع إلى الماء بل حران يجره أيضاً فاحتمل المدعى هذا في المسبوطين وإنما  
 أطلق المسح ليشمل مسح الرأس والكف جميعاً إذا اختلف فيهما واحد ولو مسحاً واحداً  
 بما لا يوطئ وجهه الاحتياط الماء المستعمل طهر عندهم فكذا في المختلف والمحيط  
 من غير تفصيل وسوف أحالكم فضل في شرح الطحاوي في المسبوط البكرى والتخفة  
 وقال عندهم فإن كان المستعمل متوضئاً فهو طهور وإن كان محدثاً فهو غير طهور  
 ونظراً للنظم يختلف أيضاً في بعض النسخ طاهر وفي بعضها محدث وسواء نظر المصنف  
 وهو الأصح ومن لا يعلم بالحقايق تارة يعتبرون بالطاهر بالحديث ومن المحدث

هذا هو الصحيح في قوله تعالى  
 في قوله تعالى في قوله تعالى  
 في قوله تعالى في قوله تعالى

بالطاهر ولا حاجة إلى تفصيل بل يحمل الطاهر على ما ذكره شرح الطحاوي والمحيط على ما  
 في المحيط ومذهبهما من في باب محدثاً وروثاً ما يؤكل فيجده **وحرمه الأكل في روث**  
 روث ما يؤكل لحمه نجس نجاسة خفيفة وروث ما لا يؤكل لحمه نجس نجاسة غليظة  
 وعندهما نجاستهما على نخط واحد فغداً في حنفية مما غليظتان وعندهما صاحب  
 حنفيتان وقوله في روثه وصفياً فغلظ نجاسة الروث هـ النجس الطاهر من  
**وما يداين بدين من كجبت أين يداقم بذا هو حديث** بدين الأحسان  
 قليله وكثيره حدث عندهم فروض لا يشترط السيلان ولا حملها فهو عندهما يشترط  
 وإنما وضع في اليد أذى السيلان لا يشترط السيلان إجماعاً والمراد بدين الحي  
 من الميت لا يصور أحد حدث **وبكره شرعاً المرفقين بقاؤه مع الحي لا الأثرين**  
 ليس الجرم مرفق على الكفين ثم نزع أصبعهما فعملية أن يعيد المسح على الكف البادئ  
 والجرم مرفق الباقي فطاهر رواية أصحابنا وعندهم يمسح على الكف البادئ ولا يعيد  
 على الجرم مرفق الباقي لأن المسح على الجرم مرفق كافٍ ابتداءً فكذا ابتداءً والموقف كافٍ  
 معرب وهو شئ ليس فوق الكف كذا في نسخ من اللغة وفي بعض النسخ أنه موقوف  
 والاولى أولى والبقية في نفي بصدده توضاً صاحب العذر وليس تخفيف ثم  
**ولكنه كجبت بطهر الغسل يسجد مقدراً صحيح الظاهر** اصرت وتوضاً أهل المسح  
 على الكفين والمسئلة على أربعة أوجه فإن كان القدم منقطاً وقت الوضوء واللبس  
 له ذلك في الوقت وضاع الوقت فلا خلاف وإن كان سالماً في الوقتين أو سالماً  
 قبل الوضوء منقطاً وقت اللبس وعلى القلب فله ذلك في الوقت أيضاً إجماعاً وبور  
 الوقت له ذلك عندهم فروعاً لا من إجماع أكبيه للصدر الوحيد وقوله صحيح الظاهر في صحيح  
 طهرن أحاصاحب العذر فطهرن ضروري وتفسير الموزور من في باب إلى يوسف  
**والأرض لا يطرأ باللبس غلغ** **والأرض لا يطرأ باللبس غلغ** **والأرض لا يطرأ باللبس غلغ**  
 وذهب أثرها لا يطرأ عندهم فروعاً لا نظراً والخلاف في حرجان الصلوة عليها أما  
 في حرجان البتة منه فلا يطرأ إجماعاً الرواية عن حنفية ولا فرق بين موضع  
 يقع عليه الشئ ولا يقع كان فيه جثيش أو لم يكن لأن الجثيش ناهي للأرض من المسبوط  
 المسئلة الثانية مسلم يعم ثم ارتدوا إليها ذبائهم بطل يعم عندهم فروعاً لا يطرأ

هذا هو الصحيح في قوله تعالى  
 في قوله تعالى في قوله تعالى  
 في قوله تعالى في قوله تعالى

هذا هو الصحيح في قوله تعالى  
 في قوله تعالى في قوله تعالى  
 في قوله تعالى في قوله تعالى

هذا هو الصحيح في قوله تعالى



يتم عند زواله ولا يبطل وفائده اختلاف جواز الصلوة به بعد الاسلام وانما وضع  
 على التيم اذا وضو لا يبطل بطرمان الارتداد عليه اجماعا من الهذلي وغيره  
**فان المتوضي خلف من يتيم اذا كان الماء عتيقا** متوضيا افتدا بغيره في غير التيم  
 الماء لا يفسد صلوة عند زواله وعند انفسه وصلو الامام لا يفسد اجماعا  
 ولو كان المعتدي متبع ايضا يفسد صلوة المعتدي اجماعا فلهذا وضع في المتوضي خلف  
 التيم من المتوضي في الاصل عندنا ان التيم بدو مطلق وليس بضرورة يعني به ان احدث  
 يرتفع بالتيم الى وقت وجود الماء في جواز الصلوة المودة الا ان يبالغ في الصلوة  
 بالتيم مع قيام احدث وعند الشافعي ان التيم بدو مطلق وعنى به ان يبالغ في الصلوة  
 بالتيم مع قيام احدث والصحيح قولنا لما روي عن النبي انه قال التيم وضو المسلم ولو  
 الى عشرة حج ما لم يجد الماء او حدث ويتيم على هذا الاصل مسكتها ان عاجم الماء اذا  
 يتم قبل جواز وقت الصلوة فانه يجوز تيمته لانه خلف مطلق حال عدم الماء وعند الشافعي  
 لا يجوز لانه خلف ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت كما في طهارة المستحاضة وعلى هذا اذا  
 يتم يجوز له ان يودي ما شاء من الغزايين والنوافل ما لم يجد الماء او يحدث ولا يفتن بغيره  
 الوقت كطهارة المستحاضة وعندنا لا يجوز له ان يودي فرضا آخر غير الذي يتم لاجله  
 ولكن يجوز له ان يصل بذلك التيم النوافل لانها تتبع للنوافل كما في طهارة المستحاضة وعلى  
 هذا الاصل قال الزهري ان لا يجوز التيم في حق النوافل لان التيم طهارة ضرورية ولا ضرورية  
 في حق النوافل ولكن عامة العلماء قالوا ان الحاجة الى احوال الثواب ماسة ومعتبرة كما  
 في طهارة المستحاضة فنظر في حق النوافل بالاجماع كذلك جهنا في اخلاف اصحابنا  
 في كنيعة البدلية فقال ابو حنيفة وابو يوسف الزاب خلف عن الماء عند عدم  
 الماء والبدلية بين التيم والوضو وعلى هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف بان التيم  
 اذا دام المتوضي صانه فانه يجوز امامته ويكون صلواتهم جائزة استحسانا ان لم يكن  
 مع المتوضي صانه فان كان مع المتوضي صانه فلا يجوز امامته له ويكون صلواتهم  
 فاسدة وقال محمد لا يجوز امامته سواء كان مع المتوضي صانه او لم يكن وقال زهير  
 لا يجوز امامته سواء كان مع صانه او لم يكن لان عند محمد لما كانت البدلية بين التيم  
 والوضو والمعتدي اذا كان على وضو لم يكن تيم الذي هو بدل عن الوضو طهارة

وهو

لوجه لغزته على الاصل ويكون وجوب وعده سواء فيصير معتدرا بالحدث فلا  
 يجوز كالصحيح اذا اعتذر لصاحب جرحه سال المجزأ افتدوا لان طهارة ضرورية  
 فاعتبر في حق الصم كذا جهنا وعندنا في حنيفة وابو يوسف لما كانت البدلية بين التيم  
 والماء ان لم يكن مع المعتدي صانه فيكون التراب طهارة مطلقة لانه لا يعلم الماء واذا  
 كان معهم ماء فقد فاق الشرط في حق المعتدين فلا يبين التراب ظهور في صتم فلم يكن  
 طهارة الامام طهارة في صتم فلا يبيع افتداسهم به وعلى هذا قال ان التيم اذا دام المتوضي  
 ولم يكن معهم ماء ثم رآى واحد منهم الماء بطلت صلوة لان طهارة الامام جعلت  
 عدما في حق المذنب على الماء الذي هو الاصل لانه لا يبيع الخلف عند وجود الاصل في حق  
**وتأقضى تقدم التيم لمن لا سؤل الجان** فان لم يجد الا سؤل الجان وامر  
 بالجمع بين التيم والوضو فعند زفير مقدم الوضو والا لا يجوز تيمه وعندنا ناهيا  
 شاة قدم جاز غير ان المستحب ذلك **وتجوز موضع السكك** لا يجوز الوضو بها **لزام**  
 التيمية بعد التعمد قدر التشهد قبل السلام لا ينتقض الوضو عند زفير وعند  
 ينتقض وانما وضع في الوضو اذ الصلوة نامة اجماعا واصل زفران كل تيمية فوجب  
 اعادة الصلوة فوجب اعادة الوضو وفي العكس على العكس من الميسوط  
**وفي الزام ركعة لا يكره شئ وسع بالثلاث** تجزئ نذران يصل ركعة لا يكره  
 شئ ولو نذر ملك ركعات لم يشفع واحده وعندنا لا يكره في الاول ركعتان وفي الثانية  
 اربع ركعات **وهو اذا استخلف اتى صلواته خفيفة اليسار** فافتحت  
 رجل ام رجلا وفسا فسبغة احدث فاستخلف امرأته ذلك في حق النساء عند زفر  
 وعندنا يفسد صلوة الكل **وطهارة امامة المعذور** **وعند زفير المعذور** لا يقصود  
 امامة المعذور رغبة المعذور جازع عند زفر وعندنا لا يجوز صورة ان يوم العار  
 اللباس والامر القاري والجمع الصحيح وعلى هذا اذا اراد المعذور في طلال الصلوة  
**لذا اليك بعد قوت المعذور** يجوز ايضا **فان لم يدر** فبني عليها جاز عند زفر  
 وعندنا لا يجوز اذا امر الصلوة بيني على اولها فيكون اول الصلوة كالامام صحيح من هذا  
 الوجه وافر الصلوة كالمعتدي فيصير كان الامام صحيح والمعتدي صحيح  
**وتذكر النفل بلا قوا** لا يوجب الاصل ولا ايقاؤه نذران يصل ركعتين

نزل ولا ايقاؤه ان ولا امامة  
 فلو لا يوجب الاصل ان اصل  
 الصلوة في غير طهارة كما نزل مع

وانما ذكر ان لا يجوز للمسلم ان لا يجازي عمن  
 غير المسلمين في غير ذلك على  
 الاصل بان لا يجازي عمن المسلمين  
 في غير ذلك على الاصل

هو لا يحكم على وجه التيم  
 فلو كان موضع السلام الى  
 بعد التشهد في التيم  
 الا بغير قبل السلام

انك لو كنت خذرا ابر من كل كركبت  
 فمما ذكرنا ان عندنا لا يكره شئ  
 وعندنا يكره ركعتان واكثر  
 ركعتين عند زفر وكنت لا اكره  
 شدة وعندنا جاز لا اكره

انما قالوا في نذر ان لا يناء  
 امر الصلوة على اولها كذا  
 في صلوة على صلوة فخص

بالمقارنة لم يلزم من عند زفر وعندنا يلزمه بقراءة نيته اقامة النساء من الامام  
**وقصد اقامة النساء ليس بشرط صحة الاقتداء** ليس بشرط صحة اقتداء من  
 بالامام عند زفر وعندنا شرط وفي الجملة والعبد لا يشترط اجماعا كذا في بعض النسخ  
 قاله الميسر الكثر مشايخنا على انها على هذا الخلاف ايضا مراعات الترتيب  
**ترتيب افعال الصلوة قد فرض وعقد المظنون يقتضي لو فرض** في افعال  
 الصلوة فرض عند زفر وعندنا ليس بفرض وصورة اصرار الامام اول صلوة ثم تامة  
 خلفه او سبقه احدث فسبق الامام ثم انبسط من ثوبه او عاود من الوضوء فعمله ان  
 يقضي اولها ما سبقه الامام ثم يتابع امامه اذا ادركه ولو تابع الامام قبل الغضاء ثم قضى  
 بعد سلام الامام جاز عندنا خلاف لزفر وكذلك صلوة الجمعة اذا نحره التمس فلم يتدر  
 على الركعة الاولى مع الامام بعد الاقتداء ونحوها وما يمكن اداء الركعة الثانية قبل ان  
 يردى الاول في احواله فحضى الاولى جاز عندنا خلاف لزفر اما السجود قبل الركوع غير  
 معتبر اجماعا من شرح الطحاوي وغيره وذكر القاضي الامام طبراني في فتاويه ان المشرع  
 في الصلوة ركبا او وضعا انواع منها ما يتجدد كل الصلوة كالغسل ومنها ما يتجدد  
 لو ركعت ومنها ما يتجدد كل ركعة كالقيام والركوع ومنها ما يتجدد في كل ركعة كالسجود  
 ليس في ترتيب ليس بشرط بينهما يتجدد في كل الصلوات او يتجدد كل ركعة وبني استود  
 ركعة والترتيب شروط بين المتجدد والمتمدد وبين المتجدد في كل الصلوة او في  
 الركعات وبين المتجدد في كل الصلوة المستقلة الثانية شرع في صلوة او وضوء  
 على ظن ان عليه ثم طهره ليس عليه فافسد فعله الغضاء عند زفر وعندنا لا يقتضي  
 عليه بناء على ان من شرع في فعل على الغرض ثم تبين انه ليس عليه يسقط الفعل لا اثم  
 عند زفر وعندنا يبقى في فعل غير لازم واجمع ان من شرع في فعل على ظن انه عليه ثم طهره  
 ليس عليه يبقى في احوال لازم وكذلك في التقصير بخلافه فثبت ما حاشته بصفة  
 الزموم لا يمكن من استردادها بحال في الغنى والفعل لا يلزم بالشرع في حال الغنى والطلاء  
 شرع في التعلية الاوقات المكرهه ومن طلع في السجود الشمس الى ان يرتفع وينتفض  
 ومن استواها حتى يزول ومن اصرارها حتى تقرب فالأفضل ان يظلمه واذا اظلمها  
 الزم الغضاء ويقضيها في وقت مباح وفي الوقت المكروه جاز واسا وعند زفر

ادام

لاقتضا

لاقتضا عليه من الغنى والنفقة **ولو لا عند الطلوع ومجد عند الزوال او اذا غابت**  
 قراءات السجود عند طلوع الشمس فلم يسجد للحال حتى جاء وقت الزوال فيسجد لم يجز  
 عند زفر وعندنا يجوز الاربعة عن يوسف ويمكن ان يثبت الامام الفضل ولو سجد  
 عند تلاي جوا جاعا وانما وضع هكذا اذ لو قرا ما عند غروب الشمس واذا غاب ظل يوم  
 الشمس قبل الجوز من المحيط **ولو لاهاها اليك ثم قل وجين عباد ذكيا اذ ينظرون**  
 وعلى هذا اذا تلاها رابعا ولم يسجد بالايام حتى نزل في ركعتين فاقوم بها جواز عندنا خلافا  
 لزفر **وتعقد الناحي الاولى وان لم يتعقد الامام فاعلموا استبين** ترك الامام  
 المتعلق الاولى في ذوات الاربعة ساهيا وطفلا لاحق في ثوبهم فانتبه او سبقه الحرك  
 فذهب وتوضا ثم جاء في سبقة الامام بركعتين بعد الاصح عند زفر في موضع العود  
 وعندنا لا يستعد وانما وضع في الناحي لان الميسر في بيان العقد اجماعا لانه منزه  
 من الغنى **ويلزم الاجزاء بالقلب اذا لم يتوأن بوضي بالواو** كذا مريض  
 مجز عن الايام بالرأس فاقوم بقلبه جاز عند زفر واذا قرأ على الايام بالرأس يسجد  
 وعندنا لا يجوز بل يوضا ان يذكر وفي لغة الشاخر اشارة الى انه لا يسقط الصلوة  
 وان كان العجز اكثر من يوم وليلة اذا كان مقيما هو الصحيح من جامع قاضي خان و  
 الهداية وانما لم يذكر الايام بالعين لان محمدا قال اشك ان الايام بالقلب لا يجوز  
 من النية **من اقتدك عند الركوع فركع بعد ان تصابب الاصل** اي ما مضى  
 اقتدى بامام وهو راكع فقام الامام ركنه المتعدي بعد ففادرك تلك الركعة عند  
 زفر وعندنا لم يدرك وبشره اختلاف انما يظهر ان عند زفر ومولا في هذه الركعة  
 حتى يات بها قبل فراغ الامام وعندنا هو مسبوق بها حتى ياتي بها بعد الفراغ  
 وانما وضع في الاقتداء عند الركوع اذ لو اقتدل في قيام الامام ولم يتابع حتى رفع  
 الامام راسه من الركوع فركع هو غير الامام يكون مذكرا للركعة اجماعا من  
 النوايا الظهيرة **وعن شاذل وحسين لا تشبه** **لو كان من فعلكم** اي سافر الغنى  
 في آخر الوقت في ذوات الاربعة ان يقيم من الوقت قدر ما يسع فيه ركعتان فعمله  
 صلاوة السجود وان بقي اقل من ذلك فعليه صلوة الاقامة اربع ركعات وعندنا اربع  
 ركعات وقت الصلوة لو كان من فعله

لو كان من فعله

لو كان من فعله

لو كان من فعله

للجن الاخير من الوقت في السفر والاقامة والحيض والطمه وانما وضع في الغيم يسافر اولوا  
 المسافر في آخر حجب من خلفه ان يدركت اجماعا وان لم يسع لها الوقت من اعانت الترتيب  
 وتليزم الترتيب في الوقت **ثم انقض الفضل غير ثابت** خبر في النوازل شرط  
 عند زفر ولا ينقض عليه في الزيادة قال في المبسوط كان زفر جعل حذر الكثرة بان يزيد على شهر  
 وكان بشر المزبني يقول من ترك صلوة لم يجز صلوته في غير وقتها لم يقمها اذ كان  
 ذكرا لها وعندنا اذا صارت الغواصت ستاسقط الترتيب وجعل على الظاهر بطلان  
**ومن قيل انظر الى الظاهر والعصر بالظهور وكان يدرك** ثم العصر بطلان وهوذا ذكر  
**ثم اعاد الظاهر دون العصر** ثم المصير حال الذكر لذكر فعله اذ الظاهر واعاد  
 العصر لانه صلاها عليه الظاهر يعني ولو اعاد الظاهر لم يعد العصر من المصير وهو  
 ذاكر للذكر فعليه اعاد العصر دون المغرب عندنا وعند زفر عليه اعاد المغرب ايضا  
 لكن هذا اذا كان بظن ان العصر وقع جازيا اما لو علم وقت اداء المغرب فعليه العصر  
 لا يجوز ايضا من التمتع وكذلك في المبسوط وبقره هو نظن انه يجوز  
**وجعل في دار الحرب** **بالموضع كمنه في دار الحرب** فاعلمنا ان دار الحرب  
 ولم يعلم نوازل الصلوة والصوم والركعة ونحوها من موضع ما ثم علم بها فعليه قضاءها  
 عند زفر وعندنا القضاء وعليه وانما وضع في دار الحرب اذ لو سلم في دار الاسلام والماله  
 بها لها فعليه قضاؤها اجماعا حاصر الغزاة ببلد او حصنا ونوا الاقامة  
**فما حيروا من حصن كذا دونه** **اقامة لشوك** **فقد نوا** اجتهادنا لا يصح  
 لانهم بين ان يهزموا فيقروا وبين يهزموا فيقروا فيمكن بعض اقامته وكل تعرف  
 اخلا، محله لغزو وعند زفر يصح اذ كان الشوك شوكه الغلبة لم يتمكن من  
 القرار ظاهرا والافلاحي ولو فتح البلد وحاصروا الحصن صاروا مقيمين وقوله  
 حصن كذا اتفاقا في التعليق فان الغزاة اذا حاربوا اهل البلدة دار الاسلام في  
 غير عصر او حاصروا في البحر فهو على خلاف كذا في المبسوط وغيره ومعنى حاصروهم  
 الحاوهم حتى يحصنوا في حصن مساقمهما مساقم من قدام رجل خلفه  
**ولا يجوز مسافر قد جعلا للظهور المصير** **ثم ان يحصل الامام وفرغ من**

هذا هو الوجه في قوله  
 ثم انقض الفضل غير ثابت

هذا هو الوجه في قوله  
 ثم اعاد الظاهر دون العصر

في

هذا هو الوجه في قوله

وصح

١٨٨

ثم استيقظ الرجل بعد فراغ الامام فحدث فدخل مصر فبصر كعبتين عندنا وعند زفر  
 اربعين والمراد بالرجوع في النظم بعد الفراغ لتقصير الصلوة دينا في اذمة بفرغ  
 الاحام فلا يعمل بنيت كما بعد خروج الوقت وليس كما كان خلف الاحام حقيقة لانها  
 لم تصدر دينا في ذمة وانما وضع في اللان لان المسافر يصحبه الاقامة في الصلوة منورا  
 كان او معتدبا مسوقا كما هو مداركها ومنها انما من الاضمار والمبسوط طين  
**مسافر في العصر عانت تيمسه ثم اقام قبله نفسه** وعلى هذا اذا افتتح  
 المسافر العصر فغربت الشمس ثم نوى الاقامة انما اراد عند زفر وعندنا يصلي ركعتين  
 والحرف في المسألة ان الغصا لا يغير وقد قال الناطق في هدايت ان ما كان قبل  
 الغروب يكون اذا وما كان بعد الغروب يحتاج الى ان ينوي فيه الغصا وهذه  
 صلوة نضها اذا ونضها قضاء وقوله تيمسه يجوز ان يرصد الغصا الى المسافر او  
 الى العصر والش يضاف الى الشمس ياد في علقه كما في كوكبه في قضاء وقوله فليتم  
 نفسه اي فليصل بطريق التاكيد اي هو نفسه كذا الخط انقضى ركع المقدري  
**والمقدري ركع ثم المقدري يحق له كبحر بل فسد** قبل امامه فحقته  
 الامام فيه جاز عندنا خلافا لزفر وقوله بل فسد اي ذكر الركوع لا يعتبره لان الصلوة  
 يفسده مذكور في جامع قاض خان مستغل اقدرى المعترض ثم افسد المقدري  
**ومن قيل انقض خلفه معترض ثم انقض فساد معترض** ثم اقدرى به  
**ثم اقدرى ينوي قضاء ما انقض** **ثم انقض الا قضاء المتعترض في ذلك الوقت**  
 ونوى قض ما لزمه به بالانسا ولم يكن قضاء بل كان ابتداء فعل وعندنا يكون  
 قضاء وخروج من هذه كلها قلت وانما وضع المقدري اذ لو كان شرع وحده في  
 فعل ثم افسد ثم اقدرى بمقترضنا وما قضاء ذلك لم يكن قضاء اجماعا وانما يقدر  
 بالاعتقاد به في ذلك الوقت اذ لو اقدرى بعد فراغ من هذا الوقت وبزوجه  
 في فرض آخرنا وما قضاء ذلك لم يكن قضاء اجماعا حاضرت في اخر الوقت ولم  
**وايقض حين الوقت لا يشع لقوله في حجة لا ينع** يبق من الوقت ما  
 يسع من الوقت لم يسقط عنها ونقضها اذا ظهرت وعندنا يسقط عنها

هذا هو الوجه في قوله  
 ثم اقام قبله نفسه

هذا هو الوجه في قوله  
 ثم اقدرى ينوي قضاء ما انقض



حقى

غفر و غفر  
غفر و غفر  
غفر و غفر

4

لا المرتبة في

بلائی

والله اعلم  
المؤمنون



في يوم اوقال هذه الدراهم فتصرف برامع اعرافه على هذا الفقه فتصرف به على غير وجه الفقهاء  
 لا يخرج عن عمدة الفقه عند زفر وعندنا بخير **كتاب الصوم**  
**وواطئ اعداء الفخر طلع اود هب الانسان فالصوم انقطع** قال زفر  
 اذا طلع الفجر وهو حلال اهلها وكان يفعل ناسيا نهارا فتذكر فانزع من غير ليل  
 فسد صومه وقال ابو حنيفة لا يفسد صومه فيها وايا يوسف معها في النسيان دون  
 الطلوع وقد مر في باب المقالات **وصوم من الصبح الى الليل** **فصل في كسب النية**  
 صوم رمضان للصبح المغمى بيادى بغير نية احدا عند زفر وعندنا لا ينادى ثم يعلن بنية  
 للعبادة ان يغيب اغناه عن النية وانما وضع في الصبح المغمى اذ في المسافر والسقيم  
 يشترط النية اجماع وهذا القيد استفيد من قول للعبادة فان التعيين في حق الصبح  
 المغمى دون المريض والمسافر في المبسوط وكان الكرخ ينكر هذا المذهب لزفر يقول  
 قوله اقول ما كانا نكفي نية واحدة في الشهر صوم المسافر والمريض عند زفر لا يجوز  
**ولو نوى في يومين او ستر باليوم صوم شهر لا يعتد الا بنية من الليل** وعندنا يجوز  
**ويستط التخيير لو سافر في يوم كرهنا غيبته الفطر عذرا فاشتم** افطر في صوم  
 رمضان متعمدا ولو لم يمتد الكثران ثم سافر في مكرها في ذلك اليوم يستط عنه الكفار عند  
 زفر وعندنا لا يستط ولو سافر فاختار لا يستط اجماعا فلهذا وضع في الكلام  
**ولو ابتلى في الشهر في نسيانه فطر وان قل على لسانه صام** ابتلع ما في اسنانه  
 من الطعام فطر وان قل عند زفر فلهذا ما الكثر بغيره والقبيل لا وقد رخصه كثير  
 ودونه قبله وقبل ان امكن ابتلاعه من غير ريق فهو كثير والافضل قال النخعي و  
 هذا في غاية الحسن وهو قس من الاول **صيت في حق نائم صائم ما اوجعت**  
**ولا يم في حلقه الماء يصب فلا تساء والعشاء ما يجب** النائمة لا يفسد  
 الصوم عند زفر وعندنا يفسد اشترى عبدا بشرط اختيار لاحدا في يوم الفطر  
**وفطر عذرا في الجوار على الذك الذي ايجاز جاز** وانما يارب فطره عندنا  
 على من صبر له العبد بالغيث او بالاجاز وعند زفر على من له اختيار نذر ان يصل  
**ونادر الصلوة في ما وكي اذا اقام والادوي لا يجزيه** في مكان فضل  
 مكان دونه في الفضل يجوز عندنا خلافا لزفر رحمه الله والله اعلم بالصواب والله

في يوم اوقال هذه الدراهم  
 لا يخرج عن عمدة الفقه  
 كتاب الصوم  
 وواطئ اعداء الفخر طلع

في يوم اوقال هذه الدراهم  
 لا يخرج عن عمدة الفقه  
 كتاب الصوم  
 وواطئ اعداء الفخر طلع

في يوم اوقال هذه الدراهم  
 لا يخرج عن عمدة الفقه  
 كتاب الصوم  
 وواطئ اعداء الفخر طلع

في يوم اوقال هذه الدراهم  
 لا يخرج عن عمدة الفقه  
 كتاب الصوم  
 وواطئ اعداء الفخر طلع

**ونادر اعتكاف نقصان اذا اصام ولا يعتكف فلا تصا** نذر ان يعتكف  
 بعينه فعليه ان يعتكف بصومه فان صام ولم يعتكف فيه يستط عنه عند زفر وعندنا  
 يلزمه اعتكاف شهر بصوم معصوم **كتاب**  
**ومن يعلى الظاهر احرما جازي في الحج فاعلمنا** اذا اصل الظاهر يوم عرفه وهو عظيم  
 ثم احرم وصلى العصر وقت الظهر مع الاحرام جاز وعندنا لا يجوز والاصل ان عند الشافعي  
 جواز الحج معلق بالسفر لا غير وعلى قول في يوسف ومحمد لا احرام لا غير وعلى قول في  
 زفر بالاحرام والجمع العظيم والامام الاكبر يعني السلطان الا ان زفر يشترط هذه الا  
 في العصر لجواز الحج ولا يشترط في الظهر حتى لو صل الظهر منزلة وادرك العصر مع الامام  
 فضلى معه تجزئه وابو حنيفة يشترط هذه الاشياء فيها جميعا حتى لو صل بين الظهر  
 والعصر بجمع عظيم مع الامام الاكبر وكانوا ميمين مسافرين يجوز بلا خلاف من المبسوط  
 الكبر **وخطت الامام يوم التروية ويوم تروية ويوم نحرية** في كل ثلاث خطبة  
**وعندنا خطب يوم السابع ويوم كادي غنيرة وثانية** ومن عند زفر ثلثة ايام  
 متواليات يوم التروية وعرفة والنحر وعندنا اولاهما قبل يوم التروية بيوم بعد صلوة  
 الظهر يعلم الناس فيها الطواف والثانية بعرفات يوم عرفه بعد الزوال قبل الصلوة  
 والثالثة بمنا في اليوم الحادي عشر بعد صلوة الظهر فيفصل بين كل خطبتين وسمي  
 اليوم الثامن التروية لان احما يروون ابلهم في تروية وقيل من التقرب لان كلليل  
 صلوات الله عليه كان تتفكر في النهار ان رؤيا في لهي ام لامن المبسوط الكبر والخطبة  
**ولان يوسط فطر المزدلفة فطرا يؤذن ثانيا واستأنف** بجمع بين صلوة المغرب  
 والعشاء بالمزدلفة في وقت العشاء باذان واحد ولا يتنفل بينهما فان تنفل بشئ  
 اذن للعشاء ثانيا عند زفر وعندنا لا يؤذن ثانيا وانما وضع في الجواز فان سعيد  
 اللاحقة للعشاء اجماعا وانما وضع في فرض المزدلفة اذ في فرض العرفات يؤذن ثانيا  
 في ظاهم الرواية من المبسوط والهداية والمراد بان تنفل غيرة الظهر على ما ذكره الخط  
 والخزانة يمكن ذكره التماس بربوبه اداء السنة بعد الظهر والاولى اليق عدلنا الاطلاق  
 واليه الاشارة في المبسوط الكبر **وقض اهلنا فيه دم لا يصف صاع ولا يكثر**

العصم

شياء

يوم

ثلاث







نَحْلُ قَوْلَ الْهَامِلَةِ الْكَاكِبِ إِذَا كَانَ حَاضِرًا فِيهِ مَا عَابَ إِصْدَاقًا أَوْ لَا يَكُونُ تَلَاغِيًا  
 هَذَا الْقَوْلُ الْكَاكِبِ فَلَيْتَ وَإِنَّمَا يَحْقُقُ الْوَابُ وَبِجَرِّ الْوَاحِ وَالْعَوَامِلُ الْوَاحِ وَإِنْ الْعَمَلُ فَلَيْتَ  
 هَذَا الْقَوْلُ بِشَيْءٍ إِلَى رَوَائِيهِ عَنْهَا أَلْ عِنْدَ زَوْجٍ وَالدَّشْفُ فَإِنْ لَيْسَ بِالْصَّغِيرِ  
 بِمَرْحُومَةٍ لَهَا الْمَرْفَاتُ وَذَوْنُ وَأَحَدٌ مِنْ مَالِهِ أَوْ جَوْزٍ أَيْ ذَكَرَ فَوْسَمَ الصُّغْرَى  
 بِمَنْ زَوْجَهُ أَوْهُ أَمْرًا وَخَرَّ الْمَرْفُومُ بِلَاغٍ مِنَ الْوَابِ حَقَّ مَا تَوَضَّعَ الْمَرْفُومُ  
 كَرِهَ لَعْنَةَ الصَّغِيرِ ثُمَّ يَرْجِعُ سَائِرَ الْوَرُودِ عَلَى الصَّغِيرِ بِذَلِكَ لَاجِرًا لَمْ يَمَلِ الصُّغْرَى جَاءَ  
 أَمَّا وَضْعُ فِي الصُّغْرَى أَوْ لَوْحْنِ هِيَ أَيْنَةُ الْكَبِيرِ بِغَيْرِ أَمْرٍ فَلَا جَرَّ عَاجِجًا وَعَمَلُ الْخَلْفِ  
 لَصَحَّاحٌ لِأَنَّهُ ضَامَةٌ فَمِنْ مَوْتِهِ بَاطِلٌ وَأَطْلَافُ النُّظْمِ يَجْعَلُ عَلَى مَا هُوَ الْأَصْلُ وَهُوَ الْعَمَلُ  
 دُونَ عَارِضِ الْمَرْفُومِ الْمَسْطُورِ الْبَكْرِ وَغَيْرِهِ • بَلِغٌ فَيَنْفُذُ الْوَابَ تَرْجِيحًا عِنْدَ خِلَافِ  
 الْأَطَارِكِ أَذَى الْأَصْلِ وَالْوَابِ التَّزْوِجُ بِأَقْبَى جَمَاعَةٍ مِنَ الْمَسْطُورِ • قَالَ الْبَكْرُ أَيْ كَرِهَ  
 قَوْلَهُ قَوْلُ رَجُلٍ يَكْرَهُ أَيْ سَلَّمَ قَوْلَهُ رَدَّدَتْ عِنْدَ تَرْجِيحٍ وَلَيْتَ  
 مَنِ فَقَالَ أَيْ لَدَدَتْ فَالْقَوْلُ عِنْدَ زَوْجٍ تَحْسَبُ بِالْأَصْلِ وَعِنْدَ الْقَوْلِ هَذَا الْكَاكِبُ رَافِعًا  
 لَعْنَتَهُ كَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَدْخُلِ الْكَاكِبُ فَإِنَّ حُرَّانَ بَقِيَّةِ الْعَمَلِ وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ  
 فَاحْتِسَابًا مِنْ بَعْدِ مَا لَوْ أَنَّ الْقَوْلَ أَيْ قَوْلُ الْعَبْدِ وَالْعَمَلُ قَالَ الْعَبْدُ  
 إِنْ لَمْ تَدْخُلِ الْبَارِعَةُ فَإِنَّ حُرَّانَ الْعَمَلِ وَقَالَ الْعَبْدُ أَدْخَلَ الْبَارِعَةَ وَقَرَعْتُ  
 وَقَالَ الْمَوْلَى دَخَلْتُ فَالْقَوْلُ الْعَبْدُ عِنْدَ زَوْجٍ لَأَنَّهُ عَدَمُ الدَّخُولِ أَصْلُ وَعِنْدَ الْقَوْلِ  
 لِلْمَوْلَى الْكَاكِبِ وَالْعَمَلُ فَاسْتَكْبَحَ وَفِيهِ أَنْ نَعْتَدَ أَيْ شَاهِدًا فِي  
 تَزْوِجٍ ذَمِيَّةٍ بِغَيْرِ شُرُودٍ جَوَازٍ عِنْدَ خِلَافِ الزَّوْجِ وَمَعْنَاهُ إِنْ يَزَوَّجُ عَلَيْهِ جَوَازًا  
 عِنْدَ زَوْجٍ يَزَوِّجُ بِهَا بَعْدَ الْإِسْلَامِ وَفِيهِ الْإِسْلَامُ بِتَرْكَانَ عَلَيْهِمَا الْعَمَلُ  
 كَعَمَلِ الْأَوْتَانِ وَالْبَيْزَانِ مِنَ الْمَسْطُورِينَ • أَيْ تَرْكَانَ وَجَانِ مَعَهَا وَالْعَمَلُ بِأَنَّهُ  
 وَمَنْ يَبِينُ إِنْ نَمَاءً تَزَوَّجَ كَمَا أَدْعَا قَبْلَ مَا سَمِعَهَا وَقَبْلَ الْقَوْلِ بِهَا  
 عِنْدَ زَوْجٍ وَعِنْدَ الْأَبِغِ وَأَمَّا وَضْعُ فِي رَدِّهَا أَوْ لَدَدَهَا أَصْلُ الْقَوْلِ جَمَاعَةً  
 وَأَمَّا وَضْعُ فِي رَدِّهَا مَعَهَا أَيْ فِي رَدِّهَا أَوْ فِي الْإِسْلَامِ بَعْدَ رَدِّهَا

معاً اذ لو عاقبا في الزفة أو في الاسلام بعد ان تداوما معا بيع الزوج بينهما اجماعاً من  
**فَيُطْلَقُ التَّوْبِيخُ فِي الرِّكَعِ وَفِي الْعَمْدِ عَلَى الصَّلَاةِ** النكاح الوقت باطل عليه  
 صحيح عند فرو وصورته ان يزوجه امرأة بشهادة شاهدين عشرة ايام فبطل التوبخ  
 عنه ويصح النكاح ولا فرق بينهما اذ اطالت المرأة بان تقرب واحدة يعلم بقيتها انها  
 لا يعيشان الا ربما كان سنة مثلاً او قترت واطلاق العزم يدل عليه وكثير من مشايخنا  
 قالوا يجوز في الاول اجماعاً ويطل الشرط كالنكاح في القيام الساعة او غيره ان كان  
 او تزول عيسى عن من المحيط والهداية وعندنا اعتنا بما في الكل فانزوح امرأة  
**وَعَبْدٌ مِمَّنْ قَبِضَتْهُ زَوْجَتُهُ وَوَقَّتْ قَبْلَ الدُّخُولِ طَلَقَتْهُ** على عبد ونفسه  
**فَعِنَقُ كُلِّمَا فِي رَضْفٍ ذَا** يجوز قبل الحكم الزوجي أو رضاً ثم طلقها قبل  
**وَعِنْدَنَا اِعْتَانُهَا فِي الْكُلِّ يَبْقَى كَإِعْتَانِ هَذَا الْبَعْلِ** الدخول بها عاود  
 نصف العبد الى النكاح الفرع حتى لو اعتقت من نصف العبد والزوج نصف العبد  
 ورفع الكاهان ما عتق فعتق كل واحد عليه عند فرو وعندنا يعتق على المرأة اذا  
 اعتقت وهذا الم يبقى القاضي برد النصف والارضاء على عدد التعقب بعد الطلاق  
 فعندنا لا ينفس المكن بنفس الطلاق حتى يفسخ القاضي ونفسه المرأة وانما وضع في  
 المقبوض اذ قبل القبض قوله كقول من العون والغيات تزوجه على نوب  
**وَلَا يَلْقَى مَقْصُورُ تَوْبِخٍ الدِّينِ اَنْ لَا تَأْخُذَ الْفَتَى جَمْعًا فَاعْلَمْ** موصوف في الزفة  
 بان قال هروي مثلاً ثم جاء بالعمدة شجرة على البتوني عندنا خلاف لزفر وانما وضع  
 في التوب اذ في الجوهان بجماعاً على قوله تور البرز اشارة اليه اذ الحيوان لا  
 يثبت ديناً في الزفة **وَإِنْ لَمْ يَجْعَلْ فِي الْمَرْءِ قَبْضَ جَمْعٍ الْمَرْءُ لَا يَزَوَّجُ** تزوجها  
 على خمسة راجع يجب من المثل عند فرو كان لم يسم شيئاً وعندنا يجب عشرة راجع  
 ان دخل بها وعات عنها وان طلقها قبل الدخول بها يجب المنعة عند فرو ونصف  
 العشرة عندنا والوضع في الخمسة انشائي ومراده ما دون العشرة رهن بالمرء  
**وَإِنْ يَطْلُقَ قَبْلَ وَجْهِ الْكَلْبِ وَهِيَ الصَّدَاقُ غَرِمَتْ فِي النِّصْفِ كَلَّ شَيْئًا**  
 ثم طلقها قبل الدخول بها فهلك الرهن وزهرها حقت نصف المهر عند فرو اذ كان

مؤيد الحق هو البطل المنيب  
 اعنا يا ابي في شرفنا  
 اذ كان الفاضل لم ينض  
 للزوج وعند ذكركم  
 قبل انضوا كما تكلم  
 بعد الفضا صفا

[illegible]

تبریک و تحنن از طرف  
مجلس شورای اسلامی  
و هیئت مدیره و اعضا  
و هیئت مدیره و اعضا





لها العشرة لبعض الثمن من مال الزوج من المحيط وهذا اذا كانت الودعة من جنس  
 صحتها بان كانت ارام او دنا بزايا من جنس كسوتها او طعما له اما ان خلاق هذا  
 ليس لها ان تقع شيئا في نفقتها **زوج** اعذر ولم يبعها لم ينفذ دخل كما تم طلقها  
 كوان قول **الامه المطلقة بوا** قال **زوج** عليك **النفقة** ثم بواها بينا في العدة  
 فلها النفقة عند زفر وعندنا لا فعندنا المحبة حالة الطلاق دون العدة قال في المسرور  
 الذكر المتيقن في الامنة ان يخلى بين امته وزوجها ولا يستخبرها **الحالة بالخصنة**  
**وخالة الصغرى من ام الاب** او **ابن** **فان شفعه** **فاحفظ** **والكذب من ام الاب**  
 عند زفر وعندنا ام الاب اول وانما وضع في ام الاب اذ ام الام اول من كالة اجماعا  
**فان شفعه** **التي** **مما** **اختلفا** **فانما** **مصلحة** **بينهما** **اختلف** **الزوجان** في  
**ثم** **ان** **أخذ** **ما** **يصلح** **له** **من** **ذلك** **المصلحة** **فاحفظ** **مسلكه** **منازع** **البيت** **لكل**  
 واحد ما يصلح له والمساكن بينهما عند زفر واقليلنا مرت غير من طلاق  
**كتاب الطلاق** السنة في حق الابنة والصغيرة  
**سنة** **من** **ليست** **تحيض** **فقد** **توطأ** **تسور** **في** **الطلاق** **فانما** **بعد** **الوطأ**  
 بشهر وعندنا لا ان يطلقها لجمال ولا يفضل بين الوطأ والطلاق بزمان وهذا  
 اذا كانا بحيث لا يرضى منهما احبض واخجل فان كانا بحيث يرجح منهما ذكرا  
 الافضل ان يفضل بينهما بشهر قال الامام اكلوا مني من المحيط وفي كمال يفضل  
 بين الوطأ والطلاق اجماعا من تمام الفقة **معتمد** طهرت من خضجها انثالث  
**وفي** **الانقطاع** **اخيض** **ما** **لم** **يفسح** **فوجع** **الاذن** **في** **سوق** **فجل** **فله** **ان** **يراجعها**  
 عندنا ما لم يفسح مطلقا وعندنا اذا كان الانقطاع على تمام العشرة ينقطع الزجر  
 بالانقطاع وفي كل ما ينقطع بالاعتسال ينقطع بعض اقرب اوقات الصلوة اليها  
 بحيث يجب الصلوة في ذمتها بان يجرد الانقطاع من الوقت ما يسبب للاغتسال  
 والخمره وعند زفر لا ينقطع الا بالاعتسال واختلاف في المسئلة اذ في الكفاية ينقطع  
 بالاجماع من المسوطة والشفاء في بعض **سافر** **بطلقة** **الرجعية** **لسوله** **ذلك**  
**لو** **سافر** **الزوج** **من** **طلقها** **رجعية** **فالتزاع** **فلا** **اطلاق** **عندنا** **خلاف** **الزفر**  
 وليس لها ان تخرج بنفسها السفر وما دونه سواء والسفر لها ان يبرجعة

قول اولي بالاصغر  
 يعني باسار كونه

قول ينفذ في كل  
 ويجوز الرجعية

المسافر في بلاد  
 المسافر في بلاد

للزفر

رقم  
 ١٩٩  
 ١٩٩٩

**لو** **ولدت** **معتدة** **الوقاية** **بعد** **فقد** **عن** **الجماع** **ولدت** **معتدة** **الوقاية** **بها**  
 ينصرف **حولي** **لم** **يكن** **بنيته** **دائمة** **وان** **لم** **تقرب** **بالانقباض** **العد** **لست** **استمر**  
 ولم تقرب بانقباض العدة لا يثبت النسيب عند زفر وعندنا يثبت وانما وضع فيها  
 قبل الاقرار بعض العدة اذ لو اقرت بانقباض العدة لا يثبت اجماعا قال لها انت  
**وان** **يقول** **انت** **حرام** **ووكي** **بقوله** **بنتين** **فج** **واستوى** **على** **حرام** **ونوى** **ثنتين** **فج**  
 واحد عندنا وعند زفر يقع ثلثان وانما وضع في الثلثين اذ لو نوى الثلث يقع الثلث  
 اجماعا **ويأين** **قول** **لنت** **فاجرد** **كسائر** **الانفا** **فان** **الواردة** **قال** **لها** **انت** **حرام**  
 ونوى الطلاق يقع واحد رجمه عندنا وعند زفر يابنه كسائر الكفايات **وقال** **لها**  
**واوصفت** **الطلاق** **حين** **أوقفه** **بالطول** **والقصر** **المراحم** **انت** **طالق** **طلقة**  
 طويلة او عريضة لهو رجمي وعندنا بابين **التخيير** **لا** **يطلق** **التعليق** **عند زفر** **وعندنا**  
**لا** **ينطق** **التعليق** **بالاطلاق** **والعضو** **فان** **الطلاق** **يبطل** **وصورة** **ان** **يقول**  
**انت** **طالق** **ثلاثا** **ان** **دخلت** **الدار** **ثم** **طلق** **ثلاثا** **ثم** **عادت** **اليه** **بعد** **التخييل** **فدخلت**  
 الدار يطلق ثلاثا عند زفر وعندنا لا تطلق ولغير المسئلة التخيير وسواهما  
 بالاطلاق في النظم **هذا** **الاطلاق** **ليس** **على** **الاطلاق** **بل** **المراد** **اطلاق** **الطلق**  
 المعلقة ومن الثلث فانه لو طلقا ثنتين ثم عادت اليه بعد الزوج فدخلت الدار  
 تطلق ثلاثا اجماعا من المسوطة والطريقة العلانية المسئلة الثالثة اضافة  
 الطلاق الى جز معين من البدن كاليد والرجل والاصبع يصح ويقع عند زفر  
 الشافعي وعندنا لا يصح الا الاضافة الى عضو يعبر به عن جميع البدن كالرجل  
 والرفق والفرج والوجه وانما وضع في العضو اذ لو اضاف الى يده او طرفها لا يصح اجماعا  
 ولو اضاف الى جزء شايع بان يقول لئن لم يرجع معي اجماعا لو نوى بالجميع البدن فيه  
 اختلاف المشايخ من المحيط والميسرة والهادية **وهبت** **المهر** **العين** **كا**  
**لو** **وهبت** **من** **زوجها** **ما** **انقضت** **من** **مهرها** **العين** **الذي** **قد** **انقضت** **لعض**  
**وظلقت** **قبل** **الدخول** **عزمت** **لو** **رجعها** **انقضت** **الذي** **قد** **سلمت** **والحيوان**  
**والحكمة** **فما** **وهبت** **قبل** **انقضت** **في** **مهرها** **العين** **والذي** **قد** **انقضت** **لعض**  
 او بعد ثم طلقها قبل الدخول لانه ان يرجع عليها بنصف المهر عند زفر وعندنا

قيدت ان لا تنقض المهر  
 الا اذا اقرت بان تنقض المهر  
 بغيره  
 اجماعا  
 اجماعا  
 اجماعا

استوى على ظهر رايه اما استوى كراي  
 الصحا يعني هي البينة واستوى  
 انما ذكر لان ذكر من نفق يجمع ولا  
 يكون مستورا بل يكون على عريضة  
 بان في صريحهما فاما  
 اذا كان بطريق الكفاية  
 بان قال انت طالق من  
 سمعت الى ان سمع به  
 اختلاف على عريضة

حاصل المسئلة ان المهر اما ان يكون  
 عينا كما بعد اوجوبه بان تنقض المهر  
 او بغيره من المهر الا بغيره  
 ببيع الزوج عينا بالنصف  
 وعندنا ببيع الزوج عينا بالنصف  
 بخلاف المهر الذي لا ينفق















كتاب الصيد

وكان يصيد رطلان رطلان الى صيد معا فاصاب سم احدنا  
فوقه فاصاب سمنا ففوتنا على زئذنا فيم تجر فاسمنا واخره  
وعندنا نحن وكان من يتبع ماله دون الذي كان احمى سم الا  
فلاجل اكله عند زفر وعندنا بجل اكله ويكون للادل  
ولذي الذئب ولكن تصد احصايت صيدنا على اكله فاصاب  
سم عند الموم صل اكله عندنا خلافا لفرور لما ادمى اكله  
بصيد ونصل السم صيده باننا يستد بكان كتاب الاصناع  
فولبسة العصب حتى وقته فيمضد بغيره عصبه  
واحد المالك الفم جاز عن الاصحية عندنا خلافا لفرور وان  
الاصحية عندنا وان اخذ المالك اصدا من بوضه فعل اليا  
لو كان مكان العصب وديعه لا يجوز عن الاصحية  
كتاب الهبة الهبة بشرط العوض عندنا هبة ابتداء  
وان تجب بشرط العوض جاز وان ساع ولاه لم يقبض  
زفر من ابتداء وانها فلا جرم ثلث لا يغير المالك قبل  
في مشايخ بجل العنسة ويرج كل واحد منها عنه  
بعد القبض ويجب به الشفعة ولكل واحد منها ان يرد ما  
ما في يد احدنا يرجع على صاحبها في يد ان كان قبا  
صواكم في اليد وعند زفر لا بشرط القبض لصحة بل  
ويجوز الشفعة قبل القبض وصورة ان يقول وهنك  
بكذا فوسم اجماعا من المحيط والعون وغيرها  
وتجوز الواهب في نصف الهبة اذا احمى النصف  
وعندنا في اكله عاده ان يجر عاين الا ان يخذ  
يرد ما بقى من العوض ويرج في كل الهبة وانما  
كله يرجع بكل الهبة اجماعا وتولز في اي عوض  
وان يثل ما لي وحلي صدقة ثلث اول الكرك فلا

كتاب الصيد  
كتاب الهبة  
كتاب العوض  
كتاب الشفعة

الاصحاح  
فولبسة العصب حتى وقته فيمضد بغيره عصبه  
واحد المالك الفم جاز عن الاصحية عندنا خلافا لفرور وان  
الاصحية عندنا وان اخذ المالك اصدا من بوضه فعل اليا  
لو كان مكان العصب وديعه لا يجوز عن الاصحية  
كتاب الهبة الهبة بشرط العوض عندنا هبة ابتداء  
وان تجب بشرط العوض جاز وان ساع ولاه لم يقبض  
زفر من ابتداء وانها فلا جرم ثلث لا يغير المالك قبل  
في مشايخ بجل العنسة ويرج كل واحد منها عنه  
بعد القبض ويجب به الشفعة ولكل واحد منها ان يرد ما  
ما في يد احدنا يرجع على صاحبها في يد ان كان قبا  
صواكم في اليد وعند زفر لا بشرط القبض لصحة بل  
ويجوز الشفعة قبل القبض وصورة ان يقول وهنك  
بكذا فوسم اجماعا من المحيط والعون وغيرها  
وتجوز الواهب في نصف الهبة اذا احمى النصف  
وعندنا في اكله عاده ان يجر عاين الا ان يخذ  
يرد ما بقى من العوض ويرج في كل الهبة وانما  
كله يرجع بكل الهبة اجماعا وتولز في اي عوض  
وان يثل ما لي وحلي صدقة ثلث اول الكرك فلا

كتاب الصيد  
كتاب الهبة  
كتاب العوض  
كتاب الشفعة

وكذلك ولا يبرأ الصدق شجرة عند زفر وعندنا حنيفة وصبر يلزمه الصدق بال التوكيد  
والعشر وعندنا يوسف في المال كما قال ابو حنيفة وعنده في الملك كما قال زفر وقال مالك  
بنث ماله وقال الشعبي لا يلزم شي وقال الشافعي ان علقه بشرط المنع فهو بمنزلة الهبة  
اذا حنث لو قال اعطيتك من العبد ولا تجوز الواهب فيه قبلا ارادوا هبة العبد  
ولزب الواهب في مقبلا ان الذي وهبه له الواهب ان يرجع فيه فقال ابو حنيفة  
سمي العبد عنك وليس كان يرجع فيه وقال الزاهب بلكان سمي كذلك رقت الهبة  
فالقول للواهب عندنا ويرج وعند زفر للهوب له ولا يرجع كتاب البيع  
والجواز في السلم فيه عدا او بتيق طير لم تجز في السلم والعدييات  
المتقاربة كالجوز والبعض لا يجوز عند زفر عند ابو حنيفة والبعض وزنا في الجوز كبلاو  
عندنا يجوز فيها كبلاو وزنا وعدا من المبسوط وذكر فتاوى الانطس اجمعا لا يجوز  
السلم والجوز والبعض كبلاو وزنا وانما وض في العدييات المتقاربة اذ في العدييات  
المتقاربة منها كالزمان والبطيخ لا يجوز اجماعا والعاصل منها في اول باب يوجب  
لو اخرج كينا ربحه عند السلم فمضد الزجرل فالعقد ما العدم السلم بشرط الخيار  
فا سرفلو اسطر من له الخيار قبل الاقرار بالعود جازا عند زفر وعندنا يعود وعمل اكله  
ان يكون راس المال في ما وقت اسطر الخيار اذ لو كان هانكا لا يعود جازا اجماعا ذكره  
في المبسوط والمحيط لو عزم المسلم فيه فوجها حل مقدما فالعقد فاعلى حل  
الاقرار بالسلم ثم انقض المسلم فيه فعن ابو حنيفة انه يفتخ السلم به اخذ زفر والخيار  
في ظاهر الرواية ان شاء رطل ان يوجر فيطال به وان شاء فنيه وانما وض بود تمام  
الاجل اذ الانقطاع في خلافه بعينه وقال اسطر خيار الابد قبل الفيل ليس في المجلس  
باع بشرط خيار الابد ثم اسطر قبل مضي الثلث لا يفتد جازا عند زفر وعندنا يفتد  
جائزا او ربح ثم ربح ثلث ثلث في السلم بعد اقراره ثم يسبدر ثم وجد بعض راس مال  
ففيه منه بعض يردع ولم يجد في الجواز فافترق السلم يوفى بعد الاقرار  
وهو قبل ان ينقض السلم يردع ومنه من امره فاب الى حنيفة فتا بلاء عند السلم ثم  
ولو قال سلمت في مكان لا يبرأ ماله الفيل اذ كان مكان راس المال بغير جاز  
عند زفر وعندنا لا يجوز وهنه بواين السلم كعو وكفو السهم ايضا فاعلم

كتاب الصيد  
كتاب الهبة  
كتاب العوض  
كتاب الشفعة

كتاب الصيد  
كتاب الهبة  
كتاب العوض  
كتاب الشفعة

كتاب الصيد  
كتاب الهبة  
كتاب العوض  
كتاب الشفعة

كتاب الصيد  
كتاب الهبة  
كتاب العوض  
كتاب الشفعة

كتاب الصيد  
كتاب الهبة  
كتاب العوض  
كتاب الشفعة

دب السلم بين

فخذ المسلم اليه من رب المال براس المال رهن جازعنا وان هذا الرهن في المجلس يصير نوب  
 راس المال وبين السلم وان لم يملك جزافا بطل السلم ويروى في الرهن وقال في الرهن  
 باطلا والسلم فاسد ويكون امانة في يده وانما وضع في جانب راس المال اذا اخذ المسلم اليه بالسلم  
 فيه رهن جازعنا يصير موقوف بالسلم فيه فلا ضمان في زيادة قيمة الرهن عندنا وقال  
 السافعي يملك امانة ويرحب رب السلم بالسلم فيه من نظم الفقه والمداينة وشرع هذه المسئلة  
 الثانية السلم بلفظ السلم نحو ان يقول عتيت منك مائة كومن الخطن صفحتها كيت وكيت بكذا  
 لا يجوز عندنا فهو رهن جازعنا في المحيط في انعقاد السلم بلفظ البيع روايتان وفي انعقاد البيع  
 بلفظ السلم اتفاق الروايات **اختلف العاقبة في قدر اجل السلم** في قول المكر الزيادة  
 وفي احتكاك القول في قدر الاجل **خالف الجوز** من قال لا اقله عندنا وعندنا في لقاة  
 وبتراوان عند السلم من العون **اشهره وسرطا** اخبار غير ثلثة ايام فاليوم على هذا  
 لو شرطنا جيتا نحن عندك لم يثبت المستوطاة والقصد فسد الشرط جازعنا خلاف  
 لرواية واذا جازعنا فاما جازعنا واما نفعنا فنقض شرطنا ولا يجزي انما يصح بطريق النية  
 عن العاقبة فوجب تقديره عليه مقتضى صحة فان اجازنا احداهما فنقض الاجزاء بالسابق  
 اولى وان شرطنا كل واحد لهما بعد تصرف العاقبة في رواية لانه اصل ونفع في الشيء في رواية  
 اخرى لان الشيء اقوى لان الجواز يلف الشيء ولا ينعكس الاول اصح **باع زينا** بزيوت  
 والزيوت بالزيوت عالم يعلم **زيادة الزيت** تأكل نفعه **والزيت الذي في الزيتون**  
 اكثر او عند الاجوز لان بعض الزيت او انقل بوا وان كان اقل جازعا واما الفضل بالزيت  
 وان لم يعلم ذلك جازعنا فهو رهن جازعنا لا يجوز فالجواز عند جازعنا يعلم ان الزيت الذي  
 في الزيتون مثل الزيت الكائن او اكثر عند غنسه لا يجوز من العون الزيتون اسم للشيء في  
 ثمره يسمى باسمه ايضا والزيت دهنه **وعلى خلاف** السيف المحل بالفضة بقضته  
 والقصوف في السيف المحل هكذا **عندنا** ويروى **وانتفاص واستيفاء** خالصة على  
 الوجوه الاربعة ان علم ان الفضة اكثر حاز الانتفاص وان علم انها مثل ما في  
 السيف من الفضة او اقل لم يجز بالحقاق ولو لم يعلم ذلك لم يجز عندنا وعندنا في جواز  
 من نظم الفقه **وكيف استأكل المسلم بالثمن** حتى لو اكل بالمشاء فاعلى **الوكيل**  
**وهو بالاجابة لا مؤمن** بالثمن ادى الثمن من مال نفسه لان محبس

هذا الحديث في نسخة  
 في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى

في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى

في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى

في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى

الاجابة ان من هذا

المبيع عن الوكيل حتى يستوفي الثمن من الموكل عند ولو هذا عند بعض وعندها ذكر  
 المالك في موت في باب المالكات **عنه** بين عبد ومدر يرضع اليه منها عند وعندها في  
 لوباع عبد بن وكان واحدا **مدر** في الجمع فاسد بحصة من الثمن ولو جمع بين  
 وهكذا المكاتب العاقد **مدر** وعبد بطل منها اجماعا والمكاتب وام الولد كالمدر من  
 العدا و زاد في المختلف وقال ولما بين حصته كل واحد فادبره ان يصير العتاد متفقاً  
 بين الثلثة اذ لو بين قبلتنا خلاف وقدره الباب الصغير وقدره نظم الفقه في المسئلة  
 المكاتب بان كان البيع بغير رهن المكاتب وقادته ان يظفر بخلاف فانه يبعه برضاة جازع  
 في اصح الروايتين ذكره في المبسوط وقول وهكذا المكاتب العاقد في الدرر حصلا للكتابة  
 بعنده قلت ولعل التقييد وقع اختراعه من معنى البعض فهو بمنزلة المكاتب عندنا  
 وقد قاله الفصل في السلم من مكاتب زيادات فانه ان معق البعض مكانه معقود  
 غير ان كتابته لا تقبل الشئ والرفع وكذا لا يرد الى الراف ان يحجز عن السعانة بخلاف المكاتب  
 الاعلى ذكره في عتاق المبسوط واذ لم يقبل بيعه باطلا علمنا ذكره في بيع نظم الفقه من  
 الاصل ان كل ما يرفع بالرفع فالعقد به وعليه فاسد وكل ما لا يرفع بالرفع فالعقد به  
 وعليه باطل فعلى هذا التعذر بغيره ان يكون الجمع بين العبد والمكاتب الذي هو معق  
 البعض كالجمع بين الحر والعبد **وج** لا يكون فيه خلاف فهو العاقد مقيد ان كانت اية  
 موافقة لظن الاصول **والا** فهو اتفاق فظلمت الرواية في اعم الكتب فلم اظفر عليه سوى  
 ما كتبت **لوقا** ان من انكثرت والذكر لم اشك في فلا يصح بطلان باع بشرط  
 انه ان لم ينقد الثمن الى ثلثة ايام فلا يصح بينهما جازعنا البيع عندنا خلافا له وقول فلا يصح  
 من المسئلة وبطل جواها وانما وضع في الثلث اذ لو لم يبين الوقت اصلا بان فالصحيح  
 يكره اعلى ان كان لم ينقد الثمن فلا يصح بيننا او بذكر وقت مجهول بان قال ان لم ينقد الثمن  
 اياها فاليوم فاسد اجماعا ولو ذكر اربعة ايام او شهر احتلا فاليوم فاسد عندنا الشيء خلافا  
 لمحمد بن وهاب والابن يوسف مضطرب والاصل انه ملحق بشرط اخبار غير ان هناك لو كانت  
 حتى مضت المدة ثم البيع وهناك لو كانت حتى مضت المدة فسد البيع من جامع المحبوس  
 والمحل المحبوس في الشيء اذا استوفى لم يرفع فساد العقد باع الى اجل مجهول  
 ثم اسقطه قبل محله جازعنا خلافا له اعلم بان البيع الى اجل مجهول لا يجوز اجماعا

قوله اذا جازعنا فهو رهن جازعنا  
 الموكل من رهن جازعنا وان يكون  
 مضمنا بذلك لم يرفع فساد العقد





تساروا فاشترى ما فاديا فان هذا لا يجوز فاديا الدرام والذات لا يتبعان  
 في عقود المعاوضات عندنا وعند الشافعي بغيره فاشترى ما فاديا الدرام  
 في عقود المعاوضات لا يحل عليه تسليم تلك الدرام بغيرها حتى لو سلم مثلها من  
 جنسها ليس لها جبران يمتنع من القبول ولو هلك الدرام قبل التسليم لا يفسخ العقد  
 ويكون مطالب بتسليم مثلها من جنسها عندنا وعند الشافعي لا يحل عليه تسليمها حتى  
 لو سلم مثلها من جنسها لصاحبها لا يقبل ولو قبيل لا يصح القبول ولو هلكت  
 الدرام قبل التسليم يفسخ العقد ولا يبرأ المالك من مطالب تسليم مثلها من جنسها  
 ومن جنسها مستهلك النظم تابع دينار اجشترى درهم ثم استقر من كل واحد منهما  
 ما باع قبل الاقرار جاز عندنا خلافا لما في غير عقود المعاوضات بغيره اجماعا  
 كالصدقة والشركة والمضاربة والعصب والوكالة فان من وكل احسانا بان يشترى له  
 شيئا بغيره وسلم الدرام اليه وعينها فان يبيع الاجماع حتى لو هلك الدرام قبل  
 البيع يغضل الوكيل ولو هلكت بعد البيع قبل التسليم يفسخ البيع ولا يبرأ الوكيل مطالب  
 بتسليم مثلها من جنسها من طرفة جرد الالة المحكي لهاءه وعلى هذا اذا اشترى احد  
 كرا اذا اشترى ما فاديا عطيما فاستبدل من قبل ان يوليها يولي العرف ثم ادعى بدله  
 في المجلس مع العقد عندنا وعندنا بطلان والتولية يشترط كونه ائيدا والمواد هي  
 قبل ان يفرقا صارت دين بدين بغيره يحل هذا فاضا حتى عاكلمه بطلان اشترى  
 عشرة دراهم بدينار وادى الدينار وكذا في المشتري الدينار على بايع عشرة دراهم فحله  
 وتراضيا قبل الاقرار جاز عندنا وعندنا لا يجوز لانه استبدال بدل العرف ونحن نقول  
 هذا في الصفوف الاول ويبع لتلك الدرام بالذات بغيره مرفق باب المقالات  
 وان يبيع شيئا بغيره درهم فليس له بعد ذلك ان يبيع  
 ويبيطل الفرق قبل القبض قضاء من يقرم حلي يقضى استهلك حله ذهب  
 لاشان ففصل انما عليه بغيره من الدرام فافترقا قبل القبض لا يبطل القضاء عندنا  
 وعندنا يبطل لانه صرف حقيقة والحق ما يتحمل به المرء من ذهب او فضة في جمعه  
 حلي على مفعول كذا في جميع نثر من المغرب استهلك درهم غريم ووجب عليه  
 وباطل ما جيل غريم لا يتم على امرئ مستهلك الدرام مائة فاجدا قالنا جيل

واحد

في هذا الباب من جنسها من جنسها  
 في هذا الباب من جنسها من جنسها  
 في هذا الباب من جنسها من جنسها

لانه عرف عندنا فاديا فاديا  
 لانه عرف عندنا فاديا فاديا

باب ما من كتاب

الشفعة

باب ما من كتاب الشفعة  
 وليس للدينار حكم الدرهم في ترك الشفعة فلو اشترى  
 درهم فسلم الشفعة ثم بين ان الدين مائة دينار فبعتها الف درهم او اقل او اكثر فلي  
 على شفعته عندنا على كل حال وعندنا اذا كانت ثمنها الف فلو عمل شفعة ولا  
 فلتسلم جميعها لهما من جنس واحد ومنهما وضع في الغرضين اذ لو اشترى الدين ثمن آخر  
 مما يكال او يوزن فسلم الشفعة فاذا اشترى من نصف آخر اقل مما اشترى او اشترى  
 اثمنين عبدا ونوب او دابة ثم ظهر ان كان مكبلا او موزنا فهو على شفعة اجماعا من الميسر  
 يمشي في مصرين يباعا بطلان يجوز اخذ واحد بالشفعة اشترى دارين صفقة  
 واحدة في شفعتهما واراد ان ياضاها دون الاكثر لم يكن له ذلك عندنا خلافا له  
 ولا فرق عندنا بين الدارين المتلاصقتين او المفروقتين فهو ماضاها ومصرين اذا كان  
 جارا لهما وانما وضع في المصرين اذ في المصر الواحد لو كان محل خلاف ان يكون الشفعة  
 واحدة وان يكون شفعتهما اذ لو كانت الصفقة متعددة كانه لانه ياضاها ما شاء سواء  
 كان جارا لهما بدار او بدارين ولو كان شفعتهما واحدة فانه ياضاها في شفعتهما في اتم  
 الروايات عن جحيفة وهو قاض لهما من فتوى قاضيه والافطس ومترج عنده

واليد تلحق حجة الجوار لشفعة ترفع بالاركار بيعت دار بجنت فان  
 في يدرجل وطلب دوا ليد الشفعة فانكر المشتري كوني الوار مكال لا يبرأ من البينة عندنا  
 وعندنا يبرأ الشافعي بكنن باليد اشترى الابن لصبيته دار والاب شفيعا فلان  
 كواشترى الابن دارا ما احتوى بشفعة لنفسه حال البصيا ياضاها بالشفعة  
 لنفسه عندنا خلافا له واذا اراد ان يخذ وطلب يقول اشتريت واخذت بالشفعة  
 وانما وضع هكذا اذ لو اشترى الاب لنفسه دارا والصبي شفيعا فليس للبيع اذا  
 بلغ ان ياضاها من الميسر وفادى قاض كان احتوى حتى ان ليس له ان يجمع  
 بملك لنفسه بالشفعة وقولا ما احتوى جواب المسئلة كتاب الاجارات

وما جئت يذ الاجير المشترك فليس فيه عرق مما فيه شك الاجير المشترك بغير  
 ما تنف بفعول عندنا خلافا لغيره والشافعي وقد مر في باب الشفعة قال  
 في المحط انما يضمن ما جئت به عندنا اذا كان محل العمل مسلما الله تسليمه بكنن

باب ما من كتاب الشفعة  
 في هذا الباب من جنسها من جنسها  
 في هذا الباب من جنسها من جنسها

في هذا الباب من جنسها من جنسها  
 في هذا الباب من جنسها من جنسها  
 في هذا الباب من جنسها من جنسها

فان ضمان العقد لو كان مشترى ما وفسح الاجبر دفعه حتى لو وصل العرق بعلم الملاح من  
البحر او خرقه بعض اذ لم يكن صاحب المتاع في السفينة وان كان هو او وكيله فيها  
لا يضمن لان لم يسلم المتاع الى الملاح وكذا لو كان المتاع في الكبد اذ لم يصاحبه الدابة  
بغيره فاستقطبت الدابة وفسدت من المتاع فلا ضمان على صاحب الدابة بالانفاق  
ذكرهم في المنثور واما الوسيط بان زعم الناس لا يضمن اجماعا ذكر في شرح الطحاوي قال  
في طريقه بعد الامة ان النجاشي والبرزاع لا يضمنون ما تلف بصغير

استأجر أو أضر أو أوجد مات فسطح الحق أيضا فاسد رجلان أجرة رجل واحد  
ثم مات أحدهما حتى شئت في حصة الميت الباقى على ذلك فبسط الحق فبسط الحق  
وقال عطاء بن رباح في الأجر قال قال الله تعالى وإذا أوفيتهم فإن الله  
يؤتيهم أجرهم عظيم وإن الله ذو العرش العظيم فقالوا المستأجر لا يملك  
من الأجرة إلا ما يوافق فيه من الأجر قالوا لا يملك إلا ما يوافق فيه من الأجر  
بين كوفه وبغداد بعشرة دراهم ولم يربحها في نصف وتراود أن لم يربح لاصد ما بينه والآخر  
ببعض من قاصد له البينة وإن أقام البينة في قول له حيفه أو لا وهو قد رفر  
ببعض بها إلى بغداد بخمسة عشر وقال عطاء بن رباح في الأجر قال الله تعالى وإذا  
أوفيتهم فإن الله يؤتيهم أجرهم عظيم وإن الله ذو العرش العظيم  
بعشرة من المحيط وغيره ولو عدا مستأجر أو عدا مستأجر من موضع وعاد فالعالم سقط  
استأجر أو أضر أو أوجد في وزه حتى ضمن ثم عاد لا يبرأ عن الضمان عندنا خلافاً لوقد  
متر نظير في العارية قال في موضع فأن كان ذكر العذر في أن المستأجر لا يبرأ عن  
الضمان رواية واحدة وإن المستأجر أو أضر أو أوجد في موضع فأن كان ذكر العذر في أن المستأجر لا يبرأ عن  
وإذا عدا الطعام بالأجر إلى زيد أو أدرك الأجر إلى كذا فأن كان ذكر العذر في أن المستأجر لا يبرأ عن  
الامكان الأول فله الأجر عندنا وعندنا سقط الأجر وحله بالكتاب معناه فأن كان

١٥٧٥  
 ١٥٧٦  
 ١٥٧٧  
 ١٥٧٨  
 ١٥٧٩  
 ١٥٨٠  
 ١٥٨١  
 ١٥٨٢  
 ١٥٨٣  
 ١٥٨٤  
 ١٥٨٥  
 ١٥٨٦  
 ١٥٨٧  
 ١٥٨٨  
 ١٥٨٩  
 ١٥٩٠  
 ١٥٩١  
 ١٥٩٢  
 ١٥٩٣  
 ١٥٩٤  
 ١٥٩٥  
 ١٥٩٦  
 ١٥٩٧  
 ١٥٩٨  
 ١٥٩٩  
 ١٦٠٠  
 ١٦٠١  
 ١٦٠٢  
 ١٦٠٣  
 ١٦٠٤  
 ١٦٠٥  
 ١٦٠٦  
 ١٦٠٧  
 ١٦٠٨  
 ١٦٠٩  
 ١٦١٠  
 ١٦١١  
 ١٦١٢  
 ١٦١٣  
 ١٦١٤  
 ١٦١٥  
 ١٦١٦  
 ١٦١٧  
 ١٦١٨  
 ١٦١٩  
 ١٦٢٠  
 ١٦٢١  
 ١٦٢٢  
 ١٦٢٣  
 ١٦٢٤  
 ١٦٢٥  
 ١٦٢٦  
 ١٦٢٧  
 ١٦٢٨  
 ١٦٢٩  
 ١٦٣٠  
 ١٦٣١  
 ١٦٣٢  
 ١٦٣٣  
 ١٦٣٤  
 ١٦٣٥  
 ١٦٣٦  
 ١٦٣٧  
 ١٦٣٨  
 ١٦٣٩  
 ١٦٤٠  
 ١٦٤١  
 ١٦٤٢  
 ١٦٤٣  
 ١٦٤٤  
 ١٦٤٥  
 ١٦٤٦  
 ١٦٤٧  
 ١٦٤٨  
 ١٦٤٩  
 ١٦٥٠  
 ١٦٥١  
 ١٦٥٢  
 ١٦٥٣  
 ١٦٥٤  
 ١٦٥٥  
 ١٦٥٦  
 ١٦٥٧  
 ١٦٥٨  
 ١٦٥٩  
 ١٦٦٠  
 ١٦٦١  
 ١٦٦٢  
 ١٦٦٣  
 ١٦٦٤  
 ١٦٦٥  
 ١٦٦٦  
 ١٦٦٧  
 ١٦٦٨  
 ١٦٦٩  
 ١٦٧٠  
 ١٦٧١  
 ١٦٧٢  
 ١٦٧٣  
 ١٦٧٤  
 ١٦٧٥  
 ١٦٧٦  
 ١٦٧٧  
 ١٦٧٨  
 ١٦٧٩  
 ١٦٨٠  
 ١٦٨١  
 ١٦٨٢  
 ١٦٨٣  
 ١٦٨٤  
 ١٦٨٥  
 ١٦٨٦  
 ١٦٨٧  
 ١٦٨٨  
 ١٦٨٩  
 ١٦٩٠  
 ١٦٩١  
 ١٦٩٢  
 ١٦٩٣  
 ١٦٩٤  
 ١٦٩٥  
 ١٦٩٦  
 ١٦٩٧  
 ١٦٩٨  
 ١٦٩٩  
 ١٧٠٠  
 ١٧٠١  
 ١٧٠٢  
 ١٧٠٣  
 ١٧٠٤  
 ١٧٠٥  
 ١٧٠٦  
 ١٧٠٧  
 ١٧٠٨  
 ١٧٠٩  
 ١٧١٠  
 ١٧١١  
 ١٧١٢  
 ١٧١٣  
 ١٧١٤  
 ١٧١٥  
 ١٧١٦  
 ١٧١٧  
 ١٧١٨  
 ١٧١٩  
 ١٧٢٠  
 ١٧٢١  
 ١٧٢٢  
 ١٧٢٣  
 ١٧٢٤  
 ١٧٢٥  
 ١٧٢٦  
 ١٧٢٧  
 ١٧٢٨  
 ١٧٢٩  
 ١٧٣٠  
 ١٧٣١  
 ١٧٣٢  
 ١٧٣٣  
 ١٧٣٤  
 ١٧٣٥  
 ١٧٣٦  
 ١٧٣٧  
 ١٧٣٨  
 ١٧٣٩  
 ١٧٤٠  
 ١٧٤١  
 ١٧٤٢  
 ١٧٤٣  
 ١٧٤٤  
 ١٧٤٥  
 ١٧٤٦  
 ١٧٤٧  
 ١٧٤٨  
 ١٧٤٩  
 ١٧٥٠  
 ١٧٥١  
 ١٧٥٢  
 ١٧٥٣  
 ١٧٥٤  
 ١٧٥٥  
 ١٧٥٦  
 ١٧٥٧  
 ١٧٥٨  
 ١٧٥٩  
 ١٧٦٠  
 ١٧٦١  
 ١٧٦٢  
 ١٧٦٣  
 ١٧٦٤  
 ١٧٦٥  
 ١٧٦٦  
 ١٧٦٧  
 ١٧٦٨  
 ١٧٦٩  
 ١٧٧٠  
 ١٧٧١  
 ١٧٧٢  
 ١٧٧٣  
 ١٧٧٤  
 ١٧٧٥  
 ١٧٧٦  
 ١٧٧٧  
 ١٧٧٨  
 ١٧٧٩  
 ١٧٨٠  
 ١٧٨١  
 ١٧٨٢  
 ١٧٨٣  
 ١٧٨٤  
 ١٧٨٥  
 ١٧٨٦  
 ١٧٨٧  
 ١٧٨٨  
 ١٧٨٩  
 ١٧٩٠  
 ١٧٩١  
 ١٧٩٢  
 ١٧٩٣  
 ١٧٩٤  
 ١٧٩٥  
 ١٧٩٦  
 ١٧٩٧  
 ١٧٩٨  
 ١٧٩٩  
 ١٨٠٠  
 ١٨٠١  
 ١٨٠٢  
 ١٨٠٣  
 ١٨٠٤  
 ١٨٠٥  
 ١٨٠٦  
 ١٨٠٧  
 ١٨٠٨  
 ١٨٠٩  
 ١٨١٠  
 ١٨١١  
 ١٨١٢  
 ١٨١٣  
 ١٨١٤  
 ١٨١٥  
 ١٨١٦  
 ١٨١٧  
 ١٨١٨  
 ١٨١٩  
 ١٨٢٠  
 ١٨٢١  
 ١٨٢٢  
 ١٨٢٣  
 ١٨٢٤  
 ١٨٢٥  
 ١٨٢٦  
 ١٨٢٧  
 ١٨٢٨  
 ١٨٢٩  
 ١٨٣٠  
 ١٨٣١  
 ١٨٣٢  
 ١٨٣٣  
 ١٨٣٤  
 ١٨٣٥  
 ١٨٣٦  
 ١٨٣٧  
 ١٨٣٨  
 ١٨٣٩  
 ١٨٤٠  
 ١٨٤١  
 ١٨٤٢  
 ١٨٤٣  
 ١٨٤٤  
 ١٨٤٥  
 ١٨٤٦  
 ١٨٤٧  
 ١٨٤٨  
 ١٨٤٩  
 ١٨٥٠  
 ١٨٥١  
 ١٨٥٢  
 ١٨٥٣  
 ١٨٥٤  
 ١٨٥٥  
 ١٨٥٦  
 ١٨٥٧  
 ١٨٥٨  
 ١٨٥٩  
 ١٨٦٠  
 ١٨٦١  
 ١٨٦٢  
 ١٨٦٣  
 ١٨٦٤  
 ١٨٦٥  
 ١٨٦٦  
 ١٨٦٧  
 ١٨٦٨  
 ١٨٦٩  
 ١٨٧٠  
 ١٨٧١  
 ١٨٧٢  
 ١٨٧٣  
 ١٨٧٤  
 ١٨٧٥  
 ١٨٧٦  
 ١٨٧٧  
 ١٨٧٨  
 ١٨٧٩  
 ١٨٨٠  
 ١٨٨١  
 ١٨٨٢  
 ١٨٨٣  
 ١٨٨٤  
 ١٨٨٥  
 ١٨٨٦  
 ١٨٨٧  
 ١٨٨٨  
 ١٨٨٩





هذا هو الكتاب الذي كتبه  
 في سنة ١٢٠٠ هـ  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين  
 في مدينة بغداد  
 في دار السلطنة  
 في سنة ١٢٠٠ هـ



باعت عبد الله بصرى ثم اصابه الباع غربا على المشتري حواله مقلد باليمن وقيل  
 المشتري احواله ثم رد المشتري العبد بعبد العقبين بعتنا او قبل العقبين من  
 قضاء اورد بجوار الروية او شرط او ثمننا سني العقد بطلت احواله عنده ولا يكون له  
 طلبة دينه من المشتري وعنده لا يبطل وانما وضع في الرد بالعقبين لو استحق العبد  
 المبيع او ظهر حرا او استحق الثمن يبطل احواله بالجماع من المخط والمعون والنفقة  
 وبعد ما مات المحمل كان ما اخيل للمحال دون العوضا مات المحمل قبل ان  
 يتودي المحال عليه المال للمحال له وعلى المحمل جوب في المال كله للمحال خاصة  
 عنده وعندها هو بين وبين العوضا بالخصص **كتاب الرهن**  
 ويجوز ان يراة اذا الرهن غطيت فردة قدر الدين في الشرع بحيث ابراه الرهن  
 الراهن عن الدين او وهبه منه ثم هكذا الرهن في يد الراهن يضمن المرفق قدر  
 الدين استحسانا عنده وعندها يملكه غيره الا اذا احدث منها انه يصدره غامضا  
 او لم يبق له ولاية المنة وانما وضع في الابار دون الاستيفاء اذا استوفى المرفق الدين  
 بائنا الراهن ثم هكذا الرهن في يد يملكه الدين ويجوز رد ما استوفى في الواهي اجبا  
 من الهداية عن يوفى من غيره تطوعا وفطروا وهو ما استحقا تبرعوا به  
 فيصنف ذلك المهر الى الورع يرة وعندها المردود حق من نقد مبرأ عنه غيره ثم  
 طلعت زوجها قبل الدخول بوجع الروح عليها بنصف ذلك عنده وعندها لا يملكه  
 وانما وضع في التبرع اذ لو ادعى باسمه فكلوا اجماعا وعلى هذا لو طوع بالدين ثم  
 هكذا الوهن في يد الراهن حتى ضمن قدر الدين فذلك للرهن عنده والمطوع عنده  
 ولها نظاير يعرف في موضعها وهكذا الرد بعقبين واليمن وفاسد ما زاد في الراهن  
 وهذا لو تبرع باءا الثمن عن العبد ثم رد المشتري بعقبين فذلك الثمن للمشتري عنده  
 وللمتبرع عنده المسئلة الثانية زاد الراهن رها عن بالدين الاول برضا المرفق  
 لم يجر عنده وعندها يجوز وعكسهم من باب يعقوب بدقايف ابن العبد الراهن  
 يابى رهنين وبدين يمحلى فجعله يجره لا يبطل فجعله الراهن فضا صا  
 بالدين ثم عاده عن الاباق فعنده يعود الى ملك المرفق وعندها رها لان ذلك  
 الاستيفاء كان لصورة الهلاك ولم يكن **كتاب المضاربة**

هذا هو الكتاب الذي كتبه  
 في سنة ١٢٠٠ هـ  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين  
 في مدينة بغداد  
 في دار السلطنة  
 في سنة ١٢٠٠ هـ

هذا هو الكتاب الذي كتبه  
 في سنة ١٢٠٠ هـ  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين  
 في مدينة بغداد  
 في دار السلطنة  
 في سنة ١٢٠٠ هـ

هذا هو الكتاب الذي كتبه  
 في سنة ١٢٠٠ هـ  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين  
 في مدينة بغداد  
 في دار السلطنة  
 في سنة ١٢٠٠ هـ

المصنف  
 في مال فقلت اعلم في نوع ذاق قال بل نعمت في اختلاف رب المال  
 في مال الاصل فقلت له وعندها صدق في الاصحاب بل نعمت فقال  
 في مال انت لك في حارة خاصة وقد خالفت وقال المصنف بل نعمت في الاطلاق  
 في سائر التجارات فالقول في مال عند دفع المضارب بجميع المضارب  
 مضارب باع من المضارب لصاحب المال في المخاطبة من رب المال في  
 المضاربة يجوز عندنا خلافه واذا كان المخاطبة البيع لمصنوعها وهي الاجابة والقبول  
 مضارب ضارب وهو ما اذن صاع لذي الثاني ولم يعمل ضمن دفع المضارب  
 المال لا يخرج مضاربة ولم ياذن لرب المال بضم بالبيع عنده عمل الثاني او لم  
 يعمل وعندها في ظاهر الرواية لا يضمن عالم بغير ربح وفي رواية الحسن بن حنيفة  
 لا يضمن بالبيع عالم بربح من الهداية دفع المضارب مال المضاربة الى رب المال  
 كوسم المضارب المال الى ذي المال في جعل فالتعقد في مضاربة بالتدث  
 مثلا فهو ربح فانه يقيم عندها على شرط المضاربة الاولى اذ في باقية ورب المال  
 مؤين للمضارب والمضاربة الاخير باطله والمال في يد رب المال فله البضاعة  
 وعندها في رواية الثانية بنصف الاول في النسخ كله لرب المال من المبسوط والاعمال  
**كتاب الاكله** وقوله اقل لا يفي القود بقوله وفي في المكونه حد  
 قال لاحق اقل فقلت عليه القصاص عنده وعن اصحابنا قلت روايات اضرابا  
 هذه والثانية ان لا يفي والثالثة ان يجب عليه الدية من ماله وهو رواية الاجل  
 المسئلة الثانية في مكرها بحد عنده وعندها لا يجد **كتاب المادون**  
 والاذن في نوع من انواع لا يشمل انواع باختيار اذن في نوع خاص من التجار  
 بان قال له اقدر تصار او خياطا او صباغا يكون مادونا في التجارات كلها عندها  
 وقال الشافعي لا يكون مادونا الا في ذلك النوع خاصة وهو رواية عن زيفه  
 في رواية اخرى قال ان سكتت عن النه عن سائر انواع بان قال اعمل في البر فوما  
 دون في التجارات كلها وان صرح بالنهي عن النقر في سائر انواع فليس له ان  
 يتصرف الا في ذلك النوع خاصة وذكر في النظم الرواية الاولى ثم الاذن بالتصرف انما  
 لا يقتص عنده اذا صادف عبدا محجورا اما اذا صادف عبدا مادونا يقتص

في مال فقلت اعلم في نوع ذاق قال بل نعمت في اختلاف رب المال في مال الاصل فقلت له وعندها صدق في الاصحاب بل نعمت فقال في مال انت لك في حارة خاصة وقد خالفت وقال المصنف بل نعمت في الاطلاق في سائر التجارات فالقول في مال عند دفع المضارب بجميع المضارب مضارب باع من المضارب لصاحب المال في المخاطبة من رب المال في المضاربة يجوز عندنا خلافه

حة ان المولى اذا اذن لعبد في التجارة ثم دفع اليه مالا وقال اشترى به الطعام فاشترى  
 الدقيق بغير مشورة الغيب وهذه دققة غريبة من المبسوط والمجسط  
 ونما سكتت سبيدا لعبدا اذا رآه باع واشترى اذنا بكذا راي عبد يبيع ويشتري  
 فسكتت كان اذنا في التجارة عندها خلافا لغيره واشترى في رصدها الله وينبغي في البيع في الاذن  
 الصحيح والفسد والاطلاق مصلبا فم سكتت المولى انما يجوز اذنا اذا لم يسبق منه  
 ما يوجب نفي الاذن حالة السكوت اذ لم يسبق منه ذلك لا يكون اذنا اجماعا فان المولى  
 اذا قال لاهل السوق اذا باعتم عندي هذا بغير فسكت فلم انعه فلا اذن له في التجارة ثم  
 رآه بعد ذلك بغير فسكت ولم ينهه لايصير مادونا في التجارة وهذه دققة كنهها لمجسط  
 في اثنا المسائل واذا له لعبد شئ لم يقتصر وهو اذا استولى لم ينجس  
 اذن لعبد في التجارة شئ لايصير مادونا فيما وراء الشئ عنده وعندها يصير مادونا  
 مطلقا المسئلة الثانية استولى امته المادون بغير عندها خلافا في الصبي المحرر والعامل  
 وفي الصبا باع ثم بلغا ثم اجاز لم يملك باع ماله ثم بلغ واجاز لم يملك عندها وعندها  
 بغير محجور المحجور الجيد اخذ ما وجد من خذ قايه وحيات وولد حتى المادون  
 دين ثم وهبت له حبة او نصف عليه صدقة او كانت امه حادونه مدبرونه فقلت  
 بعد حقوق الدين او اكتسب مالا من التجارة او غير ما كان الثوما احق الجميع ذكر من المولى عندها  
 حة باع في الدين وعنده لاحق للفرما فيها الا فيما اكتسب بطريق التجارة من المبسوط  
 لو بيع حادون بدين كان كل وكان ايضا فيه دين باجل على المادون العاصد  
 فقبل الخصم والسيد لا يملك حتى الاجل الموجب الف حال والف مزيل  
 لا سنة فباعه القاصر الغايب بدين الفين حالا الى الغريبين عنده وعندها يدفع  
 الالف اليها فبقي للمولى ليمسكها الى محل الاجل ثم يدفعها الى الغريم

**كتاب الديات**  
 كود هب العقل بشفعة وقدره للنفس فالأرض بواحدة ثم شتمه فخط  
 فذهب بها عقله صرعه كان الدية بذهب العقل عندها واشترى وعندها بجزل  
 واختلاف فيها اذ لم يمت اذ لو مات ببطل ارش الموصى في دية النفس اجماعا وانما دفع  
 في ذهاب العقل اذ لو ذهب به سمعه او بصره او لسانه لا يبطل ارش الموصى في  
 النفس اجماعا لان اجنبية في محلين ولو سقط شعر راسه كله فلم يمت فعل عائلته

في مال فقلت اعلم في نوع ذاق قال بل نعمت في اختلاف رب المال في مال الاصل فقلت له وعندها صدق في الاصحاب بل نعمت فقال في مال انت لك في حارة خاصة وقد خالفت وقال المصنف بل نعمت في الاطلاق في سائر التجارات فالقول في مال عند دفع المضارب بجميع المضارب مضارب باع من المضارب لصاحب المال في المخاطبة من رب المال في المضاربة يجوز عندنا خلافه





باب في بيان ما لا يثبت في حيزه من الحيوان  
باب في بيان ما لا يثبت في حيزه من الحيوان

فان قيل فقد اذ غلط ويستحق مع مقتضى ما في المولى فيعتقوا انهم اوصى ثلث مال  
في يد رجل في ماله ومولى ابيه عنده وعند ابنه يوسف محمد رهما الله خلاف مرق  
باب في بيان ما لا يثبت في حيزه من الحيوان فقال لا يثبت في حيزه من الحيوان  
ويعد لا يقبل في حيزه من الحيوان وليس شرطي فيه فانه لا يقبل في حيزه من الحيوان  
الموصى فيه لا يثبت ان شاء قبل وان شاء رد فان قال قائل فانه لا يقبل في حيزه من الحيوان  
لا قبل ثم قال لا قبل فلهذا يثبت عندنا ويكون وصيا الا ان يرغى الحال القاضية بعدم موته فيخرج  
القاضي عن الوصاية ثم يقول لا قبل في ذلك لان ما قبل بعد بطلان  
الوصاية باطل القاضية وقال في حيزه من الحيوان من الهبة واجامه في  
خان ولو ثبتت في حيزه من الحيوان فثبت في حيزه من الحيوان اوصى رجل ثلث  
وبعد ما مات قبلت بطلانها وبما يتبعها في حيزه من الحيوان فثبت في حيزه من الحيوان  
باطل في حيزه من الحيوان في حيزه من الحيوان في حيزه من الحيوان فثبت في حيزه من الحيوان  
في حيزه من الحيوان فلا يثبت قبوله بعد موته كما لو رد المبيع ثم قبل من حيزه من الحيوان  
والله اعلم بافضل السلام في حيزه من الحيوان في حيزه من الحيوان في حيزه من الحيوان

**باب في بيان ما لا يثبت في حيزه من الحيوان**

فثبت في الاجزاء بغيرها ما لا يثبت في حيزه من الحيوان في حيزه من الحيوان في حيزه من الحيوان  
الثالث بطلان عندنا وعندنا ان حصل الانفا في حيزه من الحيوان في حيزه من الحيوان في حيزه من الحيوان  
للسنة والآل سنة ثلثة اجزاء وحصل ثلثة احرف ونازك مس كذا في الحلف  
والعون وجامع الافطس وهذا موافق للنظم لكن ذكره المبسوط البكر ان عند  
الثاني الاستنباط بطلان اجزاء او حيزه ثلثة احرف فرض حتى لو ترك لم يحسن صلوة  
وان حصلت التفتية بالواحدة وقال في الهبة لا يثبت عندنا من الثلث و  
قال في الايضاح العود لازم عندنا وقال في حيزه من الحيوان في حيزه من الحيوان في حيزه من الحيوان  
فعلى لغة السنة يكون مجازا عن الفرض والمجوز للمجاز ثبوت بالسنة وهو كغير  
النظير وقوله لا ردوا في بابها اى حديث ردوا في باب الاجزاء والاختصاص هو  
مؤكد عليه فليست بثلثة اجزاء السنة المخفضة في الاستنباط عند  
ويوجد الماء بكيف للم والاختصاص يثبت ثلث فاعلم ان ياخذ الماء

باب في بيان ما لا يثبت في حيزه من الحيوان  
باب في بيان ما لا يثبت في حيزه من الحيوان

قال الله حتى يبلغ  
الكتاب اجله من  
الحل كذا بالقبول  
العلة بالكتاب

باب في بيان ما لا يثبت في حيزه من الحيوان

بكم في حيزه من الحيوان ثم فعلنا ثانيا وثالثا كذا قال المذهب ويعلم المصنف  
وقال بعض اصحابنا ياخذ غرة ويخص منها ثلث ثم غرة ويستثنى ثلث والاربع  
اشبه بكلام الشافعي لانه قال ياخذ غرة ثم وافقه قلت والنظم مصدق  
عندنا المصنف ثم يستثنى وياخذ لكل واحد ما جديدا ثلث مرات  
وسنة غسلها للنجس واثنا الوضوء يعجز عن ترتيب المخفضة والاشارة  
سنة في الغسل عندنا وعندنا فرض في الوضوء سنة اجامها المسئلة الثانية شرط  
لصحة الوضوء والغسل عندنا وعندنا ليس بشرط بل هو سنة واذ لو رفع  
احد او اسبأ الصلوة يكون مقبولا للفرض عندنا وثلث عندنا قال  
في المبسوط البكر صورة المسئلة سادس عن الوضوء فتوضا وضوء يرد  
تعليم السائل يجوز الصلوة بذلك الوضوء عندنا صافا وكذا الوضوء معتبرا او  
منتظفا والنية عمل القلب على المنهجين فذكر في المذهب وعجب ان يكون  
بقوله لان النية هو القصد فان قصد بقوله ويلفظ بلسانه فهو كذا المسئلة  
الثانية الترتيب شرط لصحة الوضوء عندنا وعندنا سنة قال في المبسوط البكر  
صورة توضا فبدا برجله قبل راعيه او برأيه قبل وجهه في حيزه من الحيوان  
خلاف لما لو بدأ فغسل يده اليسرى قبل يده اليمنى يجوز اجامه وان يرا في  
غسل يديه من المرفق جاز ايضا اجامه لكن خلاف السنة ولو افحص في  
في الماء ونوى رفع احد عندنا في حيزه من الحيوان اصدما لا يجزى لعدم الترتيب  
والثاني يجوز وكان الجميع صان كوضوء واحد في الوسيط في المرفوض في مسج  
وفرض ليس مسج الراس فطر او اقل والسنة التثنية في كل محل الراس  
عندنا قدر ثلث اصابع من اصغرها في ظاهر الرواية وقدر احسن في المجرى  
بالربع وعندنا في اقل ما يبتلع عليه الاسم ذكره في الاسرار وقال في المدة  
والوسط ما يبتلع عليه الاسم ولو على بعض شعر بين الراس وقيل اقل ثلث  
شعرات والمذهب انه لا يستقدر القطر جمع فطر المسئلة الثانية السنة في مسج  
الرأس التثنية عندنا وعندنا الاستعجاب واوضحه في الاسرار فقال لكان  
عندنا بالاستعجاب مرة واحدة لما واحد مع الاذنين فان كرا قبالا

باب في بيان ما لا يثبت في حيزه من الحيوان

باب في بيان ما لا يثبت في حيزه من الحيوان

لا يذبح ما لا يغير ما لا يابس به واخذ الماء من بعد اذ قد بدع وقال الشافعي لم يمسح تكبيرا  
يأخذ كالماء ما جديرا والاذن بالماء الجديرا مسح والقول باستيناء الماء للصلاة  
المسنة عنده ان يأخذ بمسح الاذنين ما جديرا وعندنا مسحهما بما اذن لمسح  
الراس قال في التفتة وادخال الاصبع المبلول في صاع الاذن ادب لاسنته

وعنه الفرع جين بالكف حدثت وهكذا من النساء للبحث من الفرج لا يمسح  
بوجوب تقص الطهارة عندها سواء مسح بباطن كف او بظاهره وسواء مسح في الصلوة  
او خارج الصلوة ذكر ان كان او انش وعنده من الفرج يبطن الكف من غير طاهر  
من نفسه وغيره من الآدميين من صغير او كبير او ميت ذكر او انثى ينقض الطهارة  
تكن طهارة الماشي لا غير المراد بالفرجين القبل والذوقان مسح خلفه الذير  
ينقض في قوليه وهو المشهور ومسح فرج البهيمة لا ينقض ومسح الذكر المظفور  
فيه وجفانه والخلاف في بطن الكف اذ بظاهره لا ينقض اجاعا من المسوطين والكفاية  
والمنهيب اهي الشافعي المسئلة الثانية من امرأة ولم يزل لا ينقض الطهارة عندها  
بشهوة كانت او غير شهوة وقال مالك ان مس شهوة ينقض والا فلا وهو اصر  
قولي الشافعي وفي قوله للبحث اي للمعاينة اشارة اليه وقال في القول الثاني ينقض

في الوضوء وان مسح صغيرا لا يشترط او عجوز لا تشترط او ذات لحم محرم فغيره  
قولا في الشعر والظفر والعضو المباني لا ينقض عنده هو الصحيح ثم في انتفاض  
وضوء الملبوس قولا في محل الخلاف ان لمس الرجل بشرة المرأة او المرأة بشرة  
الرجل ولا حائل بينهما وهو المراد بقوله لمس النساء يعني من الرجال النساء فيكون  
اضافة المصدر الى المفعول وليس النساء الرجال فيكون اضافة المصدر الى الفعل  
اما مسح الرجل الرجل والمرأة المرأة لا ينقض اجاعا من المسوط البكر والمهذب  
والوسيط وليس غير السبيلين وضوء ولا اذ التفتة في الصلوة هو الصحيح  
التجسس من غير السبيلين لا ينقض عنده كعدم الفصد والجماعة واني قل اذنا وعندنا  
ينقض ان سال وعلا ان المسئلة الثانية التفتة في الصلوة المطلقة يخرج صلوته  
وسجد حدث عندها خلافا لما واما موضع في الصلوة المطلقة يخرج صلوته  
وسجد خلافا لغيره وطاهر الصلوة من البين والمواد من قوله هو هو ابا نوح

في مسح الاذنين  
في مسح الراس  
في مسح الكف

في مسح الفرج  
في مسح الذير  
في مسح الخلف

اذ تهنئت الصبي لا ينقض اجاعا ومس ما يكون مسموعا لجان ادا الصبي وهو ما كان  
مسموعا لدون جان ليس يحدث اجاعا لكن ينسد الصلوة والنيب وهو ما كان  
فيه لا ينسد الصلوة والوضوء اجاعا من المغن وقتا وكى العتاق في النوم عنده  
وفي المسام قاعا قولان وناقض في سائر الاركان حدث في سائر الاجزاء  
في الصلوة الا ان العتاق في الصلوة فله فيه قولان وفي العتوق خارج ليس يحدث  
والمراد من العتاق في حالة الصلوة وفي قوله في سائر الاركان اي باقية الاركان اشارة  
اليه وعندنا النوم في الصلوة ليس يحدث على ان شهية كان ونوم المتكئ خارج  
الصلوة كذلك ونوم المضطجع والمتكئ حدث بالاجماع الا انهم يفتنوا عنه من الفضل  
وغيره وظهر في العتاق فرض فري ليس لكل الوقت بل هو من صاحب العتاق  
يتوضا لكل فرض عنده ويجوز النوافل بها وعندنا يتوضا لوقت كل صلوته ويصل  
ما شاء من الفرائض والنوافل ما دله الوقت باقيا الماشي طاهر عنده نفس  
ثم الماشي طاهر بلا مسح والاعتناء واجب كيف خرج عندها قلت هذا في  
من الآدمي اما في سائر الحيوانات فله ثلثة اوجه طاهر الا ان الكلب والحيز  
او جسد كالماء يزل دم او طاهر مأكول اللحم نجس غيرهم والمراد من الرجل اما  
في المرأة فوجهان واما موضع في المني اذ في العلفه وجهان من السيرة والمهذب  
المسئلة الثانية خروج المني لاعتن شهوة بسقوط او جعل او خوف او سبي موجب  
افساح عنده وعندنا يوجب الوضوء لا الفسله ورد الماء على النجاسة باق صبي  
والماء لا يجس الزور على النجاسات من الضعف على النجاسة لا ينقض  
عنه الا ان يغير ولو وقعت فيه النجاسة نجس وعندنا ينجس في الوجهين من  
الايضاح والضعف بالفتح فيقض المهبوط بالاناسية بالايضاح شوار براكر  
وتجسس الاناء سعيان وقع في ذلك كذب الحديث قد ينجس ولو الكلب  
في ناء يظهر بالفسل ثلثة عندنا وهذه لا يظهر بالاجسام غسلات يطرح التراب  
في احد هين ايها كانت غير ان الافضل ان يجعل التراب في غير النجاسة ليرد  
عليه ينظفه والشرط ان يكرهه الماء حتى يصلح وواصله الى جميع اجزاء ما دله  
فرد التراب على المحل بعد غسله لم يجز وافسلة النجاسة لا تقوم مقام

الصلوة

في مسح الاذنين  
في مسح الراس  
في مسح الكف





۱۸۸۱  
 ۱۸۸۲  
 ۱۸۸۳  
 ۱۸۸۴  
 ۱۸۸۵  
 ۱۸۸۶  
 ۱۸۸۷  
 ۱۸۸۸  
 ۱۸۸۹  
 ۱۸۹۰  
 ۱۸۹۱  
 ۱۸۹۲  
 ۱۸۹۳  
 ۱۸۹۴  
 ۱۸۹۵  
 ۱۸۹۶  
 ۱۸۹۷  
 ۱۸۹۸  
 ۱۸۹۹  
 ۱۹۰۰  
 ۱۹۰۱  
 ۱۹۰۲  
 ۱۹۰۳  
 ۱۹۰۴  
 ۱۹۰۵  
 ۱۹۰۶  
 ۱۹۰۷  
 ۱۹۰۸  
 ۱۹۰۹  
 ۱۹۱۰  
 ۱۹۱۱  
 ۱۹۱۲  
 ۱۹۱۳  
 ۱۹۱۴  
 ۱۹۱۵  
 ۱۹۱۶  
 ۱۹۱۷  
 ۱۹۱۸  
 ۱۹۱۹  
 ۱۹۲۰  
 ۱۹۲۱  
 ۱۹۲۲  
 ۱۹۲۳  
 ۱۹۲۴  
 ۱۹۲۵  
 ۱۹۲۶  
 ۱۹۲۷  
 ۱۹۲۸  
 ۱۹۲۹  
 ۱۹۳۰  
 ۱۹۳۱  
 ۱۹۳۲  
 ۱۹۳۳  
 ۱۹۳۴  
 ۱۹۳۵  
 ۱۹۳۶  
 ۱۹۳۷  
 ۱۹۳۸  
 ۱۹۳۹  
 ۱۹۴۰  
 ۱۹۴۱  
 ۱۹۴۲  
 ۱۹۴۳  
 ۱۹۴۴  
 ۱۹۴۵  
 ۱۹۴۶  
 ۱۹۴۷  
 ۱۹۴۸  
 ۱۹۴۹  
 ۱۹۵۰  
 ۱۹۵۱  
 ۱۹۵۲  
 ۱۹۵۳  
 ۱۹۵۴  
 ۱۹۵۵  
 ۱۹۵۶  
 ۱۹۵۷  
 ۱۹۵۸  
 ۱۹۵۹  
 ۱۹۶۰  
 ۱۹۶۱  
 ۱۹۶۲  
 ۱۹۶۳  
 ۱۹۶۴  
 ۱۹۶۵  
 ۱۹۶۶  
 ۱۹۶۷  
 ۱۹۶۸  
 ۱۹۶۹  
 ۱۹۷۰  
 ۱۹۷۱  
 ۱۹۷۲  
 ۱۹۷۳  
 ۱۹۷۴  
 ۱۹۷۵  
 ۱۹۷۶  
 ۱۹۷۷  
 ۱۹۷۸  
 ۱۹۷۹  
 ۱۹۸۰  
 ۱۹۸۱  
 ۱۹۸۲  
 ۱۹۸۳  
 ۱۹۸۴  
 ۱۹۸۵  
 ۱۹۸۶  
 ۱۹۸۷  
 ۱۹۸۸  
 ۱۹۸۹  
 ۱۹۹۰  
 ۱۹۹۱  
 ۱۹۹۲  
 ۱۹۹۳  
 ۱۹۹۴  
 ۱۹۹۵  
 ۱۹۹۶  
 ۱۹۹۷  
 ۱۹۹۸  
 ۱۹۹۹  
 ۲۰۰۰  
 ۲۰۰۱  
 ۲۰۰۲  
 ۲۰۰۳  
 ۲۰۰۴  
 ۲۰۰۵  
 ۲۰۰۶  
 ۲۰۰۷  
 ۲۰۰۸  
 ۲۰۰۹  
 ۲۰۱۰  
 ۲۰۱۱  
 ۲۰۱۲  
 ۲۰۱۳  
 ۲۰۱۴  
 ۲۰۱۵  
 ۲۰۱۶  
 ۲۰۱۷  
 ۲۰۱۸  
 ۲۰۱۹  
 ۲۰۲۰  
 ۲۰۲۱  
 ۲۰۲۲  
 ۲۰۲۳  
 ۲۰۲۴  
 ۲۰۲۵  
 ۲۰۲۶  
 ۲۰۲۷  
 ۲۰۲۸  
 ۲۰۲۹  
 ۲۰۳۰

از افاضه المرأة بعد ما مضى من الوقت قد مضى  
في فوضه يستطاع ان يفكر في ذلك وندنا  
از افاضه في الوقت استطاع ان يفكر في ذلك  
وان من قبله

يخرج محل اللزج وطرا عذرا وان لم تغسل وعنده لا محل وقدم باب زفر ص  
 لا يجوز لسبب الزاب يميم ولا يلبس شيئا من مسكة الزاب مزة باب الى توف  
 ما استغاب جميع اعضاء التيم بالمسح عند شرط حتى لو ترك شاة وان قل لا يجوز و  
 وهذا ليس بشرط قلت هذه رواية الحسن بن عيسى عن ابي يوسف وزلفوا الله  
 ذكر في فتاوى العتاني لكن حيث شرط مسح الاكثر من كل عضو في ظاهر الرواية  
 الاستيعاب شرط في لوم المسح ما بين اكا جبين والعينين ولم يجز كرا في الضيق و  
 السوار لا يجز وهو الصحيح من فتاوى قاضي خان وجامعه وقاض المحيط قال غس  
 الامة كلوا ابي شيخان تحت رواية الحسن جدا لكثرة البلوى فيه لا يجوز اذا الوضوء  
 ولا لغيره من قبل الوضوء ولا يصح طلب وقوت يميم واحد عنده وله ان يصل  
 ماشاء من الوضوء وله ان يجمع بين ثلثين ولهذا وضه في الوضوء وعنده لا يجوز والاصل  
 انه عند كل ما كان ضروريا المسئلة الثانية لا يجوز التيم قبل دخول وقت الصلوة عند  
 خلافه ان وصوته ان ينوي استنابة الظهر قبل الزوال اما لو تيم قفا في وقت النهار  
 فلم يرد حاشا في التيم فادى الظهر فبعد الزوال ولو تيم للظهر وقت ثم يدركه بنية فاذا  
 جاز على الاصح من الوضوء المسئلة الثالثة لا يجوز لعدام الماء ان يميم الابد الطلب  
 عند غروب وجود الماء حواله ولا يصح الطلب الا بعد دخول وقت والطلب ان ينظر  
 فليس وشمال واجامه وراه غلوه وعنده لا يجب الطلب وعند تحقق عدم الماء  
 حواله يميم من غير طلب اجماعا من العون والمذهب والوسيط قلت المرامن  
 الفتوى في الظلم فوت الماء لا فوت الصلوة فتدبر في العود ان التيم شرطا احدها  
 الوقت واكثر طلب الماء والثالث عدم الماء فلو كان يفر به ماء ولكن خاف فوحم  
 لو شغل باستناله وطلبه لا يجوز التيم لكن بطلب ويتوضا فاذا امكن لا يجوز التيم  
 عنده الا اذا طلب الماء فلم يجد تيم في المصروف فوت العبد والجنان لم يجز  
 ولا لدى الماء به اجازة لحوق فوت اليد والجنان عذره وعنده لا يجوز تيمنا  
 على انها لا يمتنعان عندها خلاف الاجتزاف بالكلية السرور بالفتح الميت وقيل  
 لفتان وعنى الاصح لا يقال بالفتح من المغرب ميم وجدا للماء فخلال الصلوة  
 ولا يزل يجوز الماء من بعد ما يستخرج في الاداء مضميها وعنده يتوضا قبل

حاشا في التيم فادى الظهر فبعد الزوال ولو تيم للظهر وقت ثم يدركه بنية فاذا جاز على الاصح من الوضوء المسئلة الثالثة لا يجوز لعدام الماء ان يميم الابد الطلب عند غروب وجود الماء حواله ولا يصح الطلب الا بعد دخول وقت والطلب ان ينظر فليس وشمال واجامه وراه غلوه وعنده لا يجب الطلب وعند تحقق عدم الماء حواله يميم من غير طلب اجماعا من العون والمذهب والوسيط قلت المرامن الفتوى في الظلم فوت الماء لا فوت الصلوة فتدبر في العود ان التيم شرطا احدها الوقت واكثر طلب الماء والثالث عدم الماء فلو كان يفر به ماء ولكن خاف فوحم لو شغل باستناله وطلبه لا يجوز التيم لكن بطلب ويتوضا فاذا امكن لا يجوز التيم عنده الا اذا طلب الماء فلم يجد تيم في المصروف فوت العبد والجنان لم يجز ولا لدى الماء به اجازة لحوق فوت اليد والجنان عذره وعنده لا يجوز تيمنا على انها لا يمتنعان عندها خلاف الاجتزاف بالكلية السرور بالفتح الميت وقيل لفتان وعنى الاصح لا يقال بالفتح من المغرب ميم وجدا للماء فخلال الصلوة ولا يزل يجوز الماء من بعد ما يستخرج في الاداء مضميها وعنده يتوضا قبل

ولا يجوز التيم لم يحف ذهاب نفيس في الوضوء او طرف اذا خاف المريق فوحم  
 نفسه او طرفه ان توضا يجزبه التيم قولوا واحد وان خاف زيادة مرض او ابد  
 كان ينزل يجوز التيم ثم وجع وقال لا يجوز وعنده لا يجوز الاكل من المسوط الذكر  
 والعاية رفسا في اليد وفيه وهذا اول القولين التيم في قول القويم الى  
 الرسفين وفي الحديث كوزنا الى الحرفين والرس منهن الكف عند المغسل  
 والمجنب المجزوع ثلثاه اعلم يغسل صاحبه من التيم جنب يديه جراحات او  
 محزرت ببعض اعضاء وضوء جراحات فعندنا ان كان عامدا بدم جرحا والاقل جرحا  
 فانه يميم ولا يستعمل الماء فيما كان جرحا وان كان عامدا بدم جرحا والاقل جرحا فانه يميم  
 ومسح على الجرح ان كان لا يضر او فوق خفة ان كان يضر ولا يميم وقال الشافعي يغسل  
 ما كان جرحا يميم بعد ذلك فعندنا لا يجم بين الماء والتيم في الكاين وعنده يجم ثم اختلف  
 الشافعي في حد الكثرة فمنهم من اعتبر الكثرة من عدد الاعضاء لا يكتفي بالعضو في نفسه فقال  
 ان كان اكثر اعضاء الوضوء من حيث العدد جرحا يجزبه التيم وان كان الاكبر مجرحا  
 فلا يمانية انه اذا كان بوجهه وراسه ويديه جراحة الا ان الرجل صحيح فانه يميم سواء  
 كان الاكبر من اعضاء الجرح جرحا او اقله ومنهم من اعتبر الكثرة في بعض العضو فقال  
 ان كان الاكبر من كل عضو جرحا كان كثيرا ويجزبه التيم وعلى العكس لا فعلى هذا اذا  
 كان بوجهه ويديه وراسه جراحة والرجل صحيح الا ان الاكبر من كل عضو صحيح لا يجزبه  
 التيم والمخن والقول الاول وان كان النصف جرحا والنصف صحيحا قال بعضهم يميم  
 ولا يستعمل الماء وقال بعضهم يغسل ما كان صحيحا ومسح على الباقي اذا كان المسح لا يضر  
 قال قاض حضان لا يسقط العيم من الصحيح من المسوط البكرى وقتنا وفيه خلاف  
 وان يغيب ماء لبعض ظهره فيلتميم بعد غسل ذلك رجله بجمع قليل لا يكتفي  
 بوضوء يغسل لتدرك ذلك تيم وعنده لا يميم فقط العاصي يسقط لا يترخص  
 وليس للباغ التحييت الفاجر ترخص برخص المسافر المسافر في كل الاثن  
 والعاق وقاطع الطريق والباغ ومن عيّن مقصدا ولا غرض لم يترخص لانه  
 عاق با تعجب نفسه وكذا طوف الصوف اذا لم يكن غرض سوى زيارته البلاد وفي  
 جواز كل المييب والمسح يوما وليلة للعاصي وجهان والاربع اجواز فانه ليس جرحا  
 فيترخص به اجماعا واليه الاستاذ في قوله برخص المسافر وفي وعنده العاصي

هذا من قول القويم الى الرسفين وفيه وهذا اول القولين التيم في قول القويم الى الرسفين وفي الحديث كوزنا الى الحرفين والرس منهن الكف عند المغسل والمجنب المجزوع ثلثاه اعلم يغسل صاحبه من التيم جنب يديه جراحات او محزرت ببعض اعضاء وضوء جراحات فعندنا ان كان عامدا بدم جرحا والاقل جرحا فانه يميم ولا يستعمل الماء فيما كان جرحا وان كان عامدا بدم جرحا والاقل جرحا فانه يميم ومسح على الجرح ان كان لا يضر او فوق خفة ان كان يضر ولا يميم وقال الشافعي يغسل ما كان جرحا يميم بعد ذلك فعندنا لا يجم بين الماء والتيم في الكاين وعنده يجم ثم اختلف الشافعي في حد الكثرة فمنهم من اعتبر الكثرة من عدد الاعضاء لا يكتفي بالعضو في نفسه فقال ان كان اكثر اعضاء الوضوء من حيث العدد جرحا يجزبه التيم وان كان الاكبر مجرحا فلا يمانية انه اذا كان بوجهه وراسه ويديه جراحة الا ان الرجل صحيح فانه يميم سواء كان الاكبر من اعضاء الجرح جرحا او اقله ومنهم من اعتبر الكثرة في بعض العضو فقال ان كان الاكبر من كل عضو جرحا كان كثيرا ويجزبه التيم وعلى العكس لا فعلى هذا اذا كان بوجهه ويديه وراسه جراحة والرجل صحيح الا ان الاكبر من كل عضو صحيح لا يجزبه التيم والمخن والقول الاول وان كان النصف جرحا والنصف صحيحا قال بعضهم يميم ولا يستعمل الماء وقال بعضهم يغسل ما كان صحيحا ومسح على الباقي اذا كان المسح لا يضر قال قاض حضان لا يسقط العيم من الصحيح من المسوط البكرى وقتنا وفيه خلاف وان يغيب ماء لبعض ظهره فيلتميم بعد غسل ذلك رجله بجمع قليل لا يكتفي بوضوء يغسل لتدرك ذلك تيم وعنده لا يميم فقط العاصي يسقط لا يترخص وليس للباغ التحييت الفاجر ترخص برخص المسافر المسافر في كل الاثن والعاق وقاطع الطريق والباغ ومن عيّن مقصدا ولا غرض لم يترخص لانه عاق با تعجب نفسه وكذا طوف الصوف اذا لم يكن غرض سوى زيارته البلاد وفي جواز كل المييب والمسح يوما وليلة للعاصي وجهان والاربع اجواز فانه ليس جرحا فيترخص به اجماعا واليه الاستاذ في قوله برخص المسافر وفي وعنده العاصي

غلوم

المطبق في سبعة في خمسة سواء، واختلف في إنشاء السفر على المعصية اذ لا يشترط  
 ان يكون في غير قصد الى معصية فانه يترخص اجماعا لان الشروط انما تعتبر عند  
 جواز الاجماع من الوسيط، فوضا على الترتيب لكن لما غسل رجله اليمنى  
 ولا يجوز مسح حتى تلبس قبل تمام النظر او ظهر ليس لبس الخفاف عليها  
 لا مسح عليه اذا احدث عنده وعندنا مسح المسئلة الثالثة وهي الطين المتكسر بحيث  
 غسل رجله او لا وليس خفيه ثم غسل بغيره الاضغاث ثم احدث جاز لا المسح عنده  
 خلافا لما روي عن ابي حنيفة الترتيب كذا في الشرح ورايت بخط الامام بهاء الدين العجزي  
 في صورته ان جنبنا غسل جميع بدنه الا ارجله ثم احدث ثم غسل بجلده ثم سائر اعضائه  
 الوضوء فانه يجوز ان يصل بهذه الطهارة المتكسرة ولا يجوز له المسح المذكورة كتبه كذا  
 بخطه ولا على الجرموق فوق الخفاف وما به عنه قليل لكشف ليس الجرموق على الخفاف  
 لا يجوز المسح عليها عنده وعندنا يجوز اذا لم يمسح على الخفاف حتى ليس الجرموقين قاله  
 خواهر زاده اجمعوا انه اذا لبس الجرموقين بعد ما احدث ومسح على الخفاف انه  
 لا يجوز المسح على الجرموقين وعلى هذا الخلاف اذا لبس الخفاف على الخفاف الجرموق  
 معرب برموق فانه المذهب الجرموق الخفاف الذي يلبس فوق الخفاف قال خواهر زاده  
 هذا في جرموق من آدم اما من الكرياس لا يجوز المسح عليه الا ان يكون رقيقا يصل  
 البطل لما ملحته السد الثالثة قليل الخفاف واكثر من المسح عنده بعد ان  
 يرى شئ من الرجل لان احدث سره في البادية وان قل وعندنا الملبس مقدور  
 بثلاثة اصابع من اصغر اصابع الرجل من الميسوط البكرى معتمد على الخفاف  
 وان يسافر بعد المسح يرى لم تزد المدة فاحفظ ولا جهل وليلة ثم  
 سافر فغسل يده يوما وليلة وعندنا يمسح بثلاثة اصابع واليا ليهاء في الاذان ترجيح  
 وقال بالترجيح والافراد ولا يكرى التثويب للمنادي عند وكيفية  
 ان يذكر الشهادتين مع خفض الصوت مرتين ثم يقول فذكر مما يرفع الصوت  
 مرتين والصحيح ان ليس بركن اذا ابلاغ فيه وعندنا لا ترجيح فيه من الوسيط  
 وغير المسئلة الثانية الاقامة فرادى فرادى عنده وعندنا منتهى مشي اما  
 قد قامت الصلوة من اجماع من الميسوط البكرى المسئلة الثالثة  
 التثويب في اذان الصبح مشرووع على القول القديم وقال في الجديد كره ذلك

اذ لا اجماع

لان ابا محزون لم يحكمه قال اصحابه بسن ذكر قول واحد او عليه الفتوى لان  
 عن ابي محزون وان لم يبلغ الشافعي رحمه الله وعندنا فيه تويب وهو ان يقول  
 الحبيبة الصلوة خير من اليوم مرتين من المذهب والوسيط بلغها ٦ اذن  
 ولا يقيم غير من يؤذي والسبق في كل صلوة احسن فقلت فاقام غير  
 لا يكره اجماعا وان لم يغيب فاقام غيره بغير رضاه بانه اجماعا وان يصح الاول  
 لم يكره عندنا خلافا لما روي عن المسئلة الثانية في جعل الصلوات في اول اوقات  
 افضل عنده وحيثما في فضلة الاولوية بان يستغفر باسباب الصلوة كما دخل  
 الوقت وقيل لا بد من تقديم الاسباب وقيل يتبادر فضيلة الاولوية الى النفس  
 ويستثنى عن فضيلة التجيل العشاء والظهر في العشاء قولان في قول يستحب  
 التاخير في قول التجيل افضل وهو الاصح اما الظاهر فالابراة يستحب في صلاة  
 اكثر وضوء ان يتمكن الماشي الى الجماعات من المشي في الظل وفي الجمعة قولان في  
 المذهب والوسيط وعندنا التثويب بالفجر افضل وصد ان يصل في وقت لو ظهر  
 له سرور الطهارة بعد الفراغ يمكنه ان يتوضا وبعد الصلوة في الوقت من جامع  
 قاض خان والابراة بالظن افضل في الصيف وتأخير العصر في كل فصل افضل  
 فيجعل المغرب بكل حال افضل وتأخير العشاء لا تثبت القليل افضل  
 وجوز التثويب للجماعة والوقت للمغرب قدر ساحة تكرار الجماعة يجوز عنده  
 في كل مسجد باذانه واقامة وعندنا كل مسجد له امام معلوم وفهم معلومون  
 لا يبايع لهم ذلك بل يصلون وصدنا بغير اذانه واقامة فان كان صل فيه غير  
 اصل المسجد او كان مستورا الشوارع لا يكره اجماعا وان صل فيه اهل او اكره فلم يفسر  
 لغريم حق الاعادة وعن بك يرسنهم ان وقف لثلاثة اواربعة من قائم  
 الجماعة في زاوية غير الموضع المهدد للامام فصلوا باذانه واقامة فلا بأس به  
 وهو حسن لا يترتب من الميسوط المسئلة الثانية وقت المغرب معتد الى غروب الشمس  
 عندنا وعندنا وقت بعد الغروب مقدار وضوء اذانه واقامة وثلاث ركعات  
 متوسطة يكمل الركعات ثم يخرج وقتها فيكون بعد قاضيا ظاهر المذهب  
 كذا في الكفاية وهو موافق لكثيرا كالميسوط خواهر زاده وجامع قاض خان

من انما انما انما انما  
 بعد الاذان من انما انما

الاولية



فانما الوسيط والمذهب قد رخص مكان ثلث ركعات ثم قال والباس بنينا له  
 لا يجوز ان يركب في ثلث ركعات كما سئلت ابي جرح لا يجوز ان يركب بين الصلوتين وقتا عندنا وعند  
 يطلق ابي جرح لا يصل السجدة بين الصلوتين وعند المظفر يجوز ان يركب بين الظهر والعصر  
 وبين المغرب والعشاء بعد السجدة والمظفر وفيها ونعني به السفر المباعد  
 والسفر الشريفي اما السفر الذي لا يقصر فيه الصلوة لا يجوز ابي جرح في وجه قوله ثم يجوز ابي جرح في وقت  
 الاول وكذا في وقت الثانية غير ان كان نازلا في وقت الاول فتقدم الثانية الى  
 وقت الاول وكذا في وقت الثانية افضل وفي المظفر يجوز ابي جرح في وقت الاول فولا في  
 وفي وقت الثانية فولا في الام لا يجوز ان اذا اخرج من المظفر في غير وقت  
 عذر وعقب المظفر عند دخول المظفر حتى يصل الوقت ثم اعطى لا يجوز ابي جرح والمراد مط  
 بيل الثياب والابحور والثلث ان بل في المظفر والاحمال اما ابي جرح للوجه والوجه وظلمه  
 والمرضى لا يجوز اجماعا فلهذا خص السفر والمظفر في هذه الجملة اما المصطفى في بيته او  
 من طريقه الى المسجد في كل فوج من المذهب والوسطى هي اذ المراهقة والاول  
 ولا فساد لصلوة الرجل باسرافا حادثة في سحره واعتقلا في صلوة مشتركة لا  
 يفسد صلوة الرجل عندنا وعندنا يفسد صلواتها ونعني بالمحاذاة ان تقوم المرأة بجذرا  
 الرجل من غير حامل بينهما حتى لو كان بينهما استغفارة لا يفسد صلوة ونعني بالمرأة ان  
 يكون بالغة او صغيرة مستتهمة ونعني بالصلوة المطلقة المعهودة حتى في صلوة الجماعة  
 لا يفسد ونعني بالمشتركة ان يكونا شركيين بخبره واداء تعرف في اجماع الكبراء  
 انما وضعت في الرجل اذ صلواتها لا يفسد اجماعا لا دعا في الصلوة بما يشبه كلام  
 والامان بسلامة الصلوة من زلة الاعمال والدرجات انهم كانوا يعلمون  
 او اعطى اوارا او كما ونحوه لا يفسد صلوة عندنا وعندنا يفسد والافراد ما قيل  
 سوال عن العباد فهو من كلام الكثر وما سئل فلا كفرا منهم اعفوا فقلت  
 وعن هذا قال في الغياث سالت الاسناد يفتي به قاض خان نعم قال في  
 صلوة وقتا عذاب القبر وعذاب القبر فقال يفسد صلوة بذكر الفقر اذا لا يفسد  
 سوال الاحسان عن الفقر من العباد بخلاف عذاب القبر حيث لا يفسد سوال  
 عن العباد وهذه مسألة يجب حفظها دفعا لتكلفت جهال المعلمين فالت

افضل وان كان  
 سابقا فخير الاول

الكثر سراج كونه  
 الا كثر في جميع مقفه

والارباب

والارباب بالفساد يستقيم في الملبوق حيث يقع ذلك في صلاة صلوة حال حال الصلاة  
 الذي قال في آخر صلوة فلا يفسد صلوة وذكر في شرح الطحاوي لكن يجوز به عن  
 لا علم وجها المسنون فلا يجرم كيف دارت الفتنة يقتصر على قوله ربنا آتانا من  
 حسنة وفي آخر حسنة وقتا عذاب القبر وعذاب النار ولا يزيد عليه من ذكر  
 عذاب القبر ويجوز والارباب ونحوه اجماع الصبي للبالغين يجوز عندنا اذا  
 وجابرا اجماع الصبيان للبالغين وادوى الاستبان كان يعقل وهو يفتي  
 الصلوة من المذهب وعندنا لا يجوز اقلها وهذا في الوضوء اما في النوافل فيجوز  
 مشايخ بلخ دون مشايخنا وانما وضع اجماعه للبالغين اذ لصبي مثله يجوز  
 من المخطط في التورث وكيفية ونحوها يركم ويدعو وهو في الفجر كذا لا يجوز عندنا  
 في قول ركعتين وفي قول ثلث بغيره وتسمية وفي قول ثلث بتسليمتين ومعه  
 وعندنا ثلث بتعدتين وتسليمه المسئلة الثانية من الفوت في الوتر عندنا  
 قبل الركوع وعندنا بعدا ولكن بمن الفوت عندنا في التقف الاخير من رمضان  
 لا غير وهو المذهب من العاون والحققة والمذهب المسئلة الثالثة الفوت في ضيق  
 الفجر مسنونة في جميع السنة ومحمد بعد ذلك الراس من الركوع في الركعة الثالثة بعد  
 ربنا كل الحمد بنماه من الكفنية وعندنا لا تقوت فيه صلواتهم في طهره  
 وان يصلي المصحف المجتهد مستدرا اليتم الحكم فليجوز صلواتهم في طهره  
 انه استدبر القبلة لا يجوز عندنا يجوز وفي غير من احوال يجوز اجماعا  
 والقرض لا يمكن عند المظفر ولا الرافع والعرف في جميع الاوقات المهيئة  
 ثلثة عند طلوع الشمس وعند اسنواها وعند الغروب وحده الا ان اثنان  
 ان لا تخار الاعين في عين الشمس هو الصحيح وعلافة الاستواء ان يمنع الظل  
 عن التقصر فلم ياخذ الظل ثم قال في الزمعي اذا النوافل فاما الفرائض فلا يكره  
 بادائها في هذه الاوقات فيجوز عندنا ولا يكره قضاء واداء الواجبات في  
 قضائها والنوافل التي لها سبب شرعا كوعى الطواف وتحية المسجد فكذا ذلك  
 اما النفل المبتدأ الذي لا سبب له شرعا فيكون بلا خلاف وعندنا لا يجوز قضاء  
 الفرائض والواجبات فيها ايضا النوافل وسجود التلاوة الذي وجب فيها

وعنه لا يجوز في الصبي  
 لا يجوز في الصبي  
 وصدق ابا العباس في ذلك

واداء العصر فخرج من اكرامه من المبسوطين والمحيط والهداية. الفصل الثاني في هذه  
 المحل في البيت الحرام جاز فيها واما في جواز حاجر الاوقات الثلاثة فكله عند  
 عندنا باين واراد بالبيت الحرام مكة بطريق اطلاق اسم المصطفى على مكة كل من كسب  
 والفصل بعد الحجر والعصر اذا كان لزمان سبب يكون كذا كسب الحجر وكسب الطواف  
 والخيمه لا يكره بعد اداء الحجر والعصر وانما يكره ابتداء النوافل وعندنا باين والترتيب  
 وترك الترتيب في النوافل يجوز والاجاب عن ثانياً بين الغاية والوقتية  
 عندنا مستحب وعندنا مستحب وقال في المحيط عندنا سنة كلام الناس وانما في  
 وما القليل من كلام الناس بل يجب قطع صلوة الناس. والمكان ان قل انفسد  
 الصلوة عندنا وعندنا يفسد وانما في القليل لان الكثير يفسد اجماعاً وفي الناس اذا  
 نفرد نفساً قل او كثر اجماعاً من المبسوط البكري والفرق بين القليل والكثير يعرف  
 بالعرف والعادة قاله الكفاية والافتقار بسو القليل ويبطل القليل للتغيير <sup>او يعلم</sup>  
 مرة باب يفسد قول ويبطل معناه الشرع ورد بالتكثير وهو تعظيم خاص به <sup>الذي</sup>  
 فوجب تقرب ولا يجوز تغيير وفي القول بالتعدية تغيير في استقام وجوبه <sup>التي</sup>  
 في جامع البرزوي <sup>التي</sup> وانه من الصلوة عندنا وسنة وحجت وهي فعل القليل <sup>التي</sup>  
 الاول من الصلوة معناه تركها وعندنا به شرطها والاختلاف يظهر في بناء النفل <sup>التي</sup>  
 السنة على تكثير الفرض عندنا يجوز خلافه وبناء العصر على تحريمه عندنا يجوز <sup>التي</sup>  
 خلافه من الفرض وقتاً وقاض في المسئلة الثانية وحجت وهي ان في آخر عندنا <sup>التي</sup>  
 سنة بعد التكبير وعندنا في بعد الشاء وقدر في باب من العون <sup>التي</sup> قراء الفاتحة  
 والحمد في كل قيام يقراء <sup>التي</sup> فوسم الله جهن ابداً في كل ركعة فرض عندنا  
 على الامام والمأموم الا في ركعة المسبوق وعندنا واجب في الاولين سنة <sup>التي</sup>  
 في الاخرين من المحيط والوسيط وانما قارة كل قيام لقراءة الفراء عندنا فرض <sup>التي</sup>  
 في الركعات كلها المسئلة الثانية وجبر بالنسبة في صلوات الحجر وعندنا بخلاف  
 بها في الحجج وهكذا التامين فيه الجهر وصحة الكف في فيه الحجر جبر  
 بالثامين عندنا في صلوة الحجر هذا في الامام وهل جبر المأموم فيه قولاً في  
 في العمدة وعندنا بخلاف المسئلة الثانية ويضع يده تحت السرة عندنا

التسليم

وعلى

وعلى الصدر عندنا وسنة ومع النبي اذ ركع وعندنا في الرابع منه اذ ركع  
 السنة عندنا ان يرفع يده عند الركوع وعندنا في الخامس منه وعندنا لا يرفع  
 ويظهر من جلسته لا يترك سنة في القعدة التذكير اذا اراد ان يقوم  
 الثانية والارابعة مجلس جلسته خفيفة ثم يقوم وعندنا باين ذكره في يقوم على  
 صدره وقامبه وهو واحد قوله قال بعضهم بعمل الضعيف بالاول والثاني بالثاني  
 من المذهب النهوض القيام المسئلة الثانية السنة عندنا في القعدة الاخيرة  
 التورك وهو ان يخرج رجله الى اليمن وينفض البتة الى الارض وفي القعدة  
 الاولى يفر من رجله اليسرى ويقعد عليها وينصب اليمن نصيباً وعندنا السنة  
 في القعدتين هذا وعندنا في السنة التورك في القعدتين كما اخبرناه في النساء و  
 الموارد من القعدة في النظم القعدة الاخيرة اذا اختلف في الاول وغير بعض النظم  
 لاجله وكتب وفي القعدة الاخر التورك وكذا رابت بخط اية الكرد في رحله  
 ولازم تشديد القعود والواو بالافراد والتوحيد <sup>والشجيرة بالافراد</sup> التشديد في القعدة الاخيرة  
 فرض عندنا وعندنا واجب حتى لو ترك قراءة التشديد يجوز صلوة عندنا ولا يجوز  
 عندنا اما في القعدة الاولى ليس بفرض اجماعاً من المبسوط البكري المسئلة الثانية  
 التشديد عندنا التحيات المباركات والصلوات الطيبات بعد سلام عليك بها  
 البنية ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين استهذان لا الله  
 الا الله واستهذان محمد عبده ورسوله وهذا تشديد ابن عباس ومن استهذان كذا  
 ذكر لغاية الشروع وغالب كتبهم بغيره او بهذا يخالف النظم لكن ذكر في العون  
 تشهده بواو واحدة وكذلك التحيات والصلوات الطيبات الثلاث التامية  
 المباركات لله الى اخره وهكذا ذكر النظم في بعضها وقال هذا تشديد ابن عباس  
 وهذا موافق للنظم فارفعوا الشبهة تكن المشهور ان هذا تشهده في موسى  
 الاسعوي فقال في المبسوط ان اعرابيا دخل على ابي حنيفة فقال بواو ام  
 بواو بن فقال بواو بن فقال لا يرك الله فيك كما يرك في الاولام وفي تغيير اصحاب  
 فسألوا عن ذكر فقال انه سأل النبي عن تشهده بواو بن تشهده بن سعوام  
 بواو تشهده في موسى الاسعوي قلت بواو بن قال يارك الله فيك كما يرك في

صاحب







**وجازية للزوج غسل وجهه بعد الوفاة والنقطاع وصليته ليس للزوج ان**  
 يغسل وجهه بعد موتها عندنا خلافا له وانما وضع في موضعها اذ عكسه يجوز اجماعا  
 كان عندنا في العدة وعندنا في العدة وجدها بان ولدت من سابعها من سبعة السبوط  
 البكرى **لو ادخلت في المسجد ايجازا لكي يصلوا فيه فهو جاز** اذا كانت  
 اجازة والعقوم في مسجد الجماعة يكن صلوة اجازة عندنا خلافا له وانما شرط كون  
 اجازة في المسجد المسجد وكذا في العقوم فيه بقوله لكي يصلوا فيه اذ لو كان اجازة  
 والاحام وبعض العقوم طواف المسجد وبقي العقوم في المسجد كاحوال المعودة في جوامع  
 الايام بافان اجازة وان كانت اجازة وجد ما خالف في المسجد فيه اختلاف المشايخ  
 بعضهم قالوا لا يمكن منهم السيد الاحام او شجاع كذا ذكر في الذين في فناء من العتمة  
**وعندنا السلام فيها قرء وتر في الأيكة ويترك الحمد** يسلم في اجازة تسليمة  
 واحدة عندنا قارة السبوط وفي بقدر السلام خلاف الاختصار او يسلم واحدة  
 نلتا وجهه وفيه يسلم ملتفا الى المينة ويحتم ما لا لا يسلم في يد الوجه  
 في تسليمة واحدة وعندنا يسلم تسليمتين من اجابتهن التسليم الثانية ثم عندنا  
 الايدي في تسليمتين اجازة وبغلة اخذ كثير من مشايخ بلخ وعندنا لا يرفع الا في الاول  
 هو الصحيح التسليم الثالثة عندنا يفتقر عندنا قراءة الفاتحة عقب تسليمة الافتتاح  
 حتى لا يجوز بدونه وعندنا لا يقرأ ولو قرأ على سبيل الدعاء والثناء لا يمكن من السبوط  
 والمستقر والتحف والمجذب وجازية في كل التكرار وفي القنور يدخل الاوتار  
 ويجوز عندنا ان يصل على الميت مرارا معناه يجوز له ان يصل وعندنا لا يجوز  
 الا ان يصلوا غير ان الاول في التلويح من الاعان من الانصاع ثم عندنا يدخل  
 القنور في الميت وتر وعندنا لا بأس بالشفع والحق للمحاجة يجوز العلق  
 وحق على الغائب والعضو نفع واذ كان حق الشهيد قدر طرفة عيون  
 غائب عندنا وعندنا لا يجوز ومحل الخلاف الغائب عن البلاد اذ لو كان الميت  
 نفعه في البلد يجوز ان يصل عليه حتى يحضر عند اجماع عدم المستغنى في الحضور  
 المحدث ثم عندنا ان يصل على الميت يغسل ويصل عليه يعني يصل على كل جزء  
 منه قال اكثر من السبوط البكرى وعندنا ان وجد اكثر او نصفه مع الرأس فكذلك

وان وجد بالصف غير الرأس او مشقوقا طولاً او طرفاً منه لا يغسل ولا يصل عليه بل يغسل  
 خروجه ويدفن اذ وصل كذا عليه فلا تامة من ان يوجد لها في فيصل عليه  
 التكرار غير مشروط واذا وصلنا على الاكثر فلا تصل على الباقي ان وجد من الاضطرار  
 وشرع الطحاوي المسئلة الثانية ثم عندنا لا يصل على الشهيد بل على حرام عليه  
 قاتلهم من جازية لكن غير واجبة من الوسيط وعندنا يصل عليه فان قلت  
 بمسك الشافعي في المختلف كتلرا ايجازا بان عليه اللام صل على خروجه سبعين صلوة  
 فتناقض بمسك مع مذهبه قلت الاحتياج كما يكون الاثبات المذهب  
 يكون لا الزام احكم فصح اورد هذا او يقول بجعل ان يكون الحديث مثلاً على  
 بيان امكنه فيسبح في حق احد ما دون الآخر كما في قوله عليه السلام البكرى البكرى جلد  
 مائة وتغريب عام نسخ في حق القريب فقط المشي قدما اجازة افضل عندنا  
**وقضية احكامها من الركب وحملها بين القريبين واجب** وعندنا خلافها  
 افضل وان مثل امامها كان واسعا من الموت ثم المسئلة حمل اجازة عندنا ان يحملها  
 اثنان يدخلان بين عمودي اجازة تضع السابق منها مقدمها على اصل عنقه وباخذ  
 قائمتها بيد واحدة والاخر منها يضع مخرجها على صدره وياخذ قائمتها بيد واحدة  
 ان يحملها اربعة نفر من جوانبها اربعة من جامع قاصصا لا تقيص عندنا في الاكفان  
**وليس في الاكفان من سريان والحق للولي الاول** وانما الكف ثلث  
 لغائب وعندنا اكفان الرصيلة ثلثة الشفاة ومن الورد ومن اواس الوردتين  
 وداخلها الا اذا ركذلك وداخله القبض وهو من اكثف الى الرجلين من غير حبيب  
 ولا خروص ولا كمين من السبوط وجامع قاصصا المسئلة الثانية حق الصلوة على  
 الميت للولي لا للابن عندنا ان السلطان وعندنا للسلطان ان يحضر قال في النخعة اما  
 تقديم امام الحق على طريق الافضل ليس بواجب بلا خلاف يستحب المسئلة وهو  
**وفي القنور السبل والحق بين وخمس التلويح والشفع** ان يوضع اجازة  
 عندنا القنور حتى يكون رأسه بارزا موضع قدسية من القنور فيسبل الواقف في القنور الميت  
 من جهة رأسه ويضعه في القنور على جنبه الايمن المسئلة الثانية يترجم القنور عندنا  
 وعندنا ليس بمشروط المسئلة ان يحمل القنور متوقفا من الارض قدسية او اكثر

السرايا القبيص

السرايا اخراج القنور من القنور  
 وزرع كسب القنور من القنور  
 من القنور

بنقله والزيادة عليه من ثواب غير العشر من المئتين المسئلة الثالثة بافتقار الميت عند  
 ذكره الامام الزايد الصغار رحمه الله في النقص ان تغيب الميت مشروط لان عباد الله  
 وعقله ويحكم ما يفتقار قلت ولفظ الصنيع يخرج على هذا وسواء ان يقول فلان  
 بن فلان اذكره بكل الذي كنت عليه وصيت باسم ربنا وبنا لا اسلام حرينا ونحجز علمه بنينا  
 وعلى قول المعتزلة لا يفيد النطق بعد الموت لان الاحياء عندهم متخيل فالصاحب  
 الغيبات رحمه الله عنه سمعت ابي تاذي قاضي حنبل يحكي عن طهر السرخس اني سمعت ابي الحسن  
 بعض الائمة عند دفنه واوصا في تلقينه فلجئت بعد ما دفن قال قاضي حنبل اذ كان  
 القليل لا يسمع ولا يبصر ايضا يجوز من الغيبات ٥ المجيب اذا مات لا يعقل باسم  
**ولا يقبل باسم كل مجرم وقبضه ان مات قاع في اعلم** وجهه عنده  
 عندنا فيقول ٥ صلواته عنده ان يحلل الامام الغيور لما بينين طاعة الى  
 ووصلت اخواني ما ابغيت طائفة في ركعة تسبعت العدة وطائفة خلفه  
 فاكملت من قبل فوجئت واقلت طائفة فتسبعت فيصلى بهذه الطائفة ركعة  
 وركعة مع الاحام ركعت ثم قضت في ركعة فاصبوت وسجدتين ثم يضره ولا  
 الوجه العدة ويحكي تلك الطائفة فيصلى بهم الاحام ركعة وسجدتين ويشهد ويسلم  
 ولا يسلمون فيضربون الى وجه العدة فيضربهم الطائفة الاولى فيضلون ركعة وحدها  
 فيقرأ سورة الاحقون ويشهدون ويسلمون ويضربون الى وجه العدة ويرجع الطائفة  
 الثانية ويضلون ركعة بقرأة لا هم يسبقون ويشهدون ويسلمون وعند الشافعي  
 فيصلى بالطائفة الاولى ركعة ويقف فيضلون الركعة الثانية قبله ويسلمون  
 فيضربون الى وجه العدة ثم يحكي الطائفة الثانية فيصلى بهم الاحام الركعة الثانية و  
 يشهدون فيقف حتى يتم صلاتهم فيسلم بهم الاحام ٥ اخذ السلاخ في صلواته  
**وسطرط اخذ السلاخ فيها وقا القتال صابرا اهلبا** شرط عنده  
 وعندنا ليس يشترط بل هو مندوب المسئلة الثانية القتال الصلوات فيفسد  
 الصلوات عندها خلافا له وفي الكسوف ركعتان في ركعة بعد القيام مرتين فاسمعو  
 صلوات الكسوف عنده ركعتان في كل ركعة قياما وفراغا وركوعا وفجودا  
 والسنن ان يقرأ في القيام الاول بعد الفاتحة سورة البقرة او بقدرها ثم يركع

هذه نسخة من  
 كتاب الصلاة  
 في خمسة اجزاء  
 الجزء الاول  
 في بيان ما يجب  
 في كل ركعة  
 والسنن في كل  
 صلاة  
 والسنن في كل  
 صلاة  
 والسنن في كل  
 صلاة

بقدر ما آية ثم يركع ويقرأ بالفاتحة وما في آية ثم يركع ويسبح بقدر ما آية ثم يسبح  
 ثم يسجد الركعة الثانية فيقرأ بالفاتحة بقدر ما آية ثم يركع ويسبح بقدر ما آية ثم يسبح  
 سبعين آية ثم يركع ويقرأ بالفاتحة ما آية ثم يركع ويسبح بقدر ما آية ثم يسبح  
 يسجد من المذهب وعندنا يصل الاحام بالثلاث ركعتين كهنية الثالثة في كل ركعة  
 ركوع واحد ويقرأ فيها ما شاء واجماعه فيها سنة بالاجماع من المجتهد ٥ التكرار  
**والعيد تكبيرات في الاولى سبع وخمس في الثانية اربع** الرواية في العيد  
 سبع في الاولى وخمس في الاخرى وعند الشيخ ست في كل ركعة ثلاث وعند صاحبه  
 في رواية عشرة كل ركعة خمس في رواية تسع خمسة الاول اربع والثانية والحادثة اربع  
 يعمل بالرواية الاولى في عيد العطر والثانية في الاصح كيدلتنا حتى الفقهاء في  
 لحوم الاضاحي بقدر تكبير من جامع التكبير لغير الاسلام وقاض حنبل يهر الله وانما قال في  
 ابتداء الاخرى ليعلم ان البداية بالتكبيرات ثم بالقرأة في الركعة الثانية ايضا تفبا  
 لقول الشيخ فانه يقدم القرأة على التكرارات في الركعة الثانية ٥ يسبح ويصل على النبي  
**وبعد التسبيح لخلاله مع صلوة المصطفى وآله** علم لخلال تكبيرات العيد و  
 تفبى ان يقف بين كل تكبيرتين بقدر آية لاطويلة ولا قصيرة ويقول سبحان  
 الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ويصل ايضا وعندنا لا يكون التكرارات كن  
 تكب الاحام بقدر ثلاث تسبيحات بين كل تكبيرتين قاله في الاصل كن هذا ليس  
 بتقدير لازم بل يتفاوت بكثرة الغنم وقلبه لان المقصود ازالة الاستغناء عن  
 النوم من المحبط والكتابة **ومبدأ التكبير طهر الحجر والقطر في الحج بعد الحجر**  
 تكبيرات التشريق من ظهر يوم النحر الى فجر آخر ايام التشريق وهي خمس صلوات  
 ومنه صانع بالشيخ هو **وهو تكبير الصلوة عادة ثلاث مرات بلا زيادة**  
 تكبير التشريق عنده تكبير الصلوة الله اكبر كن ثلاث مرات وعندنا يقول ثلاث  
 مرة واحدة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد  
**والنقل في العيد في قوة وبطل الصلوة فوق الكعبة** استعمل قبل العيد  
 مشروع عنده قال الكفاية هذا في الماحوم اما الامام فالمسحوب ان لا يستعمل فيها  
 وبعدها وعندنا يكن ذلك ثم الكراهة في المصل خاصة وقبل فيه وفي غيره عامة



المشكلة الثانية لا يجوز الصلوة على سطح الكعبة عند الاذان يكون بين يديه مترق وعنده  
 يجوز فالكعبة هي البناء عنده وعند العروسة والهوا الى اعان السماء صلواته فوجده  
**وَأَنْ يُصَلِّيَ كُلُّ رُفْقٍ رَجُلًا فَيُحَدِّثُ فِيهِ الشَّرْعَ** يحكم باسلامه عندها حادفا  
 له وانما وضع في الصلوة اذ لو صام ادعى اذ ادى الزوق لا يحكم باسلامه في طاهر الرواية والما  
 نوض في الجماعة اذ لو صل متفردا لا يحكم باسلامه في طاهر الرواية من يتناوى في صرحان  
**وَمَنْ بَوَّأَ الرُّفُقَ ثُمَّ يَرْكُزُ فِي وَقْتِهِ وَفِيهِ تَابَ لَهُ فَيُحَدِّثُ** صل فرض الوقت ثم  
 اذ نزل العباد ياتيه ثم اسلم في الوقت لا اعاده عليه عنده وعندنا عليه الاعادة  
 كما في اسلم الترخي **وَقَدْ أَدَّى السُّلَمُ نَعْلَ الرَّجُلِ فَلْيَقْضِ مَقَرَّكَاتٍ لِلَّهِ** في  
 مضت على المريد وقات صلوات ثم اسلم لا يوم مضى كما عندها خلافا في حكم الصلوة  
**الزكاة**  
 بالاسلام كما ان فتح الصلوة بالسلام **كَاذِبٌ**  
 وبعد عشرين بغيرها ومائة لا تحت الفريضة المبدلة اعلم بان في خمس  
 بل حقة وكل حصة تكوة والاربعون فرضها **يُنْتِزَعُ** من الاجل السابعة  
 سابعة شاة وفي العشر شاتان وفي خمس عشر ثلاث شياه وفي العشرين ادم شياه  
 وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي الستة طعنت في الثانية وفي ست وثلاثين بنت  
 لبون وفي الستة طعنت في الثالثة وفي ست واربعين حقة وفي الستة طعنت في الرابعة  
 وفي احدى وستين جزمة وفي الستة طعنت في الخامسة وفي ست وسبعين بنتى  
 لبون وفي احدى وتسعين حقتين مائة وعشرين الا ههنا اطاع العلماء ثم  
 اختلفوا فقلنا اذا زادت على مائة وعشرين فيسنا نف الفريضة فيكون في الحس  
 شاة مع الحقتين وهلم جركا في الاجرة فيجوز مائة وثلاثين حقتا وشاة  
 وفي مائة وخمسة وثلثين حقتا وثلث شياه وفي مائة واربعين حقتا  
 واربعين بع شياه وفي مائة وخمسة واربعين حقتا وبنت مخاض وفي مائة و  
 خمسين بنت حقا ثم تستأنف الفريضة فيجب في الخمس شاة فاذا كانت  
 مائة وخمسة وخمسين ففيها بنت حقا وشاة فاذا كانت مائة وستين ففيها  
 بنت حقا وشاتان فاذا كانت مائة وخمسة وستين ففيها بنت حقا وثلث  
 شياه فاذا كانت مائة وسبعين ففيها بنت حقا واربع شياه فاذا كانت

هذا هو الوجه في هذه المسألة  
 في كل واحد من هذه المسائل  
 في كل واحد من هذه المسائل  
 في كل واحد من هذه المسائل  
 في كل واحد من هذه المسائل

مائة وخمسة وسبعين ففيها بنت حقا وبنت مخاض فاذا كانت مائة وستين  
 ففيها اربع حقا فاذا كانت مائتين ان شاء ادى منها ادم حقا من كل حصة  
 حقة وان شاء ادى خمس بنات لبون من كل اربعين بنت لبون ثم تستأنف  
 الفريضة ابد كما يستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين من كل بنت حقة  
 فيسنا نف الفريضة وماك الشافعي رحمه الله اذا زادت على مائة وعشرين واصلة  
 يجب فيها بنت بنت لبون ولا يستأنف الفريضة بل يحول بعد ذلك كل عشرة عفا بجر  
 في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة حقت مائة وثلثين يجب حقة و  
 بنت لبون في كل خمسين حقة حقة بنت حقة في خمسين وبنت لبون في ثمانين  
 كل اربعين بنت لبون واذا بلغت مائة واربعين يجب حقتا وبنت لبون في  
 كل خمسين حقة وفي اربعين بنت لبون ويجب في مائة وخمسين بنت حقا و  
 هكذا الى ان يبلغ مائتين فان شاء ادى ادم حقا من كل خمسين حقة وان  
 شاء استأنف لبون من كل اربعين بنت لبون من المسبوق ومشرع الطحاوي و  
 الانصاع **وفي نصاب اثنين والمردون قرض وقيل الطفل والمجنون**  
 نصيب مشترك بين اثنين يجب عليهما زكاة عنده اذا هجت الخلطة والخلطة  
 ستة شروط اتفقوا على اثنين الاول ان يكونا خليطا اهلا لوجوب الزكاة  
 فلا اثر للخلطة مع الكفاية والذم والثاني اتحاد المنع والمزاج والمرع والذم  
 اشتركا في الذم والفعل والمحل وفيه وجهان والرابع ان الاختلاط في جميع السنة  
 هل يشترط فيه فولان واتى من ان الخلطة هل يشترط فيه فولان والسادس ان  
 يكون ثمة الخلطة نهما من الوسيط وزاد في الاسرار ان يجها بين واحدة ودلو واحد  
 ويكليه واحد وعندنا لا زكاة عليها سواء كانت شركتها عنان او معاوضة او زكاة  
 ملك الارث او غير وسواء كانت في مرعى او صراعى مختلفة اما اذا ابلغت  
 كل واحد نصيبا يجب عليهما واذا ابلغت نصيب احدهما نصيبا دون الآخر يجب  
 على صاحب النصيب فقط وكذا اذا كان احدهما اهلا للزكاة دون الآخر  
 يجب على الاهل اذا بلغ نصيب نصيبا من مزرعة الطحاوي وموضع الخلاف السواء  
 فان مات فيهم اوعشرين خلفا اذا كان بين اثنين لا زكاة فيها اجماعا

وهذه هي الفريضة  
 حقا وبنت حقا  
 كانت مائة من كل

منها  
 الفصد



في نظم الفضة المسئلة اثنية لاركون على المليون عندنا خلافا للمراد من له  
 مطالب من جهة العباد فالأصل لاركون جهة العباد لا من جهة العباد وانما هو من  
 الزكوة اذ الذين لا يبيعون عندهم عندنا وعند غيره من جهة الفضة المسئلة الثالثة والرابعة  
 لاركون في مال الفضة واليخون عندهم عندنا وعند غيره من جهة الفضة المسئلة الثالثة والرابعة  
 والاخذها السلطان وتفرها ال مصادرها او يصب ولياليه عنده من  
 الطريق العلانية والعرض والخراج يجب في ارضها اجماعا اداء الفضة مكان المنفعة  
**وفي الزكوة بالاطراف في الفهم** ويجوز اخذ الجراج في الفهم جلبه من الزكوات  
 والنصقات والعشور والكفارات جاز عندهم خلافا لذكره المبسوط ان الزكوات  
 بغير ركن خمس من الابل يجوز اجماعا وكذا المذهب المسئلة الثانية اخذ الجراج  
 عنده وعندنا لا يجوز الا الفضة من الاسرار والجورج من الفهم ما في عليه سنة شهر  
 ذكره الزعفراني وسبعة اشهر من الهداية وقال في المحيط هو الذي ان عليه سبعة اشهر  
 وهو قول اهل الفقه **والفهم في الفضة الى ذهب** والمستفاد هكذا في النصيب  
 لا يكل نصيب احد الفهمين بالآخر عنده وعندنا يكل المسئلة الثانية اعلم بان  
 المستفاد عمل من اثنين مستفاد من جنس الاجل ومستفاد من خلاف جنس الاول  
 اما ان يكون متولدا من كماله والوجه او غير متولدة من المولد يعم الى كمال الاول اجماعا  
 وغير المتولد ان كان من خلاف جنس الفهم اجماعا كما اذا كانت ابل فاستفاد بقر او  
 غنما وان كان من جنس الفهم عندهم عندنا لا يستفاد لاجل آخر وانما يعم عندهم اذا  
 كان نصيبا الاصل كاملا وانفرد كماله عليه اما اذا كان ناقصا وكل مع المستفاد  
 انفرد كماله في كمال الفهم وهذا كذا الاستفاد في كمال الاول اما بعد كماله فاستفاد  
 آخر اجماعا من طرح الطيوي **ولا يجوز في نصيب قد كمل في طرفه جمل في الطرف خله**  
 اذا كان النصيب كاملا في طرفه كمال وجبت الزكوة عنده وان استقصى فيما بين ذلك  
 وفنطابو لا عالم ينفع اصله من بيع ومال النجاة والسباية سواء عنده وقال في  
 لا يلزمه الزكوة الا باعداد الكمال من اول كماله اخر وقال الشافعي والسباية  
 كذلك وفيها النجاة قال انما يعتبر كمال النصيب في آخر كماله خاصة ولا يعتبر اوله من  
 المبسوط وقيد في الشرح المسئلة بالنصاب السواء لهذا وقال في المبسوط البكر

في قوله الفهم  
 في قوله الجراج  
 في قوله الجورج  
 في قوله الجورج  
 في قوله الجورج

باعتبار

نصان

نصيبان النصاب فذلك في عروض النجاة لا في النجاة العيوب اشترى ابله من سائمة للمليون  
 اذا اشترى سائمة ففجر **ركن يوصف السوم** لا وصف النجاة ولم يوصفها جمل  
 يطل الكول وجبت زكوة النجاة عندهم انما في حريم وعنده زكوة السائمة  
 ان سائمة في حريم من الابل من الاسرار في طرف من عليه الزكوة في اداها بعد الكمال حتى  
**ويكي لا ينسقط بالهلاك** **والاخذ بالجرح** **لكن لا انفسا** هكذا النصيب لا ينسقط  
 الزكوة عنده وعندنا بسقوط قبل الكمال سقط اجماعا فعنده الامكان شرط الضمان  
 واختلف ثابت فيما اذا طالبه الفقير بالاداء فامتنع حتى يهلك المال اما اذا طالبه الكاشف  
 او السلطان يضمن اجماعا على قول العراقيين من الصحابة ومشيختهم انه على ان لا يبر  
 ضامنا عندهم وبوالاخر فان قيل لم يثبت الامكان عنده قلنا يامر من امر غيبة  
 المال فانما لا نوجب جراج الزكوة من مال آخر عالم يتعين ببقاء المال والثاني غيبة المسكن  
 وهو المسكين في مال الباطل والاسطواني في مال الظاهر وان حضر مسكنه ولكن غاب الغريب  
 او اجار فقدم اليك والعشر والخراج على هذا الخلاف اما الجرح وصدقة الوطر فلا ينسقط  
 اجماعا وانما وقع في الهلاك اذا بالاسئلة يضمن اجماعا من المبسوط والاسرار وفناوى  
 قاض خان والوسيط المسئلة الثانية امتنع صاحب الزكوة باخذ السلطان فمراعه  
 وعنده يامره بالاداء فيقبض منه فبذرة الشروع بالشهادة والاطلاق كتبهم  
**والاخذ ان مات بلا اعطاء من جملته المالا ابل ايضا** مات بعد وجوب  
 الزكوة في سائمة في المصدق ومن قبل الورثة فليس له ان ياخذ منهم زكوةها الا  
 ان يكون او من يملكه ياخذ من يملكه مال وعنده ياخذ من جميعهم انما لا يوصى  
 او لم يوص من المبسوط **واخذ بعض سبعة الاصناف** **بعض الايشاء غير كاف**  
 الواحد من الفراء يكفى لعرف الصدقة اليه عنده وقال الشافعي يجوز ان يصفى في  
 الاصناف السبعة من كل نصف ثلثه احل عندهم انصاف الزكوة سواء كانت  
**ولا زكوة في الخبي فاجر** **وما الخراج مستقط بلوغ** للرجل او النساء  
 مضونغا صياغة على او لا على وعنده لا زكوة في حل النساء وخاتم الفضة للرجل  
 من المبسوط والهداية قال في المبسوط البكر في الشافعي يبراه ان كان للرجل  
 او المرأة وعليها صنعة محظورة يجب الزكوة فيها بان جعل عليه صورة اما اذا

في قوله الفهم  
 في قوله الجراج  
 في قوله الجورج  
 في قوله الجورج  
 في قوله الجورج

في قوله الفهم  
 في قوله الجراج  
 في قوله الجورج  
 في قوله الجورج  
 في قوله الجورج





في خوف الرأس كذلك ذكر في المبسوط البكر ولعل الشيخ خص المصنف بالذكر لانه قليل  
 وقدره في الاستشاق بغيره لان طبع الماء التفتل دونه التفتل مسلبة الصب مرتبة  
والصبي في اليوم كذا فليست صفة ووطبه في اليوم ايضا صنع باب زفره انه  
 ولو وطئت الناعية بسد صومها عندنا خلافا له سترع في صوم النطوع او صولته يلزمه  
 والتفتل لا يلزم من فيه شرع وحال القضاء الا اذا اقطع المنع ولو افسد جيب القضاء  
 عندنا خلافا له في التفتل ولا يكون في سبوك المواقف كفاؤه ولا على المطاوعة الا افسار  
 بالاكل والشرب متعارفي في هذه الصفة بوجوب الكفارة عندنا خلافا له وبالجماع يجب اجماعا قال  
 في المبسوط البكر من اصحابه من قال يجب الكفارة الصغرى بالاكل والشرب ومن قال  
 انها اختلاف في العظمى المسئلة الثانية طاعة زوجه في الجماع عكس كل واحد في  
 عندنا وقال الشيخ في قوله عكس كل واحد وص في قوله عكس عليها وبحمل الزوج عنها  
 وفي قوله لا يجزى من الامرار وفصل في المبسوط بين البكر والمالك فقال عليها الكفارة بالصوم  
 وبحمل الزوج عنها اذا كان مايا وادعى هذا الكلام في نظم الفقه فقال ان كانت غنية فلا  
 كفارة عليها لان زوجها يحمل عنها ذلك لو جسد ذلك طاعة وان كانت فقيرة يجب عليها لان  
 كفارة بالصوم فلا يجزى النية وحمل الخلاف المطاوعة في الابتداء اذ لو كانت مكروهة في  
 الابتداء ثم طاعة لا كفارة عليها اجماعا من جامع قاضون في اذا وجبت الكفارة هل  
 وفي اذا ما وجبت المأثرة لا يجزى حيز او سقار فيعتري المطاوعة عندنا وكذا  
 عندنا على القول الذي يقول عليها الكفارة م لا يحمل الزوج عنها ان كانت مكرهة فان كانت  
 او مرضت او مرضت سقط عنها الكفارة عندنا خلافا لمن العون والمبسوط البكر واذا  
 بيع بطنه بالسكين او اتي بنفسه من السقف فمرض بسببه لم يسقط عنه بعضهم انه مرض  
 بفعل نفسه وسقط عنه البعض لان الامراض فعل الله تعالى في العون وفي اصراره  
والفطر باطلا اذا تكررا تكررا في واجب كيف ما يكره مرارة ايام ومضان  
 ولم يكفر لاول بلزمة بكل افطار على صفة عندنا وعندنا يلزمه كفارة واحدة وانما وضع  
 صكره اذ لو اوقعها مرارة يوم واحد يكفيه كفارة واحدة اجماعا وقوله افطر اذا تكررا  
 يشبهه في الفطر الثاني لا بعد فطره في يوم واحد وان كثر لاول في يوم واحد في يوم  
 يلزمه اخرى اجماعا وحمل الخلاف تكررا فطره في رمضان واحد او في رمضانين متعد

في خوف الرأس كذلك ذكر في المبسوط البكر ولعل الشيخ خص المصنف بالذكر لانه قليل وقدره في الاستشاق بغيره لان طبع الماء التفتل دونه التفتل مسلبة الصب مرتبة

في قوله لا يجزى من الامرار وفصل في المبسوط بين البكر والمالك فقال عليها الكفارة بالصوم وبحمل الزوج عنها اذا كان مايا وادعى هذا الكلام في نظم الفقه فقال ان كانت غنية فلا كفارة عليها لان زوجها يحمل عنها ذلك لو جسد ذلك طاعة وان كانت فقيرة يجب عليها لان كفارة بالصوم فلا يجزى النية وحمل الخلاف المطاوعة في الابتداء اذ لو كانت مكروهة في الابتداء ثم طاعة لا كفارة عليها اجماعا من جامع قاضون في اذا وجبت الكفارة هل وفي اذا ما وجبت المأثرة لا يجزى حيز او سقار فيعتري المطاوعة عندنا وكذا عندنا على القول الذي يقول عليها الكفارة م لا يحمل الزوج عنها ان كانت مكرهة فان كانت او مرضت او مرضت سقط عنها الكفارة عندنا خلافا لمن العون والمبسوط البكر واذا بيع بطنه بالسكين او اتي بنفسه من السقف فمرض بسببه لم يسقط عنه بعضهم انه مرض بفعل نفسه وسقط عنه البعض لان الامراض فعل الله تعالى في العون وفي اصراره

في قوله افطر اذا تكررا تكررا في واجب كيف ما يكره مرارة ايام ومضان ولم يكفر لاول بلزمة بكل افطار على صفة عندنا وعندنا يلزمه كفارة واحدة وانما وضع صكره اذ لو اوقعها مرارة يوم واحد يكفيه كفارة واحدة اجماعا وقوله افطر اذا تكررا يشبهه في الفطر الثاني لا بعد فطره في يوم واحد وان كثر لاول في يوم واحد في يوم يلزمه اخرى اجماعا وحمل الخلاف تكررا فطره في رمضان واحد او في رمضانين متعد

الكفارة اجماعا وقوله كيف ما يكره سواء كثر لاول او اكفر والمسائل شرح الطحاوي  
 والاصل في اقطار في كتاب السفر يلزم ان لا يكون النفس ضرورا الا في السفر والسواك افضل  
 عن مطاوعة عندنا ان حجة المشتقة فكذلك والا فان الصوم افضل من فطره لا  
 وان يفته رمضان وانقضى اكثر من عام في اذ اقصى يجوز لتأخير القضاء الى السنة  
 انما ينه عنده الاجراض وادع ومستمرة فلو اخرج مع الامكان عصر وقضى وادى كل يوم  
 مدامن طعام المدرج الصاع من الخبز لادري عن ابن عمر انه يقضى ويكره من الاسرار  
 ولو اخرج سنين في تكرار الزبويد كل سنة وجهان وعندنا عليه القضاء لا غير من الوسيط  
 والذين عندنا ان يصوم وبالصلوة في كل يوم قال الشيخ في من مات وعلمه صوم  
 او صلو فعل الا ان يصوم ويصل عندنا لا يصوم ولا يصل لكان الشرح وذكر  
 في الوسيط والمنهز فان كان اضر بعد انقضى به حجة مات لم يجب عليه شيء وان كان  
 بعد اوزان العذر ولكن فلم يعم حجة مات اطعم عنه وليه لكل يوم مدامن طعام ثم قال  
 ومن اصحابنا من قال فيه قول آخر انه يصام عنه فان صام عنه ولية او اجنبت يا صرو  
 ليه باجرا وبغير اجراء كالحج والمطوعة في الام هو الاول وهو الصحيح لا حجة  
 لا بد منها النية في الحيوة فلا يذللها النية بعد الموت كما يصوم فاذا لا خلاف في الصلوة  
 وكذا ذكر وكذا ذكر في شرح الطحاوي والمبسوط البكر رحمه الله صوم كثر في العيين يملكه  
 وصومهم تكفير العيين عطف على سجدها ان شاء او يفرق ايام متتابعات عندنا  
 وعندنا ان يفرقها ويستوفى بخير بعض الشهر بعدد الصوم تأكل ذكر افان  
 الشهر المجنون في بعض السب عليه قضاء ما مضى عنده وعندنا يلزمه وانما وضع في جنون بعض  
 الشهر اذ في كل لا يلزمه بالا اتفاق خلافا لما رجح الله لا باس بالسواك والطيب و  
 والاستينك اضر الفطار يكن نصا بم باختيار الياس في الغذاء والعيشة عندنا  
 وعندنا يكن في العيشة ويستحب في الغذاء والخلاف في الملبوس بالمال اذ الرطب الاخضر لا  
 باس به اجماعا من جامع الزدوي وجامعة قاضون وفتاواه والمبسوط البكر  
 ونزلة يصوم يوم النحر والقدر والتشريع غير نذر نذر ان يصوم يوم العيد  
 او ايام التشريع لا يلزمه شيء عندنا وعندنا يلزمه فيفطر ويقضى مع هذا الصوم  
 في هذه الايام يخرج عن عمد النذر من الطوبى العلاء نية

وقال الشيخ في قوله صوم كثر في العيين يملكه ايام متتابعات الاطلاق التحليل

هذا هو الأصل في  
الاعتكاف وهو  
أن يترك ما كان  
يفعل من العبادة  
ويترك ما كان  
يفعل من العبادة  
ويترك ما كان  
يفعل من العبادة

فَلَا يَكُنْ قَدْ أَقْرَبْتَ أَوْ مَضَى بَيْنَ الْفِدَاءِ وَالْقَصَا **تَجَمُّعُ** كَامِلٌ وَالْمَرْغُ إِذَا  
 رُغِضَ بِحَبِّ الْفَدَاءِ عَلَى الْمَرْغِ قَوْلًا وَاحِدًا وَعَلَى حَقْلِهِ إِصْرُ قَوْلِهِ وَعَنْهَا عَلَيْهِ الْقَصَا  
 لَا غَيْرَ مِنَ الْأَسْرَارِ وَكُلَّهَا فِي الْخَوْفِ عَلَى نَدْوَاهَا أَذْوَاقُهَا تَحْشُرُهَا لَا فَرْجَ عَلَيْهَا أَجَاعًا مِنْ  
 الْمَبْسُوطِ وَفِي رُكُوعِ الْفِطْرِ صَاعٌ ثَرْوَةٌ قَبْلَ الْفِطْرِ **صَدَقَةُ** الْفِطْرِ عَنْهَا نِصْفُ  
 صَاعٍ مِنْ بَرٍّ أَوْ ذِي قُرْبَى أَوْ سَوِيٍّ وَعَنْهُ صَاعٌ مَا تَقَاتَتْ وَالْقَوْتُ كُلُّ مَا يَجِبُ فِيهِ الْعَشْرُ  
 مِنَ الْوَسِيطِ الْمَسْئَلَةُ الثَّانِيَّةُ تَمَّ أَنْهَا يَجِبُ بِالْوَلِّ جِزْمٌ مِنْ تَبْلِيغِ الْعِيدِ وَهُوَ قِسْمُ الْغُرُوبِ فِي  
 قَوْلِ الْحَدِيدِ وَعَلَى قَوْلِ الْفَدَاءِ يَجِبُ بِالْوَلِّ جِزْمٌ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْعِيدِ وَهُوَ مَذْهَبُنا حَتَّى أَنْ  
 مِنْ أَسْلَمِ أَوْ لَوْلِيَّةِ الْعِيدِ يَجِبُ فِطْرَتُهُ عَنْهَا صَافٍ فِي قَوْلِ الْحَدِيدِ وَعَلَى عَكْسِهِ مِنْ مَاتَ فِيهَا  
 مِنْ مَا لَمْ يَكُنْ وَلَدَهُنَّ الْهَدَايَةُ وَالْوَسِيطُ **ه** ثُمَّ الْبَيَّانُ بِشَرْطِ الْوُجُوبِ أَجَاعًا كُنَّ عَنْهُ **و**  
**وَمِنْ عَلَى مَنْ نَالَ قَوْلَ الْقَوْتِ عَنْ كُلِّ مَنْ يَمُوتُ فِي الْبَيُوتِ** أَنْ يُفَضَّلَ عَنْ قُوَّةِ  
 وَقُوَّةِ مَنْ قُوَّتُهُ فِي يَوْمِهِ صَاعٌ وَاحِدٌ وَكُلُّ مَنْ يَلْقَى بِحَالٍ وَمُسْكِنٌ وَعَبْدُ الْحَرَمَةِ  
 وَلَوْ فَضَّلَ نِصْفُ صَاعٍ فِيهِ وَجْهَانِ أَصْلُهُمَا يَجِبُ اضْرَاجُهُ وَالثَّانِي لَا يَجِبُ عَلَى الْوَسِيطِ  
 وَعَنْهَا هُوَ أَنْ يَكُنْ نِصْفًا أَوْ يُفَضَّلَ بِصَاعٍ فَاضْلًا عَنْ حَاجَةِ الْمَسْئَلَةِ الثَّانِيَةِ سَبَبٌ  
 وَجْهًا عَنْ رَأْسِ عَوْنِهَا لِنِسَاءِ وَأَوْلَادِهِ الْكِبَارِ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَجِبُ لَوْ جِزْمُ النِّفَقَةِ  
 وَعَنْهَا رَأْسُ عَوْنِهِ وَيَلِي عَلَيْهِ كَالْأَوْلَادِ الصَّغِيرَةِ تَكْرُمُهُ عَنْ نِسْقٍ فِي عَقْلِهِ **وَمِنْ**  
 مِنْ كِبَارِهِ وَلَوْ **ف** فِي هَذَا الْأَصْلِ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّ مِنْ نِسَاءِ وَأَوْلَادِهِ الْكِبَارِ **فَقَوْلُهُ**  
 وَعَنْهَا لَا يَجِبُ وَعَبْدُهُ اسْتِثْنَاهُ لِاخْتِارِهِ وَالْأَعْيُنُ الْأَبَاقِي لَا الْكُفَّارَ لَكُمْ مِنْهُ عَزَّ وَجَلَّ  
 مِنْ عِبَادَتِهِ لِلتَّجَارِعِ عَنْهُ وَعَنِ الْعَبْدِ الْأَتَقِ وَعَنْهَا لَا تَكْرُمُ وَلَا تَكْرُمُ مِنْ عِبْدِ  
 الْكُفَّارِ وَعَنْهَا تَكْرُمُ **و** وَاجِبٌ فِي الْحَدِيدِ اثْنَيْنِ يَوْجِبُ يَدَهُ عَلَى نِصْفِ عِبْدَيْنِ  
 اسْتِثْنَاهُ عَلَيْهِمَا صَدَقَةُ فِطْرٍ وَاحِدَةٍ عَنْهُ عَنْ نِصْفِ عِبْدٍ وَنِصْفِ خَيْرٍ عَلَى أَصْلِ الْفِطْرِ  
 مَذْهَبُهُ يَوْمَ بَيْنَ مَوَلَاهُ عَلَى الشَّرْكِ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا بَايَاعَةٌ أَذْوَاقُهَا تَحْشُرُهَا  
 وَوَجِبَ الْوَقْتُ فِي نَوْبِهِ إِصْرُهُمَا فِي اخْتِصَاصِ الْفِطْرِ وَجْهَانِ مِنَ الْوَسِيطِ وَعَنْهَا لَا  
 يَجِبُ شَيْءٌ وَالْإِعْتِكَافُ لَا يَصُومُ جَائِزٌ وَلَيْسَ لِلتَّحْقِيلِ فِيهِ كِتَابٌ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ  
 وَقَالَ أَيْضًا تَنْفُسُ مَنْ كَانَ مُبْطِلًا وَعَنْهَا لَا يَسْطِلُ حِينَ يَنْتَزِلُ يَوْمَ لَزْمِهِ بِعَصْرٍ  
 عَنْهُ وَعَنْهَا لَزْمُهُ بِالصُّومِ الْمَسْئَلَةُ الثَّانِيَّةُ قَبْلَ الْمُتَعَكِّفِ أَوْ عَاتَقَ فِيهِ قَوْلَانِ

أَعْلَى

هذا هو الأصل في  
الاعتكاف وهو  
أن يترك ما كان  
يفعل من العبادة  
ويترك ما كان  
يفعل من العبادة  
ويترك ما كان  
يفعل من العبادة

أَصْلُهُ إِذَا لَزِمَ وَيُسَدِّدُهُ كَانِي حَجٍّ وَأَشْكَ لَا كَانَ الصُّومُ وَالصَّحِيحُ أَنْ إِذَا أَفْضَلَ الْأَنْزِلَ  
 يُسَدِّدُهُ مِنَ الْوَسِيطِ وَعَنْهَا يَجِزُّ وَيُسَدِّدُهُ أَنْزِلَ **ه** لَا يَجِزُّ بِحَبِّ الْمُتَعَكِّفِ عَنْهُ الْجَمْعُ وَبِ  
 قَوْلِهِ أَنْ يَجْمَعَ فِيهِ تَقْسِدُ وَشَرْهُنَ الْمَطْلُوقَ لَا يَتَقَدَّرُ أَنْ يَخْرُجَ يَسُدُّ عَنْكَافَهُ وَعَنْهُ  
 يَخْرُجُ وَلَا يَسُدُّ الْمَسْئَلَةَ الثَّانِيَةَ نَذَرُ عَنْكَافٍ تَوَشَّرَ بِلُزْمَةِ النَّسَاءِ عَنْهُ وَعَنْهُ  
 مَوْجِبٌ فَإِنْ شَاءَ فَرَّقَ وَإِنْ شَاءَ تَابَعَ وَقَوْلُهُ وَشَرْهُنَ الْمَطْلُوقَ عَنْ النَّسَاءِ وَالْمَغْرِبِ  
 إِذَا فِي الْمَعْنَى بِالنَّسَاءِ بِلُزْمَةِ النَّسَاءِ أَجَاعًا وَفِي الْمَعْنَى بِالْمَغْرِبِ جِزْمًا وَالْمَغْرِبِ  
 مِنَ الْوَسِيطِ **و** نَذَرُ عَنْكَافٍ شَرْهُنَ بَيْنَ عَشْرِينَ بِلُزْمَةِ عَالَمٍ يَجِزُّ نَذَرُ عَنْكَافٍ  
 شَرْهُنَ مَاتَ بِطَعْمِهِ طَعْمُ الشَّرِّ عَنْهَا وَبِجِزْمِ الْوَارِثِ عَلَيْهِ مِنَ الثَّلَاثِ أَنْ أَوْصَى الْأَقْلَامَ  
 لَكِنَّهُ أَنْ أَحْبَبَ قَتْلَ مَنْ الْمَبْسُوطِ وَعَنْهُ بِلُزْمَةِ بَعْدَ مَا دُرِكَ وَقَوْلُهُ أَنْ بَيْنَ عَشْرِينَ يَعْنِي أَنْ  
 بَيْنَ الْبَيْنِ عَشْرِينَ يَوْمًا وَعَشْرُونَ غَلَطَ **ه** نَذَرُ عَنْكَافٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لَا يَرْضَى الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ  
 وَفِي عَنْكَافٍ فِي الثَّلَاثِ مَوْجِبٌ يَبْدَأُ قَبْلَ الْفَجْرِ دُونَ الْمَغْرِبِ **و** الْوُجُوبُ عَنْهُ وَعَنْهَا  
 يَرْضَى وَالْبَيْتَانِ لِلْأَعْرَافِ يَرْضَانِ أَجَاعًا وَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ وَفِي عَنْكَافٍ مَوْجِبٌ  
**الثَّلَاثُ كِتَابُ الْمَنَاسِكِ** مَرْغَبٌ بَابُ النَّسْجِ  
 إِفْرَادُهُ مِنَ الْإِزَاءِ أَفْضَلُ وَالْإِعْتِكَافُ لَزْمٌ لَا يَهْتَمُّ الْمَسْئَلَةُ الثَّانِيَةُ الْعَرَجُ لَوْضُ  
 عَيْنٍ كَانِي عَنْهُ وَعَنْهَا لَيْسَ بِبَعْضِ عَيْنٍ ثُمَّ اخْتَلَفَ مُسَائِرَتُهُ فَقَالَ بَعْضُهُمْ فَرَضَ كِتَابَهُ  
 كَصَلَاةِ الْإِمَامِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ سَنَةٌ مُوَكَّدَةٌ كَالْمَوْجِبَةِ وَصَدَقَةُ الْفِطْرِ وَهُوَ الْأَجْمَعُ مِنَ الْأَسْرَارِ  
 قَارِئُهُ أَهْوَائِهِ لَيْسَ بِبَعْضِ عَيْنٍ سَوَالِغِهِ **ه** الْقَارِئُ يَطُوفُ طَوَافَيْنِ وَيَسْتَسْمِعُ  
 وَالشَّقَّ لِلْقَارِئِ فَرْدٌ وَكُلُّهُ فِعْلٌ طَوَافٍ وَاجْتِمَاعُ الْوُجُوبِ عَنْهُ وَعَنْهُ طَوَافٍ  
 وَاحِدًا وَسَعْيًا وَاحِدًا وَكُلُّهُ اجْتِمَاعٌ **ه** قَالَ الشَّافِعِيُّ نَوَاحِيهِ أَنْهَا يَجِبُ لِأَحْرَمٍ عَنْهُ  
 وَلَوْ أَنَّ حَكَّةً لَا يَرْضَى قَائِمٌ عَلَيْهِ حَكَّةٌ أَوْ عَمَرُ الْمِيقَاتِ عَلَى مَنْ أَرَادَ دُخُولَ  
 مَكَّةَ يَلْحَقُ أَوْ يَلْعَنُ فَمَا لَوْ دَخَلَ لِنَقْصَانِهَا فَلَا أَحْرَامَ عَلَيْهِ عَنْهُ قَوْلًا وَاحِدًا وَلِلتَّجَارِعِ أَوْ  
 لَطَلَبِ الْغَيْرِ فَنَفِيهِ قَوْلَانِ وَعَنْهَا لَيْسَ لِأَحْرَمٍ بَيْنَهُنَّ لَا الْمِيقَاتِ إِذَا أَرَادَ  
 دُخُولَ حَكَّةٍ أَنْ يَجِيءَ وَهَذَا الْأَبَا أَحْرَامُ سَوَاءٌ كَانَ مِنْ مَقْصَدِهِ الْحَجَّ أَوِ الْقِتَالَ أَوِ الْغَنَى أَوْ  
 حَاجَةً مِنْ الْحَوَاجِ وَهَذَا فِي الْأَفَاقِ أَمَّا مَنْ كَانَ وَاطِلًا لِمِيقَاتِ نَهَى أَنْ يَرْضَى لِحَاجَةٍ  
 بِغَيْرِ أَحْرَامٍ أَجَاعًا وَكَذَا الْخَطَابُونَ مِنْ أَهْلِ حَكَّةٍ إِذَا جَاوَزُوا الْمِيقَاتِ كَانَتْ لَهُمْ

قَوْلُهُ يَجِبُ لَوْجِبُ  
صَدَقَةُ الْأَعْتِكَافِ





فان له ديك او سجد بنية الشروع لا يصير شاعرا وعندي ما يقوم الفعل مقام الذكر لان الغنص  
 بالنسبة اظهار الاجابة بالزوجة وتقليد المحر في تحصيل اظهار الاجابة ايضا هكذا ترى  
 المبسوط ووضوح المسئلة في التقليد مع البنية وذكر الخلاف فيمكن ان لا يثبت بمنى ليل  
 يوم ثبت كل الليالي بمنى **كاه عليه القم فيه اذ يحرم الزم** لانه عليه السلام  
 لا يثبت بمنى ولو بات بمنى معتمدا لم يثبت بمنى عندنا لانه وجبت عليه لئلا يثبت عليه الدم  
 في ايامه فلم يكن من افعال المحرم وعنده يجب عليه دم تركه اكله وانما وضع في الليالي الثلاث  
 احدى عشر والثاني عشر والثالث عشر اذ يترك البينة ليلة او ليلتين بحسب صفة  
 فيعمل الى خلاف النكاح المعزول بالمزمة دم بلا خلاف كزعمه الاجل فانهم يغيرون ليلا  
 لتسريح الليل وكذا اهل الشفاعة فانهم ينعون لتعبد الماء من الهداية والمختلف في كونه  
**وليكة النحر اقامتان** **وعندنا يقرء كالاذان** فيصل المغرب والعشاء بمؤذنة  
 في وقت العشاء باذان واقامتين في قولنا وبقامتين بلا اذان في قولنا وعندنا باذان  
 واحد واقامة واحدة وانما وضع هكذا اذ في جميع الظواهر والعصم يعرف اذان واقامتان  
 اجماعا **ولا اعتبار بقطوف ناكسا ومجذبا وغاريا وقاريا** لو طوافه فلو طافه  
 او جردا او جنبا او احدا بعضا او عريا او ثوبا غير عريان وعندنا معتبر غير ان ناقص فجاد  
 ان امكن والا يجزى بالدم واختلفوا في صورة المتكوس في بعضهم هو ان ياذل على سائر  
 الكعبة حتى يعض بمنى على جدار الكعبة ويطوف والواجب ان يعض بساكن على جدار  
 الكعبة ويطوف وقال بعضهم هو ان يطوف ثم يركب على جدار الكعبة ويمشي  
 على الظفر ذكرا في نظم الفتى وفيه الاعتقاد يظهر من التحليل عندنا وعليه الاعاق  
 مادام بمكة وان رجع قبل الاحادة فعليه دم وقال الشافعي في رواية لا ينعى طوافه  
**ولا وجوب طواف البصير والتسويض لادم فلا تدرك طواف الصرد** وجب  
 عندنا خلافه لانه لو تركه او اربعة اشواط منه يجب شاة عندنا وما دام بمكة بوضو  
 بالاعادة اقامه للواجب في وقت من الهداية المسئلة الثانية السبع بين الصفا والمروة  
 وهو بطن الوادي ليس بركن عندنا بل هو واجب حتى لو تركه بعد ما دام بمكة واذا رجع  
 الى ابيه لم يربن لذلك وما يقوم الدم مقامه ولا يخلع عن حمة النساء وان ترك طوطا  
 واحدا قال الشافعي في نه هو ركن حتى لا يقوم الدم مقامه ولا يتم لاحد حج ولا عمن الابه

هذه هي النسخة التي  
 في نسخة ابن حجر  
 في نسخة ابن حجر

هذه هي النسخة التي  
 في نسخة ابن حجر  
 في نسخة ابن حجر

من الميسوطين وغيرهما **ورميته اجماعا قبل النحر** يجوز في ليلة يوم النحر رمي  
 العقبة قبل يوم النحر في النصف الاخير من الليل لا يجوز عندنا خلافا لما في اصل  
 ان اول وقت الدم في يوم النحر من وقت طلوع النحر عندنا وعندنا اوله من وقت طلوع الليل  
 لما روي انه علم رخص للرجال ان يرموا البلاء من الهداية **دم يدر او طين يابس** ابو  
 ولا يجوز في اجماع المذنب ويا بس الطين وتترك بمنى وقصة تراب لم يجز عندنا الا  
 بالبحر وعندنا يجوز والخلاف في جنس الارض اذ لو رمي بالحشيش او الجواهر لا يجوز  
 لو ترك التراب في اجماعه فانما ساقط اعتبار اذ ارض من البحر او الاربع  
 حصيات ثم من الوسط كذلك في النصف من الليل والثانية والثالثة بعد  
 تمام الاول عندنا وعندنا يرمي بكل واحد يمين يمين يرمي لكل واحد ثلث حصيات  
 وانما وضع هكذا اذ لو ترك من كل واحد اربعة ورمي بثلث حصيات ثم يذكر بعد ذلك  
 فانه يبدأ من الاول باربعة حصيات فيتم ثم يعيد الوسط بسبع حصيات وكذلك  
 البحر العقبة ولا يعيد ما رمي من الوسط وجزم العقبة من المبسوط اذ افرغ من  
 والرمي تحليل وليس يلزم من بقاء باليس والطيب دم رمي جزم العقبة يوم  
 النحر فقد تحلل من الازمة بلبس المجدى والطيب دم وعندنا لا تحلل من بقاء الزم  
 والبدن للبعث ان ليست للبعث وسن اشهاد الهدايات اجماعا بانه فهو على الجوز  
 لا غير عندنا وعندنا عليه وعلى البقر جميعا المسئلة الثالثة الاشعار سنة عندنا لانه  
 علم اشعارنا فتمت وعندنا مائة باب الشاة لواء اذا خلق للتحليل ياخذ من  
 وياخذ اكل يوم النحر من شارب ولحية وطفر لحيته وشاربه واطفان عندنا  
 لان ابن عمر فعل كذلك وعندنا لا يفعل لان المشهور ان الكتاب والسنة هو اكل  
 او التقصير وفعل ابن عمر من اتفاق لا نقضا محرم ليس بخطا فعليه دم عندنا  
 في بعض نسخ التوراة اجاب الدم وكما تمام اليوم شرطا فاعلم وان نزع من ساعته و  
 عندنا في اليوم الكامل والليل الكامل فذلك وفي اقل من ذلك يلزمه التقصير والجزء  
 وليس لبس السر اذ لم يجد البدر ان اجاب اجماعا محرم لم يجد الميرز فليس را  
 لاش عندنا وعندنا عليه ولا لبس العصى في الوطى لوجهه لكن في الطيب  
 لبس الثوب المعصر بان يصبغ بالعصفر جاز عندنا ولا كفان عليه وعندنا لا يجوز

هذه هي النسخة التي  
 في نسخة ابن حجر  
 في نسخة ابن حجر

هذه هي النسخة التي  
 في نسخة ابن حجر  
 في نسخة ابن حجر

عليه الكفارة كل من لبس يوما او اكثر فعليه دم ان لبس اقل من يوم فعليه الصدقة من  
 الميسوا البكري في موضعين المسألة كشف الوجه على الرجل واجب عندنا بنسب الاحرام  
 حتى لو غطاه بحجب الغداء وعندنا لا يجب الكشف ولا الغداء بالتغطية وانما وضع في الرجل  
 فان كشف الوجه على المرأة بسبب الاحرام واجب اجماعا حتى لو غطت وجهها بحجب المرأة  
 اجماعا حتى لو غطت رأسها بحجب الرجل اجماعا المسألة الثالثة شتم المحرم الطبيب فعليه الصدقة  
 عندنا وعندنا بكم ولا شتم عليه من الميسوا البكري لبس المحرم او طبيب ناسا لاش  
 والبس والطبيب على البس عفو ولا عقوبة الصبياني عليه غنم وعندنا عليه  
 ما على الذكائر المسألة الثالثة ان تكلم الصبي شتما من محطو احراره الكفارة عليه عندنا  
 وعندنا عليه الكفارة يرد به الجنب من عالة وهذا في مسلة الزكوة في مال الصبي فعليه  
 حجب ويومر الاب بالاداء من البسوا البكري ه حلق شعر فعليه ثلث شاه وفي  
 وحلق شعرات ثلث ثلث من دكا وما اهل الكفاة الحرام شعرتين ثلثا شاه  
 وفي قولنا في الاول وقد ان في الثانية وفي ثلث شعرات بلزمه دم وعندنا لا يلزم شتم  
 ما لم يخلق النزع من الميسوا البكري المسألة الثانية لبس المحرم ان يتزوج وان تزوج  
 بالوكالة والولاية الخاصة عندنا فان تزوج او زوج فالكفاة باطل وفي تزويجه اكله بولاية  
 الحكم وجهان وعندنا محذور الكفاة وانما وضع في النكاح اذ الرخصة يجوز بالاخراج من  
 المذهب وما على المحرم في قتل الصبي مبتدئا شتما في كل سنة قتل المحرم  
 او سبعا آخر لاش عليه عندنا بحجرا وانما وضع في قتله مبتدئا اذ لو اعداه  
 السبع بالاذن فقتله لا حرجا عليه اجماعا الا على قول محمد وزعمه ما من الميسوا البكري  
 وشروع المنظور فقلت في مسلة الصبي على ما ذكر في النظم والذم وحظ سأل الشك  
 وهو ان الاصل عندنا ان الشافعي ان اجزاء ما يجب بفعل صيد ما كواله ولا يجب بغير ما كواله  
 والصبي عندنا ما كواله الا في صيد هذا الباب وكان ينبغي ان يجب عندنا اجزاء  
 فنظرت في الميسوا فوجدت فيه ان لا خلاف بيننا وبين الشافعي ان اجزاء ما يجب  
 بفعل الصبي على المحرم لان عندنا الصبي ما كواله الا في صيد ما كواله ولا يجب بغير ما كواله  
 بيننا وبين الشافعي ان لا خلاف في ما كواله الا في صيد ما كواله ولا يجب بغير ما كواله  
 ويصحب من القول فام يكشف الشبهة وكنت قد وجدت في كتابنا لاصحابنا

هذه المسألة  
 المسألة الثالثة  
 المسألة الرابعة  
 المسألة الخامسة  
 المسألة السادسة  
 المسألة السابعة  
 المسألة الثامنة  
 المسألة التاسعة  
 المسألة العاشرة  
 المسألة الحادية عشرة  
 المسألة الثانية عشرة  
 المسألة الثالثة عشرة  
 المسألة الرابعة عشرة  
 المسألة الخامسة عشرة  
 المسألة السادسة عشرة  
 المسألة السابعة عشرة  
 المسألة الثامنة عشرة  
 المسألة التاسعة عشرة  
 المسألة العشرون

هذا هو  
 قال لا يجب  
 اجزاء

اسم الدخول ان صيد الرض الدواب والطير على بلد احب منها ما يوكل له ويودي  
 بحب على قتلها اجزاء او منها ما لا يوكل له ولا يودي ولا اجزاء فيه ومنها ما يوكل له ولا يودي  
 ولا على قتلها اجزاء فقلت في هذا الضيق وان كان ما كواله لا يودي بطبيعة فلا يجب  
 الاجزاء بكونه ما اشار اليه في المسوطين في انشاء الدلائل ان العلبة عندنا لا تنقض  
 اجزاء كونه موزنا فيخرج النظم على هذا الاصل ليسبقه قدم من المحرمين قتلوا  
 ولا فقه تقتل صيدا بكم فجزاء واحد عليهم صيدا فعليه دم واحدة عندنا  
 وعندنا على كل واحد منهم جزاء على حدة والمراد من الرفقة رهط محرمون فان رهط  
 من اهل البيت لو اشتركوا في قتل صيد احرم لا يلزمهم الاجزاء واحدا اجماعا من الميسوا  
 لو ذبح المحرم صيدا لم يجره ميتا وحل اكله فاصح واذا ذبح في المحرم صيدا لا  
 يصير ميتة عندنا في قول الامة لا يجل للمحرم القاتل تناول ما دام يحيا فاذ حل لا يجل  
 لكن يجل للغير من الناس لكن يستحب ان لا ياكل وهو وعندنا ميتة لا يجل لاحد من الناس  
 وهو احد قوليه وعلى هذا الاختلاف اذ ذبح صيدا في احرم من الميسوا  
 ولو تركى طبيب على الشاة بما انت به فقتله قتل الطبيب نرى ظني على الشاة  
 فولدت عنه ولد فحكمه حكم الظلي في جواز تعذيبه ووجوب اجزاء بقتله وعندنا حكم  
 حكم الغنم هو يعتبر الاب كمال النسب ونحن نعتبر الام كما في الحرية حلالة خلص صيدا  
 لو ادخل اكله صيدا في المحرم لم يجب ارساله بالاحكام في المحرم فليس عليه  
 ارساله عندنا وعندنا بحج عليه ارساله اصرم وفي بيت صيد فعليه ارساله عندنا  
 ويكره المحرم ان يرسل ما في بيت من الصيد فاعلما وعندنا لا وانما وضع  
 في البيت اذا ما في يد يجب عليه ارساله اجماعا لكن غل وجه لا ينع لان الواجب ترك  
 التعرض بازالة اليد المحففة لابطال الملك اذ لا يجب ارسال احامات في بيوتها ولو كان  
 في قصر فيه اختلاف المسألة من جامع البرزوي وقاض خان والفوايق الميسوا  
 البكري فائدة الخلاف ان المولى يرسل صدمات في بيته يضر عنده وعندنا لا ولو كان  
 في بيت صيدا اصطاده في الاحرام يلزم الا ارسال اجماعا فلهذا اوضح في صيد كانت له  
 قبل الاحرام وهو اذا ناله صيدا فاصدا حلالا فاجزاء او اجزاء محرم اصدا  
 صيدا على وجه الاحلال والرفض لارحامه او قتل صيد رافضا لارحامه فمنا ولا يابان

القرو الوثيق

يمكن صيد الكثرة وكان يرد كذا احرام  
 في صيد الكثرة وكان يرد كذا احرام  
 عندنا بحسب كل صيد جزاء وعندنا بحسب  
 في اكل جزاء واحد لا يرد في صيد

This image shows a single page from the Voynich manuscript, featuring dense handwritten text in the Voynich script. The text is organized into approximately five vertical columns. Several words or phrases are written in red ink, likely serving as rubrics or headings. The script itself is highly stylized, consisting of various symbols, loops, and flourishes that form the letters and punctuation. The overall appearance is that of a medieval or early modern manuscript, though the language remains undeciphered.

ایک وزارت  
مکانات بنوین  
بجاء صفا  
والا وسط

ولا يقل استنار واختلاف أقواله في وجوب اجزاء الفارة قول بعض ائمة كما اجمعت على قول  
بوجه سلكه من اليسوط البكرى والمكينة معناه ذات منزلة المحصر عن الحج اذا احتل  
ومحصر الحج عليه **الحج** بلا اعتبار لانعدام **الحج** بالهدى فعليه **حج** واعتبره  
عليه عمر عنه اجماعا والمحصر المستبر بالاصوم يحل واجل الاستنار ثلث ايام  
المحصر اذا لم يجد من الهدى فيحل بالاصوم عند معناه ان يتوهم سنة وسط بانطوائهم  
ثم يصوم لكل مد يوما وفي قول يصوم كل يوم ايام ثلثة ايام وفي قول يصوم كل  
المتى عشرة ايام ثلثة في **الحج** وسبعة اذا رجع وعندنا في محله ابر الى ان يذبح الهدى  
عنه من اليسوط البكرى والعوق **الا حصار مكة** او في احكام ليس احصار عندنا حتى  
وتبليت **الا حصار ايضا** في احكام وهو يكون بالهدى ولا السهم لا يتجمل بذبح الهدى في  
صومهم قبل عمل الخلاف ان يكون ممنوعا عن البيت دون الوقوف بوقت وقبل عكسه  
وقبل ان يكون ممنوعا عنها وقبل ان يكون ممنوعا عن احداهما اذا منع عنها جميع  
اجاعا وهو الصحيح وعلى هذا الخلاف لو حصر بعد الوقوف بوقت من اليسوط البكرى و  
الهداية المسئلة الثانية **الا حصار** يتحقق بالعدو والمرضى عندنا وعندنا لا يتحقق بالمرض  
فيصبر الى ان يبر الا ان يكون شرط عند الاحرام ان يحل حيث يحسن فيصبر الى ان  
له حقا بالشرط من اليسوطين وفي سقوط الدم عند وجهان والظاهر انه لا يسقط من  
الوسط وما على المحصر من النفل قصا **والحج والعمرة** في ذاك سوا احصر في الحج  
النفل والعمرة انصافا عليه وعندنا عليه انصافا ومن سلك النزوح في النفل ثم اعلم ان  
صاحب المختلف ذكر فيه بهذا ان الاحصار في العمرة لا يتحقق عندنا في من هو امانة غير  
موقت فيمكنه الكف حتى يزول الاحصار ثم يودي وعندنا لا يتحقق فيجوز بالهدى قلت  
وعلى هذا يرد اشكال ان الاحصار لا يتم تحقيقه عليه وعليه ان يودي العمرة فكيف يتأدى  
تفريق النفل فكيف سنيتم قول **والحج والعمرة** في ذاك سواء قلت وذكر في اليسوط قال  
بعض الكتب لا احصار في العمرة ولم يبين الشافعي في ايه فوجوه الى كتب اهل الشافعي  
فوجدت في الجوه ان الاحصار لا يتحقق في العمرة عندنا كما عند الشافعي في ايه المحصر  
والحج سواء ثم بالغت في التخص وطليت في كتب نجم الدين اذ هو اعرف بكتابه فوجدت  
مستطورا في احوال قال بعض الناس لا احصار في العمرة وقبله هو قول الشافعي في ايه

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ مَنْ جَاءَ بِإِخْوَانِهِ إِلَى الْإِسْلَامِ فَقَدْ جَاءَ بِخَلْقٍ كَثِيرٍ



فانظر ان ترد فيه فلا حرج بغيره على ما قاله المحدث اذ لا ترد فيه وهو موافق لما في نظر النظم  
والدخ لا احصاء في غير الحرم بحوزة المأوى الذي احصرتم دم الاحصاء لا يجوز عندنا  
الا بالحرم وعندنا اذا احصرتم فيه فسا لوج في الحرم ولو اراق في الحرم لا يحرم وهذا اذا كان  
لا يحيط طريق الاحرم ليعتد الهدي وقتنا اما اذا كان يحيط فبعض مشايخنا يخبرون ان شاء  
الله كان الاحصاء وان شاء حرم الاحرم وتاخر بعضهم بحج ان يبعث في هذه الحالة من الميسر  
البحر لو افسد بالوطي حيا فاذا حاصضا ليعتد فان في الفضا زوجان افسدا جميعا بالجماع  
قبل الوقوف بوفته ثم حيا بعضنا من قابل فبعضنا في ذلك المكان حتى يوافوا و  
اختلفوا في انه مستحب او منهي فانظر الى استحباب صدام ان يكون بذكر تلك الواقعة  
مبيحا لشهوة العور وعندنا كغيره فان من خروجهما من حرما الى فراغهما من الحج بحيث لا  
يرى احدهما حجب عالم فيغافل عن الحج وعندنا لا يفتقران اطلاقا والفرق ليس بشئ واجب  
اما لو كانا لا يمانان يستحب ان يفترا عندنا ايضا من جامع المصدر الشريف وقاضين  
الوسيط وقايت الحج اذا خلاهما بغير اراق ايضا فاعقلا فانت الحج تافعا للوج لا  
هو عليه عندنا وعندنا عليه الهدي وتخرج وتخرج وجهه بينهما فان ذلك متعة افان  
اعتمره اشهر في فرض الهدي ثم رجع وتخرج من عامه فهو متع عندنا وعليه دم المتعة و  
عندنا ليس يمنع لو صام بالمتعة بعد عمرته نكته قبل فنتاح حجة متع لم يجد  
لم يجزه كذا استقام السبعة بعد تمام الحج قبل الوجوه هدا فصام ثلثة ايام قبل الحرم  
الحج بعد اتمام الحرم وسبعة اذ ارجع يجوز عندنا ولا يجوز عندنا وانما وضع هكذا اذ لو صام  
ثلثة ايام قبل اتمام الحرم لا يجوز اجماعا ولو صام بعد اتمام الحج الى يوم الحج يجوز اجماعا  
والمتى ان يصوم قبل يوم التزوية بيوم ويوم التزوية ويوم غزوة من الهدي والمائدة  
السنة الثانية صام السبعة ليلة بعد فراغه من الحج جازعنا في ان مكانه كاه والوارد  
بمعرض ايام التشرية لانه الصوم فيها من عبادة وقال الشافعي لا يجوز الا بعد رجوعه الى  
اصلا لانه معلق بالرجوع الا ان بنو المقام في جواز تعذر الرجوع وقال الشافعي في  
الاصلاء يجوز اذا اذنت السير خارجا من مكة وهذا افضل في قولنا لم يسارعه في اول  
الوقت من الهدي والمذنب لو لم يقع ثلثة التمتع صلت في الاصح بعد الاندراج  
وعندنا لم يات في الحج ولم يصلي ركعتان التوبة الواجبكم فانه لم يقع منه ثلثة

في كل يوم التخلل  
بالج في كل يوم

قوله بعد ما يبد  
احرام عمرته

في كل يوم يصوم ثلثة ايام في كل يوم  
الاصلاء يجوز اذا اذنت السير خارجا من مكة وهذا افضل في قولنا لم يسارعه في اول  
الوقت من الهدي والمذنب لو لم يقع ثلثة التمتع صلت في الاصح بعد الاندراج  
وعندنا لم يات في الحج ولم يصلي ركعتان التوبة الواجبكم فانه لم يقع منه ثلثة

حتى ان يوم النحر فعندنا لا يجزى ان يصوم وسقط عنه الصوم ولو لم يصوم لان الصيام  
بدل وقد خص بوقت الحج والابدال لا ينصب الا شرا وعندنا يصوم بعد ايام النحر من عشية  
ايام ولا يجزى التزوية بل يصوم كبست شاء ومبطل يعرف بعد ما وجب التزوية في الاداء من  
الهدي والمذنب ومن قصر فليس يحج يحرم من حيث قد احرمت قبل فاعلموا احرام  
وعندنا من موضع الميعات ولا يصير تركه الفضلات قبل الوصول الى الميعات ثم  
فات حجة اى افسد حجه بالجماع قبل الوقوف بوفته فعندنا الفضا يحرم عندنا من حرم  
الاداء الا ان يكون احرام الاداء مما دون الميعات فيحرم من الميعات وعندنا يكفيه  
ان يحرم من الميعات من العون والميسر البكري فقدر الهدي قبل الاحرام عندنا و  
وجدها قلده هديا يحرم وعندنا يوجر المقدّم عندنا بعد الاحرام وانما خير  
افضل اما لو قدم جازع عندنا لكنه غير مسنون جامع بعد الوقوف بوفته لا يفسد حجه  
ووطيه بعد الوقوف ففسد والمكذبة بالوطيات لا يفسد عندنا خلافاً ومحل  
اختلاف قبل اليوم اذ لو جامع بعد الوقوف وبعد الرمي لا يفسد حجه بلا خلاف والمناضع  
بعد الوقوف اذ قبله ينسداها عما من الميسر البكري المسئلة الثانية وطل بعد الوقوف  
بوفته صارا كغيره دم واحد عندنا وعندنا يجب بالاول جزور وبكل يطر بعد شاة  
ولا يحل الاكل للانس من غير المتعة والقران اكلهم المتعة والزوا لاجل  
عندهم له ولا غنيا بل يجب التصرف على الفقراء وعندنا ان ياكل ويوكل الاغنيا  
كما لا تخفى بنا على ان هذا دم جبر عندنا لانه ترك الافراد وهو الاصل عندنا فكان كرم  
الكلان وعندنا دم شكر لان المتعة افضل عندنا في نظام الرواية لا يجوز في دم المتعة  
وقبل يوم النحر يجرى بحج فحفظ على الاتقان والزوا قبل يوم النحر عندنا  
خلافه معتبر من قبل ان طاف وقف في عرفات فبعض حاشا تفت احرام  
لعمرة وتقبل ان يطوف احرام طاف ووقف بوفته عندنا لا يصير ناكرا للوج خلافاً للكلان  
في شرع عندنا وفي العون كتابه

**التكبير**

ولا تخلى للصلاة التخلل فانه من التكبير افضل له الاشتغال بفعل العبادات  
افضل من الاشتغال بالتكبير عنده وعندنا التكبير افضل لا اذا خاف الميل وفي  
اجوز لنفسه ومحل النزاع اذ لم ينطق نفسه الى النساء اما اذا طاف ولا يجزى  
الصبر

تعارف بين الحج والاداء  
الحج في كل يوم

ولا يجوز ان يكون التكبير في كل يوم  
قوله بعد ما يبد  
احرام عمرته  
الاصلاء يجوز اذا اذنت السير خارجا من مكة وهذا افضل في قولنا لم يسارعه في اول  
الوقت من الهدي والمذنب لو لم يقع ثلثة التمتع صلت في الاصح بعد الاندراج  
وعندنا لم يات في الحج ولم يصلي ركعتان التوبة الواجبكم فانه لم يقع منه ثلثة









من ناهي الصغار وما جازا العتيق حين الزوج حر والمهر ما يهر كل أو أكثر استاعتقت  
 وزوجها حر فليس لها خبار العتيق عنده وعندنا لها ذلك وانما وضع في الزوج امرأ أو أكثر  
 عبداً فلهذا ذلك اجاعا المسئلة الثانية اقول المهر مقدر بعين درهم عندنا وعند مقدر ثمان  
 له قيمة فلو أو أكثر من البسوط البكرى ولا خلاف ان نقاه أو سكنت ان عات عنها والزوج  
 تزوج امرأه على غير مهر ومات عنها قبل الدخول لها لا مهر لها عنده وعندنا لها مهر المثل  
 قال في الوسيط وبسر مسئلة المفوضة ونعني بالمفوضة تخلي الكاه عن المهر يا مهر  
 من اليه المهر وصورته ان قالت الباتة لولي زوجتي غير مهر فزوجها ونفي المهر  
 او سكنت عن ذلك او زوج السيد اتمه ونفي المهر او سكنت عنه ولا يصح ذلك صبي  
 ولا جنة ولا سيده اذ ليس لحد اسقاط مهر من ثم المفوضة لا يستحق بالعقد  
 شئاً ويصح بالوطء مهر المثل وبالموت فيه قولان ولا خلاف انها لا يستحق الشرط  
 بالنظر لان قبل الميسر قلت وانما وضع في الموت قبل الدخول اذ الموت بعد الدخول  
 بحسب مهر المثل بالاختلاف وان وقت الفرو والطلاق قبل الدخول بحسب المتعة بالاختلاف  
 وبعد مهر المثل بالاختلاف من البسوط البكرى <sup>النفقة</sup> طلق امرأه التي تزوجها بغير مهر  
 وتلقم المتعة عند الفضل وان فقدت نصف مهر المثل قبل الدخول لها  
 بحسب المتعة اجاعا ثم عندنا بالغة ما لموت وعندنا لا يراد على نصف مهر المثل  
 وكحيثما نصف المسمى ثلثه المتعة ايضا حكماً طلق امرأه قبل الدخول لها  
 وقد سمع لها مهر بحسب المهر اجاعا وهل يجب المتعة ايضا عنده نعم وعندنا لا  
 والفرص بعد العقد مثل الذكر في العقد حكم انصاف المهر تزوجها ولم يسم  
 مهر ثم قدر لها مهر ثم طلقها قبل الدخول بحسب عنده نصف المهر وعندنا بحسب المتعة  
 ونسقط المهر بعد العقد <sup>النفقة</sup> قبل الدخول نفسها المتعة جزء فقلت نفسها قبل  
 ان يدخل لها زوجها لا يسقط المهر عندنا خلافاً له وقد صرح باب المهر بوجه  
 وصار له خمسة زوج حر مهرها وتجرى شفعة في المهر تزوجت على ان يخرجها  
 الزوج سنة مهرها مهرها عندنا ومذهبنا امرأه باب الصغير المسئلة الثانية تزوج  
 امرأه على نصف دار مشتركة بينه وبين غيره فله شرك الشفعة عنده وعندنا لا وانما  
 وضعنا المسئلة في نصف دار مشتركة لان الشفعة لا يستحق عندنا بالشركة في النفقة

ذكره في كثير من

ارادة اصدار الزوجين قبل الدخول بها فقد يقع الفروج بها وبعد الدخول يقع الا بعد ذلك  
 حين صحت ولو وجد الاسلام ومنه البتة بعد الاحتياج الى تجديد الكاه كذا في شرح عندي  
 وعندنا يقع الفروج في الحال بالعضدين فاك الامام الاستاذ محمد الدين الميرزا من الافاضة  
 هو الدخول حرماً وهو في اللغة الحلوه وعندنا في الكاه حال فضاء من البسوط المسئلة الثانية  
 اصدار الزوجين الزميين اسلم ان لم يدخل بها بانت للمهر وان دخل بها بانت بعد ذلك  
 حين صحت وعندنا يعرض الاسلام على الآخر فان اذ في فرق بينهما في الحال في الزوجين المسئلة  
 الثالثة زوجان عربان اسلم احدهما وحرجه اليها يقع الفروج في الحال عندنا ويقع عنده  
 بعونك صلي واسلم الزوج وصاحبه قبل الملاء فمما عمل كاهما من شرع عندي يسير  
 وعاجل تعرف الزوجين بالسعي لاجتماع الدارين الزوجين يقع الفروج بينهما  
 اجاعا عندنا لتباين الدارين وعندنا بسعي في توسيعا عالم يقع الفروج عندنا  
 خلافاً له من البسوط قلت ولفظ النظم ينبي عن من آخر وهو ان يحمل الفروج  
 من غير ثلث حين يتحقق في النسب عنده لاني تباين الدارين في لو قال في البسوط  
 لو خرجت على سبيل الملاء الزوجين وقت الفروج بالاتفاق اجاعا عندنا فلتباين وعند  
 الثالث ان كان لا يقع الفروج بتباين الدارين يقع بالعضدين العدة غير الحب واجد  
 وعندنا غير الحب والاجداد على الصغار هو الفساد لا يملك تزويج الصغار  
 والصغار برعده وعندنا يملك والحب ان زوجي ينشأ بكم بالغة جاز بغير  
 للاب والجد في الحب من نصب الاجارة حاله الكاه ولو بعد البلوغ عنده وفي  
 قولنا البكر البالغة لا يجبر على الكاه ومعنى الاجارة ان الحب لو زوجها من كفوفه سقط  
 نفذ العقد عنده وانما وصورة البتة اذ في الارض لها من نصب الاجارة الصغير دون  
 الكاه اجاعا من الوسيط ومن قبل عذرهما التوثيق والخص والعتيق في ثلث  
 زادت بكها بالوثبة او الفقرة او بدور الدم اوسبو الاستخاء او بطر الكاه في  
 البيت فترثت عنده في آخره ليه من كايكف يسكنها وعندنا حكمها كايكف يسكنها  
 من البسوط والعون وقالة الوسيط لا انفق جلد العذرة بوثبة او طوق في الاظهر انها  
 بكر التعتيق ما ندن دختي خاند بربا شوي قال الاصح لا يقال غلت ولكن غنمت

والنفقة في عريان وبنية عندنا

**ولا يجوز ان يكون المهر مائة من النخل فيه يلزم** تزوجه على كذا من الاجل والبفر  
 او القم او على عدة او امة فلها مهر المثل عندنا والى سوا من ذلك وانما وضع في جهل الوصف  
 الذي لا يجوز ان يكون من صفة النسيئة ويكفي مهر المثل لاجل بان تزوجه على عدة او نوب من المهر  
 ولا يكون **انفق العتيق** **مصلحة الصداق المكتوبة** انفق العتيق بوجوب كمال  
 المهر والعدة عندنا وعند لا وانفق العتيق ان ينفقها وكان ليس هناك ما ينفق من الرطل  
 حسب وشرا وطبعا من فنانا قاض خان ثم من اجل ان افوا المخلوق مقام النخل في بعض  
 الاحكام دون البعض يعوض المهر **ورده بالعبء بالرتق تحبس** **والجور والخدام** **والزجر**  
 لا يرد الرطل امرته عن عيبها وان تحبس عندنا لكن ان شاء اسكنها وان شاء طلقها  
 وعندنا لا جاز الرطل بالعبء المحبس الرتق وهو يفترق القام في الماقي بين الوصول والباقي  
 يسكون الرطل عظم او غرة في الغرير لمخ السلوك كالتفلة ومن ينفقها كالاخرة للرجال  
 وبالجملة وهو دايم في العلم فيفسد بنتين فيسقط وبالجنون والبهر واذا ردها الشيخ  
 انفق ولا مهر لها ان لم يكن دخلها وان كان دخلها قبل العلم بالفساد فلها مهر المثل ويرجع  
 به على من زوجها عنها من الميسرة والطلقة وغيرها اما النفقة والسكنى فان كانت حالها  
 فلا يجب وان كانت حالها قبل قولين من العدة ثم البهر الممنون لغيره على هو البهر  
 المستحق الذي لا يقبل العلاج دون اوائل وكذا الخدام المستحق المهر الذي سود العتق واخذ  
 في القطع ولم يعتبر به الجور ان لا يقبل العلاج ولا يرد على المحبس عندنا فلهذا اخفى  
 وزاد بعضهم وقال لا يقرين ولا حصر والمهر كل عيب يكسر سورة التوافق فيستعذر الاستخفاف  
 من الوسيط **فليكن سبعة قبل فترم الاحكام** **وليتي ثابت ثلاث** **فاعلم رجل**  
 صر او هو ملك امراته فانهم عند كل واحد يوم وليلة وان شاء ثلثة ايام وليلة  
 فمقدار الاور معوض البهر وهذه التسوية في البيوتة للواست لال المجامعة والتزويج  
 واجبة عندنا في حكم القسم سواء بكرة كانته ابجدية او نسيئة وعندنا ان كانت  
 بكرة فيفضل بسبع ليالي وان كانت نسيئة فثلث ثم يسوي بينهما من الميسرة  
 لو كانت ابجدية اقل فلها مثل حق الحق في السبع او الثلث من الوسط **تزوج الكفا**  
 فكلت فداحت مولاه فسد عتق على بنت الذي مات عتق بنت مولاه  
 باذن ثم مات المولى فسد ككاه عنده وعندنا لا يفسد وانما وضع في المكاتب اذ كان

وجهه المهر  
 وجهه المهر  
 وجهه المهر

وجهه المهر  
 وجهه المهر  
 وجهه المهر

فتا يفسد اجماعا وعرضا خلافا ثابت ما دام مكنا اذ لو لم يورد في الرق يطل التكا  
 اجماعا ولا مهر لها ان لم يكن دخلها والا فلا المهر في رقبته يطل منه بغير رضنها  
 لان العول لا يستوجب على كلوكه شيئا من الميسرة نفقة الزوجة نصبر دينها  
 والنفقات للثقة فامضى دين بلا عيب فضا او رخصا في ذمة الزوج عند  
 بدون القضاء او الرضا حتى كان لها ان يطالبه بنفقة حامض وعندنا لا يصح دينها  
 الا بقبضها العاض او بالرضا من ان اضطر على شيء نفقة ذوي الرحم من الاخوة  
 وليس في غير ولا نفقة على قريب موقوف النفقة والاخوات والاعمام و  
 العات والاحوال وانما لا لا يجب ولا يجبر عليها عندنا وعندنا يجبر على نفقة الزوجة  
 من هولاء ان كانوا محججين عاجزين عن كسب بان كان بهم زمانه وان كانوا اعمالا  
 لا يجبر على نفقتهم ويجبر على نفقة الاناث من هولاء كانت بهن زمانه او لم يكن بعد  
 ان يكن محججين ونفقة الوالدين والولود من يجب اجماعا من الميسرة المبرك  
 وبينت العجز عن الاتفاق للعجز عن طلب الزاقي قال الشافعي العجز عن  
 الاتفاق بوجوب حق الزاقي ويكون ذلك لضعفه وعندنا لا يجزى الزاقي بل امرها القادر  
 بالاستدانة ونفسير الاستدانة ان يشترط طعنا ما بالفسنة لبعض الثمن من الزاقي  
 قان الميسرة البكر كل امره ينفق لها بالنفقة على زوجها صغيرا كان او كبيرا اذا كان  
 معسر افا توفرت ان تستدين على زوجها بخلاف سائر الديون فان المديون اذا عجز عن  
 قضاء الدين لا يورث الدين بالاستدانة عليه بل ينظر الى وقت المسيرة واذا امرته  
 بالاستدانة على الزوج ولم يدرها احد فطلبت من القاض ان يعرف بينهما لا يعرف القاض  
 بينهما عند اختلافه وعلى هذا الخلاف اذا عجز عن اتياء المهر المجل قبل الدخول لها فطلبت  
 من القاض التقري او قال في الطريقة العلمية العجز عن اتياء المهر ان كان قبل تسليم  
 النفس في العمل بالاختلاف وان كان بعد تسليم النفس اختلفت مشايخ فيه ثم ان فرق  
 القاض بينهما وهو شفوي المذهب تند قضا عندها كل وان كان القاض حقيقيا  
 وقضى من غير اجتهاد عن جحيف في ثباده واثباته وكذا في فضل محجج والمنا  
 ينفذ القضاء اذا كان الزوج حاضرا اما اذا كان الزوج غائبا لا ينفذ هو الصحيح  
 ذكره صدر الاسلام من جميع الصور لواءه الناحية ذلك شيئا لا ينفذ قضاؤه عند

ايضا

فلا يفسد مولاه  
 لا يفسد مولاه









وعنده ذالرحم المحرم في غير الولاد ليس عتقا فاعرف رجل ملك اربع محرم منه بعض  
عليه عندنا سواء كان بينها وادلا لوالدين والمولودين اولم يكن كالاخوة والاخوات والا عام  
وانما كانت والاخوات والاحالات وعندنا لا يعنى عليه الامس كان بينها وادلا لم يكن رفيقا  
كأن كان ينظر فيه ماسنا، وانما وضع في ذالرحم اذ المحرم بالوضع لا يعنى اجماعا وفيد  
بالمحرم اذ عين من يجوز النكاح بينها لا يعنى اجماعا وانما ذكر الملك ليكمل الملك المحرم  
والارث والاشارة وغيرها وقوله ليس عتقا في ملكه ليس عتقا فاشارة الى ان المذهب  
عندنا وعند ان نفس التملك فيمن يعقل عتقا ولا حاجة الى اعتنا في الملك او  
الخاص كما ذهب اليه يابى داود والاصحاب من الميسر البكره اعنى فرض موته  
في عبيد اعقبوا ولم يبع بكل ثلث المالك حكم بالفرع ثلثه اعيد فبهم سواء  
ولامال له سواء ثم مات عتق والصدقة والفقير بينهم من خرجت قوعته حكم بعتق وعندنا  
يعنى من كل واحد ثلثه وليس للورثة في ثلثي قيمته ثلثت الوصية في ثلثه اعيد للتيسير في  
التقريب لا المحرم والتعديروا وقد ذكره الميسر البكره اذ المذهب عندنا في قوله الله  
ان المريض اذا عتق ستة اعيد او اقل واكثر ولا مال له عديم فانما يعنى العتق في البعض  
منهم بقدر الثلث ثم يعنى ذلك بالفرعة وعندنا يعنى من كل واحد ثلثه ويسوغ في ثلثي  
فخته ولا يفرع ثم تفسير الفرعة ان يكتب اسم كل واحد منهم في بيان ثم يجعل ذلك البكر  
في ظلمة مدورة او عجيبة ليكون اجدع الاطلاع ويكره حتى يلبس كسلا يلحق  
البعض بالعض طاعة الاحراج ويسوغ كل الاستواء ليكون اقل للفرقة بينا ورجلا  
لم يشهد وفيت الكنية فاذا اخرج يكره وينظر الى البهية من المكتوب فيه اسم من  
كواذا ذكره الميسر البكره وذكره الوسيط وبخبر بين ان يكتب اسم العبد او يكتب  
الرق والحرة ولعل الاسهل ان يكتب اسم الحرة في رقعة والرق في رقعة ويرد  
بناقد متساو ويسلم الى صبي حتى يعطى كل عبد بندقه وهذا يقطع النزاع في الواية  
باسم من يخرج ولوا تعينو اعلى ان اذ طار غراب فقام حرم مثله او ان وضع صبي بين

مجلسه اول

على واحد وهو صرح بذلك أنه لا بد من الفرج كما ورد الشرع ثم لا يبعد أن يكون ذلك عند الفرج  
بجواز الخشب وغيره فقد فرج العلم في الخاتم مرة بالوئى ومنه بالبحر  
لو قال أنت طالق وقد نوى به الوفاق صح ذلك فاستوى قال لاحتمال أنت طالق ونوى  
به العقب لا يفتى عندنا خلافا له وكذا الخلاف في جميع كتابات الطلاق من قول أنت بائن  
حرام خلد برئت فإن قلت فاذالمخصص النظم قول أنت طالق قلت لا ذكر  
المبسوط الأكبر أن الفرج عن الشاق هو لغة في اللفظ كما أنما المتخصص عليه لفظا وحده  
وهو الطلاق إلا أن إجماعه قائم عليه سائر اللفظا فيقتصر على المتخصص وإنما وضع في اللغة  
أد عند عدمها لا يعقب إجماعا وإنما وضع في العقب أد لوقا لا لمراد أنت حر ونوى به الطلاق  
تطلق إجماعا وقول واستوى أى ثم وهو النظم استولى منه غير يكافى ثم ملكها صارت  
لولا كنت من زوجها الذي عقد ثم استبرأها لم يصح أم الولد أم ولولته عندنا خلافا له  
وأنما وضع في النكاح أد لستولها بالزنا ثم ملكها بالزنا لا بصيرام ولولته إجماعا ولكن لو أنزلها  
على عينين ثم استخفت ثم ملكها بصيرام أم ولولته إجماعا على أحد قول من الهادية **كتاب المكاتب**  
لو كاتب العبد الصغير هديس وأجابه بعه الذي يربى كاتب عبد أو صغير يجوز عندنا  
ويكون بغيره الكبر في جميع الأحكام خلافا له والخلاف في صغير يعقل إذ في صغير لا يعقل  
لا يجوزنا إجماعا لأن قول غير صغير وهو مبسوط ورأيت في النظم في تقرير هذا  
ثم أن كان لا يعقل قبله بنفسه وإن كان يعقل بامرء يقول قلت لو كنت هديس  
الرواية عن إجماعنا في البنى باطلا في النظم المسئلة الثانية مع لغير المطلق وهو أن  
يتعلق عتق بمطلق موث الولد لا يجوز عندنا خلافا له وصورة إن يقول لعبد دبرك  
أو أنت حر بعد موته أو إذا ميت فانت حر وإنما وضع في المطلق أد مع المدير المعقديان  
يفعل عتقه بوث مولا على صفة يجوز إجماعا وصورة أن ميت من هذا المرض فانت حر  
أو من هذا المرض فانت حر أو من هذه السنة فانت حر من الطريقة العلانية وغيرها  
ويطابق ما بينه وبينه ختم خطه ورجع البدل الثانية الكا يجوز عندنا خلافا له  
المسئلة الثانية إذا كاتب عبد مستحب عندنا أن يحط عنه شيئا من بدل الكا ولا يجب  
عليه ذلك وعندنا يجب عليه أن يحط شيئا من بدل الكا في ذلك ولو من المبسوط الأكبر











من السارق اولا يمينه وثانيا رجل اليسرى فان سرق ثالثا لا يقطع بل يجرى ويجرح  
 يظهر ثوبه عذرا وعند يقطع المرة الثالثة يده اليسرى وفي الرابع يقطع رجله اليمنى ثم يجلس  
 بعد ذلك وفي قول القوم يقتل من المبسوط والوسط المسند اليها تسرق عينا  
 فيقطع يده ثم يرد العين ثم تسرق ثانيا يقطع عنده رجله اليمنى وعذرا ولو سرقه غير  
 او هو من يقطع ارجاعا وفي قوله وسرق عين واحد امان اليه فان بدل الملك  
 استل اليه ولو باعه ملكه من انسان ثم اشتراه تسرق ثانيا يقطع احداهما المشايخ  
 في يقطع عنده مشايخ العراق من المحيط وغيره يقطع اسار من المستودع  
 وكل من سرق من مستودع وكهوه وخا صم لم يقطع المضارب والمستعبر  
 والغاصب والمرتين عندا بخصومة هؤلاء وعلى قولنا في السارق لا يقطع بخصومة  
 هؤلاء ما لم يجز المالك والكلام مع الشافعي على ان هؤلاء حق الخصومة في الاسترداد  
 عنده وعندنا لا والكلام مع زفر يقتضي هذه المسئلة فعند خصومة هؤلاء القوم  
 تقوم مقام خصومة المالك لكن لا يستوفى القطع فمثل كما لا يستوفى بخصومة وكل  
 المسروق منه من المبسوط **كتاب السير**  
 وادار اهل الحرب والاسلام واحدا في جملة الاحكام قال الشافعي حكم دار الاسلام  
 شنة لا فرق للزوجهين تحدث من بين الدارين ودار الحرب واحد  
 لا يغلظ بقبا بين الدارين شر من الاحكام حتى لا يجمع الفوق لمزوجه احد الزوجين  
 الى دار الاسلام وقد مر في الكتاب وقولنا ان من هذا الاصل ومنه ان المرتد  
 وعينه ليست رخصة المرتد اليهم كونه والعقد اذا لم يدار الحرب لا يخل  
 في ارضه وعقوباته ولده وذبحه وفي انفسه يحد كونه عند فلا يورث  
 ماله ولا يعتق امهات اولاده ولا يخل ديونه الموجهة ولا يملكه اباؤه وعندها  
 يجعل كونه حتى يرتب عليه هذه الاحكام لكن بشرط القضاء ثم فان بعض شيئا بما  
 الشتر فضاوة بين من احكام المولى اذ به يعلم ان لا ح عليه دليل مقرضه في  
 عامهم على ان الشتر قضاء الفاضل بالحق بدار الحرب سابقا على قضاءه بحد  
 الاحكام بناء عليه من لو عاود مسلما بعد القضاء بحد الاحكام دون القضاء  
 بالحق بدار الحرب بطل فضاوة بالبراث لورثته ويعتق اما ابتلا او المديون

من المحبط والمراد من قول عول الاجارات والكنبي رات والاجارة وان كانت حتى  
 واحدا تكن بتعدد باختلاف المالك من اجاز النخل وغير النخل والصلوة والاداء والكنوة  
 فذكر بعضه اجمعي لها نفس وعنده لا عصمة للاقوام بالدار لكن هي بالاسلام  
 العصمة عندنا انما تبين بالاسلام وعنده لا تبين بالادار الاسلام قاله طريفة الله  
 السرخسي لا يعني بالدار الكارط والجد او بل يعني به من اهل الدار وهو ان يغير نفسه  
 وما لم يجره بمنعه اهل الدار حتى لو عجز عن الحط بنفسه فاهل الدار يحفظونه ويؤثرون  
 عند عندا اخر الفيز والعصمة في اللغة من المش بطريق المبالغة يقال عظم اى منه والمحمو  
 بشرعا ما يكون ممنوعا عن التناول شرعا وهو ان يكون حراما او تركوه معصوما ان  
 يكون معفوفا ثم ان كان معصوما حقا للشرع يكون معفوفا حقا للشرع كما في وجوب  
 الكفن وهو المعنى بالعصمة الموثمة وان كان معصوما حقا للبعد يكون معفوفا حقا  
 للبعد ليقوم المبدل مقام الغائب جبر لما فلت على المتلف عليه وهو المعنى بالعصمة  
 الموثمة ويظهر فائدة الخلاف فيمن اسلم في دار الحرب ولم يجبر اليها فقتله مسلم عبدا  
 او خطا فعليه ان لا يجيب العصاص ولا الدية لعدم العضم في دار الحرب حقا للبعد على  
 يجب العصاص في العهد والدية في الخطا واجمعوا انه يحرم قتله واسترقاقه ولو قتلته  
 بحب الكفاية لما قلنا وعينه ان يرضى هناك مسلم فاما اخذ عليه يكره وعندنا ان  
 مسلما اذى في دار الحرب بمسألة او ذمية ثم خرج الى دار الاسلام فاقربه لا يجز عندنا وعند  
 نجد كما في دار الاسلام وانما فيها اذا دخل دار الحرب وصد او في مسيرته المسلمين  
 او في عسكر لان امير العسكر والسيرة ما فرض اليه اقامة الجور احالو كونه الخليفة او امير  
 مصر غير انفسه فانه يعم احذ في دار الحرب لان اهل حدة تحت ولايته المبسوط  
 وعينه لا يعني دخول الحرب ذاب في ارضه مات قبل الحرب دخل الجوارك دار الحرب  
 فارسا فقتل فرسه وقال يا جلا اخي سم الفرس ان وانه دخل يا جلا فقتل  
 فرسا او ذهب او انقضت وقيل وهو فارس سم الفرس سم الفرس سم الفرس سم الفرس سم  
 على عكسه في الوجهين والحرف انه الفرس سم الفرس سم الفرس سم الفرس سم الفرس سم  
 الادار الحرب اول وقت يقتل فعند الفرس القتال وعند الفرس وقت الانقضاء  
 وهو المعنى في دار الحرب وهو الباب الواسع لقتل الفارس سدا لحرره

والنا وفضل موت الفرس اذ لو دخل فارسا ودخل واجلا الضيق المكان يستحق منهم فساد  
 اجماعا ولو باع فرسه او وهب (او اخرج او من يمتنع منهم الرضا في طاهر الرضا من الهلاك  
 وتعلم الله وجاه المحبوب بغيره ومنه كانت قسمة الغنمة في دارنا وفتح من قسمة  
 ومنه ان قسمة الغنائم في دار الحرب لا يجوز عندنا خلافا له وبعض اصحابنا قالوا لا يجوز  
 ويكرهون وعندهم لا يكره فان محمد بن ابي بكر لم يكرهه لكن الاجماع لا يجوز وارادوا بالكره  
 المحرم وحال الخلاف ان الملك عندنا واقع للغنائم في دار الحرب وعندنا حتى يحرق  
 بدار الاسلام من طرفه الركني اذ ملكوا فلم يشاءوا حكمه عندنا ونقبت الارض والارام الولد  
 واذا امكنا العائون الغنائم في دار الحرب عندنا فلو ختمهم مدة في دار الحرب لا يثبت انهم عندنا  
 وعندنا يثبت انهم قسمة الملك وكذا الروايات احدى الغنائم في دار الحرب يثبت نصيب  
 عندنا وعندنا لا وكذا الرطل في قسمة الغنمة فلو لم يدر في دار الحرب عده في نصيب  
 منه ويصير اكرامه ولولده وعندنا لا يثبت وجب العقر ولا يجرى لوجوده سب الملك وقسم  
 اجماعا في الولد والعقر بين الغنائم وعلى خلافه ان يورث بعد استنزال امر الهزيمة بقتل  
 وقيل الا ان يورث بالاسلام اذ لو مات بعد اصابه في قتل الهزيمة لا يورث نصيبه اجماعا لان  
 سبب الملك لا يمتنع الجيش لما خلافا بيننا وبين المشرك في قتل الهزيمة ما لم يقتل امر الهزيمة  
 فلو مات بعد الاضرار بالعدا قبل القسمة وجوزها يورث نصيبه اجماعا وكذا الروايات بعد القسمة  
 القسمة في دار الحرب لان القسمة بمنزلة الاخذ بالدار والاصل في هذه المسائل ان عندنا  
 سبب الملك يتم بعد استنزال امر الهزيمة قبل الاضرار بالدار وقبل القسمة وعندنا لا يتم  
 وعلى هذا خوف المدة من الميسرة البكر ولا يصير كالبني بالهوى والاخذ بالقتل اهل الحرب  
 وكذا اذا اشتروا على اموال المسلمين وجوزها بالدار الحرب ملكوها عندنا خلافا له  
 حتى اذا استسلموا اوصاها في قسمة كان ملكا لهم صححنا ولا يشترط تسليمهم او ملكا كجبة  
 لا وغيره بملكه ايضا ملكا صححنا حتى لو كانت جارية لطلها ولا يكره كاهل احكم في  
 سائر احوال اهل الحرب الا ان الملك القديم متى جدد فله حق الاخذ لكن قبل القسمة  
 الغير شرعي وبعد القسمة بالقسمة من جاهل المحرم في دارنا وضع في المال مطلقا اذ لا يملكون فيه  
 علينا بالاختلاف عند بنيينا واما هاشم الاولادنا ومكان بنيينا واعرنا اجماعا حتى اذا اسلوا  
 اوصاها فمعتجب عليهم ردوها على الملك القديم بالملك القديم ونحن نملك عليهم جميع ذلك

كقولهم انهم  
 كقولهم انهم  
 كقولهم انهم

لهم

وانما قال بالقتل اذ قبل القتل لا اذ لم يملكوا اجماعا قلت والمراد من القتل القتل الا ان  
 نقد قاتله متوقفا على المحبط كما اصاب اهل الحرب بصادرة ايديهم لا يصير ملكا لم قبل الاخذ  
 بل رسم فان كانوا محتجين في ذلك الموضع وحكمهم هو الظاهر وان نفيوا ما اصابه ايديهم  
 في ذلك الموضع لا يصير مالا لهم قلت وهذا ما يجب حفظه لكثرة وقوعه في غيرنا وسنسل  
 اسه دوام الامان وانتم على الامان ونحتمس لما حوز من خفيه واكول شرط لوجوب الجزية  
 متخلص اخذنا من اهل الحرب لا خمس فيه عندنا خلافا له وذكره الرسيط ان  
 ما يستبد به احاد المسلمين يسرقوا واختلاس نفوسهم ولا يحسن فيجمل عنه قولان ولو  
 دخل جمع لهم منعة باذن الامام او بغير اذنه واخذوا ما لا يحسن اجماعا لان الحسن من الغنمة  
 ومن اسم طلال المصاب بالقتال على وجه يكون فيه اعلا اكل الله في ذكره المستوي  
 المسكن الثانية اكل شرط لوجوب الجزية عندنا وعندنا يجب باول الوقت حتى كان  
 للامام ان يطالب بها متى قبل عند الذمة غير ان الاستيفاء في اقول اقول عندنا ان حنيفه لو  
 بطريق التاجيل للتحقيق من المحبط لا يسقط الجزية بالاسلام والموت بل يورثه الامام  
 اسلم في آخر السنة او بعد مصتها سقطت عند الجزية وكذا الروايات كافر اخذ فله فيها  
 فيؤخذ عندنا من تركه وبعد اسلامه والجزية اثني عشر وعندها تضعف ايضا بالغير  
 الجزية عندنا دينار او اثني عشر رهما وفيه الدنيا وعندنا ثلث عشرة رهما والغير والغير  
 فيه سواء وعندنا على المعسر وهو من لا يملك ما يخرم اثنا عشر رهما وعلى الوسط وهو وسط  
 احوال وهو من يملك ما يخرم مائة الف درهم وعشرون وعلى الموسر المكثر وهو  
 من يملك عشرة آلاف فصاعدا ثمانية واربعون وهذا الخلاف في الجزية يثبت ان الامام وضرب  
 اذا غلب على الكفار وافرغ على اموالهم واما النقص بالراضى والصلح فقد رما في غلبه الامان  
 من الميسرة البكر والمحيطة والهداية والترك كالتبليغ والهداية يقولون انهم سرود  
 التزك الفند والديلم وهم صنف من الناس معروفون بطبوا امت الذمة وقبلا الجزية يجوز  
 اجابهم عندنا خلافا له والاصل ان الجزية تقبل من جميع اهل الكتاب بلا خلاف سواء كانوا من  
 العرب او من الجيم ولا يقبل من مشركي الحرب من عبدة الاوثان والمردن بلا خلاف ويقبل  
 من المجوس بلا خلاف اما مشركوا الجيم كالتزك والفند وغيرهم يقبل منهم الجزية منهم الجزية  
 عندنا وثانيا كان ابو سببا اذا لافق بين عباد الله وعابدين من ذكوا المحبط ومير طابع

بالغير

الجزية عندنا دينار  
 على المشركين بغيره وعندنا  
 بغيره وعندنا دينار  
 بغيره وعندنا دينار  
 بغيره وعندنا دينار

المجوس

ومن عليه القتل لوجه الحرم لم يسقط القتل وكان القتل سباع الدم بان سب كان  
 يكن عليه انقصا من المرتدا والحر واذ النفا الى الحرم معبر امننا عندنا عن القتل فيه  
 والاخراج منه لقتل يكن يمتنع غذا طعام والشرب حتى يضطر الى الخروج فيقتل وعند  
 لا يصير امننا لا عن القتل ولا عن الاخراج منه لقتل من الطريق النظامية وقال المير  
 يقتل غنم في الحرم ولو لا بالمسجد الحرم يخرج ويقتل وقبل بعتل المسجد ويسقط الا  
 نطاع حذرا من التاخير وانما وضع هكذا اذ لو نشاء انما نذره الحرم لا يصير امنا اجماعا  
 وقال اهل الارتداد في ليس للوارث منه شيء مات المرتد وقتل على ردة  
 انقل ما اكتسبه في اسلامه الى ردة المسلمين وما اكتسبه على ردة في عندنا حنيف  
 وعندنا حنيف كلامنا لو ردت وقال الشافعي كلامنا في ما اصاب اهل الرد  
 وحيل اهل البغي والسيلا عن لنا بقتل كل جناح من كرا ع اهل البغي  
 لا على مفا نهم باعندنا وعندنا يحذر اذا احتاج المسلمون اليه ثم يرد اليهم من الميسوط  
 انوف وكل مقتول من البغاة يكره قبل الدين الصلوة الباغ اذا قتل لا يصل  
 عليه عندنا وعندنا يصل وهل يصل فعندنا لا ذكر في الوسيط وعندنا كذلك ذكر  
 في سيرة الميسوط والمحيط وذكر في انصاري انه يصل عند البعض فلما جرم حفظ الصلوة في  
 النظم لهذا في المحيط انما لا يصل عليه اذا قتلوا اذ احب اما اذا قتلوا بعد ما وضع امره  
 يصل عليه اجماعا وفي اليهودي اذا سخر حبيس وقتل على العكس كما تنص اليهودي او  
 المشرك اذا واد لا يري اربنا ولا شاكى بينهما النفاق او نجس احدهما يجبر عند على الحق  
 لا دينه فان عاد والاعتقل وعندنا لا يجبر ولا يقتل وانما وقع الاختلاف بناء على ان الكفر  
 كله ملذذ واصل عندنا وعندنا ملذذ فحقق الارتداد عندنا وعندنا لا وقوله ثلثان للتغليظ  
 وعلى هذا قلنا ان اهل الكفر يوارثون فيما بينهم وان ضلقت عليهم فاليهودي يرث من اهل  
 وكذا عكسه وسائر الجوس واليهود من عبد الاوثان والاصحاب منهم ومن الصابى وهكذا  
 ذكر المير عن الشافعي قوله وقال بعضهم لا يوارثون الا عندنا فان الاعتقاد فيرث من حنيف  
 ولا يرث من خلاف جنته ولكن من عبد الشمس ومن عبد النار او غيره اهل مكة  
 واحدة بلا خلاف وكذلك اهل الامم المختلفة من المسلمين ملذذ واحد كاهل الاهواء المختلفة  
 من الكفار ولا يفسطون به والكفاية والعقوبة في الضاركة بلا خلاف وجواز المالكه على ذلك

هذه هي  
 التي هي  
 التي هي  
 التي هي

منها رعبك الانا فيهم

اكلاف من اكل الميسوط ونظم الفقه وقال اسلام الضمير اكل وأهل اسلام لا يقتل القاتل  
 اسلام اصبى الذي يقتل الاسلام باطل عندنا حتى عندنا الوجه الآخر والتقدير ان يقتل من يقتل  
 اكلاف ان لا يرث عندنا من اكل الكفار ولا يرث من اكله المسلمين ولو كانت تحت  
 مجوسية يدين منه ويؤكله فيجوز ولومات يصل عليه وعندنا لا يرث من هذه الاحكام  
 من الميسوط البكر ومن طرفة المير الامية السر حكمه قال بعض اصحاب الشافعي في  
 يصح اسلامه في حق احكام الدنيا ولا يكلم في حق احكام الآخرة وقال بعضهم لا يصح مطلقا  
 لا في احكام الدنيا ولا في الآخرة وانما وضع في الصبي اذ في ارتداد الصبي العقل يفتى  
 خلاف قال ابو يوسف لا يعتبر وعندنا ما يعتبر لكن لا يقتل بل يحبس لان يسلم وعن  
 ابن حنيفة بوانه ترجى الى قول ابن يوسف من المحيط هل يجب عليه قال الشيخ الوضوح  
 بانه يجب وهو فوك كثير من مشايخ العراق لا يدين بحال يحتمل عقده الاستدلال  
 بالمشا هذا على ان يثبت كان هو والباغ سواء حتى يرضى الى الاسلام كما يدعى الباغ والله  
 ما لا الامام اكلوا من اكله وقبل لا يجب وهو اختيار الامام السرخسي من انكافيه في الاصول  
 واصول الفقه لشخص الامية المسلمة الثانية القاتل لا يستحق سلب المقتول عندنا الا  
 بشرط الامام بان يقول الامام من قتل فتية اقله سلبه بل هو من جمل الغنيمة  
 القاتل وغيره فيه سواء وعندنا القاتل يفتى سلبه اذا كان من اهل ان يسلم له في  
 الغنيمة وقد قتل قبل ما بين الصفيين على وجه المبارزة اذ لو قتل مدبرا فقتله  
 بقوه اجماع لان الانهزام كان بغوهم وكذا لو قتل باثما او مشغولا بالاكل او رجا  
 من حصن او من وراء الصف لا يستحقه لان السلب حث على الهجوم على الخضر وكذا  
 لو اخذ احد ما وقتله الآخر فالسلب للذي اخذ وكذا لو قتل الذي كفر لا يستحقه  
 اذ هو ليس باهل للسم وحده السلب كل ما ثبت به القتل عليه مما هو عدل للقتل  
 او رية للقتل كلبا وسلاحه وفرسه وكذا خاتمه وسوان ومنطقته في الصحاح  
 والسلب لغت بمعنى المسلوب من الميسطين والاصنام والهلاية بوضع للعبد من الجحش  
 والرضخ للعبد وهذا الجحش في الجحش لا يملكه الجحش عندنا وعندنا من اربعة  
 الاحاسين وقوله وهذا الجحش يعني من جحش من يرضع لم اى يعطى له ثمن قليل بقدر ما  
 يرى الامام ولا يسلم لهم من الغنيمة وهم المرأة والصبي والرضع لكن انما يرضع للعبد اذا

الايتام



والمرق فتقبل بعد الامهال ثلثة ايام كما مر تد وعندها لا تقبل كن نجس ولا تجالس ولا ياكل  
 ولا ساج حتى تسلم وقبل تقبل كل ايام قبله في كل ايام على الاسلام والامه تجزى ثلثة ايام  
 من طرفه بجوار الاية والهداية **كتاب الاستحسان**  
 شهادة الواحد على نفسه حلال  
 يقضاه مقبول عند وان لم يكن بالسا علمه والعلم غير واجب ولا يجوز وعندها لا يقبل  
 اذا لم يكن بالسا علمه الا شهادة جماعة يقع العلم بخبرهم ثم يقبل صد اهل المحلة وقتل  
 خصون رجلا اعتبارا بالقبالة قال العنابي والنفسي بخلاف قليل ويشترط ان لا يكون  
 فائتقا على المذهبين في الظاهر لكن احرية ليست بشرط عندنا خلافا لدارهم فويليه  
 وانما وضع في بعضا اذ لا يقبل هذا الظاهر الا شهادة عند وعندها كذلك ان  
 كان بالسا علمه والافق كرمضان في اشترط جميع كثير والافق كلفظ في الامم من الهداية  
 والمهذب وقولنا اعتلال ان غير علم بالسا **كتاب التحريم**  
 ولا يجوز بيع دهن سقطت نجاسة في وسطه فاحتلطت ونعت في الدهن نجاسة  
 لا يجوز بيعه عند وعندها يجوز مع بيان للعيوب فلو باع ولم يعين عيبه ثم علم المشتري  
 بذلك كان له ان يار في رده وودك للبيعة لا يجوز بيعه اجماعا من شرع الطحاوي وهما  
 وفي الاول والثاني ظاهر فرض التحريم للوضوء ظاهر لرجل او ان يبعها ما ظاهر  
 وفي بعضها ما نجس وليس مع ما ظاهر سواء ولا يعرف الظاهر من النجس الا ما ظاهر ليس  
 له ان يتجر بل يريق الكل ثم يبيع والطحاوي يقول يخلط الما بين ثم يبيع وهذا حوط كليا  
 يضعف فيسقط دواب ويشرب عند الضرورة وانما وضع في كون الظاهر اذ لو كان الظاهر  
 غاليا فغلب التحريم اجماعا لان الحكم للغالب وان كان سوا فوعلى خلاف ايضا والعقد  
 بالاقل اتفاق في هذا وانما وضع في الوضوء اذ في الشرب عند الضرورة يجوز التحريم اجماعا  
 من المبسوط وشرع الطحاوي **كتاب اللقيط** رجلا  
 ويحكم الفارق في اللقيط اذا ادعى ان شاة عن غلبه ادعى ان شاة عن غلبه وانما  
 البيعة يرجع عند الى القاعف المذموم ان كان والا فالى قاض آخر ويشترط ان يكون  
 من اهل الشهادة ولا يشترط العود هو الصحيح وان لم يوجد قاض يعرض بينهما ويحكم  
 لمن خرجت فرقة وكذا اذا ادعى ولد جارية بينهما وعندها يثبت نسبتهما جميعا

والمرق اذا كانت الاول الحرج ويقيم على المرض ولذم اذا تداود على الطريق من الهداية  
 والمغرب ومن استوفى من ذوي الطغيان يطلق بالمرق والمجان استونا كما فرط طبعوا  
 من فساداته بالمرق او اطلاقه بغير عوض لا يجوز الاجابة عندنا الحاجة وعند جواز وانما  
 وضع هكذا اذ فساد اسيرهم باسير مسلم يجوز اجماعا مخلصا للمسلم اهل الحرب  
 ويشترط رخص انما ناسلما منهم انهم جائز ليحكم اذا وادعونا بشرط ان نرد  
 عليهم من جانا ناسلما جاز عندنا وعندنا لا يجوز الشط ولا يجب الوفا به فتح الامام  
 والمن في المختصر فكذا لا تصح وانما حكمه بالصحيح فتح بل بغير فهو المختار  
 عندنا ان نشاء خمس وقسم اربعة اجناس بين الفانيين كما فعل النزع بغيره وان شاء  
 عليهم وتوكلهم امرارا وظف اجرة على حاجهم واخراج على ارضهم وترك جمع ما في ايديهم  
 من الاموال عليهم ويترك المزاراة والنسوان كفعله عمر بن عبد العزيز طاب ثراه  
 الفاني بذلك لم تطب وقاب الشافعي في ذلك والرقاب اذ الحق ابطال حق الفاني  
 في الرقاب بالقتل بكتلة بالحق وانما في الاراض فلا يلزم عليه ان يسميها بين الفانيين ويعرف  
 الجحش العصاد وفيه ولنا ان البع علم جعل ذلك باهل مكة وقد فسخوا فم افعال الشافعي  
 لا كذلك انما حكمه بالصحيح ففتح لا بالعرف بل بصير الفانيين والصحيح ما قلنا فقد قال الكرخ  
 قد كان اهل العلم يجمعون على فتح مكة عنوة وهما في حديث قول بعد الما من انما ففتح صلى  
 من المبسوطين المن هو المنة بالغارمية سباسب فها من من المصالح فخش الغنية  
 وتاريخهم سهم ذوي القرابة وتقبل المنة الكذابة كان يسمي في عهد رساله  
 على خمسة اسمهم لرسول الله وسمي لروى القرط وسمي المذلولون بقرابة رسول الله  
 كسبها ثم وبنو عبد المطلب وسمي للمساكين وسمي للفقراء وسمي لادن السبل وسمي  
 لرسول الله صم سبقت لموته عندنا وعندنا بل يعرف الى خليفة انما سهم ذوي القرابة  
 فعندنا سقط ايضا بوفاة علم ففتح على ثلثة اسمهم سبقت لموتهم وسمي للمساكين و  
 سهم لادن السبل فيفضل فم اذ ذوي القرابة والاصناف الثلثة ولا يفيض الى اغنيائهم  
 وقال الشافعي لم يفسد الجحش الا يوم البعثة يسوق فيهم غنيمتهم وفتحهم وصغيرهم وسمي  
 واجازة في ذلك الاقليم والغائب ويكون لبيها ثم وبنو المطلب دون غيرهم وسمي  
 بينهم للذكر مثل حظ الانثيين من المبسوط الباكر والهداية والموسيط المسك الثانية

وأما يعرف هو الذي يبيع الأثار ويعرف الأنساب بالبطر إلى الأعقاب يعني يعرف شبه  
 الأولاد بالآباء فيجوز أن هذا الولد من فلان وهو الفارسية في شئنا من شئنا من  
 قاض يقو قاضية أي تبع أثره وهو مقول الفقه ويطلب قبيل من الميسر والوسط  
 والطلبة وغيره **كتاب** **الملك** عرف الملقط الملقط  
 وبلغنى الأكل ما يلقط من بعد عرقه كما استرط مدع التوفيق ولم يظهر الملك إلا  
 شأ نصفه بها على قويا وعلى نفسه فقرا كان أو غنيا عند وعندنا ليس له ذلك أن كان  
 غنيا **كتاب** **جعل الأبق** لجعل لولد الأبق من مسير سقر  
 وليس بالواجب جعل الأبق بالرد إلا بالشرط سابق من غير شرط عندنا لا يبرح  
 بغير عفو وعندنا يجب الرجوع **كتاب** **العصب** عصب  
 زوايد المصنوب بالضمان وهكذا منافع الاعيان جارية فيما الف مثلا فإذا زادت  
 عند زيادة منفصلة كالجزال والسمن أو منفصلة كالولاء واللين فعلى الزيادة بحديث  
 احاد عندنا حتى لو هلك من غير من لا يضره وقال الشافعي لو اهدى بغيره مضمون فبيعه  
 ولو اهدى المالك فطلب الزوايد فتعذر عن التسليم بغير إجماع من الميسر والحقفة المسئلة  
 الثانية المنافع بغير العصب أو بعصب عبدا وبمسكه زمانا ولا يستقر وصون  
 الانكاف أن يستقر عبدا أو من طريق البرغري عصب خطه فطعمه أو زرعها  
 والحق لا يقطع حق الأول كذا جعل الشافعي جدي الميراث أو عصب ساجدة فاذن  
 في بناء لا يقطع حق المالك عند وعندنا يقطع وكلها العاصب ومنها ولا يجلد الانتفاع  
 حتى يودي بولها استخسانا والقبائل أن له ذلك وهو قول الحسن وزفر لثبوت الملك حتى  
 لو هبوا وأبعد جاز وجه الاستخسان سدا باب العصب ونفاذ بيعه مع الحرمة لغيرها  
 الملك الفاسد وإذا أدى الدين يباع لمصلحة المبادلة بالتراض وكذا إذا أريد لسقوط  
 حقه وكذا إذا أدى بالفضاء أو خذ الحاكم أو خذ المالك لا يرضى فله لا يقض إلا بطلبة  
 من المملانية والساج خشب تجلب من الهند من التاج المضمونات ملك بالعصب  
 ولا يصير بالضمان ما يضمن ملكا لمن أدى الضمان فاستثنى عندنا الضمان  
 مستند إلى وقت العصب عندنا وعندنا لا يملك بالعصب أصلا كذا ذكر في الطريقة  
 العمالية وكذا في طريقة البرغري والسر حكى ملك هذا القضاء بالضمان أو عند التراض

هذا من غير شرط  
 في بيعه بغير شرط  
 في بيعه بغير شرط

وذكر المحيط أن الصحيح عند المحققين من مشايخنا بهم الله على قضية من هبنا فحاشا  
 لا يملك الاعتداد بالضمان أو العضاة بالضمان أو بغيره كضمان على الضمان فاذن  
 وأحر من هذه الاشياء الثلاثة تمت الملك والأفلا فلت قول بالضمان يحمل الكل  
 وقا كذا كذا إنما يظهر إذا كان العصب عبدا فأبقى أو فسد وقضى القاض إذا الضمان  
 فاذن أو بغيره فاذن ثم عاد العبد يكون ملكا للعاصب عندنا وعندنا يعود إلى ملك مالكه  
 وكذا يظهر في الكسب قال أكسبه يكون مملوكا له بسبب ملك الأصل عندنا وعندنا يكون  
 ملكا للمالك ويظهر للكسب أن مات عبدا أو الضمان فقد فاعلى العاصب وعندنا على المالك  
 من الطريقة العمالية ولا يبرح أو يبرح وهو بطيب فوضعه عصب طعاما ثم أطعمه مالكه  
 وعاصبه الشئ إذا أطعمه مالكه وليس يبرح عصبه حتى أكله وهو لا يبرح أو كان ثوبا  
 فكسبه حتى يحرق لا يبرح العاصب عن الضمان عندنا وعندنا يبرح وعصبه بالشرع  
 لفظ المصنف وما على المسلم علم أن دبح حيز يرضى أو الجرح سمع مسلم أو دبح  
 انفس حيز يرضى أو حيز من لا يرضى عندنا بغير المسلم فقه الجرح والرضى مثله وفيه  
 احديث **كتاب** **الوديعة** سافر بالوديعة بغير كيف  
 وكل من سافر بالوديعة فإنه يضمن بالشرعية ما كان ومنه من باب النسخ  
 بوائده وموضوع خالف في السابق لم يجز العود إلى الوفاق خالف الموضع في الوديعة  
 ثم عاد إلى الوفاق بأن كانت دابة فركبها أو ثوبا فلبسها أو عبدا فاستخدمه أو أودعها  
 عند غيره ثم زال الخلاف فردها إليه زال الضمان عندنا خلافا لمن الهاء واسما علم  
**كتاب** **العارية** والمستعار عليه مضمون يضمن له صلا المأمون  
 العارية أمانة عندنا إن هلك من غير تعد لم يضمن وعندنا يضمن وحمل الخلاف أن يحملك  
 في غير حالة الانتفاع إذ لو هلك في حالة الانتفاع بالانتفاع لا يضمن إجماعا وكذا لو هلك  
 بالانتفاع في أصله أو في قول أو بغيره الطريقة العمالية وإنما يضمن في الهلاك إذا كان  
 يضمن إجماعا وإنما يرضى بكونه مضمون العين فانه مضمون الرد إجماعا **كتاب** **الشركة**  
 وتبطل المفاوضات فاعقل وشركة الوجوه والتعدي شركة المفاوض لا يجوز  
 عندنا وعندنا يجوز وصون المفاوضه أن يشتركتا في كل قبيل وكثير على أن يشتركا  
 ويبيعا جميعا وشقي بالتعد والنسبة وكل واحد منها يعمل براه فله على أن يرضى بينهما

سافر بالوديعة كذا في الصحاح

سافر بالوديعة كذا في الصحاح









قال في المحلقة وحده الانتفاع ان لا يوجد في السوق وان كان يوجد في البيوت في البيوت المسكن  
 الثانية لا يجوز السلم في المحلقة عندنا وعندنا يجوز لانه يصير معلوما بيباعه المحلقة كالباب مثلا  
 وبالسكن كالجزء والشرط وبالبيع كالبخنة وبالصفة كالسكن او الوسيط او المزارع والشرط  
 بعد ذلك يصير ثم المحلقة ترد والكلية فان يكون فان فصاع من رطب اشترى  
 ناقصة محصورة او غيره او شاة ولم يعلم انها محصورة ثم علم فهو بالخيار عندنا بين ان يمسك  
 وبين ان يرد وعندنا ليس له ان يرد بها فان نصرة ليست بعيب عندنا ثم مده الزرع عندنا  
 ثلثة ايام فان لم يعلم لا يتصور في اقل من ثلثة كان له الخيار في بقية الثلث وقيل انه  
 على الفور ولو فاقه ثم ان الخيار لا يرد يرد بدل اللبن الذي اخذه صاعا من قرفان  
 كان ما عجب من اللبن باقيا فان اردته فله وجهان قال بعضهم لا يجوز الباع على  
 اخذه لانه صار بالحلقة فصار لا يسرع اليه التعذر وقال بعضهم يجوز قلت وهذا  
 اوفق بالنظم فان رد بدل التمر فربما اوجه فيه بردد وانما وضع في المحلقة ومن شدة  
 الباع ضرعه حتى يحمي اللبن فيصير ضرعا كالنصرة ومن كحوش فيرد المشتري فيه  
 لقراءه اللبن اذ لو كانت الثانية بنفسها في ثبوت الخيار وجهان وكذا لو لم يرد  
 البعد بالمداد او سودا فانه محله ان كانت او ضربت ثمة جارية او ضربت انا ان  
 او اعطى الدابة حتى ياربها فانه محله ان كانت حامل في ثمة تردد والكلية بالبيع اللبن المحلوق  
 وبان في بيع المصدر والمراد هو الاول ههنا من المبسوط والوسيط والمذهب والمغرب  
 ولا يغير المحلقة بيع يفتقر على العسل عند بعض فوجد البيع الفاسد كبيع العبد  
 بالخمر والخنزير وبيع الدرم بالدرهم والبيع بشرط في سدا او اجل محمول او بشرط  
 اختيار اربعة ايام لا ينفذ المحلقة عندنا وان انفصل به القبض وعندنا ينفذ المحلقة بعد القبض  
 لكن بشرط ان يكون القبض باذن الباع هو الظاهر لانه يكتفي به دلالة كذا اذا اقصه  
 في مجلس العقد استحسننا هو ان يصح من طريقة البرغى والهداية فان في المبسوط لكن  
 يثبت به الملك لخرام ولهذا لو كان جارية لا يحل له وطها وقد يحمي الملك مع اجماع كالعص  
 اذ تخمير ولا اجل للمحلول في البيع اذا استقطم لم يرفع فساد العقد اذ قوله  
 مثل قول فيرد به و قد مر في بابه وباطل شيوا شئ لم يرد وجهان شرط ان يخرج  
 شرعا عالم يرد كالجارية والغلام والطعام والنوب الذي في البيت والخط في

في البيع المحلقة  
 في البيع المحلقة

انما انما انما في الجارية والزيت في الرقبة والرقبة في المحلقة ونحو ذلك من عندنا  
 ولا يجوز اذ اراد وقال الشافعي باطل من المحلقة في الشرط والحق وان قال في المبسوط ان لم  
 يكن حبس المبيع معلوما للمشتري فالعقد باطل عندنا قولنا او اذ اراد ان كان حبس معلوما قال  
 قولنا وانما وضع في الشرط اذ لم يعلم من المبيع له وجهان ذكر في العدة وقال في المبسوط  
 في بيع عالم يرد قطبان ورتب شاة فباعه قبل ان يراه لا يجوز عندنا قولنا او اذ اراد قلت  
 فقال هذا الشرط في النظم ينصن البيع للملازمة المسئلة الثانية اشترى عبد اوجارية  
 بشرط ان يعتقه لا يجوز عندنا خلافا لقال في المحلقة فان امتنع المشتري عن اعطاء فدية  
 وجهان اخصا بجبر الثاني بخبر الباع في شئ البيع وانما وضع في الاعتاق فان عدا  
 ذكر من الشرط ان لا يعتق العبدان باع بشرط ان لا يبيعه او لا يعتقه ونحوه ليس  
 البيع عندنا ايضا وفي خيار المشتري اذ اعطى في بيع فدية المالك حيث اشترى  
 بالخيار ثلثة ايام وقبضه فملك في الثلث فعليه القيمة عندنا وعندنا يلزمه البيع  
 وحجب الثمن وانما وضع في خيار المشتري اذ في خيار الباع لو هلك يرد المشتري فعليه  
 القيمة اجماعا من الهداية وفي خيار الشرط اذ في خيار الباع لو زاد في الثمن  
 خيارا بشرط الا يورث عندنا وعندنا يورث فان الطريقة العلانية المراد من الثمن  
 عندنا ان العقد يفسخ بفسخ العارث كما يفسخ بفسخ المورث حال حيوة وانما ان  
 في موت من لا خيار اذ لو مات من عليه الخيار فاني بالاجماع من المبسوط  
 المسئلة الثانية الزيادة في الثمن والمثل حال قيام المبيع ببيع عندنا ويلحق باصل  
 العقد فحمل كان العقد ورع عليها وقال في البيع لا يبيع وانما وضع في الزيادة  
 اذ احتاط من الثمن لا يبيع بالاجماع وهل يلحق باصل العقد فعلى هذا الخلاف من الطريقة  
 افعلا لانه لا يفسخ الا بغير في التولية والملازمة حتى يجوز على الكثرة الزيادة ويكثر  
 على الباقية المحلقة ويظهر في البيعة ايضا حتى يرضى عن الشئ بما في الخط من الهداية  
 وقارة المبسوط الزيادة في الثمن والمثل عندنا هبة مستدرة لانهم بالالتسليم  
 ويستوى ان كانت الزيادة من العاقد او من اجنبي ولو لم يجهل في النظم اشار  
 اليه وشرطنا قيام المبيع لعمدة الزيادة اذ بعد هذا لا يبيع اجماعا لان المشتري  
 ثم يستند وليس ذلك بشرط في الخط ولا يجوز بيعه من غير حبس ويكفي البيع خيارا للمحلقة



بيع بين الجوز وقدر في كتاب المحرم المسئلة انه اذا حصل الايجاب والقبول  
 لان البيع عندنا ولا خيار او اصدفها في بيعه تغرق يا بدائها عن وطن البيع او لم تغرق الا  
 بل عيب او عدم رتبة وعندنا ثبتت لكل باطنها ضيا والبيع ما لم يتفرق من مجلس ما او  
 يقطع الخيار وليس للمشتري ان ياكله ان طاعنا او يتصرف فيه ببيع وعين قبل الشوق  
 او قطع الخيار كذا في الطريقة وباطل ان يترك العاقد عن كل عيب وهو في سيرة  
 باع عبدا وشروط البراءة من كل عيب فليس له ان يترك عيبا عندنا وان لم يسم  
 العيوب بعددها ويذكرها في البيع والمشتري وما لا يعلمه من نظم البيع  
 وعندنا لفق لا يصح البراءة بناء على هذه من ان لا يبرأ من حقوق المجهول لا يصح  
 ونفسه البيع لا يشرط في ان يفتي العدة الرد وطل النبيذ لا يمنع الرد والبيع  
 والوطى في النبيذ لا يمنع عن ردها بعينها بل يرجع ائخذ وعندنا من الا  
 برضا البائع نقصها الوطى ام لا وقوله يرجع من الوجه وهو بعد عدها يزاد ما  
 وضع في النبيذ اذ وطى الذكر يمنع اجماعا من الطريقة النظامية بشرط ما باع باقل  
 لو باع بالقبول والبيع المشتري قبل ان يتفرق وجه هذا واشتوى ما باع في  
 الذي اشترى قبل نقد الثمن لا يجوز عندنا خلافا له ولو باع بالرد ارم فاشترى بالرد ارم  
 لم يجوز استحقاقا ولو رخص لا شعور فانقص من حيث السوفى اشتراه باقل ما باع لم  
 يجوز ولا عين للسعر من الكفاية وانما قال قبل الانتقاء اذ بعد نقد الثمن يجوز  
 اجماعا وانما وضع في الشراء باقل اذ اشتراه ما باع باكثر ما باع او يملك بعد نقد  
 الثمن وقبله يجوز اجماعا من الطريقة الباعية وعندها يبيع الثمر على الشجر قبل  
 ويبطل العقد على الثمار ويقبل اذ اكل الثمر لا تجوز للاذكار لا يجوز عندنا  
 وعندنا يجوز اذا صار بحيث ينتفع به في المختلف فان شجرة العذري قال بعض  
 مشايخنا انما يجوز بيع الثمر على الشجر بعد الطلع اذا كان ينتفع به من الوجوه وان  
 لم يكن ينتفع به رجحنا لا يجوز البيع لانه المال ما يكون منتفعا به والبيع انما يجوز  
 بيعها بعد ما طلعت لانه اشترى ما يبيع منتفعا به في ثاها كان كالمشتري عندنا صغيرا  
 او مورا او محشا وكذا الخمار والهذابة اشترى عبدا لم يترك الثمن ثم افسس  
وقته افسس كان المشتري يباع السلفه دون الفروكا او مات مفلسا

١٠٩٩  
 ١١٠٠  
 ١١٠١  
 ١١٠٢  
 ١١٠٣  
 ١١٠٤  
 ١١٠٥  
 ١١٠٦  
 ١١٠٧  
 ١١٠٨  
 ١١٠٩  
 ١١١٠

هذا هو الذي  
 صدر في سنة  
 ١١٠٩  
 ١١١٠  
 ١١١١  
 ١١١٢  
 ١١١٣  
 ١١١٤  
 ١١١٥  
 ١١١٦  
 ١١١٧  
 ١١١٨  
 ١١١٩  
 ١١٢٠

١١٢١  
 ١١٢٢  
 ١١٢٣  
 ١١٢٤  
 ١١٢٥  
 ١١٢٦  
 ١١٢٧  
 ١١٢٨  
 ١١٢٩  
 ١١٣٠

لا يثبت للبائع حق الفسخ بل يباع المبيع ويقسم الثمن بين العرفاء بالخصر وقال الشافعي  
 مست للبائع حق الفسخ من الطريقة العالدة وموضع الخلاف بعد قبض المبيع اذ لو كان هذا  
 قبل قبض المبيع فالبايع احمى اجماعا عن العون دخل الحق في دار الاسلام باسان واشترى  
 وكذا في ديننا عبد اسلم وصحنا لم يكرهنا عكس عبد اسلم جاز الشراء عندنا  
 ويجوز بيعه وعندنا البيع باطل ثم وضع المسئلة المستأمن في سيرة المبيع كما كتبت  
 ووضع في المبسوط في الفسخ فقال اشترى الذي مملوك مسلمانا صغيرا او كبيرا ذكر او انثى  
 من مسلم او ذمى جاز شراؤه عندنا خلافا له ثم جبر عندنا على بيع العبد من المسلم فخلصا  
 عن ذلك استخلافه ولا يترك لبيعه من كافر آخر وان كان لو باعه يجوز لان العتق فيه  
 فلا يملك منه ولو لم يبعه حتى اذ دخل دار الحرب يفتق عندنا في حقيقته لانه خلافا لصاحبه  
 من المحيط وكذا لو اشترى موصيا لا يجوز عندنا ويجوز ويجبر على بيعه ثم انما يراى في الاربع  
 مرتين باب ذنوبه وادخل النفل يفتق ثم فعل بالضعف قبل القبض والفضل محل  
 او يفتق العبد وثوق الثمن قيمته طاب قال لم يضمن زوايد المبيع ليست بمبيعة  
 عندنا ولا فسخ لها من الثمن اصلا وعندنا مبيعة ولها فسخ من الثمن عند القبض  
 وعلى هذا الاصل مسائل منها اذا اشترى نخلا بغيره ثم فسخه قبل ان يملك الثمن  
 فحق الثمن في يد البائع حل الفضل له عندنا لانه لا مقابل الثمن وعندنا يتصرف بالثمن  
 بالفضل يجوز ان يبرأ ومنها اذا اشترى جارية قيمتها الف بالف ثم ازاد ثمنها  
 قبل القبض فصارت الفين فثمنها انسان فضمن قيمتها الفين واختار المشتري  
 امضا البيع ونقص الثمن انما لا يتصرف بالفضل عندنا وعندنا يتصرف  
 او ولدت مبيعة ثم قبض فلا يثبت له من العوض وفيها المبيعة اذا  
 فاد بغيره هو بغيره ولا لام باكل بغيره فان يبيع لدت قبل القبض ثم قبضها  
 فالثمن ينقسم عليها عندنا فاذا وجد باطلا عيبا يرد به حصته عندنا وعندنا لا يرد  
 الولد ويرد الام بكل الثمن وليس الزوايد المنفصلة مانعة الرد بحجبه قوله  
 فلهذا اربعة اوصافها زوايد المبيع لا يفسخ لها ومنها ان الزيادة المنفصلة  
 بعد القبض لا يمنع الرد بالمبيع عندنا فيعكس الزيادة ويرد الاصل بكل الثمن وعندنا  
 معك الرد لانه لا يملك رد الزيادة مع الاصل لانه لم يرد عليه البيع فصار فلا يرد عليه

لو اشترى في البيع فهو لا يرد  
 اشترى في البيع  
 والفضل هو الذي  
 والاراد بالبيع  
 يتبين في التماسه

في البيع والشراء  
في البيع والشراء  
في البيع والشراء

# كتاب الشفعة

الشفعة قصدا ولا يكتفى به الاصل بزود الزيادة لا يرد الى الزيادة  
وتثبت الشفعة في العقار بشركة البعثة لا يجوز ان قال الشافي لو ابدى لا يثبت الشفعة  
الا للشركة في البعثة ولا يثبت للمشارك وان كان ماله في عقارها يثبت او لا للشركة ثم للشريك  
في العدة ثم للشركة في الاساس ثم للشركة في الشريك في الطريق او طريق خاص بان  
يكون في سكة غير فدية ثم للمشارك والملازم الذي لكل واحد حصة على حدة وليس  
بينهما بطلان فتمت لضيق المكان والتصاقهما بطلان حتى لو كان بينهما طريق نافذ فلا شفعة  
بما بين جامع الحبوب وقيل للشافعي قول مثل قولنا ذكر في الوسيط واختلاف في الجار الملازم  
والمشارك في السكة الا ان فدية فان لا الشفعة عندنا اما الجار الملازم في السكة الا ان  
فلا شفعة في الجار جامعاً ويصح على قدر سهام الشركة وتورث الشفعة من هلك  
الشفعة عندنا على عدد الورث دون مقادير الاضياء وعندنا على قدر النصيب وبما  
في ذلك بين مائة نفر لا حصة نصيبها ولا في ثلثها ولا في سدسها باع صاحب النصيب نصيبه  
وطالب الاثر في الشفعة فبطل البيع بينهما نصفان عندنا وعندنا اثلاً فاعذر  
ملكها وان باع صاحب السكس نصيبه وطلب الاثر في الشفعة قضى بينهما اجاسا عند  
من المبسوط المسئلة الثانية مات الشافع يورث شفعته عنده وعندنا يبطل قال  
في الهداية من اذ مات بعد البيع قبل القضاء بالشفعة اما اذ مات بعد القضاء بها  
قبل ثبوت الثمن وقضيت فالبيع لازم لو رثها جماعة حط الباع بعض الثمن عن المشتري  
وحط البعض عن البايع لا يوجب انحطاع الشفعة فالشفعة ياخذ بكل الثمن ان  
شاء عندنا وعندنا يحط عن الشفعة بقدره ولو كان الشافع اخذها بكل الثمن ثم حط  
الباع عن المشتري بعض الثمن يحط عن الشفعة ايضا حتى يجمع بذلك العذر على المشتري  
لانه ظهر ان اخذ منه ثمن حقه لا تخاف انحطاع العقد كما مر في البيع وعلى هذا  
لو اخبر ان الثمن الف فسلم ثم حط الباع بعض الثمن فهو على شفعته وانما وضع في حط  
بعض الثمن اذ لو وهب منه كل الثمن ياخذ الشفعة باكل اجماعاً من المبسوط  
والاخذ بالشفعة الى يوجب ثبوت ترك اذ اراد عليه العقد اخذ الشفعة اذا  
من يد المشتري او من يباعه فالعقد على البايع شاء على ان حقوق العقد ترجح  
للمالك عن العاقبة عندنا وللشفعة اصل نصيب المشتري من مشتري من باعها غير فاعذر

اشترى داراً من اثنين منفعة واحدة فلو ان باع حصة واحدة بالشفعة عندنا وعندنا  
الكل لا يثبت لكل كتاب الاجازات  
منافع الاحيان في الاجازات في الحكم كالايمان في الاجازات منافع بالاعيان  
في حكم الملك والقبض وغيرهما من احوال العقد وعندنا لم يلحق بها كفى الاجازات عقد يكتسب  
فتشعده عليها شيئاً شيئاً حيث جازتها وعلى ما سأل منها ان الاجازات لا تشفع  
فما لها نقص بقدر بيع يرض ولا يورث العاقبة من شفعه بالهذر عندنا ولا  
عن عيبها في البيع وعندنا تشفع فيه لانها بيع شفعة فشا وهو لم يرض بثبوت حكمه  
مع هذا العذر وجعل عناه الى الفسخ فيه تفصيل ومنها ان لا تشفع بوث اصل العاقبة  
عندنا كالباع وعندنا لا تشفع لان المنافع او الامور صارت ملكاً للثمن والعقد ان يؤول الى  
منه ويملك الاجرة بغير العقد مثل المشتري مثلاً للغير ومنها ان الاجرة يمكن بغير  
العقد عندنا كما نقر في البيع لان المبدل ملكه في الحال وعندنا لا يملك الا بشفعة الشفعة  
او بشرط التجمل او بالتعجيل من غير شرط فثبت وثابت الخلاف ان لا يثبت للجار  
ولا لاية المطالبة بشفعة في الحال عندنا وعندنا يثبت ولو كانت الاجرة عيلاً وهو في  
لا يفتقر عليه في الحال عندنا وعندنا يفتقر في الطرف النظام وبدء العلاء في المحيط  
الاجرة لا يملك بغير العقد ولا يجب ان اها الا بعد شفعته الشفعة اذا لم يشترط  
التعجيل وان كان ثبت الاجرة عينا او ديناً وهذا رواية اجماع وهو الصحيح في رواية  
الاجازات ان ثبت الاجرة عينا لا يملك بغير العقد وان كان ديناً يملك ويكون  
بمؤد الدين الموجب والمؤد ان اجرة ما تقبله بغيره فان ما قد فعل  
ومنها ان المستاجر اذا اجر ما استأجره بالكرما استأجره ولم يزد شيئاً يجوز عندنا  
لا يجر ما قد غش بالقبض وعندنا لا يجوز ذلك بغرض الجواز وعدمه في النظم والشرك  
وتكن ذكره مبسوطاً هو زمان في الاجازات وقيل خلاف في الطب وعنده فقال  
استأجره الى مكان معلوم جعله شيئاً مثلاً ما اوجها بالكرما ذلك في ذكر الموضع  
على ان يجعله على مثل ذلك ويجوز لان ثبت استأجره بواحد من غير ان المالك يفيده  
بالمالك وهل يطيب له الفضل ان كان رادعاً شيئاً كالحق والجراد طاب والافدا  
بل يشترط ولو كان اعطاه لم يطيب له الفضل لان الفضل ان يطيب بزيادة

نور والارادة المستاجر قوله  
جاز ما قد فعله ان طاب الزيادة







من دين الله يقض به دين عجم المرضح وعند بقسم تركه على كل الدينين بالنسبة  
 والجمع ان عجم دين الله يستويان في الاستحقاق وكذلك عجم الدين المرضح وكذلك عجم  
 الدين الذي ثبتت في حال المرض بسبب ما شهد معاين يشاؤون عجم دين الله في  
 الاستحقاق من طريقة السدححق ويكره المير بالدين على حورته بمسقطه لا كمالا اخرى  
 على الميت فصدقة بعض الورثة بوض من حصه المصدق جميع الدين عندنا وعند يوضف منه  
 ما يخصه من الدين وهو قول الشيخين واحسن البصري وما كذا ابن ابي ليال وسفيان ثم  
 قال القبيعي اوله لثبوت الوارثه وهو اختياره وسواها من الفرزدق في التتمه قال في دعوى كماله  
 قال الامام اكلوا في قالوا شئنا صحتها فيها روينا في ظاهر رواه اصحابنا محتاج الى زيادة  
 في ما يشترط في الكتب وهو ان يقض عليه الفاضل باقرار ويجوز الادوار اكل الدين في نصيب  
 قالوا في حفظ هذا الرواية فيقولون قال لا فذكر ما ليس بهذا في بعض النسخ قال  
 لغتان على الفرض في الرواية او قال الاشاعره الاستفتاء عند وسقط فدرجته في التوب  
 وعندنا يلزمه كل الف ودفاعة مرت في باب محمد بن ابي اسد الابن ميراث ابنه ثم امر  
 ولواقر الابن باين ثاقي لم يشترك في الارث والوصاية باب آخر للثبوت لاشركه في  
 الميراث عند وعندنا ياخذ نصف ما ورثه وانما وضع في الشركة في الارث لان النسب  
 لا يثبت اجماعا وكل من في مجلس الفاضل امر على الدين وكل لا يعتبر حوزة باب في قوله انه  
**كتاب الوكيل** وباطل مع الوكيل بالنسبة واخبر في الغيبة ما في الفضا  
 الوكيل يطالب بالسنة عندنا خلافا لم على قول الشيخ يجوز البيع بالنسبة طالبت  
 للمدة او قصرت وعندنا حبيب لا يجوز الا بجل متعارف في تلك المسئلة من الفتحة السله  
 اثباتية عزل وكيله غيبته جميع عند وعندنا موقوف على علم ونفقه جاز في حق يعلم  
 وجب قولي فيه التوكيد بالفتح وغيره والخلاف في العزل المصنوع اما الفضي فممنوع من  
 غير علم اجماعا من الهداية والتتمه وغيرهما **كتاب الكفالة**  
**فما هو الكفالة** وباطل كماله بالانقيس ولا يعيد الدين موت المغلس الكفالة بالنفس  
 عندنا باطل وعندنا صحبه فلت ذكره الشرح ان الكفالة بالاعيان المصنوعة كما  
 لمعصوب على هذا الخلاف ايضا لم يتعرض لذلك النظم لما ان عندنا في حاله في النفس  
 قولا واضحا وله في العين قولان من الطريقة العلما السله اثباتية من المحتال

هذا هو الوجه في كماله  
 في قوله لا فذكر ما ليس بهذا  
 في بعض النسخ قال

هذا هو الوجه في كماله  
 في قوله لا فذكر ما ليس بهذا  
 في بعض النسخ قال

بطلت البيع

عليه مفلسا يبرء الدين الى فتمت المجمل عندنا خلافا له قلت وانما خطل الموت مفلسا  
 من ان في جود احوالهم اختلف على هذا الخلاف ايضا فان بالموت مفلسا ينفعه احواله  
 ويعود الدين بمجرد الموت اما في الجود فينفسه ويعود عند بعض مشايخنا واليه الاستشارة  
 في قوله ولا يعيد الدين موت المغلس حيث اضاف الاعيان الى الدين اما الجود مع مفلس  
 من حيث حق الفسخ لا يعود الدين بنفس وهذه الفاضلة مستفادة من الطريقة العلما  
**كتاب الصلح** ويبطل الصلح على الاكثار وذلك كالرثوة في اعتبار  
 الصلح على الاكثار كما ينظر في خلافه والمراد بجواز الصلح اعتباره في اثبات ملك  
 المدعي في بدل الصلح وانقطاع حق الاسترداد للمدعي عليه وبطلان حق الدعوى في اصل  
 المدعي من الطريقة العلما وقارن طريقة البرعي ما صدر المال في القضاء ويجوز اخذه فيما بينه  
 وبين استحقاقه ان كان صادقا وعند المدعي عليه ان ينضم من التسليم وبعد التسليم  
 يسترد قارن المبسوط والصلح على السكوت على هذا الاختلاف بان لم يجب المدعي عليه  
 الا بالقرائن ولا بالاكثار ويجوز مع الاقرار اجماعا وكان الشيخ ابو منصور له ان يقول لم  
 يعمل الشيطان في اتيان هذا العداوة وبالقضاء بين المسلمين مثل عمل باطل الصلح على  
 الاكثار لما في ذلك من امتداد المنازعات بين الناس قارن المبسوط ولست نقول به  
 فمن ابطال ذلك انما ابطاله احتياطاً للتحريم والحكم والرشوة والدلالة والدلالة في الكسب  
**كتاب الرهن** والرهن في الاستحقاق بين العين  
 لا يملك حينئذ بالدين حكم العهد للرهن عندنا صيرورة المهرن احق بمقتضى عندنا  
 البيع وحق المطالبة بجهلا كما ان اختلف قارن طريقة البرعي حكم الرهن عندنا اختلف  
 بيع الرهن بالدين وعندنا حكم ثبوت ملك اليد مع اتفاقهم على ان كليهما مستحقان بعد  
 الدوهن فان حق البيع بالدين عندنا ثابت وعندنا حق البيع ثابت ايضا لا اتم  
 اختلفوا فيما هو المقصود ببيع الرهن فخذنا المقصود هو ملك اليد وهو الحكم  
 الاصل وحق البيع بالدين من قرأه وعندنا الحكم الاصل هو استحقاق البيع بالدين  
 وحق الحبس وسيله البه ودليلنا ان الحكم المقصود بالبيعة ما ثبتت عين العبد  
 ولا يملك عقبيه للرهن بيع الرهن بالدين انما يملكه اذا جرح عن قضاء الدين

هذا هو الوجه في كماله  
 في قوله لا فذكر ما ليس بهذا  
 في بعض النسخ قال

بطلت البيع  
 هذا هو الوجه في كماله  
 في قوله لا فذكر ما ليس بهذا  
 في بعض النسخ قال

حينما ثبت عقيب العقد وانه امانة فلو هلك لم يسقط الدين الذي عليه لكن  
 الرهن امانة عند ولا يسقط شيء من الدين بهلاكه وعندنا هو مضمون بالاقول في  
 من قيمة ومن الدين ونفسه ان يكون الدين عشرة وقيمة الرهن خمسة عشر  
 فالخبرة الزيادة عندنا امانة الماد حتى لو هلك بسقوط الدين والزيادة امانة وان  
 كان الدين خمسة عشر وقيمة الرهن عشرة يكون مضمون بعشرة حتى لو هلك بسقوط  
 العشرة ويرجع المهر من على الراهن بخمسة وليس يبرى حكمة الى الوكز وفي المشاع  
 جابر ويسقط ولدت المهرهون ولكن بعد الرهن ضاررهنا معها عندنا وكذا  
 الدين والصوف ونزل الخلل والشجر وعندنا لا يصير شيء من ذلك هافا في الميسور البكر  
 والخاصة امانة الدار والعبد والارض لا يصير رهنا عندنا ايضا لانها بدل المشاع والاصل  
 فبانه انما نوعان نوع لا يدخل في الرهن وهو ما لا يكون متولدا من الدين ولا يدر جزء من  
 الدين نحو اكتسب والهبة والصديقة ونوع يدخل وهو ما يكون متولدا من الدين كالولد  
 واخوانه لا يكون بل لا عن جزء من الدين كالارض والعم ومعه دخول في الرهن انه يحبس  
 الاصل اما لا يصير مضمونا حتى لو هلك هذا الماد لا يسقط به شيء من الدين من المحيط السك  
 اذ ثبت رهنا المشاع لا يجوز عندنا سواها وكان محتملا للنفسه ثم بعض ايماننا عبر وابعدان  
 ابطالان والصحيح انه منعقد بوصف الفساد من الطريقة العلمانية ثم الشيوع المخالف  
 بيطر الرهن عندنا الاحالة اما الشيوع الطارئة بان رهن جميع الدين ثم سقى في النصف  
 منع ايضا هو الصحيح المسئلة ان لا يراهن بكلا ستراد الرهن قبل وقتنا الدين عند  
 لانه ملكه وتعينه نقض الدين من ثمنه لا بطلان بستراده وعندنا لا يملك الا بغير ابطال ملك  
 اليد وجب عليه وهو المعنى بقوله ويسقط وجابر يراهن اذ ينفقه بعينه وباطل اعتناقه  
 للواهن ان يمتنع بالمهر من عند فيستقيم العبد والجارية ولو اجرهما ان شاء ويركب  
 الزانية وبواجرها ويبرئ لينا عندنا لانه ملكه وعندنا ليس ذكره والوطن ممتنع اجماعا  
 وانما وضع في الواهن اذ ليس للمهر من ذلك اجماعا الا اذا كان الرهن من الميسور والاطن  
 المسئلة ان ثبت اذا احتق الواهن العبد المهرهون بطل اعتناقه عندنا ان كان موعدا  
 قول واحد وان كان موسرا فلا قولان وعندنا ينفذ ويضمن قيمة ان كان موسرا

الكل

ويكون رهنا مكانه وان كان مفسدا اسر العبد فبمته ويكون رهنا عندنا ويصح الجبل على  
 المول كتابه **الأكراه** ويمتثل القائل بالأكراه ايضا مع المبيع  
 ذي الشفاء اكراه انسانا على قتل غيره بالسيف فقتل بحسب انصاف عليها عندنا  
 من رهبتا من في باب يعقوب وقوله ذي الشفاء ان ذي الشفاء هبة طلاق المكره في  
 ولا يجوز للذرة العتاق كرهنا ولا العبد والطلاق عتاقه ونحوها ومنزله ويمينه  
 صحيحنا فاعندنا خلافا لقال في طريقه الرهن تصرفات المكره كلها منعقدة في الاثبات  
 اما ما يكون اقربا واخيارا فهو باطل الا في الاثبات ما لا يحتمل الضم كالنكاح والطلاق  
 والعتاق والنفذ والعبدان فانها ينعدم المكره كما ينعدم الطابع ومنها ما يكون محتملا  
 للضم كالنكاح والطلاق والخبة فانها ينقض على الاجازة بعد ذلك الاكراه وقال السك  
 تصرفات المكره كلها باطلة قلت انما تصرفه النظم صورا لا يجعل الضم لان اختلاف فيها  
 ثابتا من كل وجه فوعده باطل في الحال وعندنا معتبر في الحال انما يحتمل الضم لما توقع  
 على الاجازة لا يكون جازية في الحال من كل وجه عندنا ايضا بسقوط فيها ومع الاثبات فاحذر  
 عنها لهذا كتاب **المادون** والادون في نوع من الادون

لا يستعمل الا انواع بالاجماع من غيايات زفره الله وحاسكوت سيد العبد اذا  
 رآه باع واشتق اذ لا من في باب زفره الله ولا يباع عبده المادون  
 بالذين حين اشترى الذبون رقبته العبد المادون المستغرق باليون لا يباع فيها  
 ولا يطالب المولى به ويشترط لطلبه اما بعد الحق عندنا وعندنا يباع في ديون  
 النجاة الا ان يعدمه المولى بقضاء الدين ويبيع كسبه ودينه بالاجماع ودين النجاة  
 ما وجبت النجاة او ما هي معناها كسبه والشر والاجازة والكنه ورضان الغنم  
 والوداع والامانات اذا اجمعا وما يجب من العسر بوطر المشتركة بعد لا تخلف الى  
 الشتر فيلحق به من الهداية وغيره ونفس المادون الاجازة من نفسه كالتحان  
 اجماع المادون لنفسه فيما يبرأه من الاعمال يجوز عندنا خلافا له وانما وضع في الاجازة  
 اذ لو رهن نفسه وابعد لا يجوز اجماعا وانما وضع في نفسه اذ لو اجر كسبه جارا اجماعا  
 من المحيط وباطل تصرف الضم يحكم اذن الاب والوصي اذن الاب والوصي  
 للضم لا يصح عندنا وعندنا يبيع تصرفا بعد الاذن ومحل الخلاف الضم العاقل اذ في

كشاده  
 ربه تعالى  
 او اذن له بنفسه  
 او غيره  
 لا يملك بيع نفسه



عند العاقل لا يجوز اجماعا واقداما على اذنه دليل على انه عاقل اذ العاقل لا يفرق  
 بين الحق والباطل بل العاقل ان يعرف ان البليغ سالب للملك والنشر اجالب وتعرف الغنى  
 البصيرة من الفطن لا تفتي العاقل فان كل من لقن البيع والشراء يتلقاها واخذلاب  
 في تصرفه وادبر من الضم والضرر اذ في الضمان المحض لا يميل اصلا وان اذن له وفي  
 النافع المحض يؤهل قبل اذني كتاب **الديانت**  
 والفعل عند ما وجب التكبير والقتل والمال على التخيير الفعل العدل  
 يوجب الكفارة عندنا خلافا له المسألة الثانية قال الشافعي في قول موصي الفعل  
 المهر شيان النقص والدية وولي القتل بالثمن ويستوفى ايهما شاء وعلى هذا القول  
 اذا قال غفر تركه النقص كان له المطالبة بالدية والمذكور في النظم قول الاول  
 وعندنا في حق النقص لا غير ولا يصير مالا الا بالراضى من ابيها وبينه وبينه صلحا  
 سواء كان يملك الدية او اكثر من الميسر المالك من شريك الاب والجد والجور او الصبي  
 القتل بالثمن اشترى رجلان فقتل رجل على احد صاحب المقتول فقتله بسلام  
 فلا نقص على واحد منهما وعلى كل واحد منهما نصف الدية في مال موصي في ثلث سنين  
 عندنا وبقا الشافعي على الاجتهاد النقص وعلى الاب نصف الدية في مال حال او النافع  
 مع البصير او المجهول اذا قتل رجل بسلام فقتلنا لا نقص على الاب في وقت فقتل  
 زفر على النقص مينا على قوله الذي يقول بان عبد البصير والمجهول عدو على قوله الذي يقول  
 عدوا وحظهما سواء ولا نقص على الاب في الخط والعماد اذا اشتكى لا يجب النقص على  
 واحد منهما اجماعا من الميسر المالك ومقتضى هذا البصير وفيه في مال ولا بد من تحصيله  
 وفيه تكفير وفيه الارث ومثل المجهول عند النكاح البصير او المجهول اذا قتل انسانا  
 بسلام عدو لا يجب النقص اجماعا اما في الاحكام الاخرى فكل من قتل عدو عدو وحكم  
 القتل خطأ عندنا وبسبب تعليم ان الدية على عاقلته عندنا وعند من له ان البصير اذا  
 قتل موهوما عدوا او خطا لا يحرم عن الميراث عندنا خلافا له وانه لا تارة عليه عندنا فان  
 له لان احرمانه والتكفير حكم اجنبية وهو ليس من اهل النكاح والبر لا يقتل بالجماع كقتل  
 كالديار بالبر كذا في عرفي والاول المعصية والمال لولا هذا اذا اوتيت فيما قد جنى  
 اما اذا كانا معا فقتلنا فيد في قولنا فيما بينهما واحد فقتل جماعة يقتل عندنا بهم

هذا هو الحق  
 لا يوجب التكفير

هذا هو الحق  
 لا يوجب التكفير

جميعا على سبيل الكفاية ولا يجب الدية وعند ان فتلهم على النفا في قتلهم بالاول ويجوز الدية في قتلهم  
 فان فتلهم معا يوجب بين اولياء المنتولين فابهم خرجت قرعة قتلهم ويجوز الدية في قتلهم  
 في العون لان في قول الاخر يقتلهم في قتلهم با في الدية في قتلهم في قتلهم في قتلهم في قتلهم  
 وفروا بالديار بالبر كذا في عرفي والاول المعصية والمال لولا هذا اذا اوتيت فيما قد جنى  
 رجلين يقتلهم بينهم معا عندنا في قتلهم با في الدية في قتلهم با في الدية في قتلهم با في الدية  
 فقتلهم على النفا في قتلهم بالاول منها وثلث في الارض وان فتلهم معا يوجب بين اولياء المنتولين  
 لمن خرجت قرعة والارث لانه كذا في الميسر المالك من شريك الاب والجد والجور او الصبي  
 احدهما النقص من النقص وفصل في النقص في حق النقص في حق النقص في حق النقص في حق النقص  
 وقد اجمعوا في وجوب شيء في حق النقص في حق النقص في حق النقص في حق النقص في حق النقص  
 بالمال بطريق التعديل لقول الشافعي في قوله وهو لفظ المصنف كذا يحفظ لغة وفنائه ان الواحد لا يسل  
 بالجماعة كقتله فان الدية لا تارة لا يقطع بالبر كقتله فاعين من بين ما كتب في العون كذا في الدية بالاول  
 بالكتاب ثم اليونان فقتلهم بالبر كقتله فاعين من بين ما كتب في العون كذا في الدية بالاول  
 اذا قتل رجل احدهما على رجل اجماعا فان فتلهم با في الدية في قتلهم با في الدية في قتلهم با في الدية  
 من البر وقطعا وكان عليها دية البر في قتلهم با في الدية في قتلهم با في الدية في قتلهم با في الدية  
 الاخرى في وضعها جميعا السكين على جانب من البر وامر اخر قطعا بين فقتلنا كذا في الجواب  
 وقال الشافعي بقطع يد امة بدين وكذلك على هذا هل يبقا عينان بعين واحدة في الميسر  
 على هذه النفا صلب من الميسر المالك فان عيسر شمس الائمة الا ان في الاطراف  
 اذا وضع احدهما السكين من جانب والاخر من جانب واصراحة النقي السكين في الجانب  
 عند النقص وفي النفس اذ اوضح احدهما السكين على صفة والاخر على علقاه واصرا  
 حتى النقي السكين في جانب النقص وليس في النكاح ولا في الجور ما كان حية بوجوب  
 صلق لحية حر فلم يمت يجب كمال الدية عندنا وعند حكومة عدل قال في الميسر  
 المالك فقتل لا يجب بخلق الشعر ان شعر كان كمال الدية وانما قيد بالحر اذ في لحية الجدر  
 نقصان القمة اجماعا الا رواية عن جندب انه يجب كمال القمة وشعر الرأس على هذا  
 اجماعا في النقص في الدية والخلاف في النكاح والوفاء فان فتلهم با في الدية في قتلهم با في الدية  
 حكومة عدل اجماعا وان كان شعر اتمسح على الذقن لا يجب شيء الا ان الشافعي

كرافضل مساجد كذا في المحيط فان وجب ان يكون كذلك كما ذكره اذ ذكر الحجة  
 والوجوب الدية لان المطلق بغيره لا يكمل فلو كانت في النظم اطلاقا لكانت ايضا فيبقى كذا  
 ودية في ذكر الحجة لا حكم عدل في سوي و ذكر الحجة والعين حكومت عدل عندنا  
 سواء كان ما يتحرك او لا يتحرك بقدر الحجة على الوط ولا يند وعنده فيها كمال الدية اذ كان  
 ما يتنقبض وييسط قدر على الوط ولا يند من الميسط البكرى الفصل في  
وقاية القتلى بجره يقتض بمنته والسيف المختص لا يستوي بالسيف عندنا  
 سواء حصل القتلى بالسيف وبغيره وعنده ان حصل بغير السياف يستوي بغير السياف  
 في الواجب انما لا يمتنع الا يعرف عندنا بل يقتل بالسيف وعند مجرى بالناد  
 وقيل بعض اصحابنا نقل الفاتح ان في قتال في مثل تلك الدية التي مات المغتور  
 والاخرى وجره بقتله بالسيف وقال بعضهم بقتل بالسيف المقدر بالنازوكرا  
 لو قتله بالبحر بقتل بالبحر وان عثره بالماء يعرف بالماء ولو اوجر رجلا اخر احيات  
 او وطر صغيره فافضاها فانت اولاد بقتله قال بعض اصحابنا بقتله بالسيف  
 وفي الخبر بوجوب الما حية موت من الميسط البكرى والقتل بالميسط الصغير فاقبيل  
بمقتضاه ان توالى الضرب ضرب انسانا بالميسط الصغير والى الضرب  
 في ثقات لا يجزى القصاص عندنا خلافا لوقد مر اصله في باب الشيخ لا يقتض  
 وليس بعدلين قضا في اليد والجر والجر ايضا فاشهد بين العبد والحر  
 فيما دون النفس سواء قطع الحر يد العبد او العبد يد الحر لان المساواة في القدر شرط  
 لجريان القصاص في الاطراف عندنا ولم يوجد وعنده ان قطع الحر يد العبد لا يعظم يد  
 الحر وفي عكس بقطع يد العبد على هذا الاختلاف القصاص بين الرقاب والنساء في  
 الاطراف عندنا لا يجوز خلافا لمن الميسط البكرى قتل الحر بمكة عبد كان  
والحر لا يقتل بالمسيبي عبد ولا المسلم باليهي اوامة عمدا والمملوك مسلم  
 او ذمي يقتل عندنا وعنده لا يقتل ويقتل فدية ولو كان العبد حرييا مستمنا  
 لا يقتل به اجماعا فقلت وانما قال المسلم ليجزى المستمن من من البين  
 والعبد يقتل بالعبد وبالحر اجماعا من الميسط البكرى المسئلة الثانية  
 المسلم لا يقتل بالذمي عندنا وعنده لا يقتل والذمي المسلم والذمي بالذمي يقتل اجماعا

هذا هو الوجه  
 في القصاص  
 بين العبد والحر  
 في القصاص  
 بين العبد والحر  
 في القصاص  
 بين العبد والحر

من الميسط البكرى والمدعى للقتل بمكة يحلف بخسيتين يميننا جملد وجوه قتل  
 في القتل فاما لو نكل حلفهم وهو بالهلف بطل جملد قوم باللسان في  
 والموا اعتلا اذ اعم نكلوا وعندها هم حلفوا او علقوا ان ادعى اولياء المغتول  
 وقال منهم لم يكن عداوة فيهم ولا المغتول ذو طراف على واحد عينه او على  
 لهما نواج الدعوى وعرف ان القضا بمكة او حلف جماعة وهذا كقول  
 في القسامة على المدعى واللوث وجود سبب بوجوب غلبة الظن ان الامر كما ينبغي  
 مثل ان يوجد بغير القليل رجل من طليح بالرم او ان يصر رجل يتحرك بديه كالضارب  
 فلما دوناه وجوه قتل وجات سببا بقتل رجل باللسان وضييها في ام  
 شهيد عدل واحد ان هذا قتله او هولا قتلوه او يوجد قتل بين جماعة هم اعداؤه  
 ولا يجلبهم غيرهم او يرضى جماعة غيرهم او يرضى جماعة بدنا فلا يفرق في الاقتيل بينهم  
 او يرضى بجلان يمينه وجوا صديقا فسلما والآخرة فان قتل اللوث بوجوب البراءة بالمر  
 يحلف المدعى بخسيتين يميننا بانه ان قتل لم يوصلوا على قتل خطا بحسب الدية ولو  
 حلفوا القتل العذو لانه في قول القصاص في قول الدية فان نكل المدعى عن العين  
 يحلف المدعى عليهم فان حلفوا برأوا وان نكلوا فان كان المدعى عليه واحدا ان يقتض  
 قول وجب الدية في قول وان كان اكثر فعلى القول الذي يقتض قولان احدهما ان يقتض  
 من جميعهم والآخرة يقتض من واحد ويضمن الباقي الدية ثم الذي يقتض منهم على قول  
 على تحريمهم قال بعضهم يورع في حجب فرقة قتل وقال بعضهم اولياء القتل يحجبون  
 واحدا منهم فيقتلونه فان يوجد لوث على التفسير الذي يحلف من اهل المجد خسر  
 رجلا باسمه فقتلوا ولا علمنا لاقالنا بغير نون الدية وعندها انكم فيه في جميع الاحوال  
 ان يحلف خسر رجلا منهم على حصة ويغفر من الدية فلا اختلاف في موضعين احدهما  
 ان المدعى لا يحلف عندنا وعنده يحلف كما مر في الدعوى والاشارة في رواية اهل الحل  
 باليمين من المختلف والهمز وطريق لبعض المشايخ ثم قول ولا المغتول ذو طراف  
 اشار الى وجه من وجوه اللوث كما مر وقد قال الميسط وكان العبد نريبا يجر  
 في حلفهم الما وجوه قتل وقال المصنفين هكذا نصف القتل سكا فذكر  
 اصطدم الفارسان نوقعا جميعا فانما على غلاف كل واحد نصف دية صاحبه عند

ستقره

صان

لا عندنا كل ذنب صاحبه من البسوط وكذا اذا اصطدم حارسان قلت ذكر المصطط بين  
 بطلان البسوط في الصور بين قلت والاولا في الجرحين اذ لو كانا عشرين هدرت الجنابة ولا شئ  
 باحد المولين على صاحب اجماعا ليست في الضمان في المحيط ونقول ان في المصطط على  
 فيها وقال لانه الجنابة يتعلف برقية العبد وقد فتن قلت ومحل الخلاف ان يصططوا  
 ويضرب كل واحد منهما على قفاه اذ لو وقع كل واحد منهما في وجهه فلا شئ على واحد وان وقع احدهما  
 على قفاه والاخر على وجهه فدم الذي وقع على وجهه هدر ذكر في الفتاوى الظهيرية وذكر في  
 الفتاوى ان عندنا ان الكلب على وجهه اذا استلقا او اصدما فالكلاهما فان قلت  
 ان ما بين في وجوب كل الفخا على كل واحد منهما عندنا وعلى وجوب نصف الفخا عند  
 قلت الفتنة متبعة لانه العاقلة يردون الدية الى اولياء القتل لان يودى القاتل  
 الى العاقلة اصطدم فارسان صدم احدهما الآخر اى ضرب بنصف من الحشر  
 اذا اولى والشهود اعترفوا بركبتهم للقتل عدداا تلتفوا من يهود القصاص والولى  
 المستوفى للقصاص اذ ارجعوا وقالوا نعمنا ذلك لا يجب القصاص عليهم عندنا خلافا  
 ودية الحجر كنيف المسلم بها اثنا عشر الف درهم الدية من الذهب مقدار  
 ثلث دينار واما في الورق فعندنا مقدار عشرة الاف درهم وعندنا ثلثي عشر  
 الف وهذا على القول الذي يجعل الذهب والفضة بلامنصوصا عليه من الابل باعتبار  
 العين لا باعتبار القيمة فاما على القول الذي يعتبر بلامن الابل من حيث القيمة يجوز  
 ان يزداد على ثلث عشر ويجوز ان ينقص من البسوط البكرى دية الكلب ثلث دية  
 واليهود والنصارى ثلثها واليهود ثلث خمسين كل ذنبا المسلم وصادرة  
 الاث عشر دية الجوس والوثني ثلث خمسين المسلم وهو ما عايناهم من لان نحن  
 دية المسلم الفان واربعاة وثلث هذا الخمس ثمانية وعندنا دية اهل الذمة  
 كلها عشرة الاف درهم كونه المسلم من الهدم وعندنا ثلثي عشر الجنين للام ولا يورث  
 وقرع الجنين للام ولم يورث وفي ذلك تكفير ثم عندنا هدرنا هي ميراث  
 بين ورثة كذا في شروع النظم ولكن ذكر في البسوط البكرى ان بدل الجنين بين ورثة  
 على فرايض الله تعالى عندنا وهو قود مأكول والشاة فنع وقال اللبث بن سعد  
 تكلمه مالك انه يكون للام خاصة لانه جرح فيها وقال البيهقي بن عبد الرحمن

في المصطط  
 في المصطط  
 في المصطط

لا بد

-

يكون بين ابوه بالسوية ذكر في مبسوط الشخص قول اللبث كما ذكرنا ولم يذكر قول اللبث  
 وثنا فقال الا ان صارت ان كان اباه لم يرث شيئا الا قاتل وذكر في البسوط هو  
 لوارث الجنين وهو الام والعصبه وقال في الرجل الفرح يجب لوارث الجنين ابدا  
 قلت فلعل الشئ ظن على رواية من الشافعي كما ذكر في النظم ثم القصة بضعف  
 عشرة اوية الرجل الذكر وعشر دية المرأة في الاثنى وكل منهما خمسة ادرهم واصل قوله  
 غل في الجنين غرة او عذر او امة او خمسة ادرهم قال قيل لما ذيل الجنين غرة قبل لانه  
 الواجب عذر والعبد يس غرة وقيل لانه اول مقدار ظن به باب الدية وغرة الشئ اوله  
 كما سمي اول الشهر غرة وسمى به الانسان غرة لانه اول شئ يظهر منه من البسوط البكر  
 والعداية وقول لم يورث اى لم يورث الجنين معناه لا يرث احد كقولنا وان كان رجل  
 يورث كلاله لانه المسئلة الثانية الكفاية يجب على الضارب عند خطا كان او عمدا  
 لانه يجب الكفاية فيها وعندنا لا الكفاية فيه لانه نفس من وجه ولهذا لم يجب القصاص في كفاية  
 الكفاية بالشكل الا ان يبرح بها احتياطا من البسوط وغرة وقول ان اى اجل لاجل النظم  
 والجنين اليرق قد عثر به يؤخذ من قيمته بالقيمة الواجب لجنين الامة عندنا نصف  
 عشرة قمتة الجنين اذا كان ذكر او عشرة قمتة ان كان انثى وعندنا الواجب عشر قمتة للام  
 ذكرنا كما فاولا انى لان الشافعي هو القائل كما يعتبر قمتة الام يوم الضرب وقال  
 المزني يعتبر قيمته يوم النكاح الجنين ووجه قولنا ان بدل الجنين في كفاية ادرهم عندنا  
 الشارع وخمس الدية الذكر نصف الدية وفي الاثنى عشر الدية لان دية الاثنى نصف دية  
 الذكر والبقعة في المملوك معتبر بالدية من الحجر وتعتقل العاقلة الارض وارجح  
 لم يكل نصف العشر فاعلم واثبت في كفاية العاقلة في الخطا وان لم يدين  
 خمسة ادرهم وعندنا لا يجب ما لم يدين اليها واجل الضارب من دية قتله دفعها  
 فلا عزم بما دفعه لاجل اواله او الجرح او الجرح اذا اصاب رجل انسان فقتله المصول  
 عليه يعرض عندنا خلافا لمن الطريقة القولية قاله العدة اذا قصدا صائل اما آدمي  
 او دابة فلدفعه وان لم يمكن دفعه عن نفسه بالبقعة فلا شئ عليه وان كان يمكنه  
 ان يهرب منه دفعه بالضرب او بالكلام فقتله او قطع فعليه الفان فان لم يمكنه ان يهرب  
 منه او كان في حصن امكنه ان يهرب باليد فقتله فقتله على يده وجب الفان قلت





وإلى علي بن أبي طالب  
الزبير بن العوزة  
بن عبد الله بن مسعود

٤٦٢

أطلقوا الأضواء بكفر من قال عند هذا القول أحسن أو حوت قلت فويل لهم وللمؤكرو  
لما نزل بطعون الناس بهذا الصنيع الشراب ويضلونهم عن سنن الصواب ويظنون أنهم  
دعاة وهذه إلى الباب وسما كل منهم أنه فخر وشواب ويثوب الله عليهم نواب المسئلة  
أنه نية يجوز مع السرفين عندنا لوكر هو اسم العذرة إلا إذا كان مغلوبا بالتراب وعندنا  
لا يجوز مع شيء من الناس كذا ذكره طرطد ونحوه المراد من الإلزام عن أقراب المسئلة  
ينح الذم عن دخول المسجد الحرام عنده وعندنا لا ينح ولا يستكره فلو لم يزل المسجد  
محرم بعد عامهم أي بعد عام الفتح فاما منعهم عن الدخول على ما اعتادوا إلى الكاهلية من الدخول  
لعبادة غير الله والطواف بالبيت عرايا وإنا وضعنا في المسجد الحرام أدنى نعمهم المساجد  
خلاف ما كن من استحسان المحيط والأوامر بكسر الهمزة هو الصريح كذا يحفظه  
وسنة في الولد العتيقة ورعا أعلم بالحقيقة فإني العيون من ولده ولذا لم يستجب  
أن يترك العيد هابك ونحوه من الشيطان الرجيم ويؤذن وأذن ثم أجازا اليوم السابع  
مجلس رأسه ويتصرف بزه شعره فضة أو ذهباً ويحرق عن المولود قارئة إذا كان  
المحيط قالوا الذي يؤذن المولود ينبغي أن يحول وجهه لجهة ويسرى عندنا جليلين لأنه  
سنة إلا إذا كان وعندنا العتيقة مباح كذا في ألباح المحبوب وقارئة نتركه الطوائى متى  
نطلع عندها إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها وهو أن يترك شاه عندنا يكون إذا ما على  
الولد سبعة أيام ولكن ذكر فيه أنها واجبة عندنا شافعي أنها سنة عندنا وقال داود  
واجبة ثم عندنا شافعي يفتي عن العلم شافعي وعن أبيه بنية شاه والمسحوب أن  
لا يكسر لها عظما ويلبها صحبة فان لم يكن ينفسل أجل الشاة من غير كسر ولا  
أن يموت بالمرة إلى الغزاة ولا يسل الدعوة فطاهوا للمذهب أنه يلبس الحوض فأك  
الحسن بطل في يوم العتيقة رأس الصبي وعندنا لا يفعل شيء من ذلك قاله في العمل والعتيقة  
من العتق وهو الشق والنطق وعمدة المولود هو حرقه لا يقطع عنه يوم أسبوعه  
وبها سميت الشاة التي يذبح بها من الحزب وأنه أعلم بالصواب والمراد  
بالوفاء ما كن من الشاة وفي سنة الحفظ المعينة  
فمنه كل الرأس فمضى في الوضوء كذا الولد فاستمعه فاحفظوا منه  
كل الرأس فرض عندنا وقد مر من باب الشاة في المسئلة التي بين المولود في الوضوء

العلم في الثالث كانت اولاد الام وبه اضمارها والى الف في لسانه وكان يحضر اسم بقر اولاد  
 بقر قال الصديق رضي الله عنه ثم رجع الى القور عثمان رضي الله عنه ثم رجع الى القور عثمان رضي الله عنه  
 ونسب رجوعه انه سئل عن هذه المسئلة فاجاب مذهبهم فقام واحد من اولاد الابل  
 والام وقال يا امير المؤمنين صعب ابايا كان حارا انثى ام واحدة فاطم عمر  
 راسه علينا ثم رجع راسه وقال صدقتم بنوام واحدة وشركم في الثالث فلها  
 سميت المسئلة حاربة ومتركة كما  
 واللعوب بالسطوح لا ياكل به ولا يباع الثوب في يدهم. قال الشافعي  
 اللعوب بالسطوح ليس بحرام ولكن مكروه ولا يبره به الشهادة الا ان يخلط به الهاد  
 وهو اخذ المال المهورا واشترطوا العين التي جرت كذا ذكره البيهقي وذكره العبد  
 اللعوب بالسطوح متاع ما لم يكت عليه ولا يرد به الشهادة اذا لعب به في الاحابن  
 سورة فان استعمل في زيان المال وقضا حقوقهم وعن خروجهم الى الجماعة او ما اشبه  
 ذلك جاز بوجه الشهادة للفسخ ولو كذا المرق قال فلان لا بأس به ما لم يكن معصية  
 وعندنا اللعب به حرام وانما وضع في السطرحة اذ التردد حرام اجماعا في الصحيح قال  
 في الحديث وكذا اللعب بالانسان مباح في العلم عندنا وكذلك الاستماع ما لم يكن فيه تسبيل <sup>في الحديث</sup>  
 باسنان بعينه وكل من اتخذ النقي حرفة وكسبه وكان يطوق على الناس اذ لم يتكسب <sup>عاشق</sup>  
 لكنه يبيع الاجتماع اليه فذا سب بره الشهادة وكذا هذا الفصل في النضر <sup>مستوفى</sup>  
 والرقص ما اشبه ذلك كذا في العود وعندنا استماع صوت الملاهي كالغناء الغضبية  
 غير ذلك حرام ومعصية لقوله علم الملاهي معصية واحكام على فسر في ذلك ذهب  
 كفروا قال علي بن ابي حمزة السديد وان سمع بغنة فلا اثم عليه ويجب عليه ان يمتنع  
 كل واحد من الناس لما روي انه علم الدم اذ حل صبعه في اذن من فشا في فاض  
 خان وذكره كراهية جامع الجوز بمجرد الفتا والاستماع اليه معصية وكذا قراءة القرآن  
 بالحن معصية قال شافعي يحن عليهم الناس والسماع اثمان فليست وصلة الحن  
 المنهي ما قاله في المجرط ان يغير الكمية على وضو حن ولم يفتها ولم يود الى تطويل  
 الجوز الى خصل الفتى بها على وجه يصير الجوز فلفظ من كذا خصل الفتى فذلك  
 مستحب في الصلوة والظاهر في الصلوة وذكره في الاستماع الى النضر في الملاهي

المغنى

أطلس

باب في غسل الأعضاء

شرط غسله وعند عامة العلماء سنة وصورة ان يخرج بين هذه الاعضاء في افضل موضع آخر  
والا يغسل في محل الوضوء بول أو فم اذا فرغ من غسل بعضه مكانه آخر او غسل  
بعض الاعضاء وترك حرجته ثم غسل الباقي فانه لا يجزئ عن غسلها وقال ابن ابي ليلى  
ان كان في طلب الماء اجزأه ان يمسح راسه في فم اذا فرغ من غسل ما غسل اعاد ما فرغ  
جفف من الميسوط البكرى والوالا في الوضوء المتابعة يقال والاي بين الشين ان تابع بينهما  
والوالا لمعان واصله القرب يقال له بليم ان يمسح راسه لا يمسح في الامام في الصلوة  
**ويشترط في الامام اذا اغتسله وقبل ان يغسل راسه** حتى يفرغ الموضوء من الاقامة  
ويشارك في استنابته المصنوف وصل ههنا مرة باب يعقوب ثم ان الله تعالى  
ولا شروعه بيسوى ما يعرف من لفظ تكبير ولا يعرف مرة باب يعقوب  
ويبدأ الامام بالتحديد بلا تسمية منه وعقد وثنا اذا اكبر لما فتاه يعز  
الناخه من غيرة ان يغتسل ويغسل ويغسل ويغسل ويغسل في كل مرة في كل مرة في كل مرة  
لم يعين الاحام فلعلمه انما في غسل اليدين اذ يغتسل وامن المأموم لا الاحام يرسل  
المصل يديه حالة القيام عنده وعندنا يصح لميمنه على شمله المسئلة الثانية يؤمن  
المقتدر دونه الاحام عنده وعندنا يؤمن الامام ايضا الرواية عن علي بن حنيفة هو انه  
وليس في الركوع ذكر مسند وترك شيع السجود وبفسد التسمية في الركوع عند  
اصلا والتسمية في السجود وفرض وعندنا فيها سنة قال في المحيطة الميسوط البكرى فان  
سبح مرة في الركوع او في السجود او ترك اصلا يجوز صلواته وكان وقال ابو مطيع البجلي  
فليذكر في حنيته لا يجوز صلواته او ان يقرأ او يكلمه يجزئ الواضحة عند سجدة اذا  
سجد ان شاء وضع يديه او لا ثم يكبده وان شاء عكس وعندنا يصح ان يكبده او لا كما يصل  
ان عند الحور وضع او لا ما كان اقرب الى الارض وعندنا الغمام يرفع ما كان اقرب الى  
السما وهذا اذا كان المصل حائضا اما اذا كان ذاكضا لا يكفه وضع اليدين قبل  
اليدين فانه يضع يديه او لا ويقدم اليمنى على اليسرى من شدة الطمأنينة . يتعد  
والقعود في فيما التورك . وفيما يسق يومه بغير ترك في التمدد من ترك  
عند وقدم في باب الشان في المسئلة الثانية امامه الفاسق لا يجوز عنده وعندنا  
يجوز ويكفي واقعود احكم فرضا بغيره مرة ثلثا ان يغسل القعدة الاجن

هذا الحديث في الصحيحين  
في صحيح البخاري  
في صحيح مسلم  
في صحيح ابن ماجه  
في صحيح احمد  
في صحيح الترمذي  
في صحيح ابن خزيمة  
في صحيح ابن حبان  
في صحيح ابن عساکر  
في صحيح ابن الاثير  
في صحيح ابن الجوزي  
في صحيح ابن القيم  
في صحيح ابن كثير  
في صحيح ابن باز  
في صحيح ابن عثيمين  
في صحيح ابن زبير  
في صحيح ابن رجب  
في صحيح ابن خلدون  
في صحيح ابن الجوزي  
في صحيح ابن القيم  
في صحيح ابن كثير  
في صحيح ابن باز  
في صحيح ابن عثيمين  
في صحيح ابن زبير  
في صحيح ابن رجب  
في صحيح ابن خلدون

باب في غسل الأعضاء

ليست بوضوء عند وعندنا بمنزلة الشاهد فرض والعقد الاول ليس بوضوء اجماعا وانما يعز  
لفرضية اذ العقد ليست بركن وان كانت فرضا لما ذكرنا الصلوة ما يحصل بها التماس  
والجزمه والعقد يعز عنه بل لا كراهية لما عرفت كذا في الميسوط البكرى وجامع البرزخ  
المسئلة الثانية يسلم المصلي مرة ثلثا وجهه عند وعندنا يسلم ثلثا وجهه عند وعندنا يسلم ثلثا وجهه عند  
وجهه او لا ثم يسلم والفرض ان يغسل في الثلث . وما استجاضت من الحركات  
القرائة في ذوات الاربعة في ثلاث ركعات فرض عند وعندنا ركعتين وانما وضع في الركعتين  
اذ في السفل غير فرض في كل المسئلة الثانية دم الاستجاضة حدث عندنا خلافا لواصل  
انما ادع من التبدلين اذ كان في ثلث ركعات في الركعة الاولى والمضى ودم التبدلين  
يكون حدثا اجماعا ما عدا التبدلين في الركعة الاولى ودم الاستجاضة حدث عندنا  
خلافا لما ذكرنا وانما في ثلث ركعات في الركعة الاولى ودم الاستجاضة حدث عندنا  
فيقتصر على مورد النص وصاحب العذر لكل فرض وكل فعل يحدث القوي  
صاحب العذر موصى الكل صلوة فرضا كان او نفلا وقدم مرة في باب الشان في ثلث ركعات  
فان قلت كيف اوجب الوضوء على صاحب العذر مطلقا والاستجاضة ليست بحديث  
صحة قلت العذر ليس بنسخة والاستجاضة فبراد غيرهما ههنا دفعا لثنا نص  
فان قلت هذا الذي ذكرنا لا يكتفي بغيره فذكر مسلكنا في الله في اجاب الوضوء على  
المعذور بقوله علم المستحاضة تقصا لكل صلوة ولست جوازا في مقتضى الحديث وجوب  
الوضوء على كل من المعذرين كل فرض ونفل كمن ذكر في الاستجاضة وسق معولا في الباب  
وهذا كغير النظر وما صدق صل اشترط في ذلك حيث استدلنا به على تحريم  
دبيحة المحرم مع اننا لا نجزم بالاشارة لما قلنا ان الدليل قام على اعتناء هذا الحكم  
عند الاشارة فينبى معولا عند المسائل لا يحصى الماء القليل بالقدرة عالم بين فيه الركوع اتر  
الماء القليل لا يحصى عند وقوع النجاسة فيه عالم بتغير طهره او نجسه او فوزه غير ان  
المتنجس ان يتوضا بغيره وعندنا لا يحصى من الميسوط البكرى . سئل اكله والخبر  
وكيس سئل اكله والخبر بربا الطير والافطير ليس بنجس عندنا  
عندنا بنجس قال خوارزمي هذا يصح فرضا للمسئلة التي ذكرت فشرط التحض عند  
السجود وبولوى اكله لا يتغير شئ من اوصاف الماء فيبقى طاهرا وطهورا



وتبين الفصل ليعلم الجمع فلما جئنا تركه في الشرع غسل يوم الجمعة والجمعة من مسجد  
 عندنا في دار مالك واجتمع في الجمعة وكان بعض الناس في وقت من الصلوة الكبرى وقال بعضهم  
 الخشوع غير عندنا سنة ثم هو الوقت عندنا في يوسف والصلوة عندنا في يوسف والصلوة عندنا في يوسف  
 فبينما غسل في فجر الجمعة ثم لم يحدث عن علي الجمع بذلك الفصل عندنا في يوسف يكون أناس  
 بسنة الغنم خلاف الحمد ولو اغتسل بعد طلوع الشمس لم يجز ثم احدث وصل الجمعة بطهران حديث  
 فحكم على العكس من المبسوط الكبير في ذكره في الحنفية أنه لو اغتسل بعد الصلوة لم يجز الخلف  
 وذكر في الهداية هو للصلوة عندنا في يوسف في داره هو الصحيح ثم قال قاعد إذا طال  
 وتأخر يوم الجمعة وان يظل وقتها انما الضيق في ذلك الجمل حدث عندنا في يوسف إذا طال  
 استرقت مفادته فيصير في المصطفى وعندنا في يوسف في داره هو الصحيح ثم قال قاعد إذا طال  
 وفي الطول العرف هو الحكم كذا ورأيت في كتاب في مذهب مالك ان قدرا ما بين العشاءين  
 طوله المسألة الثانية من الرجل المرأة عن شهوة فهو جسد عندنا سواء من شهوة او بغير شهوة ولو  
 متها من غير شهوة او من صغيرة غير شهوة او ذواتهم هم من فليس يجزى عندنا وهو  
 احدث في الثاني في يوم من المبسوط الكبير ورأيت في كتاب في مذهب مالك من احدث في يوم  
 صاحب الدعة من فوق الثوب او من تحت او قبله او غيره في ذلك الوضوء انقطع الرجل  
 ام لا وان مس به من شهوة او وضوء عليه والفعول به كذا ان الغدوة وضوءا ولا وضوءا عليه  
 والا يغتسل بشرطه ذلك الغدوة ونقراء القرآن فيصير اعلم ذلك شرط عندنا في  
 الوضوء والغسل وعندنا في شرط في الثوب بشرط اجتماع المسألة الثانية في قراءة القرآن عندنا  
 في البعض وعندنا في بقية آية فصاعدا لا يجوز وفيها وفيها خلاف المشايخ في آية جامع الخشوع  
 ان يجوز حينئذ يعبر فرانا في حق جواز الصلوة والما في بعض في الخاف ان اذا لم يجز فيجب اجابا  
 والمعروف ان انما يجب تمكن من تحصيل الطهارة بخلاف الجاهل فكأنه معدون ولا عذر  
 اثره بانها المحظورات في وقت الحنف بلا خلاف لا يجوز لما صار في انما في بعض عندنا في يوسف  
 وانما في ما وجد في اكثر والطهارة يحصل جمل أو صغرة ولو بساعة وكذا في الطهارة والساعة  
 في لسان الغني ايم لجزم من الزمان خلاف ما يوجب المجموع انما من ادعى وعشرين جوازا  
 فمن اليوم والليل والطهارة في وقت العادة بعد انقضاء الزيادة معناه  
 استمرارية الدم فعندنا في يوم عاودتها لثمة في يوم الزيادة ثم بعد طهر وعندنا في حنفية

الانقطاع امانة الذكر  
 في

في استمرار مكة

ح

والزمان في استقامة وصورة معناه ثمانية مثلا رأيت ثمانية دما ثم استمر في فعله يوم  
 ثلثة ايام من يوم الزيادة الى الثانية فيصير احضار الحضر والباقي لان الحنف قد يزداد وقد ينقص  
 فاذا كثرت الزيادة لا يمكن حركتها فلا يفسخ ثم من الزيادة الى الاصل والعدد الصحيح هو الثالث  
 فيم الى الثانية وعندنا في ثمانية حنف لا غير كذا رأيت في شرح عندنا في اكثر الناس عندنا  
 واكثر الناس سبعون في سبع الحنف في شرح في صغرة في عرفة سبعون يوما وعندنا  
 مائة باب الثاني في المسألة الثانية المسألة الثانية فيصير عندنا في ثمانية وعندنا في ثمانية  
 قاعد في المبسوط قال ابو حنيفة ما علمت بالحق حتى جاني في مثل ضو النهر وقال ابو يوسف  
 رحمه الله خبر المسح يجوز في مسح الكعب لشره وقال اكثر في الحنف الكعب على من لم يكن جازيا لان  
 الاناء فيه منوان وقاعد في المبسوط الكبير رواية جواز المسح من مذهب السنن والجماعة  
 من من لم يكن كان ضالا مبتدعا ومن زاده غير انه لم يمسح ثوبا واذا بالهزيمة لم يعلو مجموع  
 ولا يجوز للمسلم صغرة وليس في الحنفية الكعب في مذهب قال مالك رحمه الله في المسح والمسا  
 خفي وليس لذلك وقت ثم قال في المسح الممسح كذا في كتاب في مذهب وعندنا في مذهب ولا  
 خلاف في المسح وانما يجوز المسح الثاني الحنف والكبير في المسح عندنا وعندنا في المسح قال  
 في العمدة يجوز المسح عندنا في يوسف في داره هو الصحيح ثم قال قاعد إذا طال  
 واحف بعد الطهر قد يستمسح فوق طهره وحفته يمسح عند طهره  
 وحفته مما يلي الارض وعندنا في المسح تحت ثوبه عندنا في المسح ليس بالارض فقد رأيت  
 في شرحه ان اتفقوا وجد يثبت ان يجوز عندنا فيكون الخلاف في كون التمسح على المسح  
 وموضع التمسح الاكف فيجب من اليمين ونصف التمسح عندنا في اليد على الكف  
 ونصف الزرع وعندنا في الزرع الى الاباط وقد مر في باب الثاني عادم الما في السمع  
 في حمله يندب وشط الوقت لا عاجلا ولا بعرب الوقت يمسح عندنا في وقت  
 الوقت وعندنا ان كان على طح من الماء يوجب الى آخر الوقت ولا يمسح في الوقت  
 المستحب ثم انما فيه استحباب عند الضرورة حتى في رواية عن جعفر من المصطفى  
 وقوله يندب ان يلعن والمذروب المذعوب اليه اول الاذان عند انه اكبر  
 وفي الاذان المشروح المشروح في تلبية التكبير لا التلبية من ثمانية فقط  
 وعندنا في مرات والمشروع موضع الشروع والمشروع الثابت ثمانية

المشروع في اول الشروع في الاذان تكبير الكبير مرتين • المصلح بينه وصله اول السجدة  
 والاذان المصلي وصل في بيته ولا يركب عذبة لا يؤذن عند وعذبة يؤذن  
 وتوتره لا يركب والذي يصل وصل في المسجد لا يؤذن اجماعا لان اذان الحق بكيفية مختلفة  
 والمحيط والبراري جمع البرية بالشرعيين ومن المعازفة جماعة فاسم صلوات فبعد  
 وعرة يقيم في العوايت بلا اذان لا يؤذن غير ثابت يتصورها جماعة باقامة  
 واصد بلا اذان وعذبة الاصح ان يؤذن ويقيم لكل فرض وان التمس بالاقامة لكل فرض  
 جاز قال الفقهاء اوجبهوا الاصح ان يؤذن ويقيم للاولى ثم يقيم بالاقامة لكل صلوة  
 بغير اذان لان المقصود من الاذان الاعلام ومن يجهلون من المحيط وقوله من  
 نصب كوكها في محل المصدر ان ينام اقامة واحدة وقوله فهو غير ثابت اي الاذان في هذه  
 الصور غير ثابت عند التمثل خلف من يضيء الفرض بطلان والعكس كذلك ايضا  
 اقتدار المقترض بالمثل الجواز اجماعا وعكسه جاز عندنا خلافا له وانما ذكر المخرج النظم  
 للنظم للاختلاف لا يفسد الترتيب لبعض الوقت والفرق الترتيب لا يستطع  
 بعض الوقت والسيان عند وعذبة يستطع وهو يرى كراهة السجود على السجود على  
 السجود على السجود وعلى الجلود مكره وعذبة لا اذالم يجمع جميع الارض اذ لم يجمع  
 اجماعا وتغيير جميع الارض مرة باب الشافعي في مسألة السجود على الكور والمسوح  
 وموالاته سببه بلا من ادب الكتاب والسهو عن ثلاث تكبيرات فيه سجود السهو  
 في ايات سهو عن ثلاث تكبيرات من تكبير الركوع والسجود والقيام الى القيام بحسب  
 عند وعذبة لا يجب اليهم الا في ترك تكبير ركوع العبد فان فيه حجب السجود لانه واجب لعرض  
 في اجماع الكبير ويسجد السجدة التي اذ اذ سلم والنقص على خلاف اذا س  
 عن نقصان يسجد قبل السلام واذا سهر عن زيادة فبعد السلام وعندنا بعد السلام  
 في الوجهين قاله المنبسط البكري روس ابا يوسف لو انه كان مع هارون الكندي  
 بما حاك فسأله ابو يوسف عن هذه المسئلة فاجاب بما هو منه فقار ابا يوسف  
 بما قولك فيما لو سهر عن جميعها فسكت بك فقال ابو يوسف الشيخ تارة يخطئ  
 ومرة لا يخطئ فقال مالك هذا اذ ركنا مشايخنا فظن مالك ان ابا يوسف قال  
 الشيخ يخطئ تارة وتارة يخطئ والبرد الاربع من ابيد كسفر وان امياك البرد تارة

بالنسيان

من السجود مع برء عند كل برء اثنا عشر مالا فيصير جملة ثمانية واربعين وبالجملة  
 عشر فمضى وسواها قول الشافعي في حاله المنبسط البكري قال الشافعي في كتابه وذلك  
 شيئا وفراطا في الحساب مشايروا ذلك وحده خلف مقيم في الجوار وسقف مشايروا  
 افرد بمقيم في ذوات الاربع في الوقت في الشفع الاخر فبعد ركعتين عند لان فبعد ركعتين وانما  
 يصحرا ايضا اذا كان يؤذي المني لانه الامام حنيفة ومنه لا بد في المختلف وذكره مرة اخرى  
 لو ادرك ركعتين الوكعة يؤذي عند ركعتين الاخر وسوسيلة النظم وذلك التحليل في الصور بين وعذبة  
 عليه الاذرع في جميع الاحوال وليس في السجدة الاخر سجد ومن عشرة في السجدة لا سجد عند  
 في السجدة الاخر سجد في عشرة اليهم وان شئت والعلو وعذبة بخلاف فلما جرم عند جملة سجود الطرزان  
 احد عشر سجدة حيث لا يخرج السجدة من الدين وعذبة اذرع عشر سجدة • فوالصلي آية السجدة  
 ولو تلاها من فصل في جميع غير المصلي فالوجوب من دفع وسها من السجدة بحسب عمل  
 السام عندنا خلافا له هو مذهب النوافل ومن صليته ومن شاكها لا يؤذي طاري الصلوة  
 وجعل يسمي من ثمانية فلما جرم فاحفظوا مقابلة سبع آية السجدة من امرأة لا يجب  
 عبد السيد لانها لا يجب اتمامه وعندنا يجب سواها كانت الثالثة في جيلنا وانما سادس  
 عنهما واطلاق النظم وختمه بجمعة وقت العصر والاقامة في كبريان فاذن خرج وقت  
 الطلوع فذللا لجمعة بجمعة عند وكذلك في الفتح في وقت العصر ومذنب مرة باب الشافعي  
 ولازم سنودها من موضع ببعد اميال ثلث فاسم شهود اجمعة واصب على اهل قرية ميتنا  
 وبين مصر فرج عندنا وانما لها مرة باب الثالثة والفكر على قوله • قوله كقول الشافعي  
 في صلوة الخوف منها النبوت طائفة في لغة تسرعت كما مرة باب غير ان عندنا ما كونه  
 فاكملت في قبله فرجعت وانما كانت طائفة في لغة تسرعت في لغة طائفة الطائفة الثانية  
 وركعتين مع الامام ركعتين ثم اذا تم قطعت ما صيغت الركعة التي ادركها مع الامام  
 ويؤمن بعد سلام الاحام ومذهبنا من ثاب الشافعي لباس يخرج اهل الامة  
 ومطلوب خروج اهل الامة في جوارها يستحق حيال الاجمعة لكسفتها مع ان خروجها  
 فيقول عند وعذبة ينعون من المنسوط وتقبل الاحام واليوم الزوا وليس كقول الشافعي  
 في الامام واليوم الزوا عند اذ امضوا من الخطبة وكذا اليوم ومذهبنا مرة باب يمتنع  
 والعرض في الكعبة غير مختبر ومطلوب العمل في الجوار الصلوة في وقت الكعبة جازين

262  
 في الصلاة والسلام على النبي وآله

في الصلاة والسلام على النبي وآله







عن جرحه عندنا خلافا له ثم في المبسوط الطين وفلازم خصاصة اذها من عند الجمع اجزاء  
 عندنا وقد اشتهر ما ذكره في قولنا لا يجوز من غير قيد فانه يجوز التوضي بالمال المستعمل  
 ولا يجوز الزم باليمن من اجزاء مع الزم لا يغير وصف الجرح فعمل هذا قولنا سواء اتفقت  
 ظروف القوم واجب لا يشترط والافضل المصلحة فاعلمته طواف القمية واجب  
 عندنا سنة هذا المسئلة الثانية المتعم افضل من الافراد وهو قول عامة اصحابنا الاروائية  
 اعني الى حنيفهم على عكس قدمه بانه من يعمر في رمضان ثم صل في شهر الحج ويأجل اهل  
 فاته فليحتمن فعل وعندنا لا يجوز الا الاقل احرى بالوع في رمضان ووقع منها في  
 شوال ثم حج في هذه السنة فهو متعم عندنا والا ان يقع اكثر طواف القرى في شوال  
 وجاز في سبيل اهل مكة حاكمهم من قبله من تركه لا يمنع اهل المسجد الحرام لونه  
 في كل من لم يكن اهل حاضري المسجد الحرام ثم اختلوا فيهم قال مالك هم اهل مكة خاصة  
 وقال الشافعي اهل مكة ومن يكون من مكة على منسبة لا يجوز فيها قصر الصلوة وعندنا  
 اهل المواقيت ومن دونها مكة وحاضري المسجد الحرام من المبسوط والمسند  
 بالوطي كما تقدم يا مصر ما نقرأ من باب الشافعي وكثير استطلاق من قولنا  
 بالوطي والغسوطا والوقوف على يمين الحرم ان يستغل ينطع او فسطاط او ثوب  
 من زوج على عود وعندنا لا يكره وهكذا يكون شدة منطقة فيها لا يسان سواء نفع  
 كيا س بان يشتر الحرم في وسط الهبات وعندنا يكون اذا كان فيه نفعه غير لعدم  
 الضرر وفي نفع نفسه لا يكره اجماعا وقايل الحائض المسروقة ليس عليها الحرم فيما فعله  
 ففعل حراما مسرورا فعليه الجرام عندنا خلافا له وما عدا فاطم استجار الحرم عزم  
 وفيه ما تم بما احرمت الاجزاء في قطع لشجر الحرم ويأثم به عندنا وعندنا فيه القيد  
 ما اضطاده اكمال ثم فعله احرم لم يرسل صبيوا عندنا خلافا لصدينا احرم  
 بل من احرمت ارشاه عندنا خلافا له من لم يعم ثلثة التمتع حتى في الاحرار  
 الادب ويجوز على الرجوع ايضا تلك الثلث قبل سبع يقضى متعم لم يجز الهدي  
 طام ثلثة ايام في الحج فانه لم يعم حتى ان يعم التحريم يوم ذلك هذه الايام عنه والا  
 فبعد هذا قبل السبع فيحرم وعندنا لا يجوز يوم هذه الايام عنه ولا ما بعدها وقوله  
 ثلثين الايام اي ايام التحريم المشرق ومن سنة مضين في الربعة ايام وقد مر

والبدن تلك بل من نذر وما يدرون العجز بحرية البقر اوجب على نفسه بقرته ففعل  
 من الاصل فان لم يجد من البقر وعندنا هو يحنث بينها **كتاب النكاح**  
 لو نكحوا بشرطا اعلا حجه وان لم يشهدا الحكمه وان حاشا لحا واشهدا بشرط  
 كتمان هذا فسد تزويج امرأة غير مشهود بشرط ان يعلنه جازعته وعندنا لا  
 يجوز ولو تزوجها بشاهدين وبشرط ان يكونا لا يجوز عندنا وعندنا يجوز فالشرط عندنا  
 ولو بحضور الصبيته والمجانين وعندنا النكاح الا بشهود وانما النكاح الكفار باطله  
 ساقط اعتبار النكاح الكفار باطله عندنا صحى عندنا القول بكم ولزم من النكاح الممنوع  
 ومنع الايمن الصغير بغيره صدقة حين الصبي معلوم زوج ابنا لصغير المرأة بغير  
 معلوم والايمن بغيره فالمر على الاب عندنا والعدم القبر وعندنا لا الايمن  
 ولا يصور الفقر والدناءة فيه ولا فقير الكفاة لا عبرة بلكافة عندنا وعندنا الكفاة  
 معنية بكونه الاولاد ولانه الاعتراض خلافا ولا يابى الجدا الصغار واعلم وتلك  
 العبد النكاح فاقدم الجدا اب ولانه تزويج الصغير والصغير عندنا عدم الاب  
 عندنا خلافا للمسند انما ينفذ بعد تزويج بغيره ان مولاه لا يعم عندنا خلافا لومالك  
 الطلاق بالابن سدا اجماعا والقسم من نصف الصداق طلب اذ منه عقد النكاح فيجب  
 تزويج امرأة يهرس في طلقا قبل الدخول كما يجب نصف المهر الا ان يعفو المرأة فلا يطلب  
 شيئا او يفر الذي بيد عقد النكاح هو العاقدة وهو الاب وينصع عفوها باسقاط  
 نصف المهر وعندنا هو الزوج فلما يعم عفو الاب بل يعطى الزوج الكمال ان شئنا  
 ووالن تطلق قبل الوقعة ولا يمسح تسحب المنة ولا يرى وجوها في التسريعة  
 طلبها قبل الدخول ولم يعم سعي المنة عندنا وعندنا يجب المسئلة على اربع اقرب  
 ومن موقوف وفي النكاح اختلاف الزوجان فكلية بينهما يصفان اختلاف الزوجان  
 فيمنع البنت بعد الزوجة فكلية بينهما يصفان عندنا وقد هيما مؤنة باب الثلثة  
 ونحو الام على من نرضعه ان لم تكن شريفة مرتفعة تحبر الام على الرضاع  
 الولد اذ لم يكن شريفة وعندنا لا يجوز قاله الثلثة لو ابنت الارضاع ومن منكوحة اوصية  
 لا يجوز على ذلك سواء اذ الولد ابن المرأة او لم بالخذ وطاهر الرواية والارام اكلوا  
 وذكر الاسم المستخرج في اسم اذ لم بالخذ ابن القبر بلا خلاف وهو الفصح

# كتاب الطلاق

أمن الطلاق عندنا ان يقتصر على الواحدة واحسن نفيق الثلث على ثلث اطهار وكلما صحت سنة وعند السنة الاقتصار على الواحدة لا غير لو قال من كذا في كذا ان خصها ح وان عم لها لو قال امرأة ان تزوجها فليطلق فغدا هو كذا قال وقال كذا ان عم كان ضمن الصون ايصم العين ولو تزوج لا تطلق وان خفي فقال ان تزوجت فلان او قال ان تزوجت امرأة من قبل كذا او من غير كذا فليطلق فالعين صحيحة واذا تزوجها تطلق وتدمر باب الشافعي والاصل بالطلاق ان شاء الله لا يقتضي تعجيل حكم العلة قال الامراء ان طالق ان شاء الله متصلا لا يقع عندنا خلافا له ولا قال قرضا الله حيث طلق لا معلق وما طلق لان التعليق يفسد العلة عندنا صلاها لما عرف عند السنة وعند الاما بالشهور ثلثة منها لا تقصر المطلقة الاثنته ثلثة اشهر عندنا وعندنا شهرين ونصف وقولنا من اشهر لو طلق من طهرها مستدق فالاشهر الثلثة مكنت بعد بالشهور بعد لها تحلل مطلقة امتد طهرها ترضي تسعة اشهر عندنا فان لم يظهر حمل فعقد بعد ذلك ثلثه اشهر وعندنا عالم يبلغ خد الاياسق لا يتعد بالاشهر وحده خمس وخمسون سنة هو المختار لكنه يشترط الحكم بالامانة هل المدة ان يعطى الدم عنها مدة طويلة وهي سنة اشهر الا ان غمها بشرط ان يكون لانقطاع سنة اشهر بعد مدة الاياسق الا ان غمها بشرط ان يكون منقطع قبل مدة الاياسق ثم تم مدة الاياسق فطلقها زوجها يحكم باياسها وتعد ثلثة اشهر هذا هو المنصوص في الشافعي في الحيض وهذه دقيقة تحفظا وعندنا ما اذا مضت على المطلقة تسعة اشهر فصاعد ولم يرد ما حكم باياسها وينقض عنها سبعة اشهر كذا في حيض الزاها ذلك لو عتقت فمضت الطلاق لم يرد العدة بالعراق عتقت الامة في طلاق عند الطلاق الرجعي يرداد عنها عندنا خلافا له وفي ابن من مرتبة باب الشافعي والمفجع بكسر الهمزة والفتح المصعب ان حرج الطلاق قاله الساجي الا فاصح ما الصمد من الشوب والطلاق في المصنف هو الصحيح وفي اختيار النفس هو الصحيح وفي الكسائيات ثلث نيرة اختار المخيرة نفسها في ثلاث عندنا وكذا الكسائيات ثلث عندنا وسوءهيب على ما رواه عنه وعندنا في المخيرة لا يكون ثلث وان تزوج الزوج ذلك

وفي الكسائيات ان نوى ثلثا كاف ثلث وان نوى ثلثين كانت واحدة من الميسرة والعلة فيه وتبني الواحدة لا يتعد الا التثنية لا يجوز ان تذكر ثنية الواحدة في الكسائيات غير المخيرة لها ولا يصح في المخيرة لها وتبني الثلث وهذا عندنا ما عندنا مطلقا وفي قرار الزوج ارث عندنا قبل كذا في الغير بعد العدة احوالة الغار لا يرث عندنا ما بعد العدة عندنا وعندنا يرث ما لم يزوج كذا في الشروع وقاله الميسرة واليهود يرث عندنا ما كان مات بعد ذلك ما تزوجت فالمدونة في النظم قولنا في نية امة على ما ذكر في الميسرة وقولنا بن ابي ابيل عليها ذكر في العدة فليست بحمل عن مالك روايتان لو عتقت طهرها قبل ان كفر بالطعام حل فاعلمت بحمل مس إلى طهرها قبل ان يكفر اذا كان الكفر بالطعام ستين مسكينا وعندنا لا يحل لو قال اثنتي عشرة كظري امي فحسب كذا في الحكم قال لا بد نسوة لا اثنتي عشرة كظري امي فحسب كذا واحدة عندنا وعندنا بد كذا رأت والحكم ان يملك في العدة حكما على الزوجين بين الزوجة زوجها بعتا حكما عندنا خاصة فكلها وبايا المصلحة في الزوجة وقرنا بينهما صحت الزوجة عندنا وعندنا لا يصح لانها رضى بالاصلاح وهذا يجوز عندنا كذا الايمان وتحلل الايمان على صلاتي كليم القرآن وشافعي اعتبر الحقيقة وعندنا العتق هو الطريقة الاصل وكذا ما بحث في العين ان يحل على ما في كلام القول عندنا ما كان وعلى كنفه عندنا شافعي وعلى العرف عندنا حتى لو حلف لا يستغنى بالمرج فاستغنى بالشس بحيث عندنا ما كان لا بد منه من الشس سراجا ومن حلف لا يزوج فلان فعند الشافعي لا يحل الا بدخول اربكها فلان ولو حلف لا ياكل اللحم لا يحل عندنا يلزم السكك لعدم العرف كتاب

**الحجود امرأة**  
لو حلت بغير رجوع حدث وان من ادعت رجلا كذا ردت حبنت ولا زوجه لها لا بد عندنا خلافا له ولو ادعت امة من كذا لا يفسد عندنا لانها ضايف الظاهر الذي ولو اقر بالزنا ومن قال حذفت امة من كذا لا بد بقراره بالزنا عندنا وعندنا لا بد وقولنا انما يرد الزنا امة ردت قد ردت اذا اتم ولا ساجر صلا فقال الاصحاب لا لا ما ان يزوج ولا زنت امة فهو قوف في غير عندنا وعندنا لا يحل كذا الكسرة لوسرق الغنم بصاها فطهروا وهو ثلث رجما فاستموا جماعة من قولنا



هذا هو الكتاب الذي فيه  
 بيان ما في هذه النسخة  
 من النسخة التي في  
 يد المصنف رحمه الله  
 في سنة ١٢٠٠ هـ

بالماء ورام قطوعه عند لان السدث تضاب كل عند ذغذبا لا يتطوعا لم يبلغ  
 نصف كل اقل منهم عشرة دراهم والقطع والرم على من وجد ما لا الاطلاات ابرا  
 من عند ابيه البشاش حتى ويقطع السارق من شواء من منزله لم يكن من شك في  
 رجل دخل دار امراة وسما لا يسكنها فسرقت منها نصبا لا يقطع عندنا فلا وقتر  
 في باب البشاش فان قلت جرح النظم بان الزوجه ليس من سكانها فلم ينعرف بجانب  
 المراه في الشروع بغيرها الجاهل فقلت لا مخالفه بين النظم والشروع لانها بين  
 ان ليس بها كثر فيها فقد بين انها ليست من سكانها ايضا اذ المراه تسكن حيث يسكن  
 الزوجه عرفا ونشرا والابن لا يملكها فكيف ينعرف من حيث سكنه الا انه صر قطاع الطريق  
 برأيه في القطع بالثعلب اذ كل على التحديد لا الترتيب من عندنا ان اخذ المال  
 فقطعه من رجل من خلاف وان نخل ثوب من رجل لا غير وان اخذ المال وقيل ايضا  
 بغير الامام عند الشيخ ان شاء قطع ثم قتل بالصب وان شاء اكن بالقتل وانما يقتل  
 وغنما لا بخير الامام ان شاء صلبه وان شاء قتل وان شاء قطع ايده وارجله طاف  
**كتاب السير** لو شق اخرج المواشي غنم وحمير فلتا دخت وحرث  
 ان نذر اخرج مواشي اكن من دار الحرب غنم الدواب عند وفركت كما شلف  
 سائر الاموال قطعها لوم انتفاعهم وعندنا يذبح ويحرق بالنار بعد ذلك ولا يحرق  
 قبل الذبح اذ يرون الحرق ينفعون بالاكل عبي وتولسون اي اخرجت كتاب المقتطع  
 لو شهد القوي حين يترك على الزنا برة ويترك يقطع بله فتشبه الزنا على امر  
 شبل عندنا خلافا له والكلام في القول كتاب **المقتطع**  
 ما سقط الفدية او تراه فيا عرفه فغيره او فدا وهو عليه دون مولاه اذا ما  
 بعد مدة الشرف فدا عيدا لثنا لفظ بعد التوبه ثم حرق ما لا يطالب بالابود  
 العنق عند وان قبل التوبه بغير الضمان من المولى فيومر بالزنا او الفدا وعندنا  
 في الفصلين يومر من العون **كتاب المفقود** قاله المفسر  
 وامراه المفقود بعد اربع من البين منيات فاستمر تفسير المفقود رجل  
 وبغير قدر عدة الوفاة تنكح من شاءت من الوفاة خرج في سفر او اسر ولا يعرف  
 لو عاد بعد عدة المكة ان نكحت فانت ولا تبي له حيوة ولا مودة وانقطع عن

هذا هو الكتاب الذي فيه  
 بيان ما في هذه النسخة  
 من النسخة التي في  
 يد المصنف رحمه الله  
 في سنة ١٢٠٠ هـ

خير واستوعبهم اش وبالجدر لا يصلون الى المراء وريما تاتوا العدا الى يوم النصار  
 ولا اسم في اللغة من الاضداد وامراء المفقود الامعت من فقده ايم سبل بقرق افاك  
 بينهما عند ونعت باربعة اشهر وعشرة ايام ثم يزوج من ثلث فانه عاد الزوجه الاولى  
 ولم يزوج من بعد فبوا من بها وان تزوجت فلا سبيل الى الاول عليها وعندنا لا يزوج منها  
 ويصبر من حين ينظر موت او طلاق وكيف بنت كبت في خمصر في الفرائض والوفاء  
**كتاب الغصب** وقال في غصب الديار **الوديعة**  
 ونحوها امتا لها دون النكح غصب حيوانا او ثوبا او شيئا مما لا يشاله في جنس بعض  
 مثلا صلوة عند وعندنا بعض فيمنه **كتاب الوديعة**  
 لو سرقت بغير حال المؤمن امانة ضمن اذا امكن سرقته المودعة دون مال  
 آخر ضمن المودع عند ولا يصدق للمتهم وعندنا لا ضمن وان سرقها ما لم يحز  
 بعض اجماعا ومنفق البعض من الوديعة بغير اذن ضامن جميعه رفع المودع  
 بعض الوديعة وانفق ثم هلك الباقي ضمن الكف عند وعندنا لا ضمن الا المودع  
**كتاب الصيد والذباح** وتركه بعض حرق يقطع في الذبح  
 وهن النج تركت شاة الفوق الاربعة غير مقطوع لم يحل عند ومذهبنا من  
 في التلبس والسهر عن تسميد الله اذا ذكي وذبح بحاله النحر كذا مروي باب الشافعي  
 المسئلة ان ثبت ذبح ما يحرق ونحو ما يذبح يحل عندنا خلافا والسمع والاكثر يحرق  
 في اهل بيت واجل في نحر البقرة يحرق عن شبعه واكثر اذا كان نوا من اهل بيت  
 واحد ون ابدية كذلك والوضع في البواقي وعندنا يجوز في السبعة دونه الا ان لم يطلق  
**كتاب الهبة** تغيير الموهوب عن حاله لا ينع الرجوع في قيمته اذا  
 الموهوب في يد الموهوب زيادة متصلة فلا الرجوع في قيمة عند وعندنا لا  
 الملك في الموهوب والموهوب له بنت قبل قبضه او قبلة وهب لاشاء  
 يملكه بحرق الغنول عند وعندنا لا يملكه قبل القبض **كتاب البيوع**  
 وعلة البيوع ايمس اذا كان اقربا له واذا خالفه ذاك علة البيوع في البيوع  
 والذناير المفقود الممانعة وفي الاشياء الاربعة الغنوت او ما يصلي به الغنوت فلا يجوز  
 حيوانا بحيوانين نقدا اذا اردتهما الذبح من العدة ومذهبنا من بالاشاء فنصاته

الافنيان وزكريا



الى الاشياء لان العلم منه بالسماح ومنه حينا مرفى ياب معتوب شجرة الصبيان على جراحة  
 وشجرة الصبيان فيما يقع من الجراح بينهم فيسحق وفوت بينهم لا يقبل عندنا ظاهرا له  
**كتاب الدعوى** وظاهرنا ادعيا وبرهنا فاعذرنا الرضاطين اول  
 بالقبض خارجا ادعيا عندنا في ثلث اواقا ما بينه يقض بينها في اعدل التبعين عندنا و  
 عندنا بعض بنصفين **كتاب الخصال** ويراء الحصيل بالكلية  
 وحكمنا كالحكم في الحوالة لاصيل برأ على الدين بالكلية عندنا لا ببرأ وينجز المطالبة  
 الى كل واحد منها اما في الحوالة فيلزم بالاجماع كمن برأ معتبد بشرط اللزوم لا يعرف في الزنا  
**كتاب الزهني** لو انكر الكرم الذي كان رهن لم يكن القمار ههنا  
 فاعلمنا رهن كواثر فالفرق لا يكون ههنا عندنا ومن الدراهن وقدمنا في الشئ في  
 وقعة الزهني على المرفوع اذا ادعى الحكم على ولم يبرهن ادعى المرفوع على حكم الزهني  
 ولا بينة لا يقض فيمنه عندنا بالغ ما بلغت بنا على ان المرفوع لو ادعى حكم الزهني ولم  
 يقر حكمه في شئ آخر لا يصدق عندنا وعندنا يصرف ويسقط الدين بقدره والباقي لا  
 ضمانه فيه **كتاب المضاربة** مضارب يتنازع ما عنده من شئ ثم يبيع  
 ذلك كيف يشتهي فان اجاز له الاذنيه وان اذنى عنده فاشترى الضارب  
 شئنا به رب المال ذكر عن شرا ثم باعه ويصرف فيه نفقات آخر ثم اجاز رب المال ذلك  
 فالل على المضاربة والربح والوصيفة على شرط ولم يجز حمله حاله والربح للمضارب لانه  
 كالمضارب وعندنا لا اثر لاجازته ويصرف والمضربون كلهم والمستضيض اذا خالف فهو  
 وهكذا لو خالف المستضيض ففاز المال لكان لصيته على هذا والبضاعة على البضاعة  
 وهو القطع متى لم ينفذ فقطعت من المال وبقا المستضيض الشئ او جعله بضاعة  
 لنفسه وانضعت لغيره فعلى قول المستضيض بالفتح لجن والصواب المصنع بالفتح  
 او المستضيض بالكر من المغير وفي النظم صحيح بالفتح ايضا بخطه ولكن ذكره الطائفة الاصفهانية  
 الاضباع والمستضيض بالكر صاحب البضاعة وبالفتح حاملها فعلى هذا قولهم يتعين في الصاع  
 في النظم اذا المراد حامل البضاعة **كتاب المزلعة** قالوا كرم  
 واشترط عليك الغنائم انك ملة لكي ينجح اخذك الما تجل انما يبيع المعاملة اذا شرطت  
 الشئ عليها على العامل لانه من تمام العمل وعندنا عليه العمل وضرواته وعونه المالك على

المالك

المالك والارض لا تدفع الا بفتح لصعقها كرم او تخلفا سعي لا يجوز دفع الارض  
 من اربعة الاتبعات المذكور والاشجار عندنا بشرط التبعية عندنا ان يكون الاصل ضعفت  
 البيع لانه ينفق التبعية كذا في المخلد والعون وذكر في مزارعة خراجها قالوا انك  
 ان المزارعة فاسدة على كل حال مفردة كاستأنت المعاملة اما المعاملة فياين في الكرم  
 والتخيل وكل شجرة مفترقة وغير مفترقة قالوا الشئ في المعاملة في التخيل والكرم جابن فولا  
 واحدا فاما في غيرهما من الاشجار المشرقة فلا يمين قولان كان في القديم تنزل بحرفة الجوز  
 فيعادل التخيل والكرم اما المزارعة المنفردة عن المعاملة فانه لا تخيل عندنا الشئ في  
 قول واحد ان ما بين المعاملة فان كان بين التخيل والكرم انض ايضا وكانت الارض  
 ماء التخيل يدفع التخيل والارض معاملته جاز في اصدقها اذا كان البور والبق من قبل سائر الارض  
 فاما اذا كان في التخيل بل سبق ما على صفة فالمزارعة لا يجوز دفعها تبعا للمعاملة قلت  
 صف الدواني يوافق النظم لكن ذكر ان شئ مكان ما كان فليس ان يكون عن يمينه وانما  
 يبره ما ذكره نظم النظم فاما ما كان المعاملة جابن والمزارعة فاسدة الا ان يكون  
 تبعا للمعاملة مثلا ان يدفع التخيل معامله وما كانت من الدفن البيضاء بين التخيل  
 يدفعها مزارعة فيقول في العندة قلت البكر ههنا التخيل معامله ليعمل فيها براكم كذا  
 سيقها ونحط ولحقها في كل عام وما رزق اسرها فهو بينها نصفان على كذا ودفع البكر  
 ما سها من الارض البيضاء مزارعة من هذه المعاملة ليزرع فيها ما يراكم سبدر من  
 عندك على ان ما اخرج الله منها فهو بينها على كذا اقول ان في المعاملة والمزارعة  
 جابن تبعا كان او اصلا **كتاب الديانت**  
 والعقل في الاحكام مجرد وحط وليس فيه العدم فاعذرنا قالوا كذا العقل نوعان عمد  
 محض وحط محض وشيئ العمل ليس نوع ثابت في حقكم اذا واسطة بين العمد والحط  
 ولا ادري خطأ العمد والمشبك العمد او لا بلغة ولم يصح عندنا لانه مذهبنا منقذ من باب  
 الاختيار ان الجور من كان مولاه على اصل الديانة بوليه والافلا واحدا وشيئ العمل  
 مما ان في حق تربت الاحكام وفي ديانت المسلمين ان في غير الله والدين نصف ما ذكر  
 في حق المسلم عندنا ان شاع الله ودية الدين في الآق وقد صرح باب الشافعي في رواية  
 وليس للرجوع ارب دينة ولا لكرم اربها من رجوعه احد للرجوع لا يرب

٢٧٠

وقالهم

الارض لا يسبق بها

اعضا الغنم  
شدة انواعها

وفيما قالوا به بعضهم وقالوا به بعض  
 فقلنا ان الذي في السيف فلا ينفذ  
 على ان لا يخرج بالسيف فنجعل  
 القاذيب ما ادرت به في الا  
 فقلنا لا ينفذ على ما قال  
 وعندنا لا ينفذ على ما قال

في حق  
 في حق  
 في حق



من دية الآفة عند وعند يارب وابن قتيبة قرية قال حصل قتل ابن داود بالثوب  
 أقيم خمسين بكيا وقتل وجده قتيبة بن داود وارثه على واحد من أهل الحلة انه  
 قتله عمدا وقد وجد منه ثوب فلما وارث ان خلف خمسين عينا وبغلة فصاحا عليه و  
 صله بالنيس لاذلكت وتقبل الثوب مريه بابل الشافعي قلت ومحل الخلاف ان يدعى القتل  
 على معين فغيره فغير المدعى عليه شرط اما جاعدا او اصرحت لو قاتل ادا على واحد منكم  
 ولست اعرفه ولست ادعى على جاعتكم لم يقبل عنده في البداية في العين قلت وفي النظم اشار  
 اليه فانه قال قتل في اخر ذاهو من اسم الاشارة اما عند الشافعي فسواء عين شخص  
 ام لا لا السائل في الرد **كتاب الفرائض** مات وترك اربعين  
 ابن اقر باه ووجد اخوه اعطى ثلث فاقروا ما باه وانكر الآخر  
 وان يكن اقر بالاخت وذا انكر اعطى خمس ما باه احدا لا يصح اقران في حق الآثم و  
 وعندنا النصف مكان الثلث والثلث لا يحسن لها يارب يشاكر العرفل فيما يرد  
 من الميراث وكيفية المشاركة ان يصح الفريضة او لا كما لم معروفون ثم يطرح نصيب  
 المنكر ويجمع بين نصيب المقر والمقر فيقسم ما في يد المقر على ذلك حصاة في مسئلة المقر له  
 ان ياخذ نصف ما في يد المقر لانه لو كان معروفين كانت الفريضة من ثلثه للجاحد سهم  
 فيطرح نصيبه ويجمع بين المقر والمقر وذلك سهمان فيقسم ما في يد المقر على سهمين وان  
 اقر باحت والمسله باحدا احد ثلث ما في يد المقر لانه لو كان معروفين كانت الفريضة  
 من خمسة نصيب كل واحد سهمان ونصيب الاخت سهم فيطرح نصيب الاخت الجاحد  
 وذلك سهمان فيجمع بين نصيب الاخت والمقر بين نصيب الاخت وذلك ثلث فيقسم ما في  
 المقر على ثلث وعندنا كذا المسئلة الاولى يعطى ثلث ما في يد المقر في المسئلة الثانية  
 يعطى عند خمس ما في يد من المجهول وعين وابن قتيبة وبنت باه اقران وابن  
 وبنت كذا وقران فالزوج ما باه كذا هذا لاذل ان لا يحسن سهمان وهل  
 هذا لولا كذا اثنين وبنتين وقسم الميراث ثم اقر ابن وبنت باه وقران لابن والبنث  
 الآخران فعندنا يقسم نصيب المؤمنين بينهما اقسام كل واحد سهمان ولا اخذ سهم وعندنا  
 ارباعا للآفة المقر سهمان وللآفة المقر سهم ولا اخذ سهم **كتاب الوصايا**  
 وتبع نصيب آخر بعد جيلت لحاد شيع الموت فيما قلنت احمل بركة شير

كالمرضى من الموت عند وعند كذا الا عند الطلق من الوصية في حال الطلق من مرضها  
 لا يصح بالاتفاق ذكر بالتميز قال الامام السرخسي اذا اخذها وصي الولاد لم يكن له نصيب الا  
 اذا قد ياخذها الوصي ثم يسكن وهذا كمرضى يعقبه البر وانما يصبر مريض اذا اخذها  
 الوصي الذي اخذها انما لا يولد عنها وسلامتها به او موصيا لان مرض الموت ما يتصل بالموت  
 من القنوى والطبيبة وما اجاز الواريون في المرض لم يلقوا ابطا لاذل ان العرض اجاز  
 الورثة ثم خرج الموت لمرضه فليس لهم ابطا بعد موته عند وعندنا لم يبطا لان اواة  
 سوب الحكم بعد الموت فلا بعثه قبل **كتاب الكراهية**

وقال في البيت قولنا ليس الشعر لا يحسن والفرع حسن قالوا كذا شعر الميت  
 وحسن طهر كاهما والشعر في بيت نجس بها يدعى طاهر وعظم نجس قال  
 لان في العظم حيوة لانه يتالم كالسكن والاحرة في الشعر وقال الشافعي في الجحشان و  
 يدعى ان فيها حسنة وعندنا طاهران لعدم حيوة فيها لعدم احسن والحركة ولا تشبه باه  
 العظم سالم بل النظم يتالم بل العظم المضلل به هو الذي يتالم وبين الكس كلام العظم  
 او طرف عصب بالنس فان الطم لا يجزئ البدر بعد الوالد وفي الفريضة اذ رواه

لاحق فيه ولا يتنجس وبما خشيتم الاسلام وفي رواية على كذا وبما خشيتم الاسلام  
 المستوط والمجيد وما لم يرد في المسجد كنهه يجمع فاحظه في المسجد قالوا كذا  
 ونحو لا يرد في الجواب وبما اعلم بالمعصيات الا ان يرد في الجواب كذا و  
 عني لا يرد في الجواب وبما اعلم بالمعصيات الا ان يرد في الجواب كذا و  
 المراد من الآية حيث الاعتقاد بدليل ما روى ان الله علم انزل وقد تقيف في المسجد  
 وكانوا يمشون كمن فليست اتفق ختم الكتاب بخبر يعرفون ربنا انما يكون ربنا وهوا انما  
 لم يمشوا ربنا علم ربنا المشركين عن جوارح المسجد مع ما فهم من حيث الاعتقاد  
 كيف يتخير ربنا عما ان المؤمنين عن جوارح المسجد مع ما فهم من حسن الاعتقاد  
 بل هذا وانما يتخير ربنا عن جوارح المؤمنين وبما اعلم بالحق والاولى وله الآخرة والاولى فضل  
 ما عرف احجار فاعلم في اذنه في المنام فيقول له ما فعل الله بك فقال يقول فيقول له  
 ما كان حاصل وطاعة فقال هذا يقولون بالفضل لا بالعدل ويعفرون بالفضل لا بالعدل  
 ويعفرون بالفضل لا بالعدل ويعفرون بالفضل لا بالعدل ويعفرون بالفضل لا بالعدل

فروا عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرد في الجواب  
 الا ان يرد في الجواب وبما اعلم بالمعصيات الا ان يرد في الجواب كذا و  
 عني لا يرد في الجواب وبما اعلم بالمعصيات الا ان يرد في الجواب كذا و  
 المراد من الآية حيث الاعتقاد بدليل ما روى ان الله علم انزل وقد تقيف في المسجد  
 وكانوا يمشون كمن فليست اتفق ختم الكتاب بخبر يعرفون ربنا انما يكون ربنا وهوا انما  
 لم يمشوا ربنا علم ربنا المشركين عن جوارح المسجد مع ما فهم من حيث الاعتقاد  
 كيف يتخير ربنا عما ان المؤمنين عن جوارح المسجد مع ما فهم من حسن الاعتقاد  
 بل هذا وانما يتخير ربنا عن جوارح المؤمنين وبما اعلم بالحق والاولى وله الآخرة والاولى فضل  
 ما عرف احجار فاعلم في اذنه في المنام فيقول له ما فعل الله بك فقال يقول فيقول له  
 ما كان حاصل وطاعة فقال هذا يقولون بالفضل لا بالعدل ويعفرون بالفضل لا بالعدل  
 ويعفرون بالفضل لا بالعدل ويعفرون بالفضل لا بالعدل ويعفرون بالفضل لا بالعدل



